

# الخبير في الفقهية

من نقوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

اخرها العلامة الشيخ

صلاه الله عليه أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الدمشقي

الطريق سنة ٨٠٣ هـ

بمطبع القاهر إلى ضو الله ومقره

محمد بن يوسف

دار المعرفة

بيروت - لبنان







الْأَخِيذُ الْإِنْفِهِتِ



# الْخَيْبَةُ الْفُفْهِيَّةُ

من فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

اخترها العلامة الشيخ

علاء الدين أحمد الحسن بن محمد بن عباس البعلبي النعشقي

المتوفى سنة ٨٠٣ هـ

بتحقيق الفقير إلى عفو الله ومغفرته

محمد بن أبي الفتح

---

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الطهارة

### باب المياه

الطهارة : تارة تكون من الأعيان النجسة ، وتارة من الأعمال الخبيثة ، وتارة من الأحداث المانعة .

فمن الأول : قوله تعالى ( ٧٤ : ٤ ) وثيابك فطهر ) على أحد الأقوال . وقوله تعالى ( ٩ : ١٠٨ ) فيه رجال يجهلون أن يتطهروا ) الآية .

ومن الثاني : قوله تعالى ( ٣٣ : ٣٣ ) إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ) .

ومن الثالث : قوله تعالى ( ٥ : ٦ ) وإن كنتم جنبا فاطهروا ) .

وقد اختلف العلماء في الطهور : هل هو بمعنى الطاهر أم لا ؟ .

وهذا النزاع معروف بين المتأخرين من أتباع الأئمة الأربعة .

قال كثير من أصحاب مالك وأحمد والشافعي « الطهور » متعد و « الطاهر » لازم

وقال كثير من أصحاب أبي حنيفة : بل الطاهر هو الطهور . وهو قول الخرق .

وفصل الخطاب في المسألة : أن صيغة اللزوم والتعدي لفظ مجمل يراد به اللزوم

والتعدي النحوي اللفظي . ويراد به التعدي الفقهي .

فالأول : هو أن يراد باللازم ما لم ينصب للمفعول به . ويراد بالتعدي : ما نصب

للمفعول به . فهذا لا تفرق العرب فيه فاعل ، وفعل في اللزوم . فن قال : إن

فعل هذا بمعنى فاعل - من أن كلا منهما مفعول به - كما قال كثير من الحنفية ،

فقد أصاب . ومن اعتقد أن « فَمَوْلٍ » بمعنى فعل الماضي فقد أخطأ .

وأما التعدي التقهوى : فيراد به أن الماء الذي يتطهر به في رفع الحدث بخلاف ما كان كالأدهان والألبان .

وعلى هذا فلفظ « طاهر » في الشرع أعم من لفظ « مطهر » فكل مطهر طاهر . وليس كل طاهر مطهر .

وقد غلط القرطبي في ظنهم أن « مطهرا » معدول عن « طاهر » . وإنما هو اسم لما يتطهر به . فإن العرب تقول : طهور ، ووجور ، لما يتطهر به ويوجر به . وبالضم للفعل الذي هو مسمى المصدر . فطهور هو صيغة مبنية لما يفعل به . وليس معدولا عن طاهر . ولهذا قال تعالى في إحدى الآيتين ( ٢٥ : ٤٨ ) وأنزلنا من السماء ماء مطهرا ) وقال في الآية الأخرى ( ٨ : ١١ ) ونزل من السماء ماء ليطهركم به ) إذا عرفت هذا ، فالطاهر يتناول الماء وغيره . وكذلك « الطهور » فإن النبي صلى الله عليه وسلم جعل التراب طهورا ، ولكن لفظ « الطاهر » يقع على جامدات كثيرة ، كالثياب والأطعمة . وعلى ما نعت كثيرة ، كالأدهان والألبان وتلك لا يمكن أن يطهر بها ، فهي طاهرة ليست بطهور .

قلت : وذكر ابن دقيق العيد في شرح الإمام عن بعض المالكية المتأخرين معنى ما أشار إليه أبو العباس . والله أعلم .

قال بعض الفاس : لا فائدة في النزاع في المسألة .

قال القاضي أبو يعلى : فائدته : أنه عندنا لا تجوز إزالة النجاسة بغير الماء لاختصاصه بالنظهير . وعندهم تجوز لمشاركته غير الماء في الطهارة .

قال أبو العباس : وله فائدة أخرى : وهي أن الماء يدفع النجاسة عن نفسه بكونه مطهرا ، كما دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « الماء طهور لا ينجسه شيء » <sup>(١)</sup> وغيره ليس بطهور فلا يدفع ، وعندهم الجميع سواء .

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي : وقال الترمذي : حسن صحيح . وقال

الإمام أحمد : حديث بثر بضاعة صحيح .

## فصل

وتجوز طهارة الحدث بكل ما يسمى ماء ، وبمستمع الشجر . قاله ابن أبي ليلى والأوزاعي والأصم وابن شميان ، وبالتغير بطاهر . وهو رواية عن أحمد رحمه الله . وهو مذهب أبي حنيفة ، وبماء خلت به امرأة لطهارة ، وهو رواية عن أحمد رحمه الله تعالى وهو مذهب الأئمة الثلاثة وبالمستعمل في رفع حدث . وهو رواية اختارها ابن عقيل وأبو البقاء وطوائف من العلماء .  
وزهدت طائفة إلى نجاسته . وهو رواية عن أحمد رحمه الله .

قال الخلال : حدثنا صالح بن أحمد قال : قلت لأبي : إذا اغتسل الجنب في البئر أو في الندير ، وفيه الماء أكثر من قلتين ؟ قال : يحزبه ذلك . قال أحمد : أنجس الماء ؟

قول أحمد « قد أنجس الماء » ظن بعض أصحابه أنه أراد بنجاسة الخبث فذكر رواية عنه . وإنما أراد أحمد بنجاسة الحدث ، كما يراد بالطهارة طهارة الحدث . وأحمد رضى الله عنه لا يخالف سنة ظاهرة معلومة له قط . والسنة في ذلك أيين من أن تخفى على أقل اتباعه .

وحمل كلامه على الندير يشتغل فيه أقل من قلتين من نجاسة الحدث . وليس هذه المسألة من موارد الفنون ، بل هي قطعية بلا ريب .  
ولا يستحب غسل الثوب والبدن منه . وهو أصح الروايتين عنه .

وأول القاضى القول بنجاسة الماء بجملة في صفة النجس في منع الوضوء .  
لا أنه تنجس حقيقة .

وظاهر كلام القاضى في التعليق : أن الحدث لا يرتفع عن الأعضاء إلا بعد الانفصال ، كما لا يصير مستعملاً إلا بذلك . هذا إذا نوى وهو في الماء وإذا نوى قبل الانغماس ففيه الوجهان . وأما إذا صب الماء على العضو : فهذا ينبغي أن يرتفع الحدث .

ويكره الفسل - لا الوضوء - بماء زمزم . قاله طائفة من العلماء .

وفي كراهة المسخن بالنجاسة روايتان .

وهذه الكراهة لها مأخذان .

أحدهما : احتمال وصول النجاسة إلى الماء ، فيبقى مشكوكا في طهارته شكا مستندا إلى أمارة ظاهرة .

فلى هذا المأخذ : متى كان بين الموقد والماء حاجز حصين كياه الحمامات لم يكره . لأننا قد تيقنا أن الماء لا تصل إليه النجاسة . وهذه طريقة طائفة من أصحابنا ، كالشريف أبي جعفر وابن عقيل وغيرهما .

للمأخذ الثاني : أن سبب الكراهة كونه مسخنا بإيقاد النجاسة . واستعمال النجاسة مكروه عندهم . والحاصل بالمكروه مكروه . وهذه طريقة القاضى وغيره . فلى هذا المأخذ : إنما حصلت الكراهة إذا كان المسخن حصل بالنجاسة . وأما إن كان غالب الوقود طاهرا وشك فيه لم يكن من هذه المسألة .

وإذا احتاج إلى مكروه كالمسخن بالنجاسة ، وكالمشمس على قول : ارتفعت الكراهة ، ووجب استعماله . إذ الواجب لا يكون مكروها .

ولا ينبجس الماء إلا بالتغير . وهو رواية عن أحمد . اختارها ابن عقيل وابن المنى ، وأبو المظفر ، وابن الجوزى وأبو نصر وغيرهم من أصحابنا . وهو مذهب مالك . ولو كان تغيره فى محل التطهير . وقاله بعض أصحابنا .

وفرق طائفة من محققى أصحاب الإمام أحمد رحمه الله بين الجارى والواقف وهو نص الروايتين عن أحمد . فلا ينبجس الجسارى إلا بالتغير سواء كان قليلا أو كثيرا .

وحوض الحمام : إذا كان فائضا يجرى إليه الماء ، فإنه جار فى أصح قولى العلماء . نص عليه أحمد .

وإذا وقعت نجاسة فى ماء كثير : فلا أصحاب أحمد وغيره فى الماء الكثير : هل

يقتضى القياس فيه أن النجاسة كاختلاط الحلال بالحرام إلى حين يقوم الدليل على تطهيره ، أو مقتضى القياس : طهارته إلى أن تظهر النجاسة فيه ؟ قولان . والثاني الصواب .

والمائتان كلها : حكمها حكم الماء ، قلت أو كثرت ، وهو رواية عن أحمد ، ومذهب الزهري والبخاري . وحكي رواية عن مالك وذكر في شرح العمدة أن نجاسة الماء ليست عينية . لأنه يظهر غيره . نفسه أولى .

وفي الثياب المشتبهة بنجس : أنه يتحرى ويصلى في واحد . وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ، سواء قلت الطاهرة أو كثرت . قلت : ذكره ابن عقيل في فنونه ومناظراته . قلت : ورجحه ابن القيم ، قال : وهو الرواية الأخرى عن مالك ، كما يتحرى في القبلة .

وقال ابن عقيل : إن كثرة عدد الثياب تحرى دفعا للمسقة ، وإن قلت عمل باليقين .

ونص الأئمة ، أحمد رحمه الله وغيره : أنه إذا سقط عليه ماء من ميزاب ونحوه ولا أمانة على النجاسة : لم يلزمه السؤال عنه ، بل يكره . وإن سئل فهل يلزمه رد الجواب ؟ فيه وجهان .

واستحب بعض الأصحاب وغيرهم السؤال ، وهو ضعيف . وأضعف منه : من أوجبهما . قال الأزجي : إن علم المشؤل بنجاسته وجب الجواب ، وإلا فلا . وإذا شك في النجاسة : هل أصابت التوب أو البدن ؟ فن العلماء من يأمر بنضجه ، ويحمل حكم المشكوك فيه النضح ، كما يقوله مالك . ومنهم من لا يوجب . فإذا احتاط ونضح كان حسنا ، كما روي في نضح أنس للحصير الذي قد أسود<sup>(١)</sup> ونضح عمر ثوبه ونحو ذلك .

---

(١) رواه البخاري في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أنس .

## باب الآنية

يحرم استعمال آنية الذهب والفضة واتخاذها . ذكره القاضى فى الخلاف ، وما لا يستعمل فهو أسهل ، مثل الضبة فى السكين والقدح ، وكذلك قل جعفر بن محمد لا يعجنى رؤوس القوارير والمكحلة والبرود .

ويحرم استعمال إناء مفضض إذا كان كثيراً . ولا يكره يسير الحاجة . ويكره لغيرها . ونص على التفصيل فى رواية الجماعة ، وفى رواية أبى الحرث : رأس المكحلة والميل وحلقة المرأة ، إذا كانت من فضة فهى من الضبة والمكحلة ، وأجاز الضبة فإنها فى العادة تستعمل للحاجة ، وهو كسر الإناء ، ومنع من الحلقة بأنها تستعمل عند عدم الحاجة ، ولهذا تستعمل مع صفة الإناء ، وكذلك رأس المكحلة والقوارير تستعمل للزينة .

وقال فى رواية أحمد بن نصر ، وجعفر بن محمد : لا بأس بما يضربه ، وأكره الحلقة ، وقال فى رواية مهنا وأبى منصور : لا بأس فى إناء مفضض ، إذا لم يقع فيه على القضة .

قال القاضى : قد فرق بين الضبة والحلقة ورأس الحلقة .

وقال أبو العباس : وكلام أحمد رحمه الله لمن تدبره لم يتعرض للحاجة وعدمها وإنما فرق بين ما يستعمل وبين ما لا يستعمل . فإنه قال : رأس المكحلة والميل ، وحلقة المرأة إذا كانا من القضة فهو من الآنية . وما لا يستعمل فهو أهون ، مثل الضبة فى السكين والقدح .

فقد نص على أنه إن كان الفرق فى الاستعمال كالحلقة يمسك بها الإناء ، وكذلك رأس المكحلة فليس كذلك . بخلاف قبضة السكين فإنها لا تستعمل . ثم أطلق : لا بأس بالضبة ، وأكره الحلقة . ولم يعتبر الحاجة .

وقال أيضاً فى رواية مهنا ومنصور : لا بأس بالشرب فى قدح مضرب إذا

لم يقع فيه على الضبة . مثل العلم في الثوب . فقد رخص في الشرب في المفضض ولم يشترط حاجة ولم يقيده بالقلّة . وقاسه على العلم في الثوب ، وهذا بين في أن القصة تباح على سبيل التبع ، كالحرير .

ومقتضى هذه الرواية : أن يباح الكثير إذا كان أقل مما هو فيه ، ولم يستعمل ، وهذا هو الصواب .

وكذلك في التعليق القديم : إنما كره أحد الحلقة في الإناء ، ولم يكره الضبة ، لأن الحلقة يحصل الانتفاع بها على الأفراد ، لأنها تستعمل بما هو المنفصل وهو الزيادة ، والضبة لا تنفرد باستعمالها ، ولأن الحلقة قد يمكن الانتفاع بها لو افتردت .

وقد ذكر في موضع آخر : أن أحمد إنما ذكر الحلقة في الإناء اتباعاً لابن عمر ، والمنع هنا مقتضى النص والقياس ، فإن تحريم الشيء مطلقاً يقتضى تحريم كل جزء منه إلا ما استثنى ، إذ انتهى عن الشيء نهى عن بعضه .

فأما يسير الذهب فلا يباح بحال . نص عليه في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث في القص إذا خاف عليه أن يسقط ، هل يحمل له مسبار من ذهب ؟ فقال : إنما رخص في الأسنان على الضرورة . فأما المسبار فلا ، فإذا كان هذا في اللباس : نفى الآنية أولى .

وقد غلطت طائفة من أصحاب أحمد حيث حكى قولاً يسير الذهب ، تبعاً لقوله في الآنية عن أبي بكر عبد العزيز . وأبو بكر إنما قال ذلك في باب اللباس والتحل ، وباب اللباس أوسع .

ولا يجوز تمويه السكوف بالذهب والفضة .

ولا يجوز لطح اللجام والسرّج بالفضة ، نص عليه . وعنه ما يدل على إباحته . وهو مذهب أبي حنيفة .

وحيث أبيحت الضبة فإنما يراد من إباحتها أن تحتاج إلى تلك الصورة ،

لا إلى كونها من ذهب أو فضة . فإن هذه ضرورة وهي تبيح المتعذر .  
ويباح الاكتحال بميل الذهب والفضة . لأنها حاجة ويباحان لها ، قاله  
أبو المعالي .

### باب آداب التخلّي

يحرم استقبال القبلة واستدبارها عند التخلّي مطلقاً ، سواء الفضاء والبنيان ،  
وهو رواية اختارها أبو بكر عبد العزيز . ولا يكتفى انحرافه عن الجهة .  
قلت : وهو ظاهر كلام جده <sup>(١)</sup> .

فروى عبد الله وحنبل عن أحمد : إذا عطس الرجل في صلاته بمحمد الله في  
نفسه ولا يرفع صوته ، ويمجد الله في نفسه إذا عطس بخلاء . وكذلك في صلاته .  
قال أبو داود للإمام أحمد في الرجل يعطس في الصلاة المكتوبة وغيرها ؟  
قال أحمد : يمجد الله ولا يمجهر ، قلت : أيمرك بها لسانه ؟ قال : نعم .

قال القاضي : وفي هذا إذا عطس في الخلاء فقد نقل صالح وابن منصور : يمجد  
في نفسه . ونقل بكر بن محمد : يحرك به شفتيه في الخلاء ، قال القاضي : بحيث  
لا يسمعه . وقال : ما لا يسمعه لا يكون كلاماً ، فيجزي مجرى الذكر في نفسه ،  
ولا تبطل الصلاة به في الرواية عنه ، وفقاً للقاضي ، وجعلها أولى الروايتين .

قال أبو العباس : أما مسألة الصلاة فتقارب مسألة الخلاء ، فإن الحمد لله  
ذكر الله ، ونص أحمد على أنه يقوله في الصلاة بمنزلة أذكار الحافنة ، لكن لا يمجهر  
به كما يمجهر به خارج الصلاة ، ليس أنه لا يسمع نفسه .

وأما مسألة الخلاء : فيحتمل أن يكون ما قال القاضي . ويحتمل أن تكون  
الروايتان معناهما المذكور الخفي عن غيره كما في الصلاة . ويحتمل أن يكون في المسألة  
روايتان . إحداها : في نفسه بلا لفظ ، والثانية : باللفظ .

---

(١) هو أبو البركات المجدد عبد السلام صاحب التتقى من أخبار المصطفى والمحرر .  
وكان إمام وقته ولد سنة ٥٩٠ وتوفي سنة ٦٥٣ .



ويكره السلت والنتر ، ولم يصح الحديث في الأمر بالمشى . والتجنب  
عقيب البول بدعة .

ويجزئ الاستجمار ، ولو تعدى الخارج إلى الصفحتين والحشفة وغير ذلك ،  
لعموم الأدلة بجواز الاستجمار ، ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك تقدير .  
ولو استجمر بأقل من ثلاثة أحجار ، فعليه أن يكمل المأمور به ، وإن أنق  
بدونه ، وإن استجمر ولو بروت أجزاءه ، ويجزئ بعظم وروت .

قلت : وما نهى عنه في ظاهر كلامه لحصول المقصود ، ولأنه لم ينه عنه لأنه  
لا يفتى ، بل لإفساده ، فإذا قيل : يزول بطعامنا مع التحريم فهذا أولى ، والأفضل  
الجمع بينهما . ولا يكره الاقتصار على الحجر على الصحيح .  
وليس له البول في المسجد ولو في وعاء .

وقال في موضع آخر : في البول حول البركة في المسجد : هذا يشبه البول في  
قارورة في المسجد . ومنهم من نهى عنه ، ومنهم من يرخص فيه للحاجة . فأما  
اتخاذ مبالا فلا .

ولا يجوز أن يذبح في المسجد نخايا ولا غيرها . وليس للمسلم أن يتخذ المسجد  
طريقاً ، فكيف إذا اتخذ الكافر طريقاً ؟

ويحرم منع المحتاج إلى الطهارة ولو وقت على طائفة معينة كدرسة ورباط  
ولو في ملكه . لأنها بموجب الشرع والعرف مبدولة للمحتاج . ولو قدر أن الواقع  
صرح بالمنع . فإنما يسوغ مع الاستغناء ، وإلا فيجب بذل النافع المحض للمحتاج ،  
كسكنى داره والانتفاع بما حوته ، ولا أجره لذلك . وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد  
ويجمع أهل الذمة من دخول بيت الخلاء إن حصل منهم تضيق ، أو فساد  
ماء أو تنجيس . وإن لم يكن بهم ضرورة ولم مايستنون به فليس لهم مزاحمتهم .

## باب السواك وغيره

يطلق على الفعل ، وعلى ما يتسوك به ، وهو مذكر .  
قال الليث : وتوثه العرب أيضاً . وغلظه الأزهرى فى ذلك . وتبعه ابن سيده  
فى الحكم .

وهو فى جميع الأوقات مستحب ، والأصح ولوللصائم بعد الزوال . وهو رواية  
عن أحمد ، وقاله مالك وغيره . والأفضل بيده اليسرى .

وقال أبو العباس : ماعلت إماماً خالف فيه ، والسواك ماعلت أحداً كرهه  
فى المسجد . والآثار تدل على أن السلف كانوا يستأكون فيه ، فكيف يكره ؟  
وإذا سرح شعره فى المسجد وجمعه فلم يتركه فيه . فلا بأس بذلك ، سواء  
قلنا : بطهارة شعره أو بنجاسته ، فأما إذا ترك شعره فى المسجد ، فهل يكره وإن  
لم يكن نجساً ؟ الأصح : نعم فإن المسجد يصاب حتى عن القذاة التى تقع من العيش .  
ويفضل الأصح فى كل بلد يناسبه فى العمل ، كالنفل فى بلد رطب ،  
والإدهان فى بلد حار .

والأفضل قميص مع سروايل ، لا رداء وإزار ، ولومع القميص . وهو أحد  
قولى العلماء .

ويحرم خلق خلية ، ويجب الختان إذا وجبت الطهارة والصلاة ، وينبغى إذا  
راهق البلوغ أن يحتنن ، كما كانت العرب تفعل لثلاثين يوماً وهو محتنون .

## باب صفة الوضوء

لم يرد الوضوء بمعنى غسل اليد والقدم إلا فى لغة اليهود . فإنه روي أن سلمان  
القمي قال : « إنا نحمده فى التوراة » وقال النبى صلى الله عليه وسلم « إن من  
بركة الطعام الوضوء قبله وبعده » وهو من خصائص هذه الأمة ، كما جاءت  
الأحاديث الصحيحة « أنهم يبعثون يوم القيامة غرا » الحديث . وحديث ابن

• ماجة «وضوء الأنبياء قبلى» ضعيف عند أهل العلم بالحديث ، لا يجوز الاحتجاج بمثله . وليس عند أهل الكتاب خبر عن أحد من الأنبياء : أنه كان يتوضأ وضوء المسلمين ، بخلاف الاغتسال من الجنابة ، فانه كان مشروعا . ولم يكن لهم تيمم إذا علموا الماء .

ويجب الوضوء بالحدث . ذكره ابن عقيل وغيره . وفى الاختصار : بارادة الصلاة وهو نزاع لفظى .

والراجح : أنه لا يكره الوضوء فى المسجد . وهو قول الجمهور ، إلا أن يحصل معه بصاق أو مخاط .

والأفضل : بثلاث غرفات المضمضة والاستنشاق ، يجمعهما بفرقة واحدة . وتجب التية لطهارة الحدث لا الخبث . وهو مذهب جمهور العلماء . ولا يجب نطقه بها سرا باتفاق الأئمة الأربعة . وشذ بعض المتأخرين فأوجب النطق بها . وهو خطأ مخالف للاجماع ، ولكن تنازعوا هل يستحب النطق بها ؟ على قولين فى مذهب أحمد وغيره فى استحباب النطق بها . والأقوى : عدمه . واتفق الأئمة على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها . وينبى تأديب من اعتاده . وكذا فى بقية العبادات لا يستحب النطق بها لا عند الإحرام وغيره .

قال أبو داود لأحمد : يقول قبل الإحرام شيئا ؟ قال : لا . والجاهر بها مستحق للتنزيه بعد تعريفه ، لا سيما إذا أذى غيره ، أو كررها . والجهر بلفظها منهى عنه عند الشافعى وماترأئمه المسلمين . وقاعله منى . وإن اعتقده دينا خرج عن إجماع المسلمين . ويجب نهيه .

ويعزل عن الامامة إن لم يتب .

ويجوز مسح بعض الرأس للعذر . قاله القاضى فى التعليق . ويمسح معه المامة ويكون كالجيرة ، فلا توقيت . وإن لم يكن عذر وجب مسح جميعه . وهو مذهب أحمد الصحيح عنه . وما يفعله بعض الناس من مسح شرة أو بعض رأسه بل

شعرة ثلاث مرات : خطأ بخالف السنة المجمع عليها .  
ولا يسن تكرار مسح جميعه . وهو ظاهر مذهب أحمد ومالك وأبي حنيفة .  
ولا يمسح العنق . وهو قول جمهور العلماء ، ولا أخذه ماء جديداً للأذنين .  
وهو أصح الروايتين عن أحمد . وهو قول أبي حنيفة وغيره .  
وإن منع يسير وسخ في ظفر ونحوه وصول الماء صحت الطهارة ، وهو وجه  
لأصحابنا . ومثله كل يسير منع وصول الماء ، حيث كان ، كدم وعجين .  
ولا يستحب إطالة الغرة . وهو مذهب مالك ورواية عن أحمد .  
والوضوء إن كان مستحباً له أن يقتصر على البعض لوضوء ابن عمر لنومه جنباً

### باب المسح على الخفين

قال أبو العباس : ونفى أصله على كثير من السلف والخلف ، حتى أنكره  
بعض الصحابة وطائفة من أهل المدينة وأهل البيت ، وصنف الإمام أحمد كتاباً  
كبيراً في الأثرية في تحریم السكر . ولم يذكر فيه خلافاً عن الصحابة . فقليل  
له في ذلك ؟ فقال : هذا صح فيه الخلاف عن الصحابة ، بخلاف السكر ، ومالك  
مع سعة علمه وعلو قدره أنكره في رواية . وأصحابه خالفوه في ذلك .

قلت : وحكى ابن أبي شيبة إنكاره عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس ،  
وضعف الرواية عن الصحابة بإنكاره غير واحد . والله أعلم .

والذين خفي عليهم ظنوا معارضة آية المائدة للمسح ، لأنه أمر فيها بفسل الرجلين  
واختلف في الآية مع للمسح على الخفين .

فقال طائفة : للمسح على الخفين ناسخ للآية . قاله الخطابي . قال : وفيه  
دلالة على أنهم كانوا يرون نسخ القرآن بالسنة .

قال الطبري : مخصص .

وقالت طائفة : هو أمر زائد على ما في الكتاب . وقالت طائفة : بيان لما في الكتاب . ومال إليه أبو العباس .

وجميع ما يُدعى من السنة أنه ناسخ للقرآن غلط .

أما أحاديث المسح : فهي تبين المراد بالقرآن ، إذ ليس فيه أن لا يمس الخلف يجب عليه غسل الرجلين ، وإنما فيه : أن من قام إلى الصلاة يغسل . وهذا عام لكل قائم إلى الصلاة ، لكن ليس عاما لكل أحواه بل هو مطلق في ذلك مسكوت عنه .

قال أبو عمر بن عبد البر : معاذ الله أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم : كتاب الله بل يبين مراده .

وطائفة قالت - كالشافعي وابن القصار . ومال إليه أبو العباس أيضا - إن الآية قرئت بالغض والنصب ، فيحمل النصب على غسل الرجلين ، والغض على مسح الخفين . فيكون القرآن كآيتين .

وهل المسح أفضل أم غسل الرجلين ، أم هما سواء ؟ ثلاث روايات عن أحمد والأفضل في حق كل أحد بحسب قدمه . فللبس الخلف أن يمسح عليه . ولا ينزع خفيه ، اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه . ولبن قدماء مكشوفتان : الفسل . ولا يتحرى لبسه ليمسح عليه . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يغسل قدميه إذا كانتا مكشوفتين ، ويمسح إذا كان لا لبس الخفين .

ويجوز للمسح على اللقائف في أحد الوجهين . حكاه ابن تيميم وغيره ، وعلى الخلف الخرق مادام انهم باقيا والمشى فيه ممكنا ، وهو قديم قولي الشافعي ، واختيار أبي البركات وغيره من العلماء .

وعلى القدم ونعلها التي يشق نزاعها إلا بيد أورجل ، كما جاءت به الآثار ، والاكتفاء بأكثر القدم هنا ، والظاهر منها غسلًا ومسحًا : أولى من مسح بعض الخلف . ولهذا لا يتوقت .

وذكر في موضع آخر : أن الرجل لما ثلاث أحوال : الكشف ، له النسل ، وهو أعلى للراتب . والستر : له المسح . وحالة متوسطة ، وهي إذا كانت في النمل ، فلا هي مما يجوز المسح ولا هي بارزة . فيجب النسل . فأعطيت حالة متوسطة ، وهو الرش . وحيث أطلق عليها لفظ المسح في هذا الحال فالمراد به : الرش . وقد ورد الرش على النملين والمسح عليها في السند من حديث أوس بن أوس ورواه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عباس .

والمقصود عن أحمد في غير موضع : للمسح على الجوربين ، ما لم يخلع النملين فإذا أجاز أحمد المسح عليهما فالمراد بول : الذي لا يثبت إلا بسير يشده به متصل ومنفصلا عنه . أولى بالمسح عليه من الجوربين . وما لبسه من فرو أو قطن وغيرها وثبت بشده بخيط متصل أو منفصل مسح عليه .

وأما اشتراط الثبات بنفسه فلا أصل له في كلام أحمد . وإنما المنصوص عنه : ما ذكرناه .

وعلى القول باعتبار ذلك : فالمراد به ما ثبت في الساق ولم يسترسل عند المشي . ولا يعتبر موالاة المشي فيه ، كما ذكره أبو عبد الله بن تيمية وهو وجه لنا .

ويجوز على العامة الصماء . وهي كالقلانس . والمحسكي عن أحمد الكراهة والأقرب أنها كراهة لا ترتق إلى التحريم . ومثل هذا لا يمنع الترخص ، كسفر الزهرة . وتحمل كراهة السلف لغير المحنكة على الحاجة إلى ذلك لجهاد أو غيره . والماثم المكلبة بالكلاب تشبه المحنكة من بعض الوجوه . فانه يمكنها كما تمسك الحنك العامة .

ومن غسل إحدى رجليه ثم أدخلها الخلف قبل غسل الأخرى فإنه يجوز له المسح عليها من غير اشتراط خلع ، ولبسه قبل إكمال الطهارة كلبسه بعدها وكذا لبس العامة قبل إكمال الطهارة ، وهو إحدى الروايتين ، وهو مذهب أبي حنيفة .

ولو غسل الرجلين في الخفين بعد أن لبسهما محدثاً جاز المسح . وهو مذهب أبي حنيفة وقول مخرج في مذهب أحمد .

قلت : وهو رواية في المنهج .

ولا تنوقت مدة المسح في حق المسافر ، الذي يشق اشتغاله بالغسل واللبس ، كالبريد المجهز في مصلحة المسلمين . وعليه تحمل قصة عقبة بن عامر . وهو نص مذهب مالك وغيره ممن لا يرى التوقيت .

ولا ينتقض وضوء المساح على الخف والعمامة بزعمهما ، ولا بانقضاء المدة . ولا يجب عليه مسح رأسه ولا غسل قدميه . وهو مذهب الحسن البصري ، كإزالة الشعر الممسوح ، على الصحيح من مذهب أحمد وقول الجمهور .

وإذا حل الجبيرة فهل تنتقض طهارته كالخف ، على قول من يقول بالنقض أولاً تنتقض ، كحلق الرأس ؟ الذي ينبغي : أن لا تنتقض الطهارة ، بناء على أنها طهارة أصل ، لوجوبها في الطهارتين وعدم توقيتها . وأن الجبيرة بمنزلة باقي البشرة لأن الفرض استتر بما يمنع وصول الماء إليه . فانتقل الفرض إلى الخائف في طهارتين كما ينتقل الوضوء إلى منبت الشعر في الوجه والرأس ، للشقة لا للشعر . وهذا قوي على قول من لا يشترط الطهارة لشدها . فأما من اشترط الطهارة لشدها فألحقها بالحوائل البديلة فتنقض الطهارة بزوالها كالعمامة والخف .

ويتوجه أن تنبئ هذه على الرويتين في اشتراط الطهارة .

قلت : البديل عندنا في حل الجبيرة : إن كان بعد البرء ، وإلا فكأن الخف إذا خلعه . وإن كان قبله فوجهان أحدهما كذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### باب ما ظن ناقضاً وليس بناقض

والأحداث اللازمة : كدم الاستحاضة وسلس البول لا تنقض الوضوء ما لم يوجد المعتاد . وهو مذهب مالك .

والدم والقيء وغيرها من النجاسات الخارجة من غير الخرج المعتاد لا تنقض الوضوء ولو كثرت ، وهو مذهب مالك والشافعي .

قلت : واختاره الأزجى في غير القيء .

والنوم : لا ينقض مطلقاً إن ظن بقاء طهارته . وهو أخص من رواية حكيت عن أحمد : أن النوم لا ينقض بحال .

ويستحب الوضوء من أكل لحم الإبل<sup>(١)</sup> . وأما اللحم الخليث المباح للضرورة ك لحم السباع : فينبى الخلاف فيه على أن النقض بلحم الإبل تمبدى ، فلا يعتدى إلى غيره ، أو معقول المعنى ، فيعطى حكمه . بل هو أبلغ منه . وفى المسائل : يجب الوضوء من لحم الإبل ، لحدِيثين صحيحين . لعله آخر ما أفتى به .

ويستحب الوضوء عقيب الذنب . ومن مس الذكر ، إذا تحركت الشهوة بمسه ، وتردد فيها إذا لم تتحرك . ومال أبو العباس أخيراً إلى استحباب الوضوء دون الوجوب من مس النساء والأمرء إذا كان لشهوة .

قال : إذا مس المرأة لغير شهوة فهذا مما علم بالضرورة أن الشارع لم يوجب منه وضوءاً ولا يستحب الوضوء منه .

قال أبو العباس فى قديم خطه : خطرتلى أن الردة تنقض الوضوء لأن العبادة من شرط صحتها : دوام شرطها استصحابها فى سائر الأوقات . وإذا كان كذلك فالتنية من شرائط الطهارة على أصلنا . والكافر ليس من أهلها . وهو مذهب أحمد . ولا يفتح المصحف لقائل قاله طائفة من العلماء ، خلافاً لأبى عبد الله بن بطة ويجب احترام القرآن حيث كتب . وتحرم كتابته حيث يهان ببول حيوان أو جلوس عليه إجماعاً .

---

(١) الحديث الصحيح ورد بالأمر بالوضوء من لحم الابل ، ولا يوجد ما يصرفه عن الوجوب وقد حقق الامام ابن القيم الوجوب فى تهذيبه لسنن أبى داود بأبلغ عبارة .



والناس إذا اعتادوا القيام وإن لم يقيم لأحدهم أفضى إلى مفسدة . فالقيام  
حسناً خيراً من تركه .

وينبى للإنسان أن يسعى في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
وعادتهم واتباع هديهم . والقيام بكتاب الله أولى .  
والهram للكتاب عليها « لا إله إلا الله محمد رسول الله » يجوز للمحدث لمسها  
وإذا كانت معه في منديل أو خريطة وشق إمساكها جاز أن يدخل بها الخلاء .

### باب الغسل

وإذا وجب الغسل بمخرج للمنى : فقياسه وجوبه بمخرج الحيض .  
ويجب غسل الجمعة على من له عرق أو ريح يتأذى به غيره . وهو بفض من  
مذهب من يوجبه مطلقاً بطريق الأولى .  
ولو اغتسل الكافر بسبب يوجب ثم أسلم لا يلزمه إعادته إن اعتقد وجوبه  
به ، على أنه يثاب على طاعته في الكفر إذا أسلم . ويكره الذكر للجنب لا للعائض .  
ولا يستحب الغسل لدخول مكة ، والوقوف بمرفة ، والمبيت بمزدلفة ،  
ورى الجمار ، ولطواف الوداع . ولو قلنا باستحبابه لدخول مكة أو الوقوف بمرفة  
كان نوع عبث للطواف لا معنى له .

وفي كلام أحمد ما ظاهره : وجوب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم .  
وظاهر كلام أبي العباس : إذا أحدث أعاده لمبته على الطهارة . وظاهر  
كلام أصحاب لا يبيده لتعليقهم بخفة الحدث أو بالنشاط .  
ويحرم على الجنب اللبث في المسجد إلا إذا توضأ .  
ولا ندخل الملائكة بيتاً فيه جنب إلا إذا توضأ ، وإذا نوى الجنب  
الحديثين الأصغر والأكبر ارتفعاً قاله الأزجى .

ولا يستحب تكرار الغسل على بدنه . وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد .

ويكره الاغتسال في مستحم أو ماء عربيانا . وعليه أكثر نصوص أحمد .  
ونفيه عليه السلام عن الاغتسال في الماء بعد البول . فهذا - إن صح - فهو  
كنهيه عن البول في المستحم .

ويجوز التطهر في الحيض التي في الحمامات ، سواء كانت قائضة أو لم تكن ،  
وسواء كان الأنبوب يصب فيها أو لم يكن ، وسواء كان الماء ثائيباً<sup>(١)</sup> أو لم يكن .  
ومن انتظر الحوض حتى يفيض ولم يقتسل إلا وحده ، واعتقد ذلك ديناً ،  
فهو مبتدع مخالف للشرعة ، مستحق التعزير الذي يردعه وأمثاله أن يشرعوا  
في الدين ما لم يأذن به الله .

ولا يجب غسل باطن الفرج من حيض أو جنابة . وهو أصح القولين في  
مذهب أحمد .

قال أبو العباس : في تقسيمه للحمام - بعد ذكره مَنْ ذمه ومن مدحه من  
السلف فصلاً للنزاع - الأقسام أربعة : فلا يخلو أمرها : إما أن يحتاج إليها  
ولا محذور ، وإما أن لا يحتاج إليها ولا محذور ، أو يكون هناك محذور من غير  
حاجة .

أما القسم الأول فلا ريب في جوازه .

والقسم الثاني : إذا خلت عن محذور في البلاد الباردة أو الحارة بلا محذور .  
فلا ريب في جواز بنائها . فقد بنيت الحمامات في الحجاز وال عراق على عهد علي  
رضي الله عنه وأقروها وأحمد لم يقل ذلك حرام ، ولكن كره ذلك لاشتغاله غالباً  
على مباح ومحذور . وفي زمن الصحابة كان الناس أتقى لله وأرعى لحدوده من  
أن يكثروا فيها المحذور ، فلم يكن مكروهاً إذ ذاك .

---

(١) أى مجتمعاً . وفي القاموس التثنية الجمع والدوام على الأمر . والثبة : وسط  
الحوض .

والقسم الثالث : إذا اشتملت على الحاجة والمحذور غالب ، كغالب الحمامات التي في بلاد الباردة . فانه لا بد لأهل تلك الامصار من الحمام ، ولا بد في العادة من أن تشتمل على محذور . فهذا أيضاً لا تطلق كراهة بنائه . إذ من المعلوم أن من الأغسال ما هو واجب ، كفسل الجنابة والحيض والنفس . ومنها ما هو مؤكد قد نوزع في وجوبه ، كفسل الجمعة . والفسل في البلاد الباردة لا يمكن إلا في حمام . وإن اغتسل من غيره خيف عليه التلف . ولا يجوز الانتقال إلى التيمم مع القدرة عليه بالماء في الحمام .

وهل يبقى مكروها عند الحاجة إلى استعماله في طهارة مستحبة ؟ هذا محل تردد فإذا تبين ذلك فقد يقال : بناء الحمام واجب حيث يحتاج إليه لأداء الواجب العام . وأما إذا اشتمل على محذور مع إمكان الاستغناء عنه ، كغالب حمامات الحجاز في الأزمان المتأخرة . فهذا محل نص أحد ، وبحث ابن عمر . وقد يقال عنه : إنما يكره بناؤها ابتداء فأما إذا بناها غيرنا فلا نأمر بهدمها . لما في ذلك من القساد . وكلام أحد إنما هو في إحداث البناء لافي الإبقاء . والاستدامة أقوى من الابتداء . وإذا انتفت الحاجة انتفت الإباحة ، كحرارة البلد . وكذا إذا كان في البلد حمامات تكفيهم كره إحداث حمام جديد .

ويتوضأ بالمد و يغتسل بالصاع .

والأظهر : أن الصاع خمسة أرتال وثلاث عراقية ، سواء صاع الطعام والماء . وهو قول جمهور العلماء خلافاً لأبي حنيفة والشافعي .

وذهب طائفة من العلماء كابن قتيبة والقاضي أبي يعلى في تعليقه وأبي البركات إلى أن صاع الطعام خمسة أرتال وثلاث ، وصاع للماء ثمانية أرتال عراقية ، لكن مقدار طهور النبي صلى الله عليه وسلم في الفسل ما بين ثمانية أرتال عراقية إلى خمسة أرتال وثلاث . والوضوء ربع ذلك <sup>(١)</sup>

(١) بل الأظهر : أن الصاع أربعة أمداد بيد الإنسان ، وهو ملء كفيه مجتمعين =

### باب التيمم

ويجوز التيمم بنير التراب من أجزاء الأرض . إذا لم يجد تراباً ، وهو رواية  
ويُلزِمُه قبول الماء فرضاً ، وكذا ثمنه إذا كان له ما يوفيه .  
ولا يكره لعاضه وطء زوجته .

ومن أبيع له التيمم فله أن يصلي به أول الوقت ، ولو علم وجود الماء آخر الوقت  
وفيه أفضلية .

وقال غير واحد من العلماء : ومسح الجرح بالماء أولى من مسح الجبيرة ،  
وهو خير من التيمم ، ونقله الميموني عن أحمد .

ويجوز التيمم لمن يصلي التطوع بالليل ، وإن كان في البلد ، ولا يؤخر ورده  
النهار .

ويجوز لخوف فوات صلاة الجنائزة . وهو رواية عن أحمد وإسحق . وهو  
قول ابن عباس ومذهب أبي حنيفة .

وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام تيمم رد السلام . وألحق به من خاف فوات  
الصعيد .

وقال أبو بكر عبد العزيز والأوزاعي والحنفية : بل لمن خاف فوات الجمعة ممن  
انتقض وضوءه وهو في المسجد .

ولا يتيمم للنجاسة على بدنه . وهو قول الثلاثة خلافاً لأشهر الروایتين عن  
أحمد رحمه الله تعالى .

ويجب بذل الماء للمضطر للمصوم . ويعدل إلى التيمم ، كما قاله جمهور العلماء .  
ومن استيقظ آخر وقت صلاة وهو جنب ، وخاف إن اغتسل خرج الوقت

---

= غير مبسوطتين ولا مقبوضتين . ولم يكن الصاع العراقي معروفاً عند النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا كانت العرب تعرفه . وإنما كانت تعرف المد الذي هو ملء الكفين .  
وهو الذي يسهل على السلم في كل عصر ومصر أن يقدر به ، والله أعلم .

اغتسل وصلى ، ولو خرج الوقت ، وكذا من نسيها . بخلاف من استيقظ أول الوقت ، فليس له أن يفوت وقت الصلاة ، بل يقيم ويصلى .

ومن أمكنه الذهاب إلى الحمام لكن لا يمكنه الخروج منه إلا بعد خروج الوقت ، كالغلام والمرأة التي معها أولادها ولا يمكنها الخروج حتى تغسلهم ونحو ذلك فالأظهر بتمامه ويصلى خارج الحمام . لأن الصلاة في الحمام و بعد الوقت منهي عنها . ونصلى المرأة بالتيتم عن الجنابة إذا كان يشق عليها تكرار النزول إلى الحمام . ولا تقدر على الاغتسال في البيت .

وكل من صلى في الوقت كما أمر بحسب الامكان فلا إعادة عليه . وسواء كان العذر نادرا أو معتادا . قاله أكثر العلماء .

وصفة التيمم : أن يضرب يديه الأرض ثم يمسح بهما وجهه وكفيه . لحديث عمار بن ياسر الذي في الصحيح .

والجريح إذا كان محدثا حدثا أصفر فلا يلزمه مراعاة الترتيب . وهو الصحيح من مذهب أحمد وغيره . فيصح أن يتيمم بعد كال الوضوء ، بل هذا هو السنة . والفصل بين أباض الوضوء بتيمم بدعة .

ولا يستحب حمل التراب منه للتيمم . قاله طائفة من العلماء ، خلافا لما نقل عن أحمد .

ومن عدم الماء والتراب يتوجه أن يفعل ما يشاء : من صلاة فرض ، أو نفل . وزيادة قراءة على ما يجرى .

وفي الفتاوى المصرية : على أصح القولين . وهو قول الجمهور .

وإذا صلى قرأ القراءة الواجبة .

قلت : والذي ذكره جده أبو البركات وغيره : أن من عدم الماء والتراب لا ينفل ولا يزيد في القراءة على ما يجرى . والله أعلم .

والتييم يرفع الحدث ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد ، واختارها أبو بكر محمد الجوزي<sup>(١)</sup>

وفى الفتاوى المصرية : التيم لوقت كل صلاة إلى أن يدخل وقت الصلاة الأخرى كذهب مالك وأحمد في المشهور عنه . وهو أعدل الأقوال<sup>(٢)</sup>

ولو بذل ماء للأولى من حيٍّ وميت . فالتيم أولى . ولو كان الحى عليه نجاسة وهو مذهب الشافى . واختيار أبى البركات .

قال أبو العباس : وهذه المسألة فى الماء المشترك أيضاً . وهو ظاهر ما نقل عن أحمد لأنه أولى من التشقيص .

وإذا كان على وضوء وهو حاقن يحدث ، ثم يتيم ، إذ الصلاة بالتيمم وهو غير حاقن أفضل من صلاته بالوضوء وهو حاقن .

#### باب إزالة النجاسة

واختلف كلام أبى العباس فى نجاسة الكلب .

ولكن الذى نقل عنه أخيراً : أن مذهبه نجاسة غير شعره . وهو مذهب أبى حنيفة ورواية عن أحمد . واختارها أبو بكر عبد العزيز .

والمسك وجلدته : طاهران عند جماهير العلماء ، كما دلت عليه السنة الصحيحة وعمل المسلمين ، وليس ذلك مما يُبيان من البهيمية وهي حية ، بل إذا كان يفصل عن الفزال فى حياته : فهو بمنزلة الولد والببيض ، واللبن ، والصوف وغير ذلك مما يفصل عن الحيوان .

ولا يتنجس آدمى بالموء ، وهو ظاهر مذهب أحمد والشافى . وأصح القولين

(١) لعله : الشيخ محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية والله أعلم

(٢) لم يرد فى تجديد التيمم لكل صلاة دليل لا من الكتاب ولا من السنة .

وإنما هو قياس الفقهاء . والله يقول ( ٥ : ٦ ) فإن لم تجدوا ماء فقيموا صعيداً طيباً وفى الحديث يقول لأبى ذر « إذا وجدت الماء فأمس به بشرتك » فيكون بهذا وجود الماء ناقضاً للتيمم .

في مذهب مالك . وخصه في شرح العدة بالمسلم . وقاله جَدُّه أبو البركات في شرح الهداية .

وتطهر النجاسة بكل مائع طاهر يزيل . كأنخل ومحوه ، وهو رواية عن أحمد اختارها ابن عقيل ومذهب الحنفية .

وإذا تنجس ما يضره النسل كثياب الحرير والورق وغير ذلك أجزأ مسحه في أظهر قولى العلماء .

وأصله الخلاف في إزالة النجاسة بغير الماء .

ويجزيه استعمال الطعام والشراب في إزالة النجاسة لا إفساد الماء المحتاج إليه . كما ينهى عن ذبح الخيل التى يجاهد عليها . والإبل التى يبيع عليها ، والبقر التى يحرث عليها ونحو ذلك ، لما فى ذلك من الحاجة إليها .

وتطهر الأجسام الصقيلة كالسيف والمرآة ونحوها إذا تنجست بالمسح . وهو مذهب مالك وأبى حنيفة .

ونقل عن أحمد مثله فى السكين من دم الذبيحة فمن أصحابه من خصصه بغيرا لمشقة الفصل مع التكرار ، ومنهم من عداه كقولها .

ويطهر النمل بالملك بالأرض إذا أصابته نجاسة وهو رواية عن أحمد .

وذيل المرأة يطهر بمروره على طاهر يزيل النجاسة . ونقله إسماعيل بن سعيد الشاذلي عن أحمد .

وتطهر النجاسة بالاستحالة . أطلقه أبو العباس فى موضع . وهو مذهب أهل الظاهر وغيرهم .

وقال فى موضع آخر : ولا ينبغي أن يعبر عن ذلك بأن النجاسة طهرت بالاستحالة . فإن نفس النجس لم يطهر ، بل استحال

وصحح فى موضع آخر : أن الحجر إذا خلت لا تطهر . وهو مذهب أحمد

وغيره لأنه منهي عن اقتنائها ، مأمور بإزالتها . فإذا أمسكها فهو الموجب لتنجسها وعدم حلها . وسواء في ذلك خمر الخلال وغيره .

ولو أتى أحد فيها شيئاً يريد به إفسادها على صاحبها لا تحليلها ، أو قصد صاحبها ذلك ، بأن يكون عاجزاً عن إزالتها لكونها في حَبِّ فيريد إفسادها لا تحليلها فعموم كلام الأصحاب يقتضي أنها لا تحل ، سداً للذريعة . ويحتمل أن تحل .

وإذا انقلبت بفعل الله تعالى فالقياس فيها مثل أن يكون هناك ملح فيقع فيها من غير فعل أحد . فينبني على الطريقة للشهرة : أن تحل . وعلى طريقة من علَّل النجاسة بإلقاء شيء : لا تحل .

فإن القاضي ذكر في خر النبيذ : أنها على الطريقة لا تحل ، لما فيها من الماء ، وأن كلام الإمام أحمد يقتضي حلها

أما تحليل النبيذ الخمر بمجرد إمساكها : فينبني جوازه على معنى كلام أحمد فإنه علل المنع بأنه لا ينبني لمسلم أن يكون في بيته الخمر . وهذا ليس بمسلم ، ولأن النبي لا يمنع من إمساكها .

وعلى القول بأن النجاسة لا تظهر بالاستحالة : فيعنى من ذلك عما يشق الاحتراز عنه ، كالدخان والغبار للمستحيل من النجاسة ، كما يعنى عما يشق الاحتراز عنه من طين الشوارع وضبارها ، وإن قيل : إنه نجس . فإنه يعنى عنه على أصح القولين .

ومن قال : إنه نجس ولم ينف عما يشق الاحتراز عنه ، فقوله : أضغف الأهوال .

ولو كان المانع — غير الماء — كثيراً فزال تنجيره بنفسه . توقف أبو العباس في طهارته .



وتطهر الأرض النجسة بالشمس والريح إذا لم يبق أثر النجاسة . وهو مذهب أبى حنيفة ، ولا يجوز التيمم عليها ، بل تجوز الصلاة عليها بعد ذلك ، ولو لم تقبل .

ويطهر غيرها بالشمس والريح أيضاً . وهو قول في مذهب أحمد ونص عليه أحمد في حبل الفسال .

وتكنى غلبة الظن بإزالة نجاسة المذى ، أو غيره . وهو قول في مذهب أحمد . ورواية عنه في المذى .

ونقل عن أحمد في جوارح الطير إذا أكلت الجيف : فلا يجزئ عرقها . فدل على أنه كرهه لأكلها النجاسة فقط . وهو أولى .

ولا فرق في الكراهة بين جوارح الطير وغيرها . وسواء كان يأكل الجيف أم لا .

وإذا شك في الروثة : هل هي من روث ما يؤكل لحمه ، أولا ؟ فقيه وجهان في مذهب أحمد ، مبنيان على أن الأصل في الأرواث : الطهارة ، إلا ما استثنى ، وهو الصواب ، أو النجاسة ، إلا ما استثنى .

قلت : والوجهان يمكن أن يكون أصلهما روايتين .

إحدهما : قال عبدة الله : إن الأبوال كلها نجسة ، إلا ما أكل لحمه .

والثانية : قال أحمد في رواية محمد بن أبى الحارث ، في رجل وطئ على روث ، لا يدري هل هو روث حمار أو بردون ؟ فرخص فيه ، إذ لم يعرفه .

و قول ما أكل لحمه ، وروثه : طاهر . لم يذهب أحد من الصحابة إلى تنجسه بل القول بنجاسته قول محدث ، لا سلف له من الصحابة .

وروث دود القز طاهر <sup>(١)</sup> عند أكثر العلماء ، ودود الجروح .

---

(١) وهل لدود القز روث ؟ إن المعروف أن الروث للثعلب والحجر والحليل .

ومنى الآدمى ظاهر . وهو ظاهر مذهب أحمد والشافى .

وقول الأصحاب : المرة وما دونها فى الخلقة ظاهر . يعنى : أن جنسها ظاهر . وقد يعرض له ما يكون نجس العين ، كاللود المتولد من العذرة فإنه نجس . ذكره القاضى . وتتخرج طهارته بناء على أن الاستحالة إذا كانت بفعل الله تعالى طهرت ، ولا بد أن يلحظ طهارة ظاهره من العذرة ، بأن يغمس فى ماء ونحوه ، إلى أن لا يكون على بدنه شيء منها .

ويطهر جلد الميتة الطاهرة حال الحياة بالدباغ . وهو رواية عن أحمد أيضا والشافى ، ورجحه فى الفتاوى المصرية .

وجلد مالا يؤكل لحه يطهر بالذكاة . وهو رواية عن أحمد أيضا .

ولا يجب غسل الثوب والبدن من المذى والقيح والصدید . ولم يعم دليل على نجاسته . وحكى أبو البركات عن بعض أهل العلم طهارته . والأقوى فى المذى : أنه يجرى فيه النضج . وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

ويد الصبي إذا أدخلها فى الإناء فإنه يكره استعمال الماء الذى غمس يده فيه . وكذلك تكره الصلاة فى ثوبه .

وقد سئل أحمد رحمه الله تعالى فى رواية الأثرم : عن الصلاة فى ثوب الصبي ؟ فكرها .

وقرن الميتة وعظمها وظفرها وما هو من جنسه كالخافر ونحوه : ظاهر . قاله غير واحد من العلماء .

ويجوز الانتفاع بالنجاسات ، وسواء فى ذلك شحم الميتة وغيره . وهو قول الشافى . وأوماً إليه أحمد فى رواية ابن منصور .

يعنى عن سبيل النجاسة حتى بمر فارة ونحوها فى الأطعمة وغيرها . وهو

قول في مذهب أحمد . ولو تحققت نجاسة طين الشارع عُفي عن يسيره ، لمشقة التحرز عنه . ذكره أصحابنا .

وما تطاير من غبار السُّرجين ونحوه ، ولم يمكن التحرز عنه عُفي عنه .  
وإذا قلنا يعفى عن سير التبيذ المختلف فيه لأجل الخلاف فيه ، فاختلاف في الكلب أظهر وأقوى . فعلى إحدى الروايتين : يعفى عن سير نجاسة الكلب وإذا أكلت الهرة ، فأرة ونحوها . فإذا طال الفصل طهر فيها بريقتها . لأجل الحاجة . وهذا أقوى الأقوال . واختاره طائفة من أصحاب أحمد وأبى حنيفة . وكذلك أفواه الأطفال والبهائم . والله تعالى أعلم .

### باب الحيض

ويحرم وطء الحائض .

فإن وطئ في القرح فعليه دينار كفارة . ويمتنع أن يكون مضروباً .  
وإذا تكرر من الزوج الوطء في القرح ، ولم ينزجر فُرِّق بينهما ، كما قلنا فيما إذا وطئها في الدبر ولم ينزجر .

ويجوز للحائض الطواف عند الضرورة ولا فدية عليها . وهو خلاف ما يقوله أبو حنيفة من أنه يصح منها مع لزوم الفدية . ولا يأمرها بالاقتران عليه . وأحمد رحمه الله تعالى يقول ذلك في رواية ، إلا أنها لا يقيدها بحال الضرورة . وإن طافت مع عدم الضرورة ففقتضى توجيه هذا القول بحسب الدم عليها . ويجوز للحائض قراءة القرآن ، بخلاف الجنب : وهو مذهب مالك . وحكى رواية عن أحمد .

وإن خشيت نسيانه وجب .

وإذا انقطع دمها فلا يطؤها زوجها حتى تنقسل إن كانت قادرة على الاغتسال وإلا تيممت . وهو مذهب أحمد والشافعي .

ولا يقدر أقل الحيض ، ولا أكثره . بل كل ما استقر عادة للمرأة فهو حيض . وإن نقص عن يوم ، أو زاد على الحصة أو السبعة عشر . ولا حد لأقل سن تمحيض فيه المرأة ، ولا لأكثره ، ولا لأقل الطهر بين الحيضتين .

والابتداء محسب<sup>(١)</sup> ما تراه من الدم مالم تَصِرْ مستحاضة . وكذلك المنتقلة إذا تغيرت عاداتها بزيادة أو نقص أو انتقال . فذلك حيض حتى تعلم أنها استحاضة باستمرار الدم .

وللستحاضة رُجْدٌ إلى عاداتها . ثم إلى تمييزها . ثم إلى غالب عادات النساء ، كما جاءت في كل واحدة من هؤلاء سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أخذ الإمام أحمد بالسَّنِ الثلاث . فقال : الحيض يدور على ثلاثة . أحاديث : حديث فاطمة بنت أبي حبيش . وحديث أم حبيبة . وحديث حَمْنَةَ<sup>(٢)</sup> .

واختلفت الرواية عنه : تصحيح حديث حمنة . وفي رواية عنه : وحديث . أم سلمة ، مكان حديث أم حبيبة .

(١) في نسخة « تجلس »

(٢) روى أبو البركات المجد بن تيمية في المنتقى (ج ١ ص ١٧٠) بتحقيق محمد حامد القوي .

٤٦٨ - عن عائشة رضي الله عنها . قالت : قالت فاطمة بنت أبي حبيش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدعُ الصلاة ؟ » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنما ذلك عِرْق ، وليس بالحيضة . فإذا أقبلت الحيضة فأتركي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فأغسلي عنك الدم وصلي » رواه البخاري والنسائي وأبو داود .

والصفرة والكدرة بعد الطهر لا يلتفت إليها قاله أحد وغيره. تقول أم عطية  
« كنا لا نمد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً » .

= ٤٦٩ - وفي رواية للجماعة إلا ابن ماجة « فإذا أقبلت الحيضة فدعى  
الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » .

٤٧٠ - زاد الترمذى في رواية وقال « توضئ لكل صلاة ، حتى يحىء  
ذلك الوقت » .

٤٧١ - وفي رواية البخارى « ولكن دعى الصلاة قدر الأيام التى كنت  
نحيضين فيها ، ثم اغتسلى وصلى » .

وفيه تنبيه على أنها إنما تنبى على عادة متكررة .

٤٧٢ - وعن عائشة : أن أم حبيبة بنت جحش - التى كانت تحت  
عبد الرحمن بن عوف - « شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم . فقال  
لها : امكثي قدر ما كانت تحيضك حيضتك ، ثم اغتسلي . فكانت تغتسل عند  
كل صلاة » رواه مسلم . ورواه أحد النسائي ، ولفظهما :

٤٧٣ - قال « فلتنظر قدر قرونها الذى كانت تحيض ، فلتترك الصلاة ،  
ثم لتنظر ما بعد ذلك . فلتغتسل عند كل صلاة وتصلى » .

٤٧٤ - وعن القاسم ، عن زينب بنت جحش ، أنها قالت للنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم « إنها مستحاضة فقال : تجلس أيام أقرائها ثم تغتسل ، وتؤخر  
الطهر وتجعل المصر ، وتغتسل ، وتصلى ، وتؤخر المغرب وتمجل العشاء ،  
وتغتسل وتصليهما جميعاً ، وتغتسل للفجر » رواه النسائي .

٤٧٥ - وعن أم سلمة رضى الله عنها أنها « استفتت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فى امرأة تُهراق الدم . فقال : لتنظر قدر الأيام التى كانت  
تحيضهن ، وقدرهن من الشهر ، فتدع الصلاة ، ثم لتغتسل ولتستقن ثم تصلى »  
رواه المحمسة إلا الترمذى .

ولا حدًّا لأقلِّ النفاس ، ولا لأكثره . ولو زاد على الأربعين ، أو الستين ،  
أو السبعين . وانقطع فهو نفاس . ولكن إن اتصل فهو دم فساد . وحينئذ  
فالأربعون منتهى الغالب .

والحامل قد تحيض . وهو مذهب الشافعي . وحكاية البيهقي رواية عن أحمد ،  
يلحكي أنه رجع إليه .

ويجوز التداوى لحصول الحيض إلا في رمضان ثلاثاً تفطر<sup>(١)</sup> . وقال أبو يعلى .  
الصغير : والأسوط : أن المرأة لا تستعمل دواء يمنع تفرق اللب في مجاري الحبل .  
والله سبحانه وتعالى أعلم .

## كتاب الصلاة

قد تنازع الناس في اسم « الصلاة » هل هو من الأسماء المنقولة عن مسماها  
في اللغة ، أو أنها باقية على ما كانت عليه في اللغة ، أو أنها تصرّف فيها الشارع  
نصرّف أهل العرف ، فهي بالنسبة إلى عرف اللغة : مجاز ، و بالنسبة إلى عرف  
الشارع حقيقة ؟ على ثلاثة أقوال .

والتحقيق : أن الشارع لم يغيرها . ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة ،  
كما يستعمل نظائرها ، كقوله تعالى ( ٣ : ٩٧ ) ولله على الناس حج البيت  
فذكر بيتاً خاصاً ، فلم يكن لفظ « الحج » متداولاً لكل قصد ، بل لقصد  
مخصوص . دل عليه اللفظ نفسه .

ومن كان قبلنا كانت لهم صلاة ، ليست مماثلة لصلاتنا في الأوقات ولا في  
الهيئات .

---

(١) في نسخة « إلا قرب رمضان لتفطر »

ولا تلزم الشرائع إلا بعد العلم ، وهو أحد الوجبين في مذهب أحد ، فعلى هذا : لا تلزم الصلاة حريياً أسلم في دار الحرب ، ولا يعلم وجوبها .

والوجهان في كل من ترك واجباً قبل بلوغ الشرع ، كن لم يقيم لعدم الماء ، لظنه عدم الصحة ، أو لم يرك ، أو أكل حتى تبين انخبط الأبيض من الخيط الأسود ، لظنه ذلك ، أو لم تصل مستحاضة .

والأصح : أن لا قضاء ولا إثم إذا لم تقصد ، اتفاقاً ، لا شعوراً ، لخطأ والنسيان ومن عقد عقداً فاسداً مختلفاً فيه باجتهاد أو تقليد ، واتصل به القبض لم يؤمر برده وإن كان مخالفاً للنص .

وكذلك النكاح إذا بان له خطأ الاجتهاد ، أو التقليد ، وقد انقضى المقدس لم يفارق ، وإن كان المقدس قائماً فارقه .

في النظر فيمن ترك الواجب وفعل المحرم ، لا باعتقاد ، ولا بهمل بمذرفيه . ولكن جهلاً وإعراضاً عن طلب العلم الواجب عليه ، مع تمكنه منه ، أو من سباح بإيجاب هذا وتحريم هذا ، ولم يلتزمه إعراضاً لا كفرة بالرسالة<sup>(١)</sup> ، فإن هذا قد ترك الاعتقاد الواجب بغير عذر شرعي ، كما ترك الكافر الإسلام ، فهل يكون حال هذا إذا تاب .

فأقر بالوجوب والتحريم تصديقاً والزاماً بمنزلة الكافر إذا أسلم ؟ لأن التوبة تجب ما قبلها كالإسلام ؟ . فهذه أبعد مما قبلها ، فإن من خالف فيما قبلها فهنا أولى .

---

(١) وهل كفر أئمة الكفر بالرسالة إلا إعراضاً عنها ، مع فهمهم لها ، واعتقادهم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى ( ٢ : ١٤٦ ) الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، وإن كثيراً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ) وقال ( ٦ : ٤ ) وما تأتيتهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين ) وقال ( ٢٧ : ١٤ ) وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ) .

وأما على القول الذى جزمنا بصحته : فهذا فيه نظر .  
وقد يقال : ليس هذا بأسوأ حالاً من الكافر المماند ، والتوبة والإسلام  
يهدمان مآقبلهما .  
ولا تلزم الصلاة صبيّاً ، ولو بلغ عشرة . قاله جمهور العلماء . وثواب عبادة  
الصبي له .

قلت : وذكره الشيخ أبو محمد المقدسى فى غير موضع ، والله أعلم .  
ولا يجب قضاء الصلاة على من زال عقله بمحرم .  
وفى الفتاوى المصرية : يازمه بلا نزاع .  
ومن كفر بترك الصلاة : الأصوب أنه يصير مسلماً بفعلها ، من غير إعادة  
الشهادتين ، لأن كفره بالامتناع كإبليس ، وتارك الزكاة كذلك .  
فرض متأخرو الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها ، وهى : أن الرجل إذا كان مقرأ  
بوجوب الصلاة ، فدعى إليها وامتنع ثلاثاً ، مع تهديده بالقتل ، فلم يصل حتى  
تجل : هل يموت كافراً أو فاسقاً ؟ على قولين .  
وهذا القرض باطل ، إذ يمتنع أن يمتد أن الله فرضها ولا يفعلها ، ويصير  
على القتل . هذا لا يفعله أحد قط .

ومن ترك الصلاة فينبى الإشاعة عنه بتركها حتى يصل ، ولا ينبى السلام  
عليه ، ولا إجابة دعوته

والحافظ على الصلاة أقرب إلى الرحمة ممن لم يصلها ، ولو فعل ما فعل .  
ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لتغير الجمع .

وللسافر العادم للماء إذا علم أنه يجد للماء بعد الوقت ، فلا يجوز له التأخير إلى  
ما بعد الوقت ، بل يصل بالتيمم فى الوقت بلا نزاع ، وكذلك العاجز عن الركوع  
والسجود والقراءة إذا علم أنه يمكنه أن يصل بعد الوقت باتمام الركوع والسجود  
والقراءة كان الواجب أن يصل فى الوقت بحسب إمكانه .



وأما قول بعض أصحابنا : لا يجوز تأخيرها عن وقتها إلا لنا جميعها أو مشتغل بشرطها : فهذا لم يقله أحد قبله من الأصحاب ، بل ولا من سائر طوائف المسلمين ، إلا أن يكون بعض أصحاب الشافعي ، فهذا لا شك ولا ريب أنه ليس على عمومه ، وإنما أراد صورا معروفة ، كما إذا أمكن الوصول إلى البئر أن يصنع حبالا يستقى به ولا يفرغ من صنعه إلا بعد الوقت ، أو أمكن الريان أن يخط نوبا ولا يفرغ منه إلا بعد الوقت ، ونحو هذه الصور ، ومع هذا فالذي قاله في ذلك هو خلاف المذهب المعروف عن أحمد وأصحابه . وجاهير العلماء ، وما أظنه يوافقونه إلا بعض أصحاب الشافعي .

ويؤيد ما ذكرناه أيضا : أن الريان لو أمكنه أن يذهب إلى قرية يشتري منها نوبا ولا يصل إلا بعد الوقت ، لا يجوز له التأخير بلا نزاع . وكذلك الحاجز عن تعلم التكبير والتشهد الأخير إذا ضاق عليه الوقت صلى على حسب حاله . وكذلك للمستحاضة إذا كان دمها ينقطع بعد الوقت لم يجز لها التأخير ، بل تصل في الوقت بحسب حالها .

### باب المواقيت

بدأ جماعة من أصحابنا - كالخرفي والقاضي في بعض كتبه وغيرها - بالظهر . ومنهم من بدأ بالقصر - كابن أبي موسى ، وأبي الخطاب ، والقاضي في موضع - وهذا أجود ، لأن الصلاة الوسطى هي العصر ، وإنما تكون الوسطى إذا كان الصبح هو الأول .

ومن زعم أن وقت المشاء بقدر حصّة الصبح في الشتاء وفي الصيف : فقد غلط غلطاً بيناً باتفاق الناس .

وجهور العلماء يرون أن تقديم الصلاة أفضل ، إلا إذا كان في التأخير مصلحة راجحة ، مثل للتيسر يؤخر ليصلي آخر الوقت بوضوء ، والمفرد يؤخر ليصلي آخر الوقت مع جماعة ، ونحو ذلك .

ويعمل بقول المؤذن في دخول الوقت ، مع إمكان العلم بالوقت . وهو مذهب أحمد ، وسائر العلماء المتبرين ، وكما شهدت له النصوص ، خلافاً لبعض أصحابنا .

ومن دخل عليه الوقت ، ثم طرأ عليه مانع من جنون أو حيض ، فلا قضاء عليه ، إلا أن يتضايق الوقت عن فعلها ، ثم يوجد المانع ، وهو قول مالك وزفر ، رواه زفر عن أبي حنيفة .

ومنى زال المانع من تكليفه في وقت الصلاة لزمته إن أدرك فيها قدر ركعة ، وإلا فلا ، وهو قول الليث . وقول الشافعي ، ومقالة في مذهب أحمد . ولا تسقط الصلاة بحج ولا تضعيف في المساجد الثلاثة ، ولا غير ذلك إجماعاً وتارك الصلاة عمداً لا يشرع له قضاؤها . ولا تصح منه ، بل يكثر من الطوع ، وكذا الصوم ، وهو قول طائفة من السلف ، كأبي عبد الرحمن صاحب الشافعي ، وداد بن علي وأتباعه . وليس في الأدلة ما يخالف هذا ، بل يوافقه وأمره عليه الصلاة والسلام الجامع في نهار رمضان بالقضاء ضعيف ، لمدول البخاري ومسلم عنه .

وقال أبو الخطاب في الانتصار : إذا مات في أثناء وقت الصلاة ، قال بعض الحنفية : لا يكون عاصياً بالإجماع ، وقال أبو الخطاب : يحتمل عصيانه ، لأنه إنما يجوز له التأخير بشرط سلامة العاقبة ، كما يجوز له التأخير في قضاء رمضان وقضاء الصلاة والنذر والكفارة . وكل ذلك بشرط سلامة العاقبة .

وإن قلنا : لا يعصى - وهو الصحيح - فلأن ما وجب وجوباً موسماً لا يعصى من آخره إلى آخر الوقت إذا مات ، كالمسائل التي ذكرناها .

قال أبو العباس : أما قضاء الصلاة والنذر والكفارة : فنحننا على النور . وقد قيل : إنه على التراخي . فلا تناظر المسألة . وإنما نظيرها قضاء رمضان . فانه وقت موسع . والمذهب هناك : أنه إذا مات بعد استطاعة القضاء أطعم عنه وليه . والشهور في الصلاة : لا يقضى . فيتوجه التخرج فيها ، كما اقتضاه كلامه .

وقال أبو الخطاب : اتفق على الإيجاب الموسع في القضاء ، والحج  
والكفارة ، والزكاة والذين المؤجل .

وهذا غلط . فإن فيه ما هو مضيق ، وما هو على التراخي .

ويجب قضاء القوائت على الفور <sup>(١)</sup> . وهو مذهب أحد وغيره .

والنائم ليس عليه أن يفعل الصلاة حال نومه بلا نزاع . لكن تنزاع  
العلماء : هل وجبت في ذمته ، بمعنى أنه وجب عليه أن يفعلها إذا استيقظ ، أو  
يقال : لم تجب في ذمته ، لكن انعقد سبب وجوبها ؟ على قولين .

وجهور العلماء : على أنها قضاء . ومنهم من يقول : هي أداء . والنزاع  
لفظي .

ويشبه هذا النزاع فيمن غلب على ظنه في الواجب على التراخي : أنه يموت  
في هذا الوقت . فانه يجب تقديمه . فلو لم يمت ثم فعله ، فهل يكون أداء ، كقول  
الجمهور ، أو قضاء كقول الباقلاني وغيره ؟ فيه نزاع .

ولا تأثير لهذا النزاع في الأحكام . وإنما هو نزاع لفظي فقط . لو اعتقد  
بقاء الوقت فصلى أداء ، ثم تبين خروجه ، أو بالعكس . صحت الصلاة من غير  
نزاع أعلمه .

وقال أبو العباس في قديم خطه : قول الباقلاني ، قياس للمذهب . إذ الاعتبار  
بحالة غلبة الظن ، لا بما يخالفها . وذلك كما قلنا من غير خلاف أعلمه في المذهب  
في المصوب <sup>(٢)</sup> الذي لا يرجى برؤه إذا حج عن نفسه ، ثم برأ : أنه لا يلزمه  
إعادة الحج . فاعتبرنا حالة غلبة الظن . ولم نعتبر تبين فساد . ولا أعرف  
بينهما فرقا .

---

(١) على مقتضى كلامه السابق لا تكون القوائت إلا بالنوم أو النسيان ، كما جاء في  
الحديث « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها »

(٢) أصل العصب : قطع الأذن أو أى عضو آخر . وللرأى به هنا الذى منع عن  
الحج بعد شروعه فيه بمرض أو نحوه .

## باب الأذان والإقامة

والصحيح : أنهما فرض كفاية . وهو ظاهر مذهب أحمد وغيره .

وقد أطلق طوائف من العلماء أن الأذان سنة . ثم من هؤلاء من يقول : إنه إذا اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا .

والنزاع مع هؤلاء قريب من النزاع اللفظي . فان كثيراً من العلماء من يطلق القول بالسنة على ما يذم تاركه ويعاقب تاركه شرعاً . وأما من زعم أنه سنة لا إثم على تاركه فقد أخطأ .

وليس الأذان بواجب للصلاة القائمة . وإذا صلى وحده أداء أو قضاء وأذن وأقام : فقد أحسن . وإن اكتفى بالإقامة أجزأه .

وإن كان يقضي صلوات ، فأذن أول مرة وأقام لبقية الصلوات . كان حسناً أيضاً . وهو أفضل من الإقامة . وهو أصح الروايتين عن أحمد . واختيار أكثر أصحابه .

وأما إمامته صلى الله عليه وسلم وإمامة الخلفاء الراشدين . فكانت متعينة عليهم ، فانها وظيفة الإمام الأعظم . ولم يكن يمكن الجمع بينها وبين الأذان ، فصارت الإمامة في حقهم أفضل من الأذان لخصوص أحوالهم ، وإن كان لأكثر الناس الأذان أفضل .

ويخرج أن لا يجرىء أذان القاعد لغير عذر ، كأحد الوجهين في الخطبة وأولى ، إذ لم ينقل عن أحد من السلف الأذان قاعداً لغير عذر . وخطب بعضهم قاعداً لغير عذر . وأطلق أحمد الكراهة . والكراهة المطلقة : هل تنصرف إلى التحريم أو التنزيه ؟ على وجهين .

قلت : قال أبو البقاء المكي في شرح الهداية : نقل عن أحمد إن أذن قاعداً يعيد .

قال القاضى : محمول على نفي الاستحباب . وحمله بعضهم على نفي الاعتداد به . والله أعلم .

وأكثر الروايات عن أحد : للنوع من أذان الجنب . وتوقف عن الإعادة في بعضها . وصرح بعدم الإعادة في بعضها . وهو اختيار أكثر الأصحاب .  
وذکر جماعة عنه رواية بالإعادة . واختارها الخرقى .

وفى إجزاء الأذان من الفاسق روايتان . أقواهما : عدمه ، لخالفته أمر النهى صلى الله عليه وسلم .

وأما ترتيب الفاسق مؤذنا . فلا ينبغي قولاً واحداً .  
والصبي المميز يستخرج في أذانه للبالغ روايتان . كشهادته وولايته .  
وقال فى موضع آخر : اختلف الأصحاب فى تحقيق موضع الخلاف ، منهم من يقول موضع الخلاف : سقوط الفرض به والسنة المؤكدة إذا لم يوجد سواء .  
وأما صحة أذانه فى الجملة ، وكونه جائزاً إذا أذن غيره : فلا خلاف فى جوازه .  
ومنها من أطلق الخلاف . لأن أحد قال : لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم إذا كان قد راهق .

وقال فى رواية على بن سعيد ، وقد سئل عن الغلام يؤذن قبل أن يحتلم ؟  
فلم يجبه .

والأشبه : أن الأذان الذى يسقط الفرض عن أهل القرية ، ويعتمد فى وقت الصلاة والصيام : لا يجوز أن يبشره صبي قولاً واحداً . ولا يسقط الفرض ولا يستد به فى مواقيت العبادات .

وأما الأذان الذى يكون سنة مؤكدة فى مثل المساجد التى فى المصر ونحو ذلك : فهذا فيه الروايتان . والصحيح جوازه .

ويكره أن يوصل الأذان بما قبله ، مثل قول بعض المؤذنين قبل الأذان ( ١٧ : ١١١ ) وقل الحمد لله الذى لم يتخذ ولداً ، ولم يكن له شريك فى الملك ، ولم يكن له وليٌ من قبله ، وكبره تكبيراً ) .

ويستحب للمؤذن أن يرفع فيه وجهه إلى السماء إذا أذن أو أقام . ونص عليه أحمد .

كما يستحب للذي يتشهد عقيب الوضوء أن يرفع بصره إلى السماء . وكما يستحب للمحرم بالصلاة أن يرفع رأسه قليلا . لأن التهليل والتكبير إعلان بذكر الله ، لا يصلح إلا له . فاستحب الإشارة له ، كما تستحب الإشارة بالإصبع الواحدة في التشهد والدعاء . وهذا بخلاف الصلاة والدعاء . إذ المستحب فيه خفض الطرف .

وإذا أقيمت الصلاة - وهو قائم - يستحب له أن يجلس . وإن لم يكن صلى تحية المسجد .

قال ابن منصور : رأيت أبا عبد الله أحمد خرج عند المغرب ، فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن في الإقامة ، فجلس . وانخرج من المسجد بعد الأذان منهى عنه . وهل هو حرام أو مكروه ؟ في المسألة وجهان ، إلا أن يكون التأذين للفجر قبل الوقت . فلا يكره الخروج . نص عليه أحمد . والإقامة كالنداء بالأذان .

والسنة : أن ينادى للكسوف « الصلاة جامعة » لحديث عائشة « خسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فبث مناديا : الصلاة جامعة » ولا ينادى للعيد والاستسقاء . وقاله طائفة من أصحابنا : ولهذا لا يشرع للجنائز ، ولا للتراويح على نص أحمد ، خلافا للقاضي ، لأنه لم ينتقل عن النبي صلى الله عليه وسلم . والقياس على الكسوف قاسد الاعتبار .

وقال الآمدي : السنة أن يكون المؤذن من أولاد من جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم الأذان . وإن كان من غيرهم جاز . وقال أبو العباس : ولم يذكر هذا أكثر أصحابنا . وظاهر كلام أحمد : لا يقدم

بذلك . فانه نص على أن المتنازعين في الأذان لا يقدم أحدهما بكون أبيه هو المؤذن .

وأما ما سوى التأذين قبل الفجر من تسبيح ونشيد ورفع الصوت بدعاء ونحو ذلك في المآذن : فهذا ليس بمسنون عند الأئمة ، بل قد ذكر طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد : أن هذا من جملة البدع المكروهة . ولم يعم دليل شرعى على استحبابه ، ولا حدث سبب يقتضى إحدائه ، حتى يقال : إنه من البدع اللغوية التى دلت الشريعة على استحبابها ، وما كان كذلك لم يكن لأحد أن يأمر به ، ولا ينكر على من تركه . ولا يعلق استحقاق الرزق به . وإن شرطه واقف .

وإذا قيل : إن في بعض هذه الأصوات مصلحة راجحة على مفسدتها فيقتصر من ذلك على القدر الذى يحصل به المصلحة ، دون الزيادة التى هى ضرر بلا مصلحة راجحة [ فهذا قول بلا دليل ] .

ويستحب أن يجيب المؤذن ، ويقول مثل ما يقول ، ولو فى الصلاة . وكذلك يقول فى الصلاة كل ذكر ودعاء وجد سببه فى الصلاة . ويجيب مؤذناً ثانياً وأكثر حيث يستحب ذلك ، كما كان المؤذنان يؤذنان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم .

وأما المؤذنون الذين يؤذنون مع المؤذن الراتب يوم الجمعة فى مثل صحن المسجد : فليس أذانهم مشروعاً باتفاق الأئمة ، بل ذلك بدعة منكرة . وقد اتفق العلماء على أنه لا يستحب التبليغ وراء الإمام ، بل يكره إلا الحاجة .

وقد ذهب طائفة من الفقهاء من أصحاب مالك وأحمد إلى بطلان صلاة المبلغ إذا لم يحتج إليه . وظاهر كلامه هذا : أن المجيب يقول مثل ما يقول حتى فى الحيلة .

وقيل : يقول « لا حول ولا قوة إلا بالله » .

ويجوز الأذان للمعز قبل دخول وقتها . قاله جمهور العلماء .

وليس عند أحمد نص في أول الوقت الذي يجوز فيه التأذين ، إلا أن أصحابنا قالوا : يجوز بعد نصف الليل ، كما يجوز بعد نصف الليل الإفاضة من مزدلفة . وعلى هذا فينبغي أن يكون الليل الذي يعتبر نصفه أوله غروب الشمس ، وآخره طلوعها ، كما أن النهار المتبر نصفه أوله طلوع الشمس وآخره غروبها . لا تقسام الزمان ليلاً ونهاراً . ولعل قول النبي صلى الله عليه وسلم في أحد الحديثين « ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل » بمعنى الليل الذي ينتهي لطلوع الفجر . وفي الآخر « حين يمضي نصف الليل » يعني الليل الذي ينتهي بطلوع الشمس . فإنه إذا انتصف الليل الشمسي يكون قد بقي ثلث الليل الفجري تقريباً .

ولو قيل : تحديد وقت العشاء إلى نصف الليل تارة وإلى ثلثه أخرى من هذا الباب لكان متوجهاً .

ويستحب إذا أخذ المؤذن في الأذان أن لا يقوم . إذ في ذلك تشبه بالشیطان قال أحمد : لا يقوم أول ما يتدبىء ، ويصبر قليلاً .

### باب ستر العورة

اختلفت عبارة أصحابنا في وجه الحُرّة في الصلاة .

فقال بعضهم : ليس بعورة . وقال بعضهم : عورة . وإنما رخص في كشفه في الصلاة للحاجة .

والتحقيق : أنه ليس بعورة في الصلاة . وهو عورة في باب النظر ، إذ لم يجز النظر إليه .

ولا يختلف المذهب في أن ما بين السرة والركبة من الأمة عورة .

وقد حكى جماعة من أصحابنا : أن عورتها السوأتان فقط ، كالرواية في عورة



الرجل . وهذا غلط قبيح فاحش على المذهب ، خصوصاً ، وعلى الشريعة عموماً وكلام أحمد أبعد شيء عن هذا القول

ولا تصح الصلاة في الثوب المنصوب ولا الحرير ، ولا المكان المنصوب . هذا إذا كانت الصلاة فرضاً . وهو أصح الروايتين عن أحمد .

وإن كانت نفلاً ، فقال الأمدى : لا تصح ، رواية واحدة .

وقال أبو العباس : أكثر أصحابنا أطلقوا الخلاف . وهو الصواب . لأن منشأ القول بالصحة : أن جبة الطاعة مغايرة لجبة المعصية . فيحوز أن يناب من وجه ، ويعاقب من وجه . وينبئ أن يكون الذي يجر ثوبه خيلاء في الصلاة على هذا الخلاف . لأن المذهب أنه حرام . وكذلك من لبس ثوباً فيه تصاوير . قلت : لازم ذلك : أن كل ثوب يحرم لبسه يجرى على هذا الخلاف . وقد أشار إليه صاحب المستوعب . والله أعلم .

ولو كان المصلي جاهلاً بالمكان والثوب أنه حرام فلا إعادة عليه ، سواء قلنا : إن الجاهل بالنجاسة يعيد أولاً يعيد . لأن عدم علمه بالنجاسة لا يمنع العين أن تكون نجسة . وكذا إذا لم يعلم بالتحريم لم يكن فعله معصية . بل يكون طاعة .

وأما المحبوس في مكان منصوب : فينبغي أن لا تجب عليه الإعادة إذا صلى فيه قولاً واحداً . لأن لبسه فيه ليس بمحرم .

ومن أصحابنا من يحمل فيمن لم يجد إلا الثوب الحرير روايتين ، كمن لم يجد إلا الثوب النجس .

وعلى هذا : فمن لم يمكنه أن يصلى إلا في الموضع المنصب فيه الروايتان وأولى . وكذلك كل مكره على الكون بالمكان النجس والمنصب بحيث يخاف ضرراً من الخروج في نفسه أو ماله . ينبئ أن يكون كالمحبوس .

وذكر ابن الزاغوني في صحة الصلاة في ملك غيره بغير إذنه ، إذا لم يكن

محوطاً عليه وجهين . وأن المذهب الصحة . يؤيده : أنه يدخله ، ويأكل ثمره ، فلا ن يدخله بلا أكل ولا أذى أولى وأحرى .

والقبوض بمقد فاسد - من الثياب والعقار - أفتى بعض أصحابنا : بأنه كالمنصوب ، سواء .

وعلي هذا : فإن لم يكن المال الذي يلبسه ويسكنه حلالاً في نفسه لم يتعلق به حق الله تعالى ، ولا حق لعباده . وإلا لم تصح فيه الصلاة . وكذلك الماء في الطهارة . وكذلك المركوب والزاد في الحج . وهذا يدخل فيه شيء كثير . وفيه نوع مشقة .

ومن لم يجد إلا ثوباً لطيفاً أرسله على كتفه وعجزه . فإن لم يجد ثياباً صلى جالساً ونص عليه . فإن لم يحوها انتزعه به وصلى قائماً . وقال القاضي : يستمر منكبيه ويصلي جالساً . والأول : هو الصحيح . وقول القاضي ضعيف .

ولو صلى على راحلة مضموبة ، أو سفينة مضموبة فهو كالأرض المنصوبة . وإن صلى على فراش منصوب فوجهان ، أظهرهما : البطلان .

ولو غصب مسجداً وغيره ، بأن حوله عن كونه مسجداً بدعوى ملكه أو وقفه على جهة أخرى : لم تصح صلاته فيه ، وإن أبقاه مسجداً ومنع الناس من الصلاة فيه : ففي صحة صلاته فيه وجهان . اختار طائفة من المتأخرين الصحة . والأقوى البطلان .

ولو تلف في يده لم يضمه عند ابن عقيل . وقياس المذهب : ضيانه . وإن لم يجد الريان ثوباً ولا حشيشاً ، ولكن وجد طيناً لزمه الاستئجار به عند ابن عقيل . ولا يلزمه عند الأمدى وغيره . وهو الصواب المقطوع به . وقيل : إنه للمنصوص عن أحمد . لأن ذلك يتناثر . ولا يبق ، ولكن يستحب أن يستتر بحائط أو شجرة ونحو ذلك إن أمكن .

وتستحب الصلاة بالنعل . قاله طائفة من العلماء .

والعبد الآبق لا يصح نعله . ويصح فرضه عند ابن عقيل وابن الزاغوني .  
و بطلان فرضه قوى أيضاً ، كما جاء في الحديث مرفوعاً . وينبغي قبول صلاته .  
والله تعالى أمر بقدر زائد على ستر العورة في الصلاة . وهو أخذ الزينة فقال :  
( ٧ : ٣١ ) خذوا زينتكم عند كل مسجد ( فعلق الأمر باسم الزينة ، لا بستر  
العورة ، إذنا بأن العبد ينبغي له أن يلبس أزين ثيابه . وأجملها في الصلاة <sup>(١)</sup> .

### باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

وجوب تطهير البدن من الخبث : يُحتج عليه بأحاديث الاستنجاء . وبحديث  
التنزه من البول ، وبقوله صلى الله عليه وسلم « حُتِيَّ ، ثم اقرصيه ، ثم انضحيه  
بالماء ، ثم صلى فيه » من حديث أسماء وغيرها . وبحديث أبي سعيد في « ذلك  
النعلين بالتراب ، ثم الصلاة فيها » .

وطهارة البقعة ، يستدل عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث  
الأعرابي « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من البول والعذرة ، وأمره صلى الله  
عليه وسلم بصب الماء على البول » .

ومن صلى بالنجاسة ناسيا أو جاهلا فلا إعادة عليه . قاله طائفة من العلماء

---

(١) سياق الآيات من أول قوله تعالى ( ٧ : ٢٦ ) يابى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا  
يوارى سوءاتكم وريشا الى قوله ( ٧ : ٢٣ ) قل إنما حرم ربي الفواحش— ( الآيات )  
يدل على أن القصود بها التحذير من دين الجاهلية الذي كان من شرائعه الباطلة :  
التعبد بالتعري من الثياب التي جعلها الله زينة للإنسان وكان منه تحريم الطيبات على  
ما كان أوحى الشيطان الى الوثنيين الذين يتخذون ذلك دينا وقرية . فكانوا  
يطوفون بالبيت عرايا ذكورا وإناثا . فالزينة ههنا هي الثياب العسادية ، لا الزينة  
العرفية عند الناس ، بمعنى التجميل . ففي الحديث « إن الله لا ينظر إلى ثيابكم وصوركم  
وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » .

لأن ما كان مقصوده اجتناب المحظور إذا فعله العبد مخطئاً أو ناسياً : لا تبطل العبادة به .

وذكر القاضي في الجرد والآمدى : أن الناسى يعيد ، رواية واحدة عن أحمد لأنه مفرط . وإنما الروايتان في الجاهل . والروايتان منصوبتان عن أحمد في الجاهل بالنجاسة . فأما الناسى فليس عنه فيه نص . فلذلك اختلف الطريقان . والنهى عن قربان المسجد لمن أكل الثوم ونحوه : عام في كل مسجد ، عند عامة العلماء .

وحكى القاضي عياض : أن النهى خاص بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم . ولا تصح الصلاة في المقبرة ، ولا إليها . والنهى عن ذلك إنما هو لسد ذريعة الشرك . وذكر طائفة من أصحابنا أن وجود القبر والقبير لا يمنع من الصلاة . لأنه لا يتناول اسم المقبرة . وإنما المقبرة ثلاثة قبور فصاعداً . وليس في كلام أحمد وعامة أصحابه هذا الترق . بل عموم كلامهم وتعليقهم واستدلالهم : يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور . وهو الصواب . والمقبرة كل ما قبر فيه . لا أنه جمع قبر .

وقال أصحابنا : وكل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلح فيه فهذا ينبى على أن المنع يكون متناولاً لحريم الصلاة عند القبر المنفرد ، وفنائها المضاف إليه . وذكر الآمدى وغيره : أنه لا تجوز الصلاة فيه ، أى المسجد الذى قبلته إلى القبر ، حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل آخر . وذكر بعضهم هذا منصوصاً أحمد .

ولا تصح الصلاة في الحش<sup>(١)</sup> ، ولا إليه . ولا فرق عند عامة أصحابنا بين أن يكون الحش في ظاهر جدار المسجد أو باطنه .

واختار ابن عقيل : أنه إذا كان بين المصلى وبين الحش ونحوه حائل ، مثل جدار المسجد : لم يكره . والأول : هو المأثور عن السلف .

(١) الحش : بيت الخلاه الذى يقضى الإنسان فيه حاجته .

والمنصوص عند أحمد والذهب الذى نص عليه عامة الأصحاب : كراهة دخول الكنيسة التى فيها التماوير فالصلاة فيها وفى كل مكان فيه تماوير أشد كراهة . وهذا هو الصواب الذى لا ريب فيه ولا شك .  
ومقتضى كلام الأمدى وأبى الوفاء بن عقيل : أنه لا تصح الصلاة فى أرض الخسف . وهو قوى . ونص أحمد : لا يصلى فيها .

وقال الأمدى : تكره الصلاة فى الرحى <sup>(١)</sup> . ولا فرق بين علوها وسفلها . قال أبو العباس : ولعل هذا لما فيها من الصوت الذى يلهى المصلى ويشغله . ولا تصح التريضة فى الكعبة ، بل النافلة . وهو ظاهر مذهب أحمد .

وأما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فى البيت الحرام . فإنها كانت تطوعاً ، فلا يلحق به القرض . لأنه صلى الله عليه وسلم صلى داخل البيت ركعتين ، ثم قال « هذه القبلة » فيشبهه - والله أعلم - أن يكون ذكره لهذا الكلام فى عقيب الصلاة خارج البيت بيانا . لأن القبلة للأمور باستقبالها هي البنية كلها ، لئلا يتوهم متوهم أن استقبال بعضها كاف فى القرض . لأجل أنه صلى التطوع فى البيت ، وإلا فقد علم الناس كلهم أن الكعبة فى الجملة هي القبلة . فلا بد لهذا الكلام من فائدة ، وعلم شيء قد ينفى ويقع فى محل الشبهة . وابن عباس راوى هذا الحديث فهم منه هذا المعنى . وهو أعلم بمعنى ما سمع .

وإن نذر الصلاة فى الكعبة جاز ، كما لو نذر الصلاة على الراحلة . وأما إن نذر الصلاة مطلقاً فانه يعتبر فيها شروط القريضة . لأن النذر المطلق يُجْزَى به حَذْوُ الفرائض .

### باب استقبال القبلة

قال الدارقطنى وغيره فى قول الراوى « إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار » غلط من عمرو بن يحيى المازنى ، وإنما المرووف : صلاته صلى الله عليه وسلم على راحلته ، أو البعير .

والعرواب : أن الصلاة على الحمار من فعل أنس . كما ذكره مسلم في رواية أخرى .. ولهذا لم يذكر البخارى حديث عمرو هذا .

وقيل : إن في تغليظه نظرا . وقيل : إنه شاذ ، لحالفته رواية الجماعة .  
وقوله صلى الله عليه وسلم « ما بين المشرق والمغرب قبلة » هذا خطاب منه لأهل المدينة ومن جرى مجراهم ، كأهل الشام والجزيرة والعراق . وأما أهل مصر فقبلتهم بين المشرق والجنوب من مطلع الشمس في الشتاء .

وذكر طائفة من الأصحاب : أن الواجب في استقبال القبلة هواؤها ، دون بنيانها ، بدليل المصلى على جبل أبى قبيس وغيره من الجبال العالية بمكة . فإنه إنما يستقبل الهواء لا البناء . وبدليل ما لو انتقضت الكعبة والعياذ بالله . فإنه يكفيه استقبال العرصة .

قال أبو العباس : الواجب استقبال البنيان . وأما العرصة والهواء : فليس بكعبة ولا ببناء .

وأما ما ذكره من الصلاة على أبى قبيس ونحوه : فإنما ذلك لأن بين يدي المصلى قبلة شاخصة مرتفعة . وإن لم تكن مسامطة . فإن المسامطة لا تشتط ، كما لم تكن مشروطة في الائتمام بالإمام .

وأما إذا زال بناء الكعبة - والعياذ بالله - فنقول بموجبه ، وأنه لا تصح الصلاة حتى ينصب شيئا يصل إلى يسه . لأن أحد جعل المصلى على ظهر الكعبة لا قبلة له . فلم أنه جعل القبلة البناء الشاخص . وكذلك قال الآمدى : إن صلى بإزاء الباب وكان مفتوحا لا تصح صلاته . وإن كان مردودا صحت ، وإن كان مفتوحا وبين يديه شيء منصوب كالسترة صحت . لأنه يصل إلى جزء من البيت .

فإن زال بنيان البيت - والعياذ بالله - وصلى وبين يديه شيء صحت الصلاة ، وإن لم يكن بين يديه شيء لم تصح .

وهذا من كلام الآمدى : يدل على أن البناء لو زال لم تصح الصلاة ، إلا أن

يكون بين يديه شيء . وإنما يعنى به - والله أعلم - ما كان شاخصاً . كما قيده  
فياً لوصلى إلى الباب ، ولأنه علل ذلك بأنه إذا صلى إلى ستره فقد صلى إلى جزء  
من البيت . فلم أن مجرد العرصة غير كاف .

ويدل على هذا : ما ذكره الأزرقى في أخبار مكة « أن ابن عباس أرسل  
إلى ابن الزبير : لا تدع الناس بغير قبلة ، انصب لهم حول الكعبة الخشب ،  
واجعل الستور عليها ، حتى يطوف الناس من ورائها ، ويصلوا إليها . ففعل ذلك  
ابن الزبير » .

وهذا من ابن عباس وابن الزبير دليل على أن الكعبة التى يطاف بها ويصلى  
إليها لا بد أن تكون شيئاً منصوباً شاخصاً ، وأن العرصة ليست قبلة . ولم ينقل أن  
أحدًا من السلف خالف فى ذلك ، ولا أنكره .

نعم لو فرض أنه قد تعذر نصب شيء من الأشياء موضعها - بأن يقع ذلك  
إذا هدمها ذو السويقتين من الحبشة فى آخر الزمان - فهنا ينبغى أن يكتفى حينئذ  
بإستقبال العرصة ، كما يكتفى المصلى أن ينط خطاً إذا لم يجد ستره . فإن قواعد  
إبراهيم كالخط .

وذكر ابن عقيل وغيره من أصحابنا : أن البناء إذا زال صحت الصلاة إلى  
هواء البيت ، مع قولهم : إنه لا يصلى على ظهر الكعبة . ومن قال هذا يفرق بأنه  
إذا زال البناء لم يبق هناك شيء شاخص يستقبل ، بخلاف ما إذا كان هناك قبلة  
تستقبل . ولا يلزم من سقوط الشيء الشاخص إذا كان معدوماً سقوط إستقباله  
إذا كان موجوداً ، كما فرقنا بين حال إمكان نصب شيء وحال تعذره . وكما  
يفرق فى سائر الشروط بين حال الوجود والعدم ، والقدرة والعجز .

فإذا قلنا : لا بد من الصلاة إلى شيء شاخص ، فانه يكفى شخصه . ولو أنه  
شيء يسير ، كالعتبة التى للباب . قاله ابن عقيل .

وقال أبو الحسن الآمدي : لا يجوز أن يصلي إلى الباب إذا كان مفتوحا ،  
لكن إذا كان بين يديه شيء منصوب كالسترة صحت .  
فعلی هذا : لا يكفي ارتفاع العتبة ونحوها . بل لا بد أن يكون مثل آخره  
الرجل . لأنها السترة التي قدّر بها الشارع السترة المستحبة ، فلأن يكون تقديرها  
في الواجب أولى .

ثم إن كانت السترة التي فوق السطح ونحوه بناء أو خشبة مسمرة ، ونحو  
ذلك مما يتبع في مطلق البيع لو كان في موضع مملوك : جازت الصلاة إليه . لأنه  
جزء من البيت . وإن كان هناك لبن وأجرٌ بعضه فوق بعض ، أو خشبة معروضة  
غير مسمرة ونحو ذلك : لم يكن قبلة فيها ذكره أصحابنا . لأنه ليس من البيت .  
ويتوجه أن يكتفى في ذلك بما يكون سترة في الصلاة . لأنه شيء شاخص .  
ولأن حديث ابن عباس وابن الزبير دليل على الاكتفاء بكل ما يكون قبلة  
وسترة . فإن الخشب والستور المعدة عليها لا يتبع في مطلق البيع .  
قلت : وقد يقال : إنما اكتفى بما نصبه ابن الزبير ، وإن لم يتبع في مطلق البيع  
لأنه حال ضرورة . ولا ضرورة بالمصلي إلى الصلاة على ظهر الكعبة أو باطنها .  
إذ يمكنه أن يتوجه إلى جزء منها ، أو أن يستقبل جميعها . والله أعلم .

وقال ابن حامد وابن عقيل في الواضح ، وأبو المألى : لو صلى إلى الحنجر من  
فرضه المأينة لم تصح صلاته : لأنه في المشاهدة والعيان ليس من الكعبة البيت  
الحرام . وإنما وردت الأحاديث بأنه كان من البيت . فصل بترك الأحاديث  
في وجوب الطواف دون الاكتفاء به للصلاة ، احتياطا للعبادتين .

وقال القاضي في التعلیق : يجوز التوجه إليه في الصلاة . وتصح صلاته ، كما لو  
توجه إلى حائط الكعبة .

قال أبو العباس : وهذا قياس المذهب . لأنه من البيت بالسفة الثابتة  
المستفيضة ، وبيان من شاهده من الخلق الكثير ، لما قضه ابن الزبير . ونص



أحمد : أنه لا يصلى القرض فى الحجرِ قتال : لا يصلى فى الحجرِ ، الحجرُ من البيت .  
قال أبو العباس : والحِجرُ جميعه ليس من البيت . وإنما الداخل فى حدود  
البيت : ستة أذرع وشئ . فمن استقبل ما زاد على ذلك لم تصح صلاته ألبتة .

### باب النية

النية تتبع العلم ، فمن علم ما يريد فعله قصدَه ضرورة .  
ويحرم خروجه لشكه فى النية للعلم بأنه مداخل إلا بالنية .  
ولو أحرم منفرداً ثم نوى الإمامة صحت صلاته فرضاً وفلا . وهو رواية عن  
أحمد ، اختارها أبو محمد المقدسى وغيره  
ولو سعى إماماً أو جنازة فأخطأ صحت صلاته ، إن كان قصده خالف من  
حضر ، وإلا فلا .

ووجوب مقارنة النية للتكبير : قد يفسر بوقوع التكبير عقيب النية ،  
وهذا ممكن ، لا صعوبة فيه ، بل عامة الناس إنما يصلون هكذا .  
وقد يفسر بانسباط أجزاء النية على أجزاء التكبير ، بحيث يكون أولها مع  
أوله ، وآخرها مع آخره . وهذا لا يصح لأنه يقتضى عزوب كمال النية عن أول  
الصلاة ، وخلو أول الصلاة عن النية الواجبة .  
وقد يفسر بحضور جميع النية الواجبة .

وقد يفسر بجمع النية مع جميع أجزاء التكبير ، وهذا قد نُوزع فى إمكانه  
فضلا عن وجوبه ، ولو قيل بإمكانه فهو متمسر فيسقط بالخرج .  
وأيضاً فما يبطل هذا والنزى قبله : أن المكبر ينهى له أن يتدبر التكبير  
ويتصوره ، فيكون قلبه مشغولاً بمعنى التكبير ، لا بما يشغله عن ذلك من  
استحضار المنوى ، ولأن النية من الشروط ، والشروط تقدم العبادة ويستمر حكمه  
إلى آخرها .

### باب صفة الصلاة

وظاهر كلام أبي العباس : أنه يجب تسوية الصفوف لأنه عليه الصلاة والسلام « رأى رجلاً باديًا صدره . فقال : لَتُسَوَّوْا صفوفكم ، أو ليخالفنَّ الله بين وجوهكم » وقال عليه الصلاة والسلام « سَوَّوْا صفوفكم ، فإن تسويتها من تمام الصلاة » متفق عليهما . وترجم عليه البخاري « باب إثم من لم يُقيم الصف » . قلت : ومن ذكر الإجماع على استحبابه : فزأده ثبوت استحبابه ، لا نفي وجوبه . والله أعلم .

وإذا قدر للمصلي أن يقول « الله أكبر » لزمه ولا يميزه غيرها . وهو قول مالك وأحمد .

ولا يشترط أن يسمع للمصلي نفسه القراءة الواجبة ، بل يكفيه الإتيان بالحروف ، وإن لم يسمعها ، وهو وجه في مذهب أحمد ، واختاره السرخسي من الحنفية . وكذا كل ذكر واجب .

ويستحب أن يجمع في الاستفتاح بين قوله « سبحانك اللهم وبحمدك - إلى آخره » وبين « وجهت وجهي - إلى آخره » وهو اختيار أبي يوسف وابن هبيرة . ولا يجمع بين لفظي « كبيراً » و « كثيراً » بل يقول هذا تارة ، وهذا تارة وكذا للشروع في القراءات السبع : أن يقرأ هذه تارة ، وهذه تارة لا الجمع بينهما ونظائره كثيرة .

والأفضل : أن يأتي بالعبادات الواردة على وجوه متنوعة بكل نوع منها كالاستفتاحات ، وأنواع صلاة الخوف وغير ذلك . والفضل قد يكون أفضل لمن انتفاعه به أتم .

ويستحب التوضؤ أول كل قراءة ، ويجهر في الصلاة بالتعوذ وبالبسملة وبالفتحة في الجنائز ، ونحو ذلك أحياناً . فإنه المنصوص عن أحمد تعليماً للسنة . ويستحب الجهر بالبسملة للتأليف ، كما استحَب أحمد ترك القنوت في الوتر . تأليفاً للمأموم .

ولو كان الإمام متطوعاً تبعه المأموم . والسنة أولى ، نص عليه أحد .  
قلت : وحكى عن أبي العباس التخيير بين الجهر والإسرار . وهو مذهب  
إسحاق بن راهوية . والظاهر أن هذا القول أخذ من قوله « إنه يجهر بها أحياناً »  
وهذا للأخذ ليس بجيد . والله أعلم .

والبسملة آية منفردة فاصلة بين السور . ليست من أول كل سورة ، لا الفاتحة  
ولا غيرها ، وهذا ظاهر مذهب أحد ، وروى الطبراني بإسناد حسن عن  
ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يجهر باسم الله  
الرحمن الرحيم إذ كان بمكة : وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات »  
ورواه أبو داود في كتاب النسخ والنسخ . وهو مناسب للواقع .

فإن الغالب على أهل مكة كان الجهر بها ، وأما أهل المدينة والشام والكوفة  
فلم يكونوا يجهرون . والدارقطنى لما دخل مصر وسئل أن يجمع أحاديث الجهر  
بالبسملة فجمعها . فقل له : هل فيها شيء صحيح ؟ فقال : أما عن النبي صلى الله عليه  
وسلم فلا ، وأما عن الصحابة : ففنه صحيح ومنه ضعيف .

وتكتب البسملة أوائل الكتب ، كما كتبها سليمان . وكتبها النبي صلى الله  
عليه وسلم في صلح الحديبية ، وإلى قيسر وغيره .

وتذكر في ابتداء جميع الأفعال ، وعند دخول المنزل والخروج منه للبركة ،  
وهي تطرد الشيطان . وإنما تستحب إذا ابتدأ فعلاً تبعاً لغيرها ، لا مستقلة ، فلم  
تجعل كالحيلة والحمدلة ونحوها <sup>(١)</sup> .

والفاتحة أفضل سورة في القرآن ، قال عليه الصلاة والسلام فيها « أعظم  
سورة في القرآن » رواه البخارى ، وذكر معناه ابن شهاب الزهري وغيره .

---

(١) قد ألف أحد علماء أهل الحديث الهندود رسالة قيمة بين فيها أن للطلاب  
والوارد في الأحاديث : هو « بسم الله » في ابتداء الأعمال كلها وأن البسملة خاصة  
بالقرآن والكتب وهى مطبوعة في الهند وقد تضرع على وقت كتابة هذا الوصول إليها

وآية الكرسي أعظم آى القرآن ، كما رواه مسلم عنه عليه الصلاة والسلام .  
وحكى عن أبى العباس : أن تفاضل القرآن عنده فى نفس الحرف ، أى ذات  
الحرف ، واللفظ بعضه أفضل من بعض ، وهذا قول بعض أصحابنا . ولعل المراد  
غير آية الكرسي والفاتحة لما تقدم . والله أعلم .

ومعانى القرآن ثلاثة أصناف : توحيد ، وقصص ، وأمر ونهى .

و ( قل هو الله أحد ) متضمنة ثلث القرآن .

ولا يستحب قراءتها ثلاثاً إلا إذا قرئت منفردة .

وقال فى موضع آخر : السنة إذا قرأ القرآن كله أن يقرأها فى المصحف مرة  
واحدة . قال العلماء : لثلاث يزداد على مائى المصحف ، وأما إذا قرأها منفردة ، أو مع  
بعض القرآن ثلاثاً ، فإنها تعدل ثلث القرآن .

وإذا قيل : ثواب قراءتها مرة واحدة يعدل ثلث القرآن فعادلة الشيء للشيء .  
تقتضى تساويهما فى القدر ، لا تماثلهما فى الوصف ، كما فى قوله تعالى ( ٥ : ٩٥  
أو عدل ذلك صيماً ) ولهذا لا يجوز أن يستغنى بقراءتها ثلاث مرات عن قراءة  
سائر القرآن ، لحاجته إلى الأمر والنهى والقصص ، كما لا يستغنى من ملك نوعاً  
شريفاً من المال عن غيره .

ويمكن ترجمة القرآن لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة .

قلت : وذكر غيره هذا المعنى . والله أعلم .

وقوله صلى الله عليه وسلم « من قرأ القرآن فأعربه ، فله بكل حرف عشر  
حسنات » رواه الترمذى ، وقال : حديث حسن غريب ، فالمراد بالحرف :  
الكلمة .

ودوقوف القارىء على رؤوس الآيات سنة ، وإن كانت الآية الثانية متعلقة  
بالأولى تعلق الصفة بالموصوف ؛ أو غير ذلك .

والقراءة القليلة بتفكر أفضل من الكثيرة بلا تفكر ، وهو النصوص عن الصحابة رضى الله عنهم صريحاً . ونقل عن أحمد مايدل عليه .  
نقل عنه مثنى بن جامع : رجل أكل فشيح وأكث الصلاة والصيام ، ورجل أقل الأكل قلّت نوافله ، وكان أكثر فكرة ، فأيهما أفضل ؟ فذكر ما جاء في الفكر « تفكر ساعة خير من قيام ليلة » قال : فرأيت هذا عندنا أفضل للتفكر .  
وما خالف المصنف ، وصح سنده ، سمحت الصلاة به . وهذا نص الروایتين عن أحمد .

ومصنف عثمان أحد الحروف السبعة . قاله عامة السلف ، وجهور العلماء ويكره أن يقول مع إمامه ( إياك نمبد وإياك نستعين ) ونحوه .  
وقراءة المأموم خلف الإمام : أصول الأقوال فيها ثلاثة ، طرآن ووسط . فأحد الطرفين : لا يقرأ بحال . والثاني : يقرأ بكل حال . والثالث - وهو قول أكثر السلف - إذا سمع قراءة الإمام أنصت ، وإذا لم يسمع قرأ لنفسه . فإن قراءته أفضل من سكوته ، والاستماع لقراءة الإمام أفضل من القراءة .  
وعلى هذا : فهل القراءة حال مخافتة الإمام واجبة على المأموم ، أو مستحبة ؟ على قولين في مذهب أحمد . أشهرهما : أنها مستحبة . ولا يقرأ حال تنفس إمامه . وإذا سمع مهمة الإمام ولم يفهم قراءته قرأ لنفسه ، وهو رواية أحمد .  
وأحمد وغيره استحبوا في صلاة الجهر سكنتين : عقيب التكبير للاستفتاح وقبل الركوع . لأجل الفصل . ولم يستحب أن يسكت سكتة تتسع لقراءة للمأموم . ولكن بعض أصحابه استحب ذلك .  
والقراءة إذا سمع : هل هي محرمة ، أو مكروهة ؟ وهل تبطل الصلاة إن قرأ ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره .

أحدهما : القراءة محرمة . وتبطل الصلاة بها . حكاه ابن حامد .  
والثاني : لا تبطل . وهو قول الأكثرين . وهو للشهور من مذهب أحمد .

وهل الأفضل للأوموم قراءة الفاتحة ، للاختلاف في وجوبها أم غيرها ، لأنه استمعها ؟ مقتضى نصوص أحد وأكثر أصحابه : أن القراءة بتيرها أفضل . قلت : فمقتضى هذا : أنه إنما يكون غيرها أفضل إذا سمعها وإلا فهي أفضل من غيرها . والله أعلم .

ولا يستفتح ، ولا يستعيد حال جهر الإمام . وهو رواية عن أحمد . ومن أصحاب أحمد من قال : لا يستفتح ، ولا يستعيد حال جهر الإمام رواية واحدة . وإنما الخلاف حال سكوت الإمام . والمعروف عند أصحابه : أن النزاع إنما هو في حال الجهر . لأنه بالاستماع يحصل مقصود القراءة ، بخلاف الاستفتاح والتعوذ . وما ذكره ابن الجوزي من أن قراءة للأوموم وقت مخافة الإمام أفضل من استفتاحه : غلط ، بل قول أحد وأكثر أصحابه : الاستفتاح أولى . لأن استماعه بدل عن قراءته .

والمرأة إذا صلت بالنساء جهرت بالقراءة ، وإلا فلا تجهر إذا صلت وحدها . ونقل ابن أصرم عن أحمد فيمن جهل ماقرأ به إمامه يعيد الصلاة . قال أبو إسحاق بن شاذل : لأنه لم يدر : هل قرأ إمامه الحمد أم لا ؟ ولا مانع من السماع . وقال أبو العباس : بل لتركه الإنصات الواجب .

وحديث عبد الرحمن بن أبزى « أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يتم تكبيره » رواه أبو داود والبخارى في التاريخ . وقد حكى عن أبي داود الطيالسي أنه قال : هذا حديث باطل .

قال أبو العباس : وهذا — وإن كان محفوظاً — فلعل ابن أبزى صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم في مؤخرة المسجد . وكان النبي صلى الله عليه وسلم صوته ضعيفاً ، فلم يسمع تكبيره ، فاعتقد أنه لم يتم التكبير ، وإلا فالأحاديث المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذا .

وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن النخعي : أن أول من نقص التكبير : زياد ابن أبيه . وكان أميراً في زمن عمر رضي الله عنه .

وإذا رفع الإمام رأسه من الركوع يقول « ربنا ولك الحمد ملء السموات والأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد » وهو رواية عن أحمد . واختارها أبو الخطاب الأزجي ، وأبو البركات .

ويسن رفع اليدين إذا قام المصلي من التشهد الأول إلى الثالثة . وهو رواية عن الإمام أحمد ، اختارها أبو البركات ، كما يسن عند الركوع والرفع منه . ومن لم يقدر على رفع يديه إلا بزيادة على أذنيه رفعهما . لأنه يأتي بالسنة وزيادة لا يمكنه تركها .

وتبطل الصلاة بتمدد تكرار الركن التعليل لا القول . وهو مذهب الشافعي وأحمد .

ومن لم يحسن القراءة ولا الذكر ، أو الأخرس لا يحرك لسانه حركة مجردة . ولو قيل : إن الصلاة تبطل بذلك كان أقرب . لأنه عبث يتنافى انشروع وزياة على غير المشروع .

وآل النبي صلى الله عليه وسلم أهل بيته . ونص عليه أحمد . واختاره الشريف أبو جعفر وغيره . فمنهم بنوهاشم . وفي بنى المطلب الروايتان في الزكاة . وفي دخول أزواجه في أهل بيته روايتان . واختار الدخول .

وأفضل أهل بيته : علي وفاطمة ، وحسن وحسين ، الذين أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء .

وظاهر كلام أبي العباس في موضع آخر : أن حمزة أفضل من حسن وحسين . واختاره بعض العلماء .

ولا تجوز الصلاة على غير الأنبياء إذا اتخذت شعاراً . وهو قول متوسط بين من قال بالمنع مطلقاً . وهو قول طائفة من أصحابنا . ومنهم من قال بالجواز مطلقاً . وهو منصوص أحمد .

ولا يستحب الجهر بالتسبيح والتحميد والتكبير عقيب الصلاة . وقاله بعض السلف والخلف . وقرأ آية الكرسي سرّاً لاجراً لعدم نقله .

والتسبيح المأثور أنواع .

أحدها : أن يسبح عشرا ، ويحمد عشرا ، ويكبر عشرا .

والثاني : أن يسبح إحدى عشرة ، ويحمد إحدى عشرة ، ويكبر إحدى عشرة .

والثالث : أن يسبح ثلاثا وثلاثين ، ويحمد ثلاثا وثلاثين ، ويكبر ثلاثا وثلاثين .

فيكون تسعة وتسعين .

والرابع : أن يقول ذلك ، ويحتم المائة بالتوحيد التام . وهو « لا إله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » .

والخامس : أن يسبح ثلاثا وثلاثين ، ويحمد ثلاثا وثلاثين ، ويكبر أربعا وثلاثين .

والسادس : أن يسبح خسا وعشرين ، ويحمد خسا وعشرين ، ويكبر خسا وعشرين ، ويقول « لا إله الا وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » خسا وعشرين .

ولا يستحب الدعاء عقيب الصلوات لتغير عارض ، كالاتسقاء والاستنصار أو تعليم المأموم . ولم تستحبه الأئمة الأربعة .

وما جاء في خبر ثوبان من أن « الإمام إذا خص نفسه بالدعاء . فقد خان المأمومين » المراد به : الدعاء الذي يؤمن المأموم عليه . كدعاء القنوت . فان المأموم إذا آمن كان داعياً . قال تعالى لموسى وهرون ( ١٠ : ٨٩ ) قد أجيبت دعوتكما ) وكان أحدهما يدعو والآخر يؤمن . والمأموم إنما يؤمن لاعتقاد أن الإمام يدعو لها ، فان لم يفعل فقد خان الإمام المأموم .

ويسن للداعي رفع يديه ، والابتداء بالحمد لله والتناء عليه . والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن يحمته بذلك كله . وبالقأمين .



وصفة المشروع في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : ما سجت به الأخبار  
قال أبو العباس : الأحاديث التي في الصحاح : لم أجد في شيء منها « كما  
صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم » بل المشهور في أكثر الأحاديث والطرق  
لفظ « وآل إبراهيم » بإسناد ضعيف عن ابن مسعود مرفوعا . ورواه ابن ماجه  
موقوفا على ابن مسعود .

قلت : بل روى البخاري في صحيحه الجمع بينهما . والله أعلم .  
واتفق المسلمون على أن محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل الرسل . لكن  
وقع النزاع في أنه وحده : هل هو أفضل من جملتهم ؟ قطع طائفة من العلماء بأنه  
وحده أفضل من جملتهم . كما أن صِدِّيقَهُ وَزَنَ بمجموع الأمة ، فرجح بهم .  
وقد أنكر طائفة من العلماء على محمد بن أبي زيد القيرواني المالكي في صفة  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم « اللهم ارحم محمداً وآل محمد » لأنه خلاف  
الوارد في تعليم النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الصلاة .  
قلت : وحكي القاضي عياض في شرح مسلم المنع قول الأكثرين . والله أعلم .  
ويحرم الاعتداء في الدعاء . لقوله تعالى ( ٧ : ٥٥ ) إنه لا يجب المعتدين )  
والاعتداء قد يكون في نفس الطلب . وقد يكون في نفس المطلوب .  
ولا يكره رفع بصره إلى السماء في الدعاء ، لقوله صلى الله عليه وسلم . وهو  
قول مالك والشافعي . ولا يستحب .  
وإذا لم يُخلص الداعي الدعاء . ولم يحتجب الحرام تبعد إجابته إلا مضطراً  
أو مظلوماً .

ويستحب للصلي أن يدعو قبل السلام بما أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم  
معاذاً أن يقوله دُبْرَ كل صلاة « اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك »<sup>(١)</sup>

---

(١) وكذلك يتعوذ بما روى الشيخان عن أبي هريرة وعائشة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم « أمر أن يتعوذ من أربع من عذاب القبر وعذاب النار ، ومن فتنة الحيا  
والمات وفتنة المسيح الدجال »

ولا يفرد المنفرد ضمير الدعاء . لأنه يدعو لنفسه وللمؤمنين .

ويكون دعاء الاستخارة قبل السلام .

وقال ابن الزاغوني : بل بعده .

والدعاء سبب لجلب المنافع ودفع المضار . لأنه عبادة يثاب عليها الداعي .

ولا يحصل بها جلب المنافع ودفع المضار . وهو مذهب أهل السنة والجماعة .

وإذا ارتاضت نفس العبد على الطاعة ، وانشرحت بها ، وتنعمت بها ، وبادرت إليها طواعية ومحبة : كان فضل من يجاهد نفسه على الطاعات ويكرهها عليها ، وهو قول الجنيد وجماعة من عباد البصرة .

والتكبير مشروع في الأماكن العالية ، وحال ارتفاع العبد ، وحيث يقصد الاعلان ، كالتكبير في الأذان والأعياد . وإذا علا شرفاً وإذا رقى الصفا والمروة وإذا ركب دابة . والتسبيح في الأماكن المنخفضة ، كما في السنن عن جابر « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم . فإذا علونا كبرنا . وإذا هبطنا سبَّحنا . فوضعت الصلاة على ذلك » .

وفي نهيه صلى الله عليه وسلم عن قراءة القرآن في الركوع والسجود دليل على أن القرآن أشرف الكلام ، إذ هو كلام الله ، وحالة الركوع والسجود ذل وانخفاض من العبد . فن الأدب : منع كلام الله أن يقرأ في هاتين الحالتين . والانتصاب أولى به .

### باب ما يبطل الصلاة وما يكره فيها

والنفخ إذا بان منه حرفان : هل تبطل الصلاة به أم لا ؟ في المسألة عن مالك وأحمد روايتان . وظاهر كلام أبي العباس : ترجيح عدم الإبطال .

والسعال والعطاس والتشاؤب والبكاء والتأوه والأنين الذي يمكن دفعه .

فهذه الأشياء كالنفخ . فالأولى أن لا تبطل . فإن النفخ أشبه بالكلام من هذه .

والأظهر : أن الصلاة تبطل بالقهقهة إذا كان فيها أصوات عالية ، فإنها تنافي الخشوع الواجب في الصلاة . وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يناقض مقصود الصلاة . فأبطلت لذلك ، لا لكونها كلاماً .

ويقطع الصلاة للمرأة والحمار والكلب الأسود البهيم . وهو مذهب أحمد رحمه الله .

والمشهور عن الأئمة : إذا غلب الوسواس على أكثر الصلاة : أنها لا تبطل . ويسقط الفرض بذلك .

وقال ابن حامد والغزالي في الإحياء ، وتبعه ابن الجوزي : تبطل . وعلى الأول : لا يثاب إلا على ما علمه بقلبه . فلا يكفر من سيئاته إلا بقدره . فالباقى يحتاج إلى تكفير . فإذا ترك واجبا استحق العقوبة . فإذا كان له تطوع سد مسدده ، فكل ثوابه .

وهذا الكلام في المؤمن الذى يقصد العبادة لله بقلبه مع الوسواس . وأما المنافق الذى لا يصل إلا رياء وسمعة . فهذا عمله حابط ، لا يحصل له به ثواب ، ولا يرتفع عنه به عقاب .

وابن حامد ونحوه سوى بين النوعين . فإن كليهما إنما تسقط الصلاة عنه القتل فى الدنيا من غير أن تبرأ ذمته . ولا ترفع عنه عقوبة الآخرة . والتسوية بين المؤمن والمنافق فى الصلاة خطأ .

ولا بأس بالسلام على المصلى إن كان يحسن الرد بالإشارة . وقاله طائفة من العلماء .

ولا يثاب على عمل مشوب إجماعاً .

ومن صلى لله ، ثم حسنها وأكلها للناس : أُنِيب على ما أخلصه الله ، لا على ما عمله للناس . ولا يظلم ربك أحداً .

ولا تبطل الصلاة بكلام الناسى والجاهل . وهو رواية عن أحمد ، ولا بما إذا

أبدل ضادا بظاء ، وهو وجه في مذهب أحمد . وقاله طائفة من العلماء .

ولا تبطل بالقراءة لحناً غير مُحِلٍّ للمعنى مجزا .

وقد أسر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب  
وقد قال أحمد وغيره : يجوز له أن يذهب إلى النمل فيأخذه ويقتل به الحية  
والعقرب . ثم يعيده إلى مكانه . وكذلك سائر ما يحتاج إليه المصلي من الأفعال . وكان  
أبو بَرزّة الأسدي يصلي ومعه فرسه « كلما خطا بخطو معه ، خشية أن ينفلت »  
قال أحمد : إن فعل كما فعل أبو بَرزّة فلا بأس . وظاهر مذهب أحمد وغيره : أن  
هذا لا يقدر بثلاث خطوات ولا ثلاث فعات . كما مضت به السنة . ومن قيدها  
بثلاث - كما يقوله أصحاب الشافعي وأحمد - فإنما ذلك إذا كانت متصلة ، وأما إذا  
كانت مفارقة : فيجوز ، وإن زادت على ثلاث . والله أعلم .

### باب سجود التلاوة

قال أبو العباس : والذي تبين لي : أن سجود التلاوة واجب مطلقا في الصلاة  
وغيرها . وهو رواية عن أحمد . ومذهب طائفة من العلماء . ولا يشرع فيه تحريم  
ولا تحليل . هذا هو السنة المعروفة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وعليها عامة  
السلف . وعلى هذا فليس هو صلاة . فلا يشترط له شروط الصلاة . بل يجوز  
على غير طهارة . كان ابن عمر يسجد على غير طهارة . واختارها البخاري . لكن  
السجود بشروط الصلاة أفضل . ولا ينبغي أن يخل بذلك إلا لعذر . فالسجود  
بلا طهارة خير من الإخلال به ، لكن قد يقال : إنه لا يجب في هذه الحال  
كما لا يجب على السامع إذا لم يسجد قارئ السجود . وإن كان ذلك السجود  
جائزا عند جمهور العلماء .

والأفضل : أن يسجد عن قيام . قاله طائفة من أصحاب أحمد والشافعي .

وسجود الشكر لا يفتقر إلى طهارة ، كسجود التلاوة .

ووافق أبو العباس على سجود السهو في اشتراط الطهارة .

ولو أراد الانسان الدعاء ففَعَّر وجهه لله في التراب وسجد له ليدعوه . فهذا سجود لأجل الدعاء ، ولا شيء يمنعه . وابن عباس سجد سجوداً مجرداً ، لما جاء نبي بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . وقد قال صلى الله عليه وسلم « إذا رأيتم آية فاسجدوا » وهذا يدل على أن السجود يشرع عند الآيات . فالمكروه هو السجود بلا سبب .

ومن البدع : أن من صلى الصبح أو غيرها من الصلوات سجد بعد فراغه منها وقبْل الأرض . وذكر غير واحد من العلماء : أن هذا السجود من المنكرات . وأما تقبيل الأرض ونحو ذلك مما يشبه السجود مما يفعل قدام بعض الشيوخ وبعض الملوك فلا يجوز ، بل لا يجوز الانحناء كالركوع أيضاً . أما إذا أكره على ذلك بحيث إنه لو لم يفعله لحصل له ضرر فلا بأس . وأما إن فعله لنيل الرياسة والمال فحرام .

### باب سجود السهو

يشرع للسهو لا للعمد عند الجمهور .

من شك في عدد الركعات بنى على غالب ظنه . وهو رواية عن أحمد . وهو مذهب على بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما . وعلى هذا عامة أمور الشرع . ويقال مثله في الطواف والسعى ، ورمى الجمار وغير ذلك .

وأظهر الأقوال - وهو رواية عن أحمد - التفريق بين الزيادة والنقص ، وبين الشك مع التحري ، والشك مع البناء على اليقين . فإذا كان السجود لنقص : كان قبل السلام . لأنه جابر ، ليتم الصلاة به . وإن كان لزيادة : كان بعد السلام . لأنه إرغام للشيطان . لئلا يجمع بين زيادتين في الصلاة ، وكذلك إذا شك وتحري ، فإنه يتم صلاته . وإنما السجدتان إرغام للشيطان . فتكونان بعده وكذلك إذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته ، ثم أكملها فقد أتمها . والسلام فيها زيادة . والسجود في ذلك بعد السلام ترغيباً للشيطان .

وأما إذا شك ولم يَـبَيِّنْ له الراجح ، فيعمل هنا على اليقين ، فإذا أن يكون صلى خمسا أو أربعا . فإن كان صلى خمسا فالسجدتان تشفعان له صلاته . ليكون كأنه صلى ستا لا خمسا . وهذا إنما يكون قبل السلام . فهذا القول الذى نصرناه تستعمل فيه جميع الأحاديث الواردة فى ذلك .

وما شرع من السجود قبل السلام يجب فعله قبل السلام . وما شرع بعد السلام لا يفعل إلا بعده وجوبا . وهذا أحد القولين فى مذهب أحمد وغيره . وعليه يدل كلام أحمد وغيره من الأئمة .

وهل يشهد ويسلم إذا سجد بعد السلام ؟ فيه ثلاثة أقوال ، ثالثها المختار : يسلم ولا يشهد . وهو قول ابن سيرين ، ووجه فى مذهب أحمد ، والأحاديث الصحيحة تدل على ذلك .

والتكبير لسجود السهو ثابت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم . وهو قول عامة أهل العلم .

وإن نسى سجود السهو : سجد ولو طال الفصل ، أو تكلم ، أو خرج من المسجد . وهو رواية عن أحمد .

### باب صلاة التطوع

والتطوع يكمل به صلاة الفرض يوم القيامة ، إن لم يكن المصلى أتمها . وفيه حديث مرفوع رواه أحمد فى المسند . وكذلك الزكاة وبقية الأعمال .

واستيعاب عشر ذى الحجة بالعبادة ليلا ونهاراً أفضل من جهاد لم تنهب فيه نفسه وماله ، والعبادة فى غيره تعدل الجهاد للأخبار الصحيحة المشهورة ، وقد رواها أحمد وغيره .

والعمل بالقوس والرمح أفضل من الرباط فى الثغر ، وفى غيره نظيرها من

طلب العلم أو فعل غيره مما هو آجر في نفسه ، لما فيه من المحبة له لا لله ولا لغيره من الشركاء ، فليس مذموماً ، بل قد يثاب بأنواع من الثواب ، إما بزيادة فيها وفي أمثالها ، فينعم بذلك ، وإما بغير ذلك .

وتعلم العلم وتعليمه يدخل بعضه في الجهاد ، وأنه من أنواع الجهاد من جهة أنه من فروض الكفايات .

وأشد الناس عذاباً يوم القيامة « عالم لم ينفعه الله بعلمه » فذنبه من جنس ذنب اليهود .

والتأخرون من أصحابنا أطلقوا القول بأن أفضل ما تطوع به العبد : الجهاد ، وذلك لمن أراد أن يفعله تطوعاً ، باعتبار أنه ليس بفرض عين عليه ، بحيث إن الفرض قد سقط عنه . وإذا باشره وقد سقط الفرض عنه ، فهل يقع فرضاً أو نقلاً ؟ على وجهين ، كالوجهين في صلاة الجنائز إذا أعادها بعد أن صلاها غيره . وانبنى على الوجهين في صلاة الجنائز ، وجواز فعلها بعد الفجر والمصر مرة ثانية ، والصحيح أن ذلك يقع فرضاً ، وأنه يجوز فعلها بعد الفجر والمصر ، وإن كان ابتداء الدخول في ذلك تطوعاً ، كما في التطوع الذي يلزم بالشروع . فإنه كان نقلاً ، ثم يصير إتمامه فرضاً .

والطواف بالبيت أفضل من الصلاة فيه . وهو قول جمهور العلماء .

والذكر بقلب ، أفضل من القراءة بلا قلب .

وقال أبو العباس في رده على الرافضى - بعد أن ذكر تفضيل أحمد للجهاد ، والشافعى للصلاة ، وأبى حنيفة ومالك للعلم - : والتحقيق أنه لا بد لكل من الآخرين ، وقد يكون كل واحد أفضل في حال ، كفعل النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه بحسب المصلحة والحاجة ، ويوافق هذا قول إبراهيم بن جعفر لأحمد : الرجل ييلغني عنه صلاح ، فأذهب فأصلى خلفه ؟ قال : قال لى أحمد : انظر إلى ما هو أصلح لقلبك فافعله .

قال الإمام أحمد : معرفة الحديث والفقه أعجب إلى من حفظه .  
ويجب الوتر على من يتعبد بالليل ، وهو مذهب بعض من يوجهه مطلقاً ،  
ويخير في الوتر بين فصله ووصله . وفي دعائه : بين فعله وتركه .

والوتر لا يقضى إذا فاتت لفوات المقصود منه بنوات وقته ، وهو إحدى  
الروايتين عن أحمد ، ولا يقنت في غير الوتر ، إلا أن تنزل بالمسلمين نازلة فيقنت  
كل مصل في جميع الصلوات ، لكنه في الفجر والمغرب آكد بما يناسب تلك  
النازلة ، وإذا صلى قيام رمضان ، فإن قنت جميع الشهر أو نصفه الأخير ، أو لم  
يقنت بخال : فقد أحسن .

والتراويح إن صلاها كذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد عشرين ركعة ،  
أو كذهب مالك ستاً وثلاثين ، أو ثلاث عشرة ، أو إحدى عشرة فقد أحسن ،  
كما نص عليه الإمام أحمد ، لعدم التوقيف ، فيكون تكثير الركعات وتقليلها  
بحسب طول القيام وقصره ومن صلاها قبل العشاء فقد سلك سبيل المبتدعة  
الخالقين للسنة .

ويقرأ أول ليلة من رمضان في العشاء الآخرة سورة القلم ، لأنها أول ما نزل  
نقله إبراهيم بن محمد الحارث عن الإمام أحمد ، وهو أحسن مما نقله غيره : أنه  
يبتدئ بها التراويح .

ومن السنن الراتبة قبل الظهر : أربع . وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة  
رحمهما الله تعالى ، وليس للمعصنة راتبة . وهو مذهب أحمد .  
وما تعين فعله منفرداً ، كقيام الليل وصلاة الضحى ونحو ذلك ، إن فعل  
جماعة في بعض الأحيان فلا بأس بذلك ، لكن لا تتخذ سنة راتبة .

وتستحب المداومة على صلاة الضحى إن لم يقم في ليله ، وهو مذهب بعض  
من يستحب المداومة عليها مطلقاً .

قلت : لكن أبو العباس له قاعدة معروفة ، وهي أن كل ما ليس من السنن



الراتية لا يداوم عليه ، لئلا يلحق بالرواتب ، كما نص الإمام أحمد على عدم المواقفة على سورتي السجدة ، وهل أتى على الإنسان : في فجر يوم الجمعة .

ولا يجوز التطوع مضطجاً لغير عذر ، وهو قول جمهور العلماء .

وقراءة الإدارة حسنة عند أكثر العلماء ، ومن قراءة الإدارة : قراءتهم

مجتمعين بصوت واحد ، وللمالكية وجهان في كراهتها ، وكرهها مالك .

وأما قراءة واحد والباقيون يستمعون له فلا يكره بغير خلاف ، وهي

مستحبة ، وهي التي كان الصحابة يفعلونها . كأبي موسى وغيره .

وتعليم القرآن في المسجد لا بأس به إذا لم يكن فيه ضرر على المسجد وأهله ،

بل يستحب تعليم القرآن في المساجد .

وقول الإمام أحمد في الرجوع إلى قول التابعي عام في التفسير وغيره .

وقيام بعض الليالي كلها مما جاءت به السنة .

وصلاة الرغائب بدعة محدثة ، فلم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد

من السلف .

وأما ليلة النصف من شعبان ففيها فضل ، وكان في السلف من يصلّي فيها ،

لكن الاجتماع فيها لإحيائها في المساجد بدعة ، وكذلك الصلاة الألفية .

وتقول للمرأة في سيد الاستغفار وما في معناه « وأنا أمتك بنت أمتك » أو

« بنت عبدك » ولو قالت « وأنا عبدك » فله مخرج في العربية بتأويل الشخص .

وتكفير الطهارة والصلاة وصيام رمضان وعرفة وعاشوراء للصائت فقط ،

وكذا الحج ، لأن الصلاة ورمضان أعظم منه .

وكثرة الركوع والسجود وطول القيام سواء في الفضيلة ، وهو إحدى

الروايتين عن أحمد .

ونص الإمام أحمد وأئمة الصحابة على كراهة صلاة التيسيع . ولم يستحبها

إمام ، واستحبها ابن المبارك . على صفة لم يرد بها الخبر ، فأما أبو حنيفة والشافعي

ومثلك فلم يستحبوها بالسكينة ، وقال الشيخ أبو محمد القدسي : لا بأس بها .  
فإن الفضائل لا يشترط لها صحة الخبر . كذا قال .

قال أبو العباس : يعمل بالخبر الضعيف ، يعني أن النفس ترجو ذلك الثواب  
أو تخاف ذلك العقاب ، ومثله الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات ونحو  
ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعي به ، لا للاستحباب ولا لغيره ، لكن  
يجوز ذكره في الترغيب والترهيب فيما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع ، فإنه ينفع  
ولا يضر ، واعتقاد موجه من قدر الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي .  
وقال أيضاً في التيمم بضر بتين : يعمل بالخبر الوارد فيه ، ولو كان ضعيفاً ،  
وكذا من يشرع في عمل قد علم أنه مشروع في الجملة ، فإذا رغب في بعض أنواعه  
بخبر ضعيف عمل به ، أما إثبات سنة فلا ، وكل من عبد عبادة نهى عنها ،  
ولم يعلم بالنهي ، لكن هي من جنس المأمور به ، مثل الصلاة وقت النهي ، وصوم  
العبد أثيب على ذلك .

### فصل

ولا نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس إلى زوالها يوم الجمعة ، وهو قول  
الشافعي .

ويقضى السنن الراتبة ، ويفعل ماله سبب في أوقات النهي ، وهو إحدى  
الروايتين عن أحد واختيار جماعة من أصحابنا وغيرهم .

ويصلي صلاة الاستخارة وقت النهي في أسر يفوت بالتأخير إلى وقت الإباحة  
ويستحب أن يصلي ركعتين عقب الوضوء . ولو كان وقت النهي .  
قوله الشافعية .

## باب صلاة الجماعة

في حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما « تفضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بمئتين وعشرين درجة » وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما « سبع وعشرين درجة » والثلاثة في الصحيح .

وقد جمع بينهما بأن حديث « المئتين والعشرين » ذكر فيه الفضل الذي بين صلاة للفرد والصلاة في الجماعة ، والفضل خمس وعشرون . وحديث « السبعة والعشرين » ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة . فصار المجموع سبعاً وعشرين .

ومن كانت عادة الصلاة في جماعة والصلاة قائماً ، ثم ترك ذلك لمرض أو سفر فإنه يكتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، وكذلك من تطوع على الراحة وقد كان يتطوع في الحضر ، فإنه يكتب له ما كان يعمل في الإقامة . وأما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة ولا الصلاة قائماً ، إذا مرض أو سافر ، فصلى قاعداً أو وحده ، فهذا لا يكتب له مثل صلاة الصحيح للمقيم .

وقال أبو العباس في الصارم للسلول : خير التفضيل في المذخور الذي تباح له الصلاة وحده ، لقوله صلى الله عليه وسلم « صلاة الرجل قاعداً على النصف ، ومضطجعاً على النصف » المراد به : المذخور ، كما في الخبر « أنه صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه ، وقد أصابهم وغل ، وهم يصلون قعوداً . فقال ذلك » . وذكر في موضع آخر : أن من صلى قاعداً لغير عذر له أجر القائم .

والجماعة شرط للصلاة المكتوبة ، وهو إحدى روايتين عن أحد ، واختارها ابن أبي موسى وأبو الوفاء بن عقيل ، ولو لم يمكن الذهاب إلا بمشي في ملك غيره فعل . فإذا صلى وحده لغير عذر لم تصح صلاته .

وفي الفتاوى المصرية : إذا قلنا : الجماعة واجبة على الأعيان - وهو للنصوص

عن أحمد وغيره من أئمة السلف ، وفيها الحديث - فهؤلاء تنازعوا فيما إذا صلى مفرداً لغير عذر ، هل تصح صلاته أم لا ؟ على قولين .

أحدهما : لا تصح ، وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد . ذكره القاضي في شرح للمذهب عنهم .

والثاني : تصح مع إيمه بالترك ، وهو المأثور عن أحمد ، وقول أكثر أصحابه . وليس للامام إعادة الصلاة مرتين ، وجعل الثانية عن فائتة أو غيرها ، والأئمة متفقون على أنه بدعة مكروهة .

وفي الفتاوى المصرية : وإذا صلى الإمام بطائفة ، ثم صلى بطائفة أخرى تلك الصلاة بعينها لمذرك جاز ذلك للمذرك ، مثل صلاة الخوف ومحوها ، ولا يبنى له أن يفعل ذلك لغير عذر . ولا يعيد الصلاة من بالمسجد وغيره بلا سبب ، وهو ظاهر كلام بعض أصحابنا ، وذكره بعض الحنفية وغيرهم . ومن نذر متى حفظ القرآن صلى مع كل صلاة فريضة أخرى ، ثم حفظه ، لا يلزمه الوفاء به ، فإنه منهي عنه ، ويكفر كفارة يمين .

ولا يدرك صلاة الجماعة إلا بركمة ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، واختارها جماعة من أصحابنا ، وهو مذهب مالك ، ووجه في مذهب الشافعي . واختاره الرواي . وعلى الروايتين : إن تساوت الجماعتان فالثانية منهما أفضل ويصح اتمام مفترض بمتنفل ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو مذهب الشافعي واختيار أبي محمد المقدسي وغيره من أصحابنا .

وأصح الطريقين لأصحاب أحمد : أنه يصح اتمام القاضي بالمؤدى وبالعكس ، ولا يخرج عن ذلك اتمام المفترض بالمتنفل ، ولو اختلفا أو كانت صلاة المأموم أقل ، وهو اختيار أبي البركات وغيره .

وحكى أبو العباس في صلاة الفريضة خلف صلاة الجنائزة روايتين ، واختار الجواز .

وقال أبو العباس : سئلت عما يفعله الرجل شاكاً في وجوبه على طريق الاختيار فهل يأتيهم به المفترض ؟ قال : قياس المذهب أنه يصح ، لأن الشاك يؤديها بنية الوجوب إذا احتاط ، ويميزه عن الواجب حتى لو تبين له فيما بعد الوجوب أجزاء كما قلنا في ليلة الإغماء ، وإن لم تقل بوجوب الصوم ، وكما قلنا فيمن فاتته صلاة من خمس لا يعلم عنها ، وكما قلنا فيمن شك في انتقاض وضوئه متوضاً ، وكذلك سائر صور الشك في وجوب طهارة أو صيام ، أو زكاة ، أو صلاة ، أو نكح ، أو كفارة ، أو غير ذلك ، بخلاف ما لو اعتقد عدم الوجوب ، وأداء بنية النفل وعكسه ، كما لو اعتقد الوجوب ثم تبين عدمه ، فإن هذه وقع فيها خلاف : هل هي في الحقيقة نفل لكنها في اعتقاده واجبة ؟ والمشكوك فيها هي في قصده واجبة والاعتقاد مردود .

والمأموم إذا لم يعلم بمحدث الإمام حتى قضيت الصلاة أعاد الإمام وحده ، وهو مذهب أحمد وغيره .

ويلزم الإمام مراعاة المأموم إن تضرر بالصلاة أول الوقت أو آخره ، وليس له أن يزيد على القدر المشروع ، وينبغي أن يفعل غالباً ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ، ويزيد وينقص للمصلحة ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيد وينقص أحياناً .

والصلاة بالمسجد الحرام بمائة ألف ، وبمسجد المدينة بألف ، والصواب أنها في الأقصى بمئتين .

والجن ليسوا كالإنس في الحد والحقيقة ، فلا يكون مأمروا به مساوياً ما على الإنس في الحد والحقيقة ، لكنهم يشاركونهم في جنس التكليف بالأمر والنهي ، والتحليل والتحریم بلا نزاع بين العلماء .

وكان أبو العباس إذا أتى بالمصروع وعظ من صرعه ، وأمره ونهاه ، فإن انتهى وأفاق المصروع أخذ عليه العهد أن لا يعود ، وإن لم يأتهم ولم ينته ولم يفارقه صرّ به حتى يفارقه ، والضرب في الظاهر يقع على المصروع ، وإنما يقع

في الحقيقة على من صرعه ، ولهذا لا يتألم من ضربه ويضحو .  
ولا يقدم في الإمامة بالنسب ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد .  
ويجب تقديم من قدمه الله ورسوله ، ولو شرط الواقف خلفه ، فلا يلتفت  
إلى شرط يخالف شرط الله ورسوله .

وإذا كان بين الإمام والمؤمنين معاداة من جنس معاداة أهل الأهواء ، أو  
المذاهب ، لم ينبغ أن يؤمهم ، لأن المقصود بالصلاة جماعة الائتلاف ، ولهذا  
قال صلى الله عليه وسلم « لا تختلفوا فتختلف قلوبكم » فإن أمهم فقد أتى بواجب  
ومحرم يقام به الصلاة فلم تقبل ، إذ الصلاة المقبولة ما يثاب عليها .

وإذا صل الإمام ما يسوغ فيه الاجتهاد يتبعه المأموم فيه ، وإن كان هو  
لا يراه ، مثل القنوت في الفجر ووصل الوتر ، وإذا أتم من يرى القنوت بمن  
لا يراه تبعه في تركه .

ولا تصح الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع والفسقة مع القدرة على الصلاة  
خلف غيرهم .

وتصح إمامة من عليه نجاسة يعجز عن إزالتها بمن ليس عليه نجاسة .  
ولو ترك الإمام ركناً يعتقد المأموم ولا يعتقد الإمام صحته صلاته خلفه ،  
وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، ومذهب مالك ، واختيار المقدسي .

وقال أبو العباس في موضع آخر : لو فعل الإمام ما هو محرم عند المأموم دونه  
كما يسوغ فيه الاجتهاد : صحته صلاته خلفه . وهو المشهور عن أحمد .

وقال في موضع آخر : إن الروايات المنقولة عن أحمد لا توجب اختلافاً ،  
وإنما ظواهرها : أن كل موضع يقطع فيه بخطأ المخالف تجب فيه الإعادة ، وما لا  
يقطع فيه بخطأ المخالف لا تجب فيه الإعادة . وهو الذي تدل عليه السنة ،  
والآثار وقياس الأصول .

وفي المسألة خلاف مشهور بين العلماء ، ولم يتنازعا في أنه لا ينبغي  
تولية الفاسق .

ولا يجوز أن يُقدّم المأمي على قبل لا يعلم جوازه ، ويفسق به إن كان مما  
يفسق به . ذكره القاضى .

وتصح صلاة الجمعة ونحوها قدم الإمام للمذر . وهو قول فى مذهب أحد .  
ومن تأخر بلا عذر ، فلما أذن جاء فصلى قدامه عزَّر .  
وتصح صلاة الفذ للمذر . وقاله الحنفية . وإذا لم يجد إلا موقفاً خلف الصف  
فالأفضل أن يقف وحده ، ولا يجذب من يصفاه لما فى الجذب من التصرف فى  
المجذوب . فإن كان المجذوب يطيعه قائماً أفضل له . وللمجذوب الاصطفاً مع بقاء  
فرجة ، أو وقوف للتأخر وحده . وكذلك لو حضر اثنان وفى الصف فرجة فأيهما  
أفضل : وقوفهما جميعاً ، أو سد أحدهما الفرجة وينفرد الآخر ؟ رجع أبو العباس  
الاصطفاً مع بقاء الفرجة . لأن سد الفرجة مستحب ، والاصطفاً واجب .  
وإذا ركع دون الصف ثم دخل الصف بعد اعتدال الإمام كان ذلك سائفاً .  
ومن آخر الدخول فى الصلاة مع إمكانه حتى قضى الإمام القيام ، أو كان القيام  
متسماً لقراءة القائمة ، ولم يقرأها . فهذا تجوز صلاته عند جماهير العلماء <sup>(١)</sup> . وأما  
الشافعى فعليه عنده أن يقرأ وإن تخلف عن الركوع . وإنما تسقط قراءتها  
عنده عن المسبوق خاصة . فهذا الرجل كان حقه أن يركع مع الإمام ، ولا يتم  
القراءة . لأنه مسبوق .

والمرأة إذا كان معها امرأة أخرى تصافقها كان من حقها أن تقف معها .  
وكان حكمها - إن لم تقف معها - حكم الرجل المنفرد عن صف الرجال . وهو أحد  
القولين فى مذهب أحمد . وحيث صحت الصلاة عن يسار الإمام كرهت إلا للمذر .  
والمأموم إذا كان بينه وبين الإمام ما يمنع الرؤية والاستطراق صحت

---

(١) كيف ؟ وقد كاد يكون متواتراً قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن  
لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ؟

صلاته إذا كانت لذراً . وهو قول في مذهب أحمد ، بل نص عليه أحمد وغيره .  
وينشأ مسجد إلى جنب آخر إذا كان محتاجاً إليه . ولم يقصد الضرر . فإن  
قصد الضرر أو لا حاجة فلا ينشأ . وهو إحدى الروايتين عن أحمد . نقلها عنه  
محمد بن موسى . ويجب هدمه . وقاله أبو العباس فيما بنى بجوار جامع بنى أمية .  
ولا ينبغي أن يترك حضور المسجد إلا لذراً ، كما دلت عليه السنن والآثار .  
ونهى عن اتخاذ المسجد بيتاً ومقيلاً . قاله أحمد في رواية الحرث .

وقد سئل عن النساء يخرجن في العيد في زماننا ؟ قال : لا يمجبن هذا <sup>(١)</sup> .  
وبهذا يعلم سائر الصلوات . والله سبحانه وتعالى أعلم .

### باب صلاة أهل الاعذار

مضى عجز المريض عن الإيماء برأسه سقطت عنه الصلاة . ولا يلزمه الإيماء  
بطرفه . وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد .  
ويكره إتمام الصلاة في السفر . قال أحمد : لا يمجبن . ونقل عن أحمد  
إذا صلى أرباً أنه توقف في الإجزاء .

وتوقفه عن القول بالإجزاء يقتضى أنه يخرج على قولين في مذهبه . ولم  
يثبت أن أحداً من الصحابة كان يتم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في السفر .  
وحديث عائشة في مخالفة ذلك لا تقوم به الحجة .

وتنصر الصلاة في كل ما يسى سفراً ، سواء قلّ أو كثر . ولا يتقدر  
بمدة . وهو مذهب الظاهرية . ونصره صاحب المتن في . وسواء كان مباحاً  
أو محرماً . ونصره ابن عقيل في موضع . وقال بعض المتأخرين من أصحاب أحمد

---

(١) صح أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يأمر بإخراج النساء ، حتى الحيض -  
إلى مصلى العيد . يشهدن الخير » وهذا متواتر . فالواجب منع تبرجهن ، لا منع  
خروجهن . فإن الفساد في تبرجهن . وفي حضورهن مشاهد الخير ما يمنع هذا الفساد  
وغيره ، إذا صلح الخطباء والمعلمون . وتعروا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم .



والشافعي : وسواء نوى إقامة أكثر من أربعة أيام أولاً . وروى هذا عن جماعة من الصحابة .

وقرر أبو العباس قاعدة نافعة : وهي أن ما أطلقه الشارع بعمل يطلق مسماه ووجوده . ولم يميز تقديره وتحديد مدته . فلهذا كان الماء قسمين : طاهراً طهوراً أو نجساً . ولا حد لأقل الحيض وأكثره ما لم تصر مستحاضة ، ولا لأقل سنه وأكثره ، ولا لأقل السفر .

أما خروجه إلى بعض محل أرضه وخروجه صلى الله عليه وسلم إلى قباء فلا يسمى سفراً . ولو كان بريداً . ولهذا لا يتزود ولا يتأهب له أهية السفر . هذا مع قصر المدة . فالمسافة القريبة في المدة الطويلة سفر ، لا البعيدة في المدة القليلة .

ولا حد للدرهم والدينار . فلو كان أربعة دنانق أو ثمانية خالصاً أو مشوشاً قل غشه أو أكثر ، لأدرهما أسود عمل به في الزكاة والسرقة وغيرها .

ولا تأجيل في الدية . وأنه نص أحد فيها . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤجلها . وإن رأى الإمام تأجيلها فعل . لأن عمر أجّلها . فأيهما رأى الإمام فعل . والا فإيجاب أحد الأمرين لا يسوغ .

والخلع فسخ مطلقاً .

والكفارة في كل إيمان المسلمين .

وفروع هذه القاعدة مذكورة في هذا المختصر في مظانها .

ويوتر المسافر، ويركع سنة التبرع، ويسن تركه غيرها . والأفضل له التطوع في غير السنن الراتبة . ونقله بمضمون إجماعاً .

والجمع بين الصلاتين في السفر يختص بمحل الحاجة . لأنه من رخص السفر المطلقة كالقصر ، وهو مذهب مالك .

وفعل الأرفق في جميع السفر من تقديم وتأخير . وهو ظاهر مذهب أحد المتصوص عليه .

ويجمع لتحصيل الجماعة وللصلاة في الحمام مع جوازها فيه خوف فوات الوقت ، ونحوه يخرج في تركه .

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس « أنه سئل لم فعل ذلك ؟ قال : أراد أن لا يُخرج أحداً من أمته » فلم يعطه بمرض ولا غيره .

وأوسع المذاهب في الجمع : مذهب أحمد . فإنه جَوَّز الجمع إذا كان له شغل . كما روى النسائي ذلك مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وأوَّل القاضى وغيره نصاً أحمد على المراد بالشغل الذى يبيح ترك الجمعة والجماعة .

ولا موالاة في الجمع في وقت الأولى . وهو مأخوذ من نص الإمام أحمد في جمع المطر ، وإذا صلى إحدى الصلاتين في بيته والأخرى في المسجد فلا بأس ، ومن نصه في رواية أبى طالب والمروزي : للمسافر أن يصلى المشاء قبل أن يتيب الشفق . وعلمه أحمد بأنه يجوز له الجمع .

ويجمع ويقصر بمزدلفة وعرفة مطلقاً . وهو مذهب مالك وغيره من السلف . وقول طائفة من أصحاب الشافعى . واختاره أبو الخطاب في عباداته .

ويجوز الجمع أيضاً للمريض إذا كان يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة . ونص عليه .

ويجوز الجمع أيضاً للطبايع والخباز ونحوهما ممن يخشى فساد ماله <sup>(١)</sup> . وقال غيره : بترك الجمع .

ولا يشترط للقصر والجمع نية . واختاره أبو بكر عبد العزيز بن جعفر وغيره . وتنصح صلاة القرض على الراحلة خشية الانقطاع عن الرفقة ، أو حصول ضرر بالمشى أو تبرز للخرقة .

ويصلى صلاة الخوف في الطريق إذا خاف فوات الوقوف برفة . وهو أحد الوجوه الثلاثة في مذهب أحمد .

---

(١) المراد من الجمع ما صرح به حديث ابن عباس « الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء » فاما صلاة النهار بالليل ، أو صلاة الليل بالنهار فلم يقل أحد فيها بالجمع .

## باب اللباس

لبس الحرير حيث يكون سُدى، بحيث يكون القطن والسكتان أغلى قيمة منه وفي تحريمه إضرار بهم . لأنه أرخص عليهم . يخرج على وجهين لتعارض لفظ النص ومعناه ، كالروايتين في إخراج غير الأصناف الخمسة إذا لم يكن قوتا لذلك البلد . ولو كان الظهور للحرير ، وهو أقل من غيره . فيه ثلاثة أوجه : التحريم ، والكراهة ، والاباحة . وحديث الحلة السيئة والقسي يستدل به على تحريم ما ظهر فيه الحرير . لأن ما فيه خيوط حرير أو سيور لا بد أن ينسج مع غيرها من السكتان أو القطن . فالنبي صلى الله عليه وسلم حرمها لظهور الحرير فيها . ولم يسأل : هل وزن ذلك الموضع من القطن والسكتان أكثر أم لا ؟ مع أن العادة أنه أقل . فان استويا فالأشبه بكلام أحمد : التحريم .

والثياب القسيّة : ثياب مخططة بحرير .

قال البخاري في صحيحه : قال عاصم عن أبي بُردة قلنا لابي « ما القسيّة ؟ قال : ثياب أتنا من الشام ، أو من مصر ، مُضَلَّمة فيها حرير كأمثال الأترج » . وقال أبو عبيد : هي ثياب يؤتى بها من مصر فيها حرير . فقد اتفقوا كلهم على أنها ثياب فيها حرير . وليست حريراً مصمتاً . وهذا هو اللحم .

والخز أخف من وجهين .

أحدهما : أن سُده من حرير ، والسدى أيسر من اللحمة . وهو الذي يَبِن ابن عباس جوازه بقوله « فاما العَمَم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به » . والثاني : أن الخز تخمين والحرير مستور بالوبر فيه . فيصير بمنزلة الحشو . والخز : اسم لثلاثة أشياء : للوبر الذي ينسج مع الحرير . وهو وَبَر الأرنب ، واسم لمجموع الحرير والوبر ، واسم لردىء الحرير . فالأول والثاني : حلال . والثالث : حرام .

وجعل بعض أصحابنا المتأخرين الملحم والقسي والخز على الوجهين . وجعل  
التحريم قول أبي بكر . لأنه حرم الملحم والقسي . والإباحة قول ابن البناء .  
لأنه أباح الخز . وهذا لا يصلح . لأن أبا بكر قال : ويلبس الخز ولا يلبس الملحم  
ولا الديباج .

وأما المنصوص عن أحد وقدماء الأصحاب : بإباحة الخز ، دون الملحم وغيره .  
فمن زعم أن في الخز خلافا فقد غلط .  
وأما لبس الرجال الحرير كالسكّوتة والقُبَاء : فحرام على الرجال بالاتفاق ،  
على الأجناد وغيرهم . لكن تنازع العلماء في لبسه عند القتال لغير ضرورة ، على  
قولين . أظهرهما : الإباحة .

وأما إن احتاج إلى الحرير في السلاح ، ولم يبق غيره مقامه : فهذا يجوز  
بلا نزاع .

وأما إلباسه الصبيان الذين دون البلوغ ففيه روايتان . أظهرهما : التحريم .  
ولبس الفضة إذ لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم لم يكن لأحد أن يحرم منه  
إلا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه . فإذا جاءت السنة بإباحة خاتم الفضة كان  
ذلك دليلا على إباحته . وما هو في معناه ، وما هو أولى منه بالإباحة . وما لم  
يكن كذلك يحتاج إلى نظر في تحليله وتحريمه .

وتباح المنطقة الفضة في أظهر قولي العلماء .

وكذلك التراكشي وغشاء القوس والنشاب والجَوْشَن والقرقل والخوذة .  
وكذلك حلية الهماز الذي يحتاج إليه لركوب الخيل ، والكلايب التي يحتاج إليها  
أولى بالإباحة من الخاتم ، فإن الخاتم يتخذ للزينة ، وهذه للحاجة ، وهي متصلة  
بالسور ليست منفردة كالخاتم .

ولا حد للصباح من ذلك ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم لباس  
الفضة على الرجال ولا على النساء ، وإنما حرم على الرجال لبس الذهب والحرير ،

وحرم آنية الذهب والفضة . والرخصة في اللباس أوسع من الآنية ، لأن حاجتهم إلى اللباس أشد .

وتنازع العلماء في يسير الذهب في اللباس والسلاح على أربعة أقوال في منهج أحمد وغيره .

أحدها : لاتباع .

والثاني : تباع في السيف خاصة .

والثالث : تباع في السلاح ، وكان في سيف عثمان بن حنيف مسبار من ذهب

والرابع ، وهو الأظهر : أنه يباح يسير الذهب في اللباس والسلاح ، فيباح

عراز الذهب إذا كان أربعة أصابع فما دونها .

وحز القبان وحلية القوس كالسرج والبردين ونحو ذلك . وحديث « لا يباح

من الذهب ولو خز بصيصه » و « خز بصيصه » عين الجراة : محمول على الذهب

المرد كالخاتم ونحوه . والحديث رواه الإمام أحمد في مسنده .

وجعل القاضي وابن عقيل تشبه الرجال بالنساء ، والنساء بالرجال : من قسم

المكروه ، والصحيح : أنه محرم . وحكى بعض أصحابنا التحريم رواية .

وما كان من لبس الرجال ، مثل العمامة والخف والقباء الذي للرجال والثياب

التي تبدى مقاطع خلقها ، والثوب الرقيق الذي لا يستر البشرة وغير ذلك ، فإن

المرأة تدعى عنه ، وعلى وليها كأيها وزوجها : أن ينهاها عن ذلك .

وهذه المأثم التي تلبسها النساء على رؤوسهن حرام بلا ريب .

قاله أبو العباس : وقد سئل عن لبس القباء .

والنظرى ليس له التشبه في لباسه بلباس أعداء المسلمين .

واللباس والزى الذي يتخذه بعض النساك من الفقراء والصوفية والقباء

وغيرهم ، بحيث يصير شعاراً فارقاً ، كما أسر أهل الفضة بالتميز عن المسلمين في

شعورهم وملابسهم فيه مسألان .

المسألة الأولى : هل يشرع ذلك استحباباً لتمييز الفقير والفقير من غيره ؟ فان طائفة من المتأخرين استحبا ذلك ، وأكثراً الأئمة لا يستحبون ذلك بل قد كانوا يكرهونه ، لما فيه من التمييز عن الأمة ، وبثوب الشهرة .  
أقول : هذا فيه تفصيل في كراهته وإباحته واستحبابه ، فانه يجمع من وجه ويفرق من وجه (١) .

المسألة الثالثة : أن لبس المرقعات والمصبغات والصوف من العبادة وغير ذلك قالناس فيه على ثلاثة طرق .

منهم من يكره ذلك مطلقاً ، إما لكونه بدعة ، وإما لما فيه من إظهار الدين ومنهم من استحبه بحيث يلتزمه ، ويتمتع من تركه ، وهو حال كثير ممن ينتسب إلى الخرق واللبنسة ، وكلا القولين والتعليل خطأ .

والصواب : أنه جائز ، كلبس غير ذلك ، وأنه يستحب أن يرقع الرجل ثوبه للحاجة ، كما رقع عمر بن الخطاب ثوبه وعائشة وغيرها من السلف ، وكما لبس قوم الصوف للحاجة ، ولبس أيضاً للتواضع والسكينة مع القدرة على غيره ، كما جاء في الحديث « من ترك جيد اللباس وهو يقدر عليه تواضعاً لله كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة » .

فأما تقطيع الثوب الصحيح وترقيمه فهذا فساد وشبهة ، وكذلك تمديد صبغ الثوب لنير فائدة ، أو حك الثوب ليظهر التحتاني ، أو المغالاة في الصوف الرفيع ومحو ذلك مما فيه إفساد للال ، ونقص قيمته ، أو فيه إظهار التشبيه بلباس أهل التواضع والسكينة مع ارتفاع قيمته وسعره ، فان هذا من النفاق والتلبس .  
فهذان النوعان فيهما إرادة العلو في الأرض بالفساد . والدار الآخرة للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ، مع ما في ذلك من النفاق .

وأيضاً فالتقيد بهذه اللبسة ، بحيث يكره اللابس غيرها ، أو يُكره أصحابه .  
أن لا يلبسوا غيرها هو أيضاً منتهى عنه .  
وليس للانسان أن يطول التقيص والسراويل وسائر اللباس أسفل من  
الكممين<sup>(١)</sup> .

### باب صلاة الجمعة

وتجب الجمعة على من أقام في غير بناء كالخيام ، وبيوت الشعر ومحوها . وهو  
أحد قولى الشافعى ، وحكاه الأزرعى رواية عن أحد ، ونقل أبو النصر المجل  
عن أحمد : ليس على أهل البادية جمعة ، لأنهم ينتقلون ، فأسقطها عنهم ، وعلل  
بأنهم غير مستوطنين .

وقال أبو العباس في موضع آخر : يشترط مع إقامتهم في الخيام ونحوها أن  
يكونوا يزرعون كما يزرع أهل القرية .

ويحتمل أن تازم الجمعة مسافراً له القصر ، تبعاً للقيمين . وتنقد الجمعة بثلاثة  
واحد يخطب ، واثنان يستمعان . وهو إحدى الروايات عن أحد ، وقول طائفة  
من العلماء ، وقد يقال بوجوبها على الأربعين ، لأنه لم يثبت وجوبها على من  
دونهم ، ونصح بمن دونهم ، لأنه انتقل إلى أعلى القرضين كالمرضى ، بخلاف  
للسافر ، فإن قرضه ركعتان .

ولا يكفي في الخطبة ذم الدنيا وذكر الموت ؛ بل لابد من مسمى الخطبة  
عرفاً . ولا تحصل باختصار يفوت به المقصود . ويجب في الخطبة أن يشهد أن  
محمداً عبد الله ورسوله ، وأوجب أبو العباس في موضع آخر الشهادتين ، وتردد في  
وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة .

وقال في موضع آخر : ويحتمل — وهو الأشبه — أن الصلاة عليه صلى الله

---

(١) يبايض بالأصل .

عليه وسلم فيها واجبة ، ولا تجب مفردة ، لقول عمر وعلى رضي الله عنهما « الدعاء موقوف بين السماء والأرض حتى تصلى على نبيك صلى الله عليه وسلم » وتقدم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على الدعاء لوجوب تقديمه على النفس .

وأما الأمر بتقوى الله : فالواجب إما معنى ذلك ، وهو الأشبه من أن يقال الواجب لفظ « التقوى » ومن أوجب لفظ التقوى ، فقد يحتاج بأنها جاءت بهذا اللفظ في قوله تعالى ( ٤ : ١٣١ ) ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله ) وليست كلمة أجمع لما أمر الله من كلمة « التقوى » قال الإمام أحمد في قوله تعالى ( ٧ : ٢٠٤ ) وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ) أجمع الناس : أنها نزلت في الصلاة .

وقد قيل : في الخطبة . والصحيح : أنها نزلت في ذلك كله .

وظاهر كلام أبي العباس : أنها تدل على وجوب الاستماع . وصرح بأنها تدل على وجوب القراءة في الخطبة . لأن كلمة « إذا » إنما تقولها العرب فيما لا بد من وقوعه ، لا فيما يحتمل الوقوع وعدمه . لأن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط غالباً . والظرف للفعل لا بد أن يشتمل على الفعل . وإلا لم يكن ظرفاً .

والسنة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلى عليه سراً ، كاللحذاء أما رفع الصوت بها قدام بعض الخطباء فمكروه ، أو محرم اتفاقاً . لكن منهم من يقول : يصلى عليه سرا . ومنهم من يقول : يسكت .

ودعاء الإمام بعد صموده المنبر لا أصل له .

ويكره للإمام رفع يديه حال الدعاء في الخطبة . وهو أصح الوجهين للمخاطباء ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يشير بإصبعه إذا دعا . وأما في الاستسقاء فرفع يديه لما استسقى على المنبر .



ويقرأ في أولى فجر الجمعة ( الم سجدة ) وفي الثانية ( هل آتى على الإنسان )  
ويكره مداومته عليهما . وهو منصوص أحد وغيره .  
ويكره تحرى سجدة غيرها .  
والسنة إكمال سورتي السجدة ، وهل آتى .  
وصلاة الركعتين قبل الجمعة حسنة مشروعة ، ولا يداوم عليها<sup>(١)</sup> إلا للمصلحة .  
ويحرم تخفى رقاب الناس .  
قال أبو العباس في موضع آخر : ليس لأحد أن يتخطى رقاب الناس  
ليدخل في الصف ، إذا لم يكن بين يديه فرجة ، لا يوم الجمعة ولا غيره ، لأن  
هذا من الظلم والتعدي لحدود الله تعالى .  
وإذا فرش مصلى ولم يجلس عليه ليس له ذلك ، ولغيره رفضه في أظهر  
قولي العلماء .

وإذا وقع العيد يوم الجمعة فاجتزئ به بالعيد وصلوا ظهراً جاز إلا للامام ، وهو  
مذهب أحمد .

وأما القصاص الذين يقومون على رؤوس الناس ثم يسألون : فمؤلا . منعهم  
من أهم الأمور . فإنهم يكذبون ويتخطون رقاب الناس ، ويشفلون الناس عما  
يشرع من الصلاة والقراءة والدعاء ، لا سيما إن قصوا وسألوا والإمام يخضب . فإن  
هذا من المنكرات الشنيعة التي ينبغي إزالتها باتفاق الأئمة . وينبغي لولاة الأمور  
أن يمتنعوا من هذه المنكرات كلها ، فإنهم متصدون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

---

(١) قال في مختصر الفتاوى ( ص ٧٩ ) ولم يصل رسول الله قبل الجمعة بعد  
الأذان شيئاً ، ولا نقل هذا عنه أحد . ولا نقل عنه أنه صلى في بيته قبل الخروج  
منه إلى الجمعة . ولا وقت بقوله صلاة مقدرة قبل الجمعة . بل رغب في الصلاة إذا  
قدم الرجل للسجدة يوم الجمعة .

### باب صلاة العيدين

وهي فرض عين . وهو مذهب أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد . وقد يقال :  
بوجوبها على النساء .

ومن شرطها : الاستيطان ، وعدد الجمعة ، وفعلها للمسافر والعبد والمرأة تيمناً  
ولا يستحب قضاؤها لمن فاتته منهم . وهو قول أبي حنيفة .  
ويستفتح خطبتها « بالحمد لله » لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه افتتح خطبة بشيها .

والتكبير في عيد الأضحي مشروع باتفاق . وكذا مشروع في عيد القطر ، عند  
مالك والشافعي وأحمد . وذكر الطحاوي ذلك مذهباً لأبي حنيفة وأصحابه .  
والشهور عنهم خلافه . والتكبير فيه هو للأثور عن الصحابة رضى الله عنهم  
والتكبير فيه أكد من جهة أمر الله به <sup>(١)</sup> .

والتكبير أوله من رؤية هلال شوال . وآخره انقضاء العيد . وهو فراغ الإمام  
من الخطبة على الصحيح .  
والتكبير في عيد النحر أكد ، من جهة أنه يشرع أدبار الصلاة . وأنه  
متفق عليه .

وعيد النحر أفضل من عيد القطر ومن سائر الأيام <sup>(٢)</sup> .  
والاستغفار للأثور . عقيب الصلوات وقول « اللهم أنت السلام ومنك السلام  
تباركت يا ذا الجلال والإكرام » هل يقدم على التكبير والتلبية ، أم يقدمان  
عليه ، كما يقدم عليه سجود السهو ؟ يبيض لذلك أبو العباس .  
والذى يدل عليه كلام أحمد في أكثر المواضع - وهو الذى تدل عليه السنة  
وآثار السلف - أن الاجتماع على جنس القرب والعبادات كالاجتماع على

---

(١) في قوله تعالى ( ٢ : ١٨٦ ) وتكبروا لله على ما هذاكم

(٢) يياض بالأصل .

الصلاة أو القراءة وسماها ، أو ذكر الله تعالى ، أو دعائه ، أو تعلم العلم أو غير ذلك نوعان : نوع شرع الاجتماع له على وجه اللدومة . وهو قسمان .

قسم : مؤقت يدور بدوران الأوقات ، كالجمعة ، والعيدين ، والحج ، والصلوات الخمس .

وقسم مسبب ويتكرر بتكرر الأسباب ، كصلاة الاستسقاء والكسوف والآيات والقنوت في النوازل .

والمؤقت فرضه ونفله إما أن يعود بعد اليوم ، وهو الذي يسمى عمل اليوم واليلة ، كالصلوات الخمس ، وسننها الرواتب ، والوتر ، والأذكار والأدعية المشروعة طرفي النهار زلفاً من الليل .

وإما أن يعود بعد الأسبوع ، كالجمعة وصوم الاثنين والخميس . وإما أن يعود بعد الشهر : كصيام أيام البيض ، وثلاثة أيام من كل شهر ، والذكر المأثور عند رؤية الهلال .

وإما أن يعود بعد الحول . كصيام شهر رمضان ، والعيدين والحج . وللمسبب : ماله سبب . وليس له وقت محدود : كصلاة الاستسقاء ، والكسوف ، وقنوت النوازل .

ومالم يشرع فيه الجماعة : كصلاة الاستسقاء ، وصلاة التوبة ، وصلاة ركعتين بعد الوضوء ، ونحية المسجد ، ونحو ذلك مما لم يذكر نوعه في باب صلاة التطوع والأوقات المنهى عن الصلاة فيها <sup>(١)</sup> .

والنوع الثاني : مالم يسن له الاجتماع المتداد الدائم ، كالتعريف في الأمصار ، والدعاء المجتمع عليه عقب الفجر والعصر ، والصلاة والتطوع للطاق في جماعة ،

---

(١) ياض بالأصل ، وهي للذكورة في حديث أبي سعيد وعمر للتفق عليهما ، وحديث عمرو بن عبسة عند أحمد ومسلم « بعد صلاة الفجر » حتى تطلع الشمس وترتفع وعند ما يقوم قائم الظهيرة حين يستقل الظل بالرمح حتى تزول الشمس ، وبعد صلاة العصر حتى تتيب الشمس »

والاجتماع لسماع القرآن وتلاوته ، أو سماع العلم والحديث ونحو ذلك ، فهذه الأمور لا يكره الاجتماع لها مطلقاً ولم يسن مطلقاً بل للداومة عليها بدعة فيستحب أحياناً ، ويباح أحياناً ، وتكره للداومة عليها ، وهذا هو الذى نص عليه أحد فى الاجتماع على الدعاء والقراءة والذكر ونحو ذلك .

والتمييز بين السنة والبدعة فى الداومة أمر عظيم ينبغى التضرع له .

### باب صلاة الكسوف

ويجهر بالقراءة فى صلاة الكسوف ولو نهاراً ، وهو مذهب أحد وغيره .  
وتصلى صلاة الكسوف لكل آية كالأزلة وغيرها ، وهو قول أبي حنيفة ،  
ورواية عن أحد ، وقول محقق أصحابنا وغيرهم .  
ولا كسوف إلا فى ثامن وعشرين أو تسع وعشرين ، ولا خسوف إلا فى إبدار القمر .

والتوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم . كسأله اليمين به <sup>(١)</sup> والتوسل بالإيمان به وبطاعته ومحبته والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وبدعائه وشفاعته <sup>(٢)</sup> مما هو فضله : أو أنصاف العباد للأمورة بها فى حقه : مشروع إجماعاً ، وهو من الوسيلة للأمور بها فى قوله ( ٣٥ : ٥ ) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وقصد القبر للدعاء عنده رجاء الإجابة : بدعة ، لا قرينة باتفاق الأئمة ، وقول القائل : أنا فى بركة فلان ، وتحت نظره إن أراد بذلك أن نظره وبركته مستقلة بتحصيل المسالحي ودفع المضار ، فكذب ، وإن أراد أن فلاناً دعائى فانتفعت بدعائه ، أو إنه علمنى وأدبني فأنا فى بركة ما انتفعت به من تعليمه وتأديبه : فصحيح . وإن أراد بذلك : أنه بعد موته يجلب النافع ويدفع <sup>(١)</sup> واليمين به وبشير الله شرك ، كما روى أصحاب السنن « من حلف بشير الله فقد كفر » وفى رواية « فقد أشرك » .

(٢) وذلك يوم كان حياً ، أما بعد موته صلى الله عليه وسلم فلا يملك ذلك ولا يقدر عليه .

المضار<sup>(١)</sup> أو مجرد صلاحه ودينه وقربه من الله يتفنعى من غير أن يطمع هو الله ،  
فكذب<sup>(٢)</sup> .

## كتاب الجنائز

واختلف أصحابنا وغيرهم في عيادة المريض ، وتشميت الصائس ،  
وابتداء السلام .

والذى يدل عليه النص وجوب ذلك .

فيقال : هو واجب على الكفاية .

وعرض الأديان عند الموت على العبد ليس أمراً عاماً لكل أحد ، ولا هو  
أيضاً منفي عن كل أحد ، بل من الناس من لا يعرض عليه الأديان ، ومنهم من  
يعرض عليه ، وذلك كله من فتنه الحيا التي أمرنا الرسول أن نستعيذ في صلاتنا  
منها ، ووقت الموت يكون الشيطان أحرص ما يكون على إغواء بنى آدم .  
وعمل القلب : من التوكل ، والخوف ، والرجاء ، وما يتبع ذلك ، والصبر  
واجب بالانفاق .

ولا يلزم الرضا بمرض وقر وعاهة ، وهو الصحيح من المذهب ، والصبر  
تنافيه الشكوى والصبر الجليل تنافيه الشكوى إلى الخلق ، لا إلى الخالق ، بل  
هى مطلوبة بإجماع المسلمين ، قال الله تعالى ( ٦ : ٤٢ ) فأخذناهم بالأساء والضراء  
لهم يتضرعون ) إلى غير ذلك من الآيات .

وينبني للؤمن أن يكون خوفه ورجاؤه واحداً ، فأيهما غلب هلك صاحبه  
ونص عليه الإمام أحمد . لأن من غلب خوفه وقع في نوع من اليأس . ومن غلبه  
رجاؤه وقع في نوع من الأمن من مكر الله .

---

( ١ ) أو يكون واسطة فيها بين الله وبين خلقه ( ٢ ) أى كذب على الله وقوله  
عليه بغير علم ، وهو أخو الشرك بالله .

وتعتبر المصلحة في العبادة الداعية .

ولا يشهد بالجنة إلا من شهد له النبي صلى الله عليه وسلم ، أو انتقلت الأمة على الثناء عليه ، وهو أحد القولين ، وتواطؤ الرؤيا كتواطؤ الشهادات <sup>(١)</sup> .

ومن ظن أن غيره لا يقوم بأمر الميت تعين عليه ، وقاله القاضي وغيره في فرض الكفاية .

وتستحب قراءة فاتحة في صلاة الجنائز ولا تجب ، وهو ظاهر نقل أبي طالب ويصلى على الجنائز مرة بعد أخرى : لأنه دعاء ، وهو وجه في المذهب ، واختاره ابن عقيل في القنوت .

وقال أبو العباس في موضع آخر : ومن صلى على الجنائز فلا يعيدها إلا لسبب ، مثل أن يعيد غيره الصلاة فيعيدها معه ، أو يكون هو أحق بالإمامة من الطائفة التي صلت أولا فيصلى بهم ، ويصلى على القبر إلى شهر ، وهو مذهب أحمد .

صلى على جنازة وهي على أعناق الرجال وهي واقفة فهذا له مأخذان .  
الأول : اشتراط استقرار الحبل ، فقد يُخرج على الصلاة في السفينة ، وعلى الراحلة مع استيفاء الفرائض ، وإمكان الانتقال . وفيه روايتان .

والثاني : اشتراط محاذاة المصلي للجنازة ، بحيث كانت أعلى من رأسه فهذا قد يخرج على علو الإمام على المأموم ، فلو وضعت على كرسي عال أو منبر ارتفع المحذور الأول دون الثاني .

قلت : قال أبو المعالى : لو صلى على جنازة وهي محمولة على الأعناق أو على دابة ، أو صلى على صغير على يدي رجل لم يجز ، لأن الجنازة بمنزلة الإمام .

---

(١) ليس للنمات والرؤى في الشرع دليل إثبات حكم أو فيه . والله أعلم بالسرائر واليت من علم التيب لا يعلمه إلا الله . ولا تقول إلا ما صح به الخبر عن الصادق .

وقال صاحب التلخيص وجماعة : يشترط حضور السرير بين يدي المصلي ، ولا يصلي على الغائب عن البلد إن كان صلى عليه ، وهو وجه في المذهب ، ومقتضى اللفظ : أن من هو خارج السور ، أو ما يقدر سوراً يصلي عليه ، أما الغائب فهو الذي يكون انفصاله عن البلد بما يمد الذهاب إليه نوع سفر ، وقال القاضى وغيره : إنه يكفي خمسون خطوة ، وأقرب الحدود ما تجب فيه الجمعة . لأنه إذا كان من أهل الصلاة في البلد فلا يمد غائباً عنه .

ولا يصلي كل يوم على غائب ، لأنه لم ينقل ، يؤيده قول الإمام أحمد : إذا مات رجل صالح صلى عليه . واحتج بقصة النجاشي .

وما يفعله بعض الناس : من أنه كل ليلة يصلي على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم : لا ريب أنه بدعة .

ومن مات وكان لا يركى ولا يصلي إلا في رمضان ينبنى لأهل العلم والدين أن يدعوا الصلاة عليه عقوبة ونكالا لأمثاله ، لتركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على القتال نفسه وعلى النال والمدين الذي لا وفاء له . ولا بد أن يصلي عليه بعض الناس . وإن كان منافقاً كمن علم نفاقه لم يصل عليه . ومن لم يعلم نفاقه صلى عليه . ولا يجوز لأحد أن يترحم على من مات كافراً .

ومن مات مظهراً للفسق مع ما فيه من الإيمان كأهل الكبائر . ومن امتنع من الصلاة على أحدهم زجراً لأمثاله عن مثل فعله كان حسناً ومن صلى على أحدهم يرجو رحمة الله ، ولم يكن في امتناعه مصلحة راجعة كان حسناً ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين المصلحتين كان أولى من تعويت إحداها .

وترك النبي صلى الله عليه وسلم غسل الشهيد والصلاة عليه يدل على عدم الوجوب . أما استحباب الترك فلا يدل على تحريم الفعل .

ويتبع المجازاة ولو لأجل أهل قط إحساناً إليهم لتأقهم . أو مكافأة أو غير ذلك

روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « الميت يبعث يوم القيامة في ثيابه التي قبض فيها » أخرجه ابن ماجه في سننه وغيره .  
وحله أبو سعيد الخدري على أن الثياب التي يموت فيها العبد هي التي سيبعث فيها .  
وقال طوائف من أهل العلم ، كأبي حاتم وغيره : المراد بذلك أنه يبعث على مامات عليه من العمل ، سواء كان صالحاً أو سيئاً .

ورجح أبو العباس هذا بأن الذي جاء في الحديث « أنه يبعث على مامات عليه » رواه أبو حاتم في صحيحه . وقال : الأحاديث الصحيحة تبين أنهم يحشرون عراة .

ويستحب القيام للجنائزة إذا مرت به . وهو إحدى الروايتين عن أحمد .  
واختيار ابن عقيل .

وإذا كان مع الجنائزة منكر ، وهو عاجز عن إزالته تبعها على الصحيح .  
وهو إحدى الروايتين . وأنكر بحسبه .

ويكره رفع الصوت مع الجنائزة . ولو بالقراءة اتفاقاً .

وضرب النساء بالدف مع الجنائزة منكر منهي عنه .

ومن بنى في مقبرة المسلمين ما يختص به فهو عاص . وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم .

ويحرم الإسراج على القبور ، واتخاذ المساجد عليها وبينها . ويتمين إزالتها .

قال أبو العباس : ولا أعلم فيه خلافاً بين العلماء المعروفين .

وإذا لم يمكنه المشي إلى المسجد إلا على الجبابة فله ذلك . ولا يترك المسجد .

ويستحب أن يدعى للميت عند القبر بعد الدفن واقفاً . قال أحمد : لا بأس به ، قد فعله عليٌّ والأحنف ، وروى سعيد بن منصور عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف فيدعو » ولأنه معتمد ، بدليل قوله تعالى في المنافقين



(٩ : ٨٤ ولا تقم على قبره) وهذا هو المراد ، على ما ذكره المفسرون .  
وتلقين الميت بعد موته ليس بواجب باجماع المسلمين . ولكن من الأئمة  
من رخص فيه كالإمام أحمد . وقد استجبه طائفة من أصحابه وأصحاب الشافعي . ومن  
العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة . كما يقوله من يقوله من أصحاب مالك وغيره .  
فالأقوال فيه ثلاثة : الاستحباب . والكراهة . والإباحة . وهو أعدل  
الأقوال <sup>(١)</sup> .

وغير المكلف يتمتن ويُستل <sup>(٢)</sup> . وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد .  
قاله أبو حنيفة وغيره .  
ويكره دفن اثنين فأكثر في قبر واحد <sup>(٣)</sup> . وهو إحدى الروايتين عن أحمد .  
واختارها جماعة من الأصحاب .

وحديث عقبة بن عامر « ثلاث ساعات ، نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن نصلّي فيهن ، أو نغفر فيهن موتانا » فسر بعضهم القبر : بأنه الصلاة على الجنازة .  
وهذا ضعيف . لأن صلاة الجنازة لا تكرر في هذا الوقت بالإجماع . وإنما معناه :  
تعمد تأخير الدفن إلى هذه الأوقات ، كما يكره تعمّد تأخير صلاة العصر إلى  
اصفرار الشمس بلا عذر . فأما إذا وقع الدفن في هذه الأوقات بلا تعمّد فلا يكره .  
ولا يستحب للرجل أن يحفر قبره قبل أن يموت . فإن النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يفعل ذلك لاهو ولا أصحابه . والعبد لا يدرى أين يموت . وإذا كان

---

(١) هذا عمل ديني . فأباحته لابد أن يكون لها دليل من فعل الرسول صلى الله  
عليه وسلم . والرسول لم يفعل شيئاً من هذا . مع وجود التقضي . وإنما كان صلى الله  
عليه وسلم يأمر بالدعاء للميت بالتثبيت عند المسألة . وما قيل في التلقين لم يرد من  
طريق ثبت . فلا يكون أعدل الأقوال إلا قول من قال : إنه بدعة .

(٢) الذي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الله أعلم بما كانوا عاملين »

(٣) من أين تأتى الكراهة ؟ وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم دفن قتلى  
أحد كل ثلاثة في قبر واحد . وكان يبدأ بالأفضل .

مقصود الرجل الاستعداد للموت فهذا يكون من العمل الصالح .  
ويستحب البكاء على الميت رحمة له . وهو أكل من القرح . لقوله صلى الله  
عليه وسلم « هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده » متفق عليه  
والميت يتأذى بنوح أهله عليه مطلقا . قاله طائفة من العلماء . وما يهيج  
المصيبة من إنشاد الشعر والوعظ فن النياحة . وفي القنون لابن عقيل ما يوافق .  
ويحرم الذبح والتضحية عند القبر . ونقل أحد كراهة الذبح عند القبر .  
ولهذا كره العلماء الأكل من هذه الذبيحة .  
وقال أبو العباس في موضع آخر : وإخراج الصدقة مع الجنائز بدعة  
مكروهة . وهي تشبه الذبح عند القبر .  
ولا يشرع شيء من العبادات عند القبور : لا الصدقة ولا غيرها .  
ويحوز زيارة قبر الكافر للاعتبار . ولا يمنع الكافر من زيارة قبر  
أبيه المسلم .  
واستفاضت الآثار بمعرفة الميت أهله وبأحوال أهله وأصحابه في الدنيا وأن  
ذلك يمرض عليه<sup>(١)</sup> . وجاءت الآثار بأنه يرى أيضا . وبأنه يدرى بما يفعل  
عنده ، فيسر بما كان حسنا ويتألم بما كان قبيحا . وتجمع أرواح الموتى فينزل  
الأعلى إلى الأدنى لا العكس .  
ولا تنتم النساء الجنائز .  
ونقل جماعة عن أحد كراهة القرآن على القبور . وهو قول جمهور السلف .

---

(١) إنما هي أحاديث ضعيفة وآثار منامات ونحوها . والله يقول ( ٢٣ : ١٠٠ )  
ومن وراءهم برزخ إلى يوم يبعثون ) وفي الصحيح « إذا مات ابن آدم انقطع  
عمله - الحديث » ومعناه : انقطاع كل صلته بهذه الحياة الدنيا إلا ولد صالح يدعو  
له ، أو صدقة جارية ، أو علم ينتفع به . أو ما جاء في القرآن من استغفار المؤمنين  
والمؤمنات للذين سبقوهم بالإيمان :

وعليها قدماء أصحابه . ولم يقل أحد من العلماء المتبرين : إن القراءة عند القبر أفضل . ولا رخص في اتخاذ عيدا كاعتقاد القراءة عنده في وقت معلوم ، أو الذكر أو الصيام . واتخاذ المصاحف عند القبر بدعة ولو للقراءة . ولو نفع الميت لعله السلف . بل هو عندهم كالقراءة في المساجد . ولم يقل أحد من الأئمة المتبرين إن الميت يؤجر على استماعه للقرآن . ومن قال : إنه ينفع بسماعه دون ما إذا بعد فقوله باطل يخالف الإجماع .

والقراءة على الميت بعد موته بدعة ، بخلاف القراءة على الحاضر . فانها تستحب بياسين .

وقال أبو العباس في غرس الجريدتين نصفين على القبرين : أن الشجر والنبات يسبح مادام أخضر . فإذا يبس انقطع تسبيحه . والتسبيح والعبادة عند القبر مما يوجب تخفيف العذاب ، كما يخفف العذاب عن الميت بمجاورة الرجل الصالح<sup>(١)</sup> . كما جاءت بذلك الآثار المعروفة . ولا يمتنع أن يكون في اليابس من النبات ما قد يكون في غيره من الجمادات ، مثل حنين الجذع اليابس إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وتسليم الحجر والدر عليه ، وتسبيح الطعام وهو يؤكل . وهذا التسبيح تسبيح مسموع لا بالحال . كما يقول بعض النظار .

وأما هذه الأوقاف على التبر فيها من المصلحة بقاء حفظ القرآن وتلاوته وكون هذه الأموال معونة على ذلك وحاضة عليه ، إذ قد يدرس حفظ القرآن في بعض البلاد بسبب عدم الأسباب الحاملة عليه . وفيها مفسد آخر من

---

(١) لم يرد في شيء من ذلك حديث صحيح . وهو من علم النبي لا يعلم إلا من قبل الصادق صلى الله عليه وسلم يخبر به عن ربه سبحانه بوحى . ومقابر المسلمين اليوم في مشارق الأرض ومغاربها وفي مكة والمدينة أصلها مقابر مشركين . فهل يخفف عنهم العذاب بدفن المسلمين معهم ؟ والله تعالى يقول ( ١٧ : ١٥ ) ولا تزر وازرة وزر أخرى ( و ٧٤ : ٣٨ ) وكل نفس بما كسبت رهينة .

حصول القراءة لنير الله . ومن التناكل بالقرآن ، وقراءته على غير الوجه المشروع ، واشتغال النفوس بذلك عن القراءة المشروعة . فتى أمكن تحصيل هذه المصلحة بدون ذلك الفساد جاز . فالواجب النهى عن ذلك والمنع منه وإبطاله . وإن ظن حصول مفسدة أكثر من ذلك لم يدفع أدنى الفسادين باحتمال أعلاهما .

ولم يسكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً ، أو صاموا تطوعاً ، أو حجوا تطوعاً ، أو قرؤوا القرآن : أن يهدوا ثواب ذلك إلى أموات المسلمين . فلا ينبغي المدول عن طريق السلف . فإنه أفضل وأكمل .

وقال أبو العباس في موضع آخر : الصحيح أنه ينتفع الميت بجميع العبادات البدنية من الصلاة والصوم والقراءة ، كما ينتفع بالعبادات المالية من الصدقة والعتق ونحوها باتفاق الأئمة . وكما لو دعا له واستغفر له . والصدقة على الميت أفضل من عمل ختمة وجمع الناس . ولو أوصى الميت أن يصرف مال في هذه الختمة وقصده التقرب إلى الله : صرف إلى محاييج يقرؤن القرآن ختمة أو أكثر . وهو أفضل من جميع الناس .

ولا يستحب إهداء القرب للنبي صلى الله عليه وسلم . بل هو بدعة . هذا الصواب المقطوع به .

قال أبو العباس : وأقدم من بلغنا أنه فعل ذلك : كلى بن الموفق أحد الشيوخ المشهورين . كان أقدم من الجنيد . وأدرك أحمد طبعته وعاصره ، وعاش بعده . واتفق السلف والأئمة على أن من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء والصالحين فإنه لا يتمسح بالقبر ، ولا يقبله ، بل اتفقوا أنه لا يستلم ولا يقبل إلا الحجر الأسود . والركن اليماني يستلم ولا يقبل ، على الصحيح .

قلت <sup>(١)</sup> بل قال إبراهيم الحارثي يستحب تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم .

(١) ليس القائل : قلت . هو ابن تيمية . وإنما هو علي بن محمد بن عباس =

وإذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ودعا في المسجد ، ولم يدع مستقبلًا للقبر ، كما كان الصحابة يفعلونه . وهذا بلا نزاع أعلمه . وما نقل عن مالك فيما يخالف ذلك مع المنصور فليس بصحيح . وإنما تنازعوا في وقت التسليم : هل يستقبل القبر أو القبلة ؟ فقال أصحاب أبي حنيفة : يستقبل القبلة . والأكثرون على أنه يستقبل القبر .

وتنشئة قبور الأنبياء والصالحين وغيرهم بالثياب ليس مشروعاً في الدين .

والصواب الذي عليه المحققون : أن الخضر عليه السلام ميت لم يدرك الإسلام وعيسى بن مريم عليه السلام لم يميت ، بحيث فارقت روحه بدنه ، بل هو حي مع كونه توفي . والتوفى : الاستيفاء ، وهو يصلح لتوفى النوم ، ولتوفى الموت الذي هو فراق الروح البدن ، ولم يذكر القبض الذي هو قبض الروح والبدن جميعاً .

ونهى النساء عن زيارة القبور : هل هو نهى تنزيه ، أو تحريم ؟ فيه قولان . وظاهر كلام أبي العباس ترجيح التحريم لاحتجاجة بلعن النبي صلى الله عليه وسلم زائرات القبور ، وتصحيحه إياه ، ورواه الإمام أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه ، وأنه لا يصح ادعاء النسخ ، بل هو باق على حكمه . والمرأة لا يشرع لها زيارة القبور ، لا الزيارة الشرعية ولا غيرها ، اللهم إذا اجتازت بقبر بطريقها ، فسلمت عليه ، ودعت له ، فهذا أحسن .

ولا يحل للمرأة أن تُحَدِّدَ فوق ثلاث إلا على زوجها ، وهذا باتفاق المسلمين . ويستحب أن يصلح لأهل الميت طعام يُبْعَثُ به إليهم ، ولا يصلحون هم طعاماً للناس ، وهو مذهب أحمد وغيره .

---

== متقى هذه الاختيارات بدليل قوله قال أبو العباس في مواضع عدة . وشيخ الإسلام نص في عدة كتب على تحريم تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها من القبور ، وساق على ذلك من الأدلة الكثيرة ما يدل على أنها من الوثنية التي بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم لمحاربتها وتطهير القلوب منها .

ولا بد أن تكون مقابر أهل الذمة متميزة عن مقابر المسلمين تمييزاً ظاهراً بحيث لا يختلطون بهم ، ولا تشبه على المسلمين بقبورهم ، وهذا آكد من التمييز بينهم حال الحياة بلبس النيار ونحوه ، فإن مقابر المسلمين فيها الرحمة ومقابر الكفار فيها العذاب ، بل ينبغي مباحدة مقابرهم عن مقابر المسلمين ، وكلما بعدت كان أصلح .

ومذهب سلف الأمة وأئمتها : أن العذاب أو النعيم يحصل لروح الميت وبدنه وأن الروح تبقى بعد مفارقة البدن منعمة أو معذبة ، وأيضاً تتصل بالبدن أحياناً . فيحصل له معها النعيم أو العذاب ، ولأهل السنة قول آخر : إن النعيم أو العذاب يكون للبدن دون الروح ، وعلماء الكلام لم أقوال شاذة فلا عبرة بها .  
وروح الآدمي مخلوقة . وقد حكى الإجماع على ذلك محمد بن نصر المروزي وغيره

### فصل

قال عبد العزيز الكنانى المحدث المعروف : ليس من قبور الأنبياء ما ثبت إلا قبر نبينا على الله عليه وسلم ؛ وقال غيره : وقبر إبراهيم أيضاً .  
وذكر ابن سعد فى كتاب الطبقات عن إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة (١)  
قال : لا نعلم قبر نبي من الأنبياء إلا ثلاثة : قبر إسماعيل ، فإنه تحت الميزاب بين الركن والبيت وقبر هود فى كئيب من الرمل تحت جبل من جبال اليمن ، عليه شجرة يبدو موضعه أشد الأرض حرّاً ، وقبر نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .  
قال أبو العباس : والقبة التى على العباس بالمدينة ، يقال : فيها سبعة : العباس

---

(١) إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة . الأموى ، مولى آل عثمان . قال له الزهرى - لما سمعه يرسل الأحاديث - : قاتلك الله يا ابن أبى فروة ، ما أجرأك على الله ، ألا تسند أحاديثك ؟ تحدث بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة ، وقال ابن سعد : كان يروى أحاديث منكورة . وقال ابن معين فى رواية على بن الحسن المسنجدى كذاب وقد وسع الحفاظ فى التهذيب فى توهين إسحاق هذا .

والحسن ، وعلى بن الحسين ، وأبو جعفر محمد بن علي ، وجعفر بن محمد ، ويقال :  
إن فاطمة تحت الحائط ، أو قريب من ذلك ، وإن رأس الحسين هناك .  
وأما القبور المكذوبة : فمنها القبر المضاف إلى أبي بن كعب في دمشق ،  
والناس متفقون على أن أبي بن كعب مات بالمدينة النبوية . ومن قال : إن بظاهر  
دمشق قبر أم حبيبة وأم سلمة أو غيرهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقد  
كذب ، ولكن بالشام من الصحابييات امرأة لها : أم سلمة بنت يزيد بن السكن  
فهذه توفيت بالشام ، فهذه قبرها محتمل : وأما قبر بلال : فممكن ، فانه دفن بباب  
الصغير بدمشق ، فيعلم أنه دفن هناك ، وأما القطع بتعيين قبره فيه نظر . فانه  
يقال : إن تلك القبور حرثت .

ومنها القبر المضاف إلى أويس القرني غربي دمشق . فان أويس لم يجه  
إلى الشام وإنما ذهب إلى العراق .

ومنها : القبر المضاف إلى هود عليه السلام بجامع دمشق : كذب باتفاق أهل  
العلم ، فان هودا لم يجه إلى الشام ، بل بعث باليمن ، وهاجر إلى مكة . فقتل : إنه  
مات باليمن . وقيل : إنه مات بمكة ، وإنما ذلك تلقاء قبر معاوية بن أبي سفيان .  
وأما الذي خارج باب الصغير الذي يقال له : إنه قبر معاوية ، فإنما هو قبر  
معاوية بن يزيد بن معاوية الذي تولى الخلافة مدة قصيرة ثم مات ، ولم يمهّد إلى  
أحد ، وكان فيه دين وصلاح

ومنها : قبر خالد بن حمص . يقال : إنه قبر خالد بن يزيد بن معاوية ، أخو  
معاوية هذا ، ولكن لما اشتهر أنه خالد ، والمشهور عند العامة خالد بن الوليد ،  
اشتهر عندهم باسم خالد بن الوليد ، وقد اختلف في ذلك : هل هو قبره ، أو قبر  
خالد بن يزيد ؟ وذكر أبو عمر بن عبد البر في الاستيعاب : أن خالد بن الوليد  
توفى بحمص ، وقيل : بالمدينة سنة إحدى وعشرين ، أو اثنتين وعشرين ، في  
خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وأوصى إلى عمر ، والله أعلم .

ومنها : قبر أبي مسلم الخولاني الذي بداريا . اختلف فيه .  
ومنها : قبر الحسين بن علي الذي بمصر ، فإنه كذب قطعاً ، فإن الحسين بن  
علي توفي بالمدينة بإجماع الناس ودفن بالبقيع .  
ومنها : مشهد الرأس الذي بالقاهرة . فإن للصنفين في مقتل الحسين اتفقوا  
على أن الرأس ليس بمصر ، ويعلمون أن هذا كذب ، وأصله : أنه نقل من  
مشهد بسقلان . وذلك المشهد بنى قبل هذا بنحو من ستين سنة ، في أواخر المائة  
الخامسة ، وهذا بنى في أثناء المائة السادسة بعد مقتل الحسين رضي الله عنه بنحو  
خمسمائة عام ، والقاهرة بنيت بعد مقتل الحسين بنحو ثلثمائة عام . وقد بين كذب  
هذا المشهد أبو دحية في المعلم للمشهور ، وذكر أن الرأس دفن بالمدينة كما ذكره  
الزبير بن بكار ، والذي صحح من حمل الرأس هو ما ذكره البخاري في صحيحه  
« أنه حمل إلى عبيد الله بن زياد ، وجعل ينكت بالقضيب على ثنياه » وقد  
شهد ذلك أنس بن مالك وفي رواية « أبو برزة الأسلمي » وكلاهما كان بالعراق  
وقد روى باسناد منقطع أو مجهول « إنه حمل إلى يزيد ، وجعل ينكت بالقضيب  
على ثنياه ، وأن أبا برزة كان حاضراً » وأنكر العلماء هذا . وهذا كذب . فإن  
أبا برزة لم يكن بالشام عند يزيد ، بل كان بالعراق .  
وأما بدن الحسين فبكر بلاه بالاتفاق .

قال أبو العباس : وقد حدثني الثقات ، طائفة عن ابن دقيق العيد ، وطائفة  
عن أبي محمد عبد الملك بن خلف الديمياطي ، وطائفة عن أبي بكر محمد بن أحمد  
القسطلاني ، وطائفة عن أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير . كل هؤلاء  
حدثني عنه من لا أتهمه . وحدثني عن بعضهم عدد كثير : كل يحدثني عن  
حدثه من هؤلاء : أنه كان يتكر أمر هذا المشهد ، ويقول : إنه كذب . وليس  
فيه رأس الحسين ولا شيء منه . والذين حدثوني عن ابن القسطلاني ذكروا عنه  
أنه قال « إنما فيه نصراني » .



ومنها : قبر على رضى الله عنه الذى يبطن النجف . فإن المعروف عند أهل العلم : أن عليا دفن بقصر الإمارة بالكوفة ، كما دفن معاوية بقصر الإمارة بالشام ، ودفن عمرو بن العاص بقصر الإمارة بمصر ، خوفاً عليهم من الخوارج : أن ينشؤوا قبورهم . ولكن قيل : إن الذى بالنجف قبر النخيرة بن شعبة . ولم يكن أحد يذكر أنه قبر على ، ولا يقصده أحد أكثر من ثلثائة سنة .

ومنها : قبر عبد الله بن عمر فى الجزيرة <sup>(١)</sup> والناس متفقون على أن عبد الله ابن عمر مات بمكة عام قتل ابن الزبير ، وأوصى أن يدفن بالحلل ، لكونه من المهاجرين ، فشق ذلك عليهم فدفنوه بأعلى مكة .

ومنها : قبر جابر الذى بظاهر حِرَّان ، والناس متفقون على أن جابراً توفى بالمدينة النبوية ، وهو آخر من مات من الصحابة بها <sup>(٢)</sup>

ومنها : قبر نسب إلى أم كلثوم ورقية بنتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشام وقد اتفق الناس على أنهما ماتتا فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة تحت عثمان ، وهذا إنما هو بسبب اشتراك الأسماء ، لعل شخصاً تسمى باسم من ذكر من الصحابة وتوفى ثم دفن فى موضع من المواضع المذكورة <sup>(٣)</sup> فظن بعض الجهال : أنه واحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والله أعلم .

(١) لعله قبر عبد الله بن عمر بن العزيز الذى تنسب الجزيرة إليه . يقال : جزيرة ابن عمر .

(٢) ومن ذلك قبر زيد بن ثابت فى الطائف . فإنه دفن بالمدينة بلا خلاف . وأما محمد بن الحنفية فليل : بالطائف وقيل : بالمدينة .

(٣) كما صار التوهم فى جبل عمر الذى بمكة أنه مولد أو معبد عمر بن الخطاب وهذا كذب ، ولله رجل صالح اسمه : عمر ، كان يتعبد فيه ، أو يسكنه . فنسب إليه وكذا عكرمة الذى فى الوهط بالطائف ، فليس هو مولى ابن عباس . فإن عكرمة مولى ابن عباس مات بالشام بلا خلاف . ولعل هذا شخص يسمى عكرمة من بنى سهم ، أو غيرهم . اهـ

## كتاب الزكاة

لا تجب في دين مؤجل ، أو على ممسر ، أو بمأطل ، أو جاحد ، ومتصوب ومسروق وضال وما دفته ونسيه ، أو جهل عند من هو ؟ ولو حصل في يده . وهو رواية عن أحمد ، واختارها وصحها طائفة من أصحابه . وهو قول أبي حنيفة .

ودين الإين الذي له على أبيه . قال أبو العباس : الأشبه عندى : أن يكون بمنزلة المال الضال . فيخرج على الروايتين ، ووجه ظاهر ، فإن الإين غير ممكن من المطالبة به ، فقد حيل بينه وبينه : ولو قيل : لا تلزمه زكاته بمنزلة دين الكتابة لكان متوجها .

ودين الولد : هل يمنع الزكاة عن الأب لثبوته في القمة أم لا ، لتمكنه من إسقاطه ؟ أخرجه أبو العباس على وجهين وجعل أصلها الخلاف على أن قدرة المريض على استرجاع ملكه المنتقل عنه أو عن غيره : هل ينزل منزلة تبرعه في المرض أم لا ؟ .

وتجب الزكاة في جميع أجناس الأجرة للقبوضة ، ولا يعتبر لها مضى حول ، وهو رواية عن أحمد ، ومنقول عن ابن عباس .

ويصح أن يشترط رب المال زكاة رأس المال أو بعضه من الربح ، ولا يقال بعدم الصحة ، ونقله للروزي عن أحمد . لأن الزكاة قد تحيط بالربح ، فيختص رب المال بعمله ، لأننا نقول : لا يمتنع ذلك ، كما يختص بنفعه في المساقاة إذا لم يشر الشجر ، وبركوب القرس للجهاد إذا لم يغموا .

وهل يعتبر في وجوب الزكاة إمكان الأداء ؟ فيه روايتان .

ولو تلف النصاب بغير تفريط من المالك لم يضمن الزكاة على كل من الروايتين ، واختاره طائفة من أصحاب أحمد .

ولو كان المانع من الزكاة ديون لم يقم يوم القيامة بالزكاة . لأن عقوبتها أعظم

ولا يحل الاحتيايل لإسقاط الزكاة ، ولا غيرها من حقوق الله تعالى .  
وإذا كانت اللاشية سائمة أكثر الحول : وجبت الزكاة فيها على الصحيح .  
وإذا نقل الزكاة إلى المستحقين بالمصر الجامع ، مثل أن يعطى من بالقاهرة  
من المشور التي بأرض مصر ، فالصحيح : جواز ذلك ، فإن سكان المصر إنما  
يعانون من مزارعهم ، بخلاف النقل من إقليم ، مع حاجة أهل النقول عنه ، وإنما  
قال السلف : جيران المال أحق بزكاته ، وكرهوا نقل الزكاة إلى بلد السلطان وغيره :  
ليكتفى أهل كل ناحية بما عندهم من الزكاة ، ولهذا في كتاب معاذ بن جبل  
« من انتقل من خلاف إلى خلاف : فإن صدقته وعشره في خلاف جيرانه »  
والخلاف عندهم : كما يقال للماملة ، وهو ما يكون فيه الوالى والقاضي ، وهو  
الذى يستخلف فيه ولى الأمر جايياً يأخذ الزكاة من أغنيائهم فيردها على  
قراءهم ، ولم يقيد ذلك بمسير يومين .

وتحديد المنع من نقل الزكاة بمسافة القصر : ليس عليه دليل شرعى .  
ويجوز نقل الزكاة وما فى حكمها لمصلحة شرعية .  
وإذا أخذ الساعى من أحد الشريكين رجع المأخوذ منه على شريكه بمحضته ،  
ولو اختلفا فى قيمة المدفوع ، قال أبو العباس : يتوجه قبول قول الملقى ،  
لأنه كالأمين .

وإن أخذ الساعى أكثر من الواجب - ظلماً بلا تأويل - من أحد  
الشريكين : ففي رجوعه على شريكه قولان ، أظهرهما : الرجوع ، وكذلك  
فى النظام المشتركة التى يطلبها الولاة من الشركاء ، أو الظلمة من البلدان ، أو التجار  
أو الحبيج أو غيرهم .

والكُلف السلطانية على الأنفس والدواب والأموال : يلزمهم التزام العدل  
فى ذلك ، كما يلزم فيما يؤخذ بحق ، فمن تقيب أو امتنع فأخذ من غيره حصته  
رجع المأخوذ منه على من أدى عنه فى الأظهر إن لم يتبرع ، ولأن له الولاية على

المال أن يصرف مما ينحصر من الكلف ، كمنافذ الوقف ، والوصى ،  
والمضارب ، والوكيل .

ومن قام فيها بنية العدل وتقليل الظلم فهو كالجاهد في سبيل الله .  
ومن صودر على أداء مال وأكره أقاربه أو جيرانه ، أو أصدقاؤه ، أو  
شركاؤه على أن يؤدوه عنه ، فلم يرجع عليه ، لأنهم ظلموا من أجله ولأجل  
ماله ، والطالب مقصوده ماله لا ماله .  
ومن لم يخلص مال غيره من التلف إلا بما أدى عنه رجع بما أدى في أظهر  
قولي العلماء .

ولو أخذ الساعي فوق الواجب بتأويل ، أو أخذ القيمة ، فالصواب :  
الإجزاء . ولو اعتقد المأخوذ منه عدمه .

وجعله أبو العباس في موضع آخر كالصلاة خلف التارك ركناً أو شرطاً<sup>(١)</sup> .

### فصل

ورجح أبو العباس : أن المعتبر لوجوب زكاة الخارج من الأرض : هو  
الادخار لا غير ، لوجود المعنى المناسب لإيجاب الزكاة فيه ، بخلاف الكيل ، فإنه  
تقدير محض ، فالوزن في معناه . قال : وكذلك المد ، كالجوز والزرع ، كالجوز  
المستنبت في دمشق ونحوها ، ولهذا تجب الزكاة عندنا في العسل ، وهو رطب ،  
ولا يؤسَّق لكونه يبق ويُدَّخَر .

ونص أبو العباس على وجوب الزكاة في التين للادخار ، وإنما اعتبر الكيل  
والوزن في الروايات ، لأجل التماثل المعتبر فيها ، وهو غير معتبر ههنا<sup>(٢)</sup> .

وتسقط الزكاة فيما خرج من مؤنة الزرع والتمر منه ، وهو قول عطاء بن  
أبي رباح ، لأن الشارع أسقط في الخرص زكاة الثلث أو الربع ، لأجل ما يخرج

---

(١) يابض بالأصل قدر سطر . (٢) يابض بالأصل قدر سطر .

من الثمرة بالإعراء<sup>(١)</sup> والضيافة وإطعام ابن السبيل ، وهو تبرع فيما يخرج عنه لمصلحته التي لا تحصل إلا بها ، أولاً بإسقاط الزكاة عنه .

وما يديره الماء من التواوير ونحوها مما يصنع من العام إلى العام ، أو أثناء العام ، ولا يحتاج إلى دولا ب تديره الدواب : يجب فيه العشر ، لأن مؤنته خفيفة فهي كحرث الأرض وإصلاح طرق الماء .

وكلام أبي العباس في اقتضاء الصراط المستقيم يعطى : أن أهل الزمة منعوا من شراء الأرض المشرية ، ولا يصح البيع . وجزم الأصحاب بالصحة .

ولكن حكى الإمام أحمد عن عمر بن عبد العزيز والحسن أنهم يمنعون من الشراء ، فإن اشتروا لم تصح ، وتمطيل الأرض المشرية باستئجار الذي لها أو مزارعته فيها ، كتمطيله بالشراء . وكلام أحمد يوافقه . فإنه قال : لا يؤجر منه - أى الأرض - من الذي . ولا يجوز بقاء أرض بلا عشر ولا خراج اتفاقاً فيخرج من أقطع أرضاً بأرض مصر أو غيرها العشر .

قلت : المراد ماعداً أرض الذي ، فإنه لو جعل داره بستاناً أو مزرعة ، أو رضح له الإمام من الفئيمة فإنه لا شيء فيها . نقله الجماعة عن الإمام أحمد والله أعلم ويلحق بالمدفون حكماً الموجود ظاهراً في مكان خراب جاهل أو طريق غير مسلوكة .

### فصل

وجوز إخراج زكاة العروض عرضاً . ويقوى على قول من يقول تجب الزكاة في عين المال .

---

(١) الاعراء : هو إعطاء النخلة عرية يأكل رطبها الذين ليس لهم رطب من فقراء السليين .

### فصل

ويجزئه في الفطرة من قوت بلده مثل الأرز وغيره . ولو قدر على الأصناف المذكورة في الحديث . وهو رواية عن أحمد .

وقول أكثر العلماء ، ولا يجوز دفع زكاة الفطر إلا لمن يستحق الكفارة ، وهو من يأخذ لحاجته ، لا في الرقاب والمؤلفة قلوبهم وغير ذلك . ويجوز دفعها إلى فقير واحد وهو مذهب أحمد .

ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك نصاب ، بل تجب على كل من ملك صاعاً فاضلاً عن قوته يوم العيد وليته وهو قول الجمهور .

وإذا كان عليه دين وصاحبه لا يطالبه به أدى صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ، كما يطعم عياله يوم العيد وهو مذهب أحمد .

ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ثم أيسر فأداها فقد أحسن . وقدر الفطر : صاع من التمر والشعير ، وأما من البر : فنصف صاع ، وهو قول أبي حنيفة وقياس قول أحمد في بقية الكفارات .

### فصل

وما سواه الناس درهما وتعاملوا به تكون أحكامه أحكام الدرهم . من وجوب الزكاة فيما يبلغ مائتين منه ، والقطع بسرقة ثلاثة دراهم منه ، إلى غير ذلك من الأحكام ، قل ما فيه من الفضة أو كثر ، وكذلك مائتي ديناراً . ونقل عن غير واحد من الصحابة أنه قال : زكاة الخلى عاريته : ولهذا تنازع أهل هذا القول . هل يلزمها أن تميزه لمن يستميزه إذا لم يكن في ذلك ضرر عليها ؟ على وجهين في مذهب أحمد وغيره .

والذي ينبغي إذا لم تخرج الزكاة عنه أن تميزه ، وأما إن كانت تكرية ففيه الزكاة عند جمهور العلماء .

وكتابة القرآن على الحياصة والدرهم والدينار مكروهة .

ويحوز لإخراج القيمة في الزكاة لعدم المدول عن الحاجة وللصلحة ، مثل أن يبيع ثمرة بستانه أو زرعه . فهنا إخراج عشر الدرام يجرئه . ولا يكلف أن يشتري تمرًا أو حنطة . فإنه قد ساوى الفقير بنفسه . وقد نص أحد على جواز ذلك .  
ومثل أن تجب عليه شاة في الإبل ، وليس عنده شاة فأخرج القيمة كاف .  
ولا يكلف السفر لشراء شاة ، أو أن يكون للمستحقون طلبوا القيمة ، لكونها أضع لهم . فهذا جائز .

أما الفلوس فلا يجرى إخراجها عن التقدين على الصحيح . لأنها ، ولو كانت نافعة ، فليست في المعاملة كالدرام في العادة ، لأنها قد تكسد ، وتحرم المعاملة بها . ولأنها أقص سعرًا . ولهذا يكون البيع بالفلوس دون البيع بقيمتها من الدرام . وغايتها : أن تكون بمنزلة المكسرة مع الصلح ، والبهجة مع الخالصة . فإن تلك إلى النحاس أقرب .

وعلى هذا إذا أخرج الفلوس ، وأخرج التفاوت . جاز على للنصوص في جواز إخراج التفاوت فيما بين الصحيح والمكسر ، بناء على أن جبران الصفات كجبران القدر ، لكن يقال : المكسرة من الجنس ، والفلوس من غير الجنس ، فينتفى فيها المأخذ . ولا ينبغي أن يكون <sup>(١)</sup> إلا وجهان ، إلا إذا خرجت بقيمتها فضة لا بسرهما في العرض .

### فصل

ولا ينبغي أن يعطى الزكاة لمن لا يستعين بها على طاعة الله . فإن الله تعالى فرضها معونة على طاعته لمن يحتاج إليها من المؤمنين ، كالفقراء والغارمين ، أو لمن يساوت المؤمنين . فمن لا يصلى من أهل الحاجات لا يعطى شيئًا حتى يتوب ، ويلتزم أداء الصلاة في أوقاتها .

---

(١) كذا بالأصل .

ويجب صرف الزكاة إلى الأصناف الثمانية ، إن كانوا موجودين ، وإلا صرفت إلى الموجود منهم ، ونقلها إلى حيث يوجدون .

وبنو هاشم إذا منعوا من خمس الخمس جاز لهم الأخذ من الزكاة . وهو قول القاضي يعقوب وغيره من أصحابنا . وقاله أبو يوسف من الحنفية والإصطخري من الشافعية . لأنه محل حاجة وضرورة .

ويجوز لبني هاشم الأخذ من زكاة الهاشميين . وهو محكى عن طائفة من أهل البيت .

ويجوز صرف الزكاة إلى الوالدين وإن علوا ، وإلى الولد وإن سفل إذا كانوا فقراء وهو عاجز عن نفقتهم لوجود مقتضى السالم عن المعارض المقاوم . وهو أحد القولين في مذهب أحمد . وكذا إن كانوا غارمين أو مكاتبين ، أو أبناء سبيل . وهو أحد القولين أيضا .

وإذا كانت الأم فقيرة ولها أولاد صغار لم مال ونفقتها تضر بهم أعطيت من زكاتهم .

والذى يخدمه إذا لم تكفه أجرته أعطاه من زكاته إذا لم يستعمله بدل زكاته ومن كان في عياله من لا يجب عليه نفقتهم . فله أن يعطيهم من الزكاة ما يحتاجون إليه مما لم تجر عاداته بأناقته من ماله .

واليتيم المميز يقبض الزكاة لنفسه . وإن لم يكن غير مميز قبضها كافلة كائنا من كان .

وأما إسقاط الدين عن المسر فلا يجزىء عن زكاة العين بلا نزاع . لكن إذا كان له دين على من يستحق الزكاة فأعطاه منها وشارطه أن يعيدها إليه لم يجز ، وكذا إن لم يشرط . لكن قصده المعطى في الأظهر .

وهل يجوز أن يسقط عنه قدر ذلك الدين ، ويكون ذلك زكاة ذلك الدين ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره . أظهما : الجواز . لأن الزكاة مواساة .



وما يأخذه الإمام باسم المكسر جاز دفعه بنية الزكاة . وتسقط وإن لم تكن على صفتها<sup>(١)</sup> .

ومن ليس معه ما يشتري به كتباً يشتغل فيها بعلم الدين يجوز له الأخذ من الزكاة ما يشتري به ما يحتاج إليه من كتب العلم التي لا بد لتعلم دينه ودنياه منها . ويجوز الأخذ من الزكاة لما يحتاج إليه في إقامة مؤنته ، وإن لم ينفقه بعينه في المؤنة .

وقيل لأحمد رحمه الله : الرجل يكون له الزرع القائم ، وليس عنده ما يحصده . يأخذ من الزكاة ؟ قال : نعم ، يأخذ .

ويأخذ الفقير من الزكاة ما يصير به غنياً . وإن كثر . وهو أحد القولين في مذهب أحمد والشافعي .

ويجوز إعتاق الرقيق من الزكاة ، واقتكالك أسرى المسلمين . وهو مذهب أحمد .

ويجوز للإمام أن يعتق من مال التهيء والمصالح ، إذا كان في الإعتاق مصلحة . إما لمنفعة المسلمين ، أو لمنفعة المعتق ، أو تأليفاً لقلوب من يحتاج إلى تأليفه . وقد ينفذ المعتق حيث لا يجوز إذا كان في الرد فساد ، كما في الولايات ، مثل أن يكون قد أسلم . وهو لكافر ذمي ، أو معاهد حربى .

ومن لم يحج حجة الاسلام وهو فقير ، أعطى ما يحج به . وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

ويبرأ بدفع الزكاة إلى ولي الأمر العادل . فإن كان ظالماً لا يصرف الزكاة في المصارف الشرعية . فينبغي لصاحبها أن لا يدفعها إليه . فإن حصل له ضرر بعلم دفعها إليه فإنه يجزى عنه إذا أخذت منه في هذه الحالة عند أكثر العلماء ،

---

(١) وهل يجوز على ذلك أن يعتبر المسروق منه من الزكاة ؟ لأن المكوس من النظم المحرم . والسرقة أخذ للال بطريق المحرم .

وهم في هذه الحال ظلّموا مستحقّيها كولى اليقيم وناظر الوقف إذا قبضا المال وصرفاه في غير مصارفه الشرعية .

ولا تسقط الزكاة والحج والديون ومظالم العباد عن مات شهيداً .

وإذا قبض من ليس من أهل الزكاة مالا من الزكاة وصرفه في شراء عقار أو نحوه فالنماء الذى حصل بعمله وسعيه يحمل مضاربة بينه وبين أهل الزكاة .

وإعطاء السؤل فرض كفاية إن صدقوا .

ومن سأل غيره الدعاء لنفع ذلك الغير أو نفعهما أثيب . وإن قصد نفع نفسه قطع نهي عنه ، كسؤال المال ، وإن كان قد لا يأثم .

قال أبو العباس في الفتاوى المصرية : لا بأس بطلب الناس الدعاء بعضهم

من بعض ، لكن أهل الفضل يفوزون بذلك إذ الذى يطلبون منه الدعاء إذا دعا لهم كان له من الأجر على دعائه أعظم من أجره لو دعا لنفسه وحده .

ويلزم عامل الزكاة رفع حساب ما تولاه إذا طلب منه الخراج .

وصلة الرحم المحتاج أفضل من العتق .

## كتاب الصوم

تختلف المطالع باتفاق أهل المعرفة بهذا . فإن اتفقت لزمه الصوم ، وإلا فلا وهو الأصح للشافعية ، وقول في مذهب أحمد .

ومن رأى هلال رمضان وحده ، ورُدّت شهادته ، لم يلزمه الصوم ولا غيره . ونقله حنبل عن أحمد في الصوم ، وكما لا يعرف ولا يصحى وحده .

والتزاع مبنى على أصل . وهو أن الهلال هو اسم لما يطلع في السماء ، وإن لم يشتهر ولم يظهر ، أو لأنه لا يسمى هلالاً إلا بالاشتهار والظهور ، كما يدل عليه للكتاب والسنة .

والاعتبار فيه قولان للعلماء . وهما روايتان عن الإمام أحمد .

وإن نوى نذراً أو فعلاً ، ثم بان من رمضان أجراًه إن كان جاهلاً . كمن دفع

وديمة رجل إليه على طريق الشرع ، تم تبين أنها كانت حقه . فإنه لا يحتاج إلى إعطاء ثان ، بل يقول له : الذى وصل إليك هو حق كان لك عندى .

ومن خطر بقلبه أنه صائم غدا فقد نوى .

والصائم لما يتعشى يتعشى عشاء من يريد الصيام . ولهذا يفرق بين عشاء ليلة العيد ، وعشاء ليلالى رمضان .

وتصح النية المترددة . كقوله : إن كان غداً من رمضان فهو فرض وإلا فهو نفل . وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

ويصح صوم القرض بنية من النهار ، إذا لم يعلم وجوبه بالليل ، كما إذا شهدت البينة بالنهار .

وإن حال دون رؤية الهلال ليلة الثلاثين غَيمٌ أو قَترٌ فصومه جائز ولا واجب ولا حرام . وهو قول طوائف من السلف والخلف ، وهو مذهب أبى حنيفة والمقلوبات الكثيرة المستفيضة عن أحمد إنما تدل على هذا . ولا أصل للوجوب فى كلامه ، ولا فى كلام أحد من الصحابة رضى الله عنهم .

وحكى عن أبى العباس أنه كان يميل أخيراً إلى أنه لا يستحب صومه .

ومن تجدد له صوم بسبب ، كما إذا قامت البينة بالرؤية فى أثناء النهار ، فإنه يتم بقية يومه . ولا يلزمه قضاء . وإن كان قد أكل .

والريض إذا خاف الضرر استحب له الفطر ، والمسافر الأفضل له الفطر ، فإن أضعفه الصوم عن الجهاد كره له ، بل يجب منعه إن منعه عن واجب آخر .

وأثنى أبو العباس لما نزل المدو<sup>(١)</sup> دمشق فى رمضان بالفطر فى رمضان للثبوت على جهاد المدو ودفنه ، وقال : هو أولى من الفطر للسفر .

ويصح صوم الجنب باتفاق الأئمة .

وإذا نوى المسافر الإقامة فى بلد أقل من أربعة أيام فله الفطر ، وإذا نوى

صيام التطوع بعد الزوال نفى ثوابه روايتان عن أحمد . والأظهر : الثواب ، وإن

---

(١) كان العدو من التار الذين غزوا دمشق .

لم ينو الصوم ، ولكن إذا اشتغى الأكل واستمر به الجوع فهذا يكون جوعه من باب المصائب التي تكفر بها خطاياه ، ويثاب على صبره عليها ، ولا يكون من باب الصوم الذي هو عبادة يثاب عليها ثواب الصوم . والله سبحانه وتعالى أعلم

### فصل

ولا يفطر الصائم بالاحتحال والحفنة ، وما يقطر في إحليله ، ومداواة المأمومة والجانثة ، وهو قول بعض أهل العلم ، ويفطر بإخراج الدم بالحجامة ، وهو مذهب أحد ، وبالقصد والتشريط ، وهو وجه لنا ، أو بإرعاف نفسه ، وهو قول الأوزاعي ويفطر الحاجم إن مص القارورة .

ولا يفطر بمذى بسبب قُبلة أو لس ، أو تكرار نظر . وهو قول أبي حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا .

وأما إذا ذاق طعاماً ولفظه ، أو وضع في فيه عسلاً ونَجَّه ، فلا بأس به للحاجة كالمضضة والاستنشق .

والكذب والنية والنية إذا وجدت من الصائم ، فذهب الأئمة الأربعة : أنه لا يفطر ، وإن كان فيه خلاف في مذهب أحد . ومذهب الأئمة أن لا يفطر . ومعناه : أنه لا يعاقب على الفطر ، كما يعاقب من أكل أو شرب ، والنبي صلى الله عليه وسلم حيث ذكر « رب صائم حفظه من صيامه الجوع والعطش » لما حصل له من الإيتم للقاوم للصوم . وهذا أيضاً لا تنازع فيه بين الأئمة . ومن قال : إنها تفسد ، بمعنى : أنه لم يحصل له مقصود الصوم ، أو أنها قد تذهب بأجر الصوم ، فتقوله يوافق قول الأئمة ، ومن قال : إنها تفسد ، بمعنى أنه يعاقب على ترك الصيام فهذا يخالف لقول الأئمة .

وإذا شتم الصائم استحب له أن يجهر بقوله « إني صائم » وسواء كان الصوم فرضاً أو قلاً ، وهو أحد الوجوه في مذهب أحمد .  
وشم الروائح الطيبة لا بأس به للصائم .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم « من فطَّرَ صائماً فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء » صححه الترمذى من حديث زيد بن خالد<sup>١</sup> والمراد بتفطيره أن يشبعه .

ومن أكل في شهر رمضان معتقداً أنه ليل ، فبان نهائراً ، فلا قضاء عليه . وكذا من جامع جاهلاً بالرفث ، أو ناسياً . وهو إحدى الروایتين عن أحمد . وإذا أكره الرجل زوجته على الجماع في رمضان يحمل عنها ما يجب عليها . وهل تجب كفارة الجماع في رمضان لإفساد الصوم الصحيح أو لحُرمة الزمان ؟ فيه قولان . الصواب : الثانى .

### فصل

وإن تبرع إنسان بالصوم عن لم يطقه لكبره ونحوه أو عن ميت ، وها معسران توجه جوازه ، لأنه أقرب إلى المائتة من اللال . وحكى القاضى فى صوم النذر فى حياة الناذر نحو ذلك .

ومن مات وعليه صوم نذر أجزأ الصوم عنه بلا كفارة . ولا يقضى متمم بلا عذر صوماً ولا صلاة ، ولا تصح منه . وما روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجامع فى رمضان بالقضاء » فضعيف لسدول البخارى ومسلم عنه .

وإذا شرعت المرأة فى قضاء رمضان وجب عليها إتمامه ، ولم يكن لزوجهما تفطيرها ، وإن أسرها أن تؤخر القضاء قبل الشروع فيه كان حسناً لحديث عائشة

### فصل

ويستحب صيام ثلاثة أيام من كل شهر للأخبار الصحيحة ، وفى بعضها « هو كصوم الدهر » والمراد بذلك : أن من فعل هذا حصل له أجر صيام الدهر من غير حصول للفسدة .

وصيام يوم عرفة كفارة سنتين .

فلَوْعُمٌ هلال ذى الحجة، أو شهد برؤيته من لا تقبل شهادته، إما لا يفاده بالرؤية أو لكونه من لا يجوز قبول قوله ونحو ذلك، واستمر الحال على إكمال ذى القعدة فصوم يوم التاسع الذى هو يوم عرفة من هذا الشهر المشكوك فيه جائز بلا نزاع قلت : ولكن روى ابن أبي شيبة في كتابه عن النخعي في صوم يوم عرفة في الحضر إذا كان فيه اختلاف فلا يصومن ، وعنه قال « كانوا لا يرون بصوم يوم عرفة بأساً ، إلا أن يتخوفوا أن يكون يوم الذبح » وروى عن مسروق وغيره من التابعين مثل ذلك ، وكلام هؤلاء قد يقال : إنه محمول على كراهة التنزيه ، دون التحريم . والله أعلم .

وأما من شهد بهلال ذى الحجة من يثبت الشهر به لكن لم يقبله الحاكم إما لعذر ظاهر ، أو لتقصير في أمره ، فقال أبو العباس : هذه الصورة تخرج على اختلاف المشهور في مسألة المنفرد بهلال شوال : هل يفطر عملاً برؤيته أم لا يفطر إلا مع الناس ؟ في ذلك قولان مشهوران ، فعلى قول من يقول : لا يفطر المنفرد برؤية هلال شوال ، بل يصوم ولا يفطر إلا مع الناس . فإنه يقول : لا يستحب صوم يوم عرفة للشاهد الذى لم تقبل شهادته بهلال ذى الحجة .

ومن قال في الشاهد بهلال شوال : يفطر سراً ، قال هنا : إنه يفطر ولا يصوم . لأنه يوم عيد في حقه ، ولكن لا يضحى ، ولا يقف بعرفة بذلك .

وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ، ولا يكره إفراده بالصوم .

ومقتضى كلام أحمد : أنه يكره ، وهو قول ابن عباس وأبى حنيفة ، ووجب صومه ونسخ ، وهو قول ابن عباس رضى الله عنهما ، ورواية عن أحمد ، اختارها بعض أصحابنا <sup>(١)</sup>

وصوم الدهر : الصواب قول من جعله تركاً للأولى ، أو كرهه .

(١) كذا يابض بالأصل .

ومن صام رجب معتقداً أنه أفضل من غيره من الأشهر أتم وعزr ، وعليه يحمل فعل عمر ، وفي تحريم إفراذه وجهان .

ومن نذر صومه كل سنة أفطر بعضه وقضاه ، وفي الكفارة خلاف .

وأما من صام الأشهر الحرم الثلاثة ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهراً كاملاً إلا شهر رمضان ، وكان يصوم أكثر شعبان ، ولم يصح عنه في رجب شيء .

وإذا أفطر الصائم بعض رجب وشعبان كان حسناً .

ولا يكره صوم العشر الأواخر من شعبان عند أكثر أهل العلم .

ولا يكره إفراذ يوم السبت بالصوم .

ولا يجوز تخصيص صوم أعياد المشركين ، ولا صوم يوم الجمعة ، ولا قيام ليلتها قال أبو العباس في رده على الرافضي <sup>(١)</sup> : جاءت السنة بثوابه على ما فعله ، وعقابه على ما تركه ، ولو كان باطلا كعده لم يجبر بالتوافل .

والباطل في عرف الفقهاء : ضد الصحيح في عرفهم ، وهو ما أبرأ الذمة . فقولهم : بطلت صلاته وصومه لمن ترك ركناً ، بمعنى : وجب القضاء ، لا بمعنى : أنه لا يثاب عليه بشيء في الآخرة ، وقال تعالى (٢٢:٤٧) ولا تبطلوا أعمالكم (الإبطال : هو بطلان الثواب ، ولا يسلم بطلان جميعه ، بل قد يثاب على ما فعله ، فلا يكون مبطلاً لعمله .

وأما ثامن شوال فليس عيداً لالأبرار ولا للفجار ، ولا يجوز لأحد أن يستقدمه عيداً ، ولا يحدث فيه شيئاً من شعائر الأعياد <sup>(٢)</sup> .

---

(١) في كتاب منهاج السنة .

(٢) إنما يفعل ذلك الدهماء الذين يصاون صيام الستة الأيام من شوال بالعيد . فأنهم يفتطرون منها يوم الثامن . ويؤخرون عيدهم إلى ذلك اليوم ، ودهماء مصر يبدون عيدهم عند معبوداتهم من اللواتي .

## فصل

### في مسائل التفضيل

وليلة القدر من أفضل الليالي . وهي في الوتر في العشر الأخير من رمضان .  
والوتر قد يكون باعتبار الماضي . فيطلب إحدى وعشرين ، وليال ثلاث إلى  
آخره . وقد يكون باعتبار الباقي . لقوله صلى الله عليه وسلم « لتاسعة تبقى -  
الحديث » فإذا كان الشهر ثلاثين ، ف تكون تلك من ليالي الاشفاع . وليلة  
الثانية والعشرين تاسعة تبقى ، وليلة أربع سابعة تبقى ، كما فسره أبو سعيد  
الخدري ، وإن كان تسعاً وعشرين كأن التاريخ بالباقي كالتاريخ بالماضي .

ويوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع إجماعاً .

ويوم النحر أفضل أيام العام .

وليلة الإسراء أفضل في حق النبي صلى الله عليه وسلم .

وليلة القدر أفضل بالنسبة إلى الأمة .

وخديجة رضى الله عنها تأثيرها في أول الإسلام ونصرها وقيامها في الدين لم  
تشركها فيه عائشة ولا غيرها من أمهات المؤمنين .

وتأثير عائشة رضى الله عنها في آخر الإسلام ، وحمل الدين وتبليغه إلى الأمة  
وإدراكها من العلم لم تشركها فيه خديجة ولا غيرها مما تميزت به عن غيرها .

ومريم ابنة عمران وآسية امرأة فرعون من أفضل النساء . والقواضل من  
نساء هذه الأمة كخديجة وعائشة وفاطمة أفضل منهما .

والصواب الذى عليه عامة المسلمين ، وحكى الاجماع عليه غير واحد :  
أنهما ليستا بنبيتين .

وأما أزواجهما في الآخرة : فقد روى في مريم أنها زوجة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .



قال أبو العباس : ولا أعلم صحة ذلك . ولا أعلم ما يقطع به .  
والنبي الشاكر والفقير الصابر : أفضلهما أتمهما لله تعالى . فإن استويا في التقوى  
استويا في الدرجة .

وصالحوا البشر أفضل باعتبار كمال النهاية .

وصالحوا الملائكة أفضل باعتبار البداية .

وعشر ذى الحجة أفضل من غيره ، لياليه وأيامه . وقد يقال : ليالى العشر  
الأخير من رمضان أفضل . وأيام تلك أفضل .

وقال أبو العباس : والأول : أظهر .

ورمضان أفضل الشهور . ويكفر من فضل رجبا عليه .

ومكة أفضل بقاع الله . وهو قول أبي حنيفة والشافعي . ونص الروايين  
عن أحمد .

قال أبو العباس : ولا أعلم أحداً فضل تربة النبي صلى الله عليه وسلم على  
السكبة إلا القاضى عياض . ولم يسمه إليه أحد لا واقفه عليه أحد .  
والصلاة وغيرها من القرب بمكة أفضل . والمجاورة بمكان يكثر فيه إيمانه  
وتقواه أفضل حيث كان . وتضاعف السيئة والحسنة بمكان أو زمان فاضل .  
ذكره القاضى وابن الجوزى . انتهى .

### باب الاعتكاف

ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير المساجد الثلاثة تعين ما امتاز على غيره  
بمزية شرعية ، كقدم وكثرة جمع <sup>(١)</sup> اختاره أبو العباس في موضع .

(١) أى كثرة من يسلم فيه الجمعة والجماعة . وكذلك إذا امتاز المسجد بنشر علم  
وحسن سمع أهله . وتحريم الإقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وإحياء سنته وخلوه  
من البدع التى ضاهأت بها أكثر للمساجد كنائس النصارى ومعابد الجاهلية فى  
الزخرف وعبادة الموتى وأشباه ذلك . والله المستعان .

وحكى في موضع آخر وجهين في مذهبتنا .  
ولا يجوز سفر الرجل إلى المشاهد والقبور والمساجد غير المساجد الثلاثة .  
وهو قول مالك وبعض أصحابه .  
وقال ابن عقيل من أصحابنا : وإن قرأ القرآن عند الحكم الذى أنزل له  
أو ما يناسبه حسن ، كقوله لمن دعاه إلى ذنب تاب منه (١٦: ٣٤) وما يكون لنا أن  
نتكلم بهذا ) وقوله إذا ما أمر (٨٦ : ١٢) إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله ) .  
والتحقيق في الصمت : أنه إذا طال حتى يتضمن ترك الكلام الواجب  
صار حراماً ، كما قال الصديق . وكذا إن بعد بالصمت عن الكلام المستحب .  
والكلام الحرام يجب الصمت عنه وفصول الكلام ينبغى الصمت عنه .  
ولم ير أبو العباس لمن قصد المسجد للصلاة أو غيرها أن ينوى الاعتكاف  
مدة لبثه .

والسياحة في البلاد لغير قصد شرعى ، كما يفعله بعض النساك : أمر منعه  
عنه . قال الإمام أحمد : ليست السياحة من الإسلام فى شيء . ولا من فعل  
النبين ولا الصالحين .

## كتاب الحج

ويأزم الإنسان طاعة والديه فى غير المصيبة ، وإن كانا فاسقين . وهو ظاهر  
إطلاق أحمد . وهذا فيما فيه منفعة لهما ولا ضرر عليه . فإن شق عليه ولم يضره  
وجب ، وإلا فلا .  
وإنما لم يقيد أبو عبد الله لسقوط الفرائض بالضرر . وتحرم الطاعة فى المصيبة  
ولا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق .  
فحينئذ ليس للأبوين منع ولدهما من الحج الواجب ، لكن يستطيب  
أنفسهما . فإن أذنا وإلا حج .

وليس للزوج منع زوجته من الحج الواجب مع ذى محرم . وعليها أن تحج .  
وإن لم يأذن في ذلك ، حتى إن كثيراً من العلماء أو أكثرهم يوجبون لها النفقة  
عليه مدة الحج .

والحج واجب على القور عند أكثر العلماء .  
والقول بوجوب العمرة على أهل مكة : قول ضعيف جداً ، مخالف للسنة  
الثابتة . ولهذا كان أصح الطريقين عن أحد : أن أهل مكة لا عمرة عليهم ،  
رواية واحدة . وفي غيرهم روايتان . وهى طريقة أبي محمد للقدمى ، وطريقة  
المجد أبي البركات فى العمرة ثلاث روايات . ثالثها : تجب على غير أهل مكة .  
ومن وجب عليه الحج فتوفى قبله ، وخلف ماله حج عنه منه فى أظهر  
قولى العلماء .

وإذا وجب الحج على المحجور عليه لم يكن لوليه منعه منه على الوجه الشرعى .  
والتجارة ليست محرمة . لكن ليس للانسان أن يفعل ما يشغله عن الحج .  
ومن أراد سلوك طريق يستوى فيها احتمال السلامة والمهلاك وجب عليه  
الكف عن سلوكها . فإن لم يكف فيكون قد أعان على نفسه . فلا يكون شهيداً .  
وتجوز الخفارة<sup>(١)</sup> عند الحاجة إليها فى الدفع عن الخفر . ولا يجوز مع عدمها ،  
كما يأخذها السلطان من الرعايا .

وتحج كل امرأة آمنة مع عدم محرم<sup>(٢)</sup> .

قال أبو العباس : وهذا متوجه فى سفر كل طاعة .

وأما إماء المرأة فيسافرن معها . ولا يفترن إلى محرم ، لأنه لا محرم لهن فى

---

(١) أى الأجرة التى يأخذها من يحرس الحاج ويخفره .

(٢) وماذا نضع فى قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يهل لامرأة تؤمن بالله

واليوم الآخر تسافر ثلاثة أيام - وفى رواية : يوماً ، وفى رواية : ليلة - إلا ومعها  
زوجها أو ذو محرم » رواه البخارى ومسلم وغيرهما ؟ وهذا هو الذى صححه شيخ  
الإسلام فى الفتاوى .

المادة الغالبة . فأما عتقاؤها من الاماء : فقد بيض لذلك أبو العباس .  
قال بعض المتأخرين : يتوجه احتمال أنهن كالأماء ، على ما قال ، إذ لم يكن  
لمن محرم في المادة الغالبة أو احتمال عكسه . لانقطاع التبعية ، وملك أنفسهن  
بالتق ، بخلاف الأمة .

وصحح أبو العباس في الفتاوى المصرية : أن المرأة لا تسافر للحج إلا مع زوج  
أو ذى محرم . والمحرم : زوج المرأة ، أو من تحرم عليه على التأييد بنسب أو سبب ،  
ولو كان النسب وطء شبهة لازنا . وهو قول أكثر العلماء . واختاره ابن عقيل .  
وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين في التحريم لا الحرمية اتفاقا .  
ويجوز للرجل الحج عن المرأة باتفاق العلماء . وكذا العكس على قول الأئمة  
الأربعة . وخالف فيه بعض الفقهاء .

والحج على الوجه المشروع أفضل من الصدقة التي ليست واجبة . وأما إن  
كان له أقارب محاييج فالصدقة عليهم أفضل . وكذلك إن كان هناك قوم  
مضطرون إلى نفقته . فأما إذا كان كلاهما تطوعا فالحج أفضل . لأنه عبادة  
بدنية مالية . وكذلك الأنحية والعقيقة أفضل من الصدقة بقيمة ذلك ، لكن  
هذا بشرط أن يقيم الواجب في الطريق ، ويترك المحرمات ، ويصلي الصلوات  
الخمس ، ويصدق الحديث ، ويؤدى الأمانة ، ولا يتعدى على أحد .

### فصل

ويعتقد الإحرام بنية النسك ، مع التلبية ، أو سوق الهدى . وهو قول  
أبي حنيفة ، ورواية عن أحمد . وقاله جماعة من المالكية . وحكي قولاً للشافعية .  
ويُحَرِّمُ عقب فرض إن كان ، أو نفل . لأنه ليس للإحرام صلاة تحصه .  
ويستحب للمحرم الاشتراط<sup>(١)</sup> إن كان خائفاً وإلا فلا ، جمعا بين الأخبار .

---

(١) روى الجماعة إلا البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن ضباعة =

والقرآن أفضل من التمتع إن ساق هديا . وهو إحدى الروايتين عن أحمد  
فإن اعتمر وحج في سفرتين ، أو اعتمر قبل أشهر الحج ، فالأفراد أفضل باتفاق  
الأئمة الأربعة .

ومن أفرد العمرة بصفة ثم قدم في أشهر الحج فإنه يتمتع . والنبي صلى الله  
عليه وسلم حج قارنا . قال الإمام أحمد : لا شك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
قارنا . والتمتع أحب إلى .

قال أبو العباس : وعلي هذا متقدمو أصحابنا .

ولو أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لم يميز على الصحيح . ويموز العكس باتفاق .  
ويموز للمرأة المحرمة أن تنطى وجهها بملاصق ، خلا النقاب والبرقع .  
ويموز عقد الرداء في الإحرام ولا فدية عليه فيه .

ومن ميقاته الجحفة ، كأهل مصر والشام ، إذا مروا على المدينة : فلم تأخير  
الإحرام إلى الجحفة ، ولا يجب عليهم الإحرام من ذى الحليفة . وهو مذهب  
أبي حنيفة ومالك .

ويموز للمحرم لبس مقطوع إلى الكعبين مع وجود النعل . واختاره ابن  
عقيل في المفردات وأبو البركات .

ومن جامع بعد التحلل الأول <sup>(١)</sup> يعتمر مطلقاً ، وعليه نصوص أحمد .

---

= بنت الزبير بن عبد المطلب قالت : يا رسول الله ، إنى امرأة شهية ، وإنى أريد  
الحج . فكيف تأمرنى أهل ؟ فقال : أهلى ، واشترطى أن على حيث حبستى .  
قال : فأدركت « وعند النسأى » فإن لك على ربك ما استئنيت « .

(١) التحلل الأول : هو الحلق أو التقصير بعد رمى جرة العقبة ونحر المزدى  
يوم النحر . وهو التحلل الأصغر ، يحل به كل شيء الا النساء . والتحلل الأكبر  
لا يكون إلا بعد طواف الزيارة .

ويحترىء في فدية الأذى رطلا خبز عراقية ، وينبغي أن يكون بإدام ،  
ومما يأكله أفضل من بر أو شعير .

والحرم إن احتاج وقطع شعره للحجامة أو غسل لم يضره ، والقمل والبعض  
والقراد إن قرصه قتله مجانا وإلا فلا يقتله ، ولا يجوز قتل النحل ولو بأخذ كل  
عسله ، وإن لم يندفع ضرره إلا بقتله جاز .

ويسن أن يستقبل الحجر الأسود وفي الطواف .  
ويسن القراءة في الطواف لا الجهر بها . فأما إن غلط المصلين فليس له ذلك  
إذا . وجنس القراءة أفضل من جنس الطواف .

والشاخرون ليس من البيت ، بل جعل عماداً له .  
ولا يشرع تقبيل المقام ولا مسحه إجماعاً . فسائر المقامات غيره أولى .  
ولا يشرع صعود جبل الرحمة إجماعاً .  
وتختلف أفضلية الحج راكباً أو ماشياً بحسب الناس ، والوقوف راكباً  
أفضل ، وهو المذهب .

ويقص من شعره إذا حلّ ، لا من كل شعرة بعينها . والخلق أو التقصير :  
إما واجب أو مستحب ، ومن حكى عن أحمد أنه مباح فقد غلط .

ولا يستحب المتمتع أن يطوف طواف قدوم بعد رجوعه من عرفة قبل  
الإفاضة ، هذا هو الصواب ، وقاله جمهور الفقهاء ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد .  
والمتمتع يكفيه سعى واحد بين الصفا والمروة . وهو إحدى الروايتين عن  
أحمد ، نقلها عبد الله عن أبيه كالثقارن .

ويحل للمحرم بعد التحلل كل شيء ، حتى عقد النكاح ، هذا منصوص  
أحمد إلا النساء .

وليس للامام القيم للمناسك التعجيل لأجل من يتأخر ، قال أصحابنا : وإن  
خرج إنسان غير حاج . فظاهر كلام أبي العباس : لا يودع . وذكر ابن عقيل  
وابن الزاغوني لا يودع البيت ظهره حتى يغيب .

قال أبو العباس : هذا بدعة مكروهة .

ويحرم طوافه بغير البيت العتيق اتفاقا .

وانفقوا أنه لا يقبله ولا يتمسح به ، فإنه من الشرك ، والشرك لا يغفره الله .  
وكذا يكره الخروج من مكة لعمره تطوع ، وذلك بدعة لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه على عهده ، لا في رمضان ولا في غيره ، ولم يأمر عائشة بها ، بل أذن لها بعد المراجعة تطيباً لقلها . وطوافه بالبيت أفضل من الخروج اتفاقا ، ويخرج عند من لم يكرهه على سبيل الجواز .

والدين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم دليل أصلا .

وما روى « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما طاف توطأ » فهذا لا يدل . فإنه كان يتوضأ لكل صلاة .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » يدخل فيه من أتى بالعمره ، ولهذا أنكر الإمام أحمد على من قال : إن حجة المتمتع حجة مكينة .

ومن اعتقد أن الحج يسقط ما عليه من الصلاة والزكاة : فإنه يستتاب بعد تعريفه بن كان جاهلا ، فإن تاب وإلا قتل . ولا يسقط حق الأدنى من مال أو عرض أو دم بالحج إجماعاً .

ومن جرد مع الحاج أو غيره ، وجمع له من الجند المقطعين ما يمينه على كلفة طريق أبيح له أخذه ، ولا ينقص أجره ، وله أجر الحج والجهاد . وليس في هذا اختلاف .

وشهر السلاح عند قدوم تبوك بدعة محرمة .

وما يذكره الجهال من حصار تبوك : كذب لا أصل له .

والمحصر بمرض أو ذهاب نفقة كالمحصر بعدو ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد

ومثله حائض تنذر مقامها وحرم طوافها ، ورجعت ولم تطف لجهلها بوجوب طواف الزيارة ، أو لسجرتها عنه ، أو لذهاب الرقة .  
والمحصر يلزمه دم في أصح الروايتين ، ولا يلزمه قضاء حجه ، إن كان تطوعاً وهو إحدى الروايتين .

### باب الهدى والأضحية

وتجوز الأضحية بما كان أصغر من الجذع من الضأن لمن ذبح قبل صلاة العيد جاهلاً بالحكم ، ولم يكن عنده ما يستد به في الأضحية غيرها لقصة أبي بردة بن نيار ويحمل قوله صلى الله عليه وسلم « ولن يجزىء عن أحد بمذك » أى بعد حاله . والأجر في الأضحية على قدر القيمة مطلقاً .  
وتجزى المتأء التي سقط بعض أسنانها في أصح الوجهين .  
ولا تضحية بمكة ، وإنما هو الهدى .  
وإذا ذبح قال « اللهم تقبل منى ، كما تقبلت من إبراهيم خليلك » .  
ولا يستحب أخذ شعره بعد ذبح الأضحية ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .  
والتضحية عن الميت أفضل من الصدقة بشئها .  
وآخر وقت ذبح الأضحية : آخر أيام التشريق ، وهو مذهب الشافعي ، وأحد القولين في مذهب أحمد ، ولم ينسخ تحريم الأذخار عام مجاعة ، لأنه سبب التحريم ، قاله طائفة من العلماء .  
ومن عدم ما يضحى به وَيَعْقُ : اقترض وضحي وعَقَّ مع عدم القدرة على الوفاء .

والأضحية من النفقة بالمعروف ، فتضحي امرأة من مال زوجها عن أهل البيت بلا إذنه ، ومدين لم يطلبه رب الدين ، ولا يستبر التملك في العقبة .



## كتاب البيع

وكل ماعده الناس بيعاً أو هبة من متعاقب أو مترابح من قول أو فعل :  
انفقد به البيع والهبة .

ويجوز بيع الطير لقصد صوته إذا جاز حبسه ، وفيه احتمالان لابن عقيل .  
واختار أبو العباس صحة البيع بنير صفة ، وهو بالخيار إذا رآه ، وهو رواية عن  
أحمد ، ومذهب الحنفية ، وضعفه في موضع آخر .  
والبيع بالصفة السليمة صحيح ، وهو مذهب أحمد .

وإن باعه لبناً موصوفاً في الذمة ، واشترط كونه من هذه الشاة أو البقرة  
صح . ويجوز بيع الكلاً ونحوه الموجود في أرضه إذا قصد استنباته .  
ويصح بيع مفتح عنوة أو لم يقسم من أرض الشام ومصر والعراق ، ويكون  
في يد مشتربه بخراجه ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وأحد قولي الشافعي  
وجوز أحمد إصداقها<sup>(١)</sup> ، قاله أبو البركات ، وتأوله القاضي على نفعها ، والمؤثر بها  
أحق بلا خلاف . وإذا جعلها الإمام فيئاً صار ذلك حكماً باقياً فيها دائماً .  
ولا تعود إلى الثغمين ، وليس غيرهم مختصاً بها .

ومكة المشرفة فتحت عنوة . ويجوز بيعها لإجارتها ، فإن استأجرها فالأجرة  
ساقطة يحرم بذلك .

ويصح بيع الحيوان المذبوح مع جلده ، وهو قول جمهور العلماء ، وكذا لو  
أفرد أحدهما بالبيع .

ويصح بيع المنروس في الأرض الذي يظهر ورقه ، كالقث والجوز ،  
والقلقاس ، والفجل ، والبصل ، وشبه ذلك ، قاله بعض أصحابنا .

ويصح البيع بالرقم ، ونص عليه أحمد ، وتأوله القاضي ، وبما ينقطع به  
السعر ، وكما يبيع الفاس ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد .

---

(١) كذا بالأصل . ولعلها « امتلاكها » .

ولو باع ولم يسم الثمن صح بضمن المثل كالنكاح .  
ولا يصح بيع ما قصد به الحرام ، كمصير يتخذ خيراً إذا علم ذلك ، كذهب  
أحد وغيره أو ظن ، وهو أحد القولين . ويؤيده أن الأصحاب قالوا : لو ظن  
المؤجر أن المستأجر يستأجر الدار لمعصية ، كبيع الخمر ونحوه ، لم يميز له أن يؤجره  
تلك الدار ، ولم تصح الإجارة ، والبيع والإجارة سواء .  
وإذا جمع البائع بين عقدين مختلفي الحكم بعوضين متميزين لم يكن  
للمشتري أن يقبل أحدهما بعوضه .

ويحرم الشراء على شراء أخيه ، وإذا فعل ذلك كان للمشتري الأول مطالبة  
البائع بالسلعة وأخذ السلعة أو عوضها .

ومن استولى على ملك إنسان بلا حق ومنعه إياه ، حتى يبيعه إياه : فهو  
كبيع المكره بغير عوض .

ويكره أن يتمي الغلاء ، قال أحمد : لا ينبغي أن يتمي الغلاء .

ومن قال لآخر : اشتري من زيد ، فأبى عبده ، فاشتراه ، فبان حراً ، فإنه  
يؤاخذ البائع والمقر بالثمن ، فإن مات أحدهما أو غاب أو أخذ الآخر بالثمن . ونقله  
ابن الحكم عن أحمد .

وبيع الأمانة باطل . ويجب المعاوضة بضمن المثل ، لأنها مصلحة عامة لحق  
الله تعالى .

ولا يرجع على المسترسل<sup>(١)</sup> أكثر من غيره وكذا المضطر الذي لا يجد حاجته  
إلا عند شخص ينبغي أن يرجع عليه مثل ما يرجع على غيره . وله أن يأخذ منه  
بالقيمة المعروفة بغير اختياره .

قال أبو طالب : قيل لأحمد : إن ربح الرجل في العشرة خمسة يكره ذلك ؛  
قال : إذا كان أجله إلى سنة أو أقل بقدر الربح فلا بأس به ، وقال جعفر بن

(١) المسترسل هو الذي لا يحسن الماكسة في البيع .

محمد : سمعت أبا عبد الله يقول : بيع النسيئة إذا كان مقارباً فلا بأس به .  
وهذا يقتضى كراهة الربح الكثير الذى يزيد على قدر الأجل ، لأنه شبه  
بيع المضطر ، وهذا يعم بيع المراجعة والمساومة .  
ومن ضمن مكاناً للبيع ويشترى فيه وحده كره الشراء منه بلا حاجة .  
ويحرم عليه أخذ زيادة بلا حق .

وإذا اتفق أهل السوق على أن لا يتزايدوا فى السلعة ، وهم محتاجون إليها  
ليبيعها صاحبها بدون قيمتها . فإن ذلك فيه من غش الناس مالا يخفى ، وإن كان  
تمم من يزيد فلا بأس .

ومن ملك ماء نابها ، كثير محفورة فى ملكه ، أو عين ماء فى أرضه ، فله  
بيع البئر والعين جميعاً ، ويجوز بيع بعضها مشاعاً ، كإصبع أو إصبعين من قناة .  
وإن كان أصل القناة فى أرض مباحة ؛ فكيف إذا كان أصلها فى أرضه ؟

قال أبو العباس : وهذا لا أعلم فيه نزاعاً . وإن كانت العين ينبع ماؤها شيئاً  
فشيئاً ، فانه ليس من شرط المبيع أن يرى جميعه ، بل ماجرت العادة برؤيته .  
وأما ما يتجدد مثل المنابع ونقع البئر ، فلا يشترط أحد رؤيته فى بيع ولا إجارة .  
وإنما تنازعوا لوماع الماء دون القرار ، وفى الصحة قولان ، بناء على أنه : هل  
يملك أولاً ؟ ومذهب مالك والحنفية : الصحة . ونص الشافعى على أنه يملك .  
وتنازعوا إذا باع الأرض ، ولم يذكر الماء : هل يدخل أم لا ؟

### فصل

لو قال البائع : بعتك إن جئتني بكذا ، أو إن رضى زيد . صح البيع والشرط  
وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

وتصح الشروط التى لم تخالف الشرع فى جميع العقود ، فلو باع جارية وشرط  
على المشتري : إن باعها فهو أحق بها بالتمن ، صح البيع والشرط . ونقل عن ابن  
مسعود رضى الله عنه . وعن أحمد نحو العشرين نصاً على صحة الشروط ، وأنه  
يحرم الوطء لنقص الملك .

سأل أبو طالب الإمام أحمد عن اشترى أمة يشترط أن يتسرى بها ،  
لا للخدمة ؟ قال : لا بأس به .

وهذا من أحمد يقتضى أنه إذا شرط على البائع فعلاً أو تركاً في البيع مما هو  
مقصود للبائع أو للمبيع نفسه ، صح البيع والشرط ، كاشتراط العتق ، وكما اشترط  
عثمان لصهيب وقف داره عليه ، ومثل هذا : أن يبيعه بشرط أن يعلمه ، أو  
شرط أن لا يخرج من ذلك البلد ، أو شرط أن لا يستعمله في العمل القلاني ، أو  
أن يزوجه ، أو يساويه في المطعم ، أو لا يتبعه ، أو لا يهبه . فإذا امتنع المشتري  
من الوفاء ، فهل يجبر عليه ، أو يفسخ ؟ على وجهين . وهو قياس قولنا إذا  
شرط في النكاح : أن لا يسافر بها ، أو أن لا يتزوج عليها . إذ لا فرق في الحقيقة  
بين الزوجة والمملوك .

وإذا شرط البائع نفع المبيع لغيره مدة معلومة : فمقتضى كلام أصحابنا جوازه .  
فإنهم احتجوا بحديث أم سلمة « أنها أعتقت مغيبة ، وشرطت عليه أن يخدم  
النبي صلى الله عليه وسلم ما عاش » واستثناء خدمة غيره في العتق كاستثناءها في البيع  
وشرط البراءة من كل عيب باطل ، وعمله جماعة من أصحابنا بأنه خيار يثبت  
بعد البيع ، فلا يسقط قبله ، كالشفعة .

ومقتضى هذا التعليل : صحة البراءة من العيوب بعد عقد البيع .  
وقال المخالف : في صحة البراءة إسقاط حق . وصح في الجهول كالطلاق والعتاق .  
قيل له : والجواب : أنا نقول بوجوبه ، وأنه يصح في الجهول ، لكن  
بعد وجوبه .

والصحيح في مسألة البيع بشرط . البراءة من كل عيب ، والذي قضى به  
الصحابه ، وعليه أكثر أهل العلم : أن البائع إذا لم يكن علم بذلك العيب فلا رد  
للمشتري ، لكن إذا ادعى أن البائع علم بذلك فأنكر البائع حلف أنه لم يعلم  
فإن نكّل قضى عليه .

### فصل

ويثبت خيار المجلس في البيع ، ويثبت خيار الشرط في كل العقود ، ولو طالت المدة .

فإن أطلقا الخيار ولم يؤقتاه بمدة توجه أن يثبت ثلاثا ، لخبر حبان بن منقذ<sup>(١)</sup> والبايع الفسخ في مدة الخيار إذا رد الثمن ، وإلا فلا .

ونقل أبو طالب عن أحمد : وكذا التملكات القهرية لإزالة الضرر ، كالأخذ بالشفعة ، وأخذ الفراس والبناء من المستعير والمستأجر ، والزرع من الناصب .

ويثبت خيار التبين لمسترسل لا لبائع لم يماكسه ، وهو مذهب أحمد .

وإن علق عتق عبده ببيعه ، وكان قصده بالتعليق المبين دون التبرر بمقتبه : أجزأه كفارة يمين ، وإن قصده به التقرب كان عتقه مستحقا كالنذر . فلا يصح بيعه ، ويكون العتق مطلقا على صورة البيع .

وطرد أبو العباس قوله هذا في تعليق الطلاق على الفسخ والخلع . فجعله معلقا على صورة الفسخ والخلع .

قالوا : ولو قيل بانعقاد الفسخ والعقد المعلق عليه فلا يمتنع وقوع الطلاق معه

---

(١) هو حبان — يفتح الحاء للهجمة — بن منقذ بن عمرو الأنصاري ، وقيل : والده منقذ . كان قد بلغ مائة سنة ، وكان قد أصابه في بعض الغزوات حجر ، فشج رأسه مأمومة فتغير لسانه لكن لم يخرج عن التميز . وقد روى البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه يخرج في البيع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا بايعت ، قل : لا خلافة ، فكان الرجل إذا بايع يقول : لا خلافة » قال الخطابي : في معالم السنن : ذهب بعضهم إلى أن هذا كان خاصا بحبان بن منقذ . وقال غيره : بل الخبر على عمومته وقال مالك بن أنس في بيع المغالبة : إذا لم يكن المشتري ذا بصيرة كان له فيه الخيار وقال أحمد في بيع المسترسل : يكره فأنه ، وعلى صاحب السلسلة أن يستقصي له . وقد حكى عنه أنه إذا بايعه وقال « لا خلافة » فله الرد .

على رأى ابن حامد ، حيث أوقفه مع البيئونة بانقضاء المدة ، فكذا بالفسخ .  
ويحرم كتم العيب في السلعة ، وكذا لو أعلم به ولم يعلمه قدر عيبه .  
ويجوز عقابه بإتلافه ، أو التصديق به ، وقد أفتى به طائفة من أصحابنا .  
ويحرم تقرير مشتر بأن يسومه كثيراً ليبذل قريباً منه .  
والنماء المتصل في الأعيان المملوكة العائد إلى من انتقل الملك عنه لا ينبع  
الأعيان ، وهو ظاهر كلام أحمد في رواية أبي طالب ، حيث قال : إذا اشترى غنما  
فتمت ، ثم استحققت : فالنماء له . وهذا يعم المتصل والمنفصل .  
وإذا اشترى شيئاً فظهر به عيب فله أرشهُ إن تعذر ردُّه ، وإلا فلا ، وهو  
رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة والشافعي ، وكذا في نظائره ، كالصفة إذا  
تفرقت .  
والمذهب بخير المشتري بين الرد ، وأخذ الثمن وإسأكه وأخذ الأرض .  
فعليه : يجبر المشتري على الرد ، وأخذ الأرض لتضرر البائع بالتأخير .  
وإذا أبت الجارية عند المشتري ، وكانت معروفة بذلك قبل البيع ، وكتمه  
البائع : رجع المشتري بالثمن في الأصح .  
والجار السوء عيب .  
وإذا ظهر عُسر المشتري أو مَطْلُه : فللبائع الفسخ .  
ويملك المشتري المبيع بالمقد ، ويصح عقفه قبل القبض إجماعاً فيهما .  
ومن اشترى شيئاً لم يبعه قبل قبضه ، سواء المكيل والموزن وغيرها . وهو  
رواية عن أحمد ، اختارها ابن عقيل . ومذهب الشافعي . وروى عن ابن عباس  
رضي الله عنهما . وسواء كان للبيع من ضمان المشتري أولاً . وعلى ذلك تدل أصول  
أحمد ، كتصرف المشتري في الثمرة قبل جدِّها في أصح الروايتين . وهي مضمونة  
على البائع ، وكصفة تصرف المستأجر في العين المؤجرة بالإجارة ، وهي مضمونة  
على المؤجر . ويمتنع التصرف في صُبرة الطعام المشتراة جزأفاً على إحدى الروايتين

وهي اختيارات الخرق ، مع أنها من ضمان للمشتري . وهذه طريقة الأكثرين .  
وعلة النعي عن البيع قبل القبض : ليست توالى الضمانين ، بل عجز المشتري عن تسليمه . لأن البائع قد يسلمه ، وقد لا يسلمه ، لاسيما إذا رأى للمشتري قدر مخرج ، فيسعى في رد البيع إما بمحذور أو باحتيال في القسح . وعلى هذه العلة تجوز التولية في المبيع<sup>(١)</sup> قبل قبضه . وهو مخرج من جواز بيع الدين . ويجوز التصرف فيه بغير البيع . ويجوز بيعه لبائعه ، والشركة فيه .

وكل ماملك بعقد سوى البيع : فإنه يجوز التصرف فيه قبل قبضه بالبيع وغيره . لعدم قصد الرجوع .

وإذا تعين ملك إنسان في موروث أو وصية أو غنيمة لم يعتبر لصحة تصرفه قبضه بلا خلاف .

وينتقل الضمان إلى المشتري بتمكّنه من القبض . وظاهر مذهب أحد : الفرق بين تمكّنه قبضه وغيره ، ليس هو الفرق بين القبض وغيره .

### باب الربا

والعلة في تحريم ربا الفضل : الكيل أو الوزن مع العلم . وهو رواية عن أحمد رحمه الله .

ويجوز بيع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه من غير اشتراط التماثل . ويجعل الزائد في مقابلة الصنعة سواء كان البيع حالاً أو مؤجلاً ما لم يقصد كونها ثمناً .

وما خرج عن القوت بالصنعة فليس بربوي . ولا بجنس نفسه . فيساع خبز بهريسة ، وزيت بزيتون ، وسمسم بشيرج .

(١) التولية في المبيع : قل ما ملكه بالعقد الأول وبالغن الأول من غير زيادة

والمعمول من النحاس والحديد إذا قلنا يجرى في معموله إذا كان يقصد وزنه  
بعد الصنعة ، كتياب الحرير والأسطال ونحوها ، وإلا فلا . وهو ثالث أقوال  
أهل العلم .

ويحرم بيع اللحم بحيوان من جنسه إذا كان المقصود اللحم .  
ويجوز بيع الموزونات الربوية بالتحري . وقاله مالك .  
وما لا يختلف فيه الكيل والوزن ، مثل الأدهان : يجوز بيع بعضه ببعض  
كيلا ووزنا . وعن أحمد ما يدل عليه .  
وتجوز الرايا في جميع الرايا والزرع .  
ويجوز مسألة مدَّ عجوة <sup>(١)</sup> . وهو رواية عن أحمد ومذهب أبي حنيفة .  
وظاهر مذهب أحمد: جواز بيع السيف الحلي بجنس حليته لأن الحلية ليست  
بمقصودة .

ويجوز بيع فضة لا يقصد غشها بخالصة مثلا بمثل .  
ولا يشترط الحلول والتقايض في صرف الفلوس النافقة بأحد النقيدين . وهو  
رواية عن أحمد . قلها ابن منصور . واختارها ابن عقيل .  
وما جاز التفاضل فيه كالتياب والحيوان يجوز النساء فيه ، إن كان متساويا  
وإلا فلا . وهو رواية عن أحمد .  
وإن اضطرفا دينا في ذمتها جاز . وحكاها ابن عبد البر عن أبي حنيفة  
ومالك ، خلافا لما نص عليه أحمد <sup>(٢)</sup> .

---

(١) وهي أن يبيع مد عجوة بمد عجوة ودرهم أو نحوه .  
(٢) وذلك كأن يكون لأحدهما مائة جنيه ذهبا وللمدين في ذمة الدائن ألف ريال  
فضة وتكون قيمة الجنيه عشر ريالات فيضطرفانها ، وتبرأ ذمة كل واحدما عليه  
للآخر . وأحمد يشترط صورة التقايض .



و تحرم مسئلة التورق <sup>(١)</sup> وهو رواية عن أحمد .

ومن باع ربويا نسيئة حرم أخذه عن ثمن ما لا يباع نسيئة ، ما لم تكن حاجة . وهو توسط بين الإمام أحمد في تحريمه والشيخ أبي محمد القسبي في حله والتحقق في عقود الربا : أنه إذا لم يحصل فيها القبض : أن لا عقد ، وإن كان بمض الفقهاء يقول : بطل العقد . فهو بطلان ما لم يتم بطلان ما تم .  
والكيمياه باطلة محرمة . وتحريمها أشد من تحريم الربا .  
ولا يجوز بيع الكتب التي تشتمل على معرفة صناعتها . وأقوى بمض ولاية الأمور باتلافها <sup>(٢)</sup> .

## فصل

والصحيح : أنه يجوز بيع اللقائى جملة بمروقها ، سواء بدا صلاحها أو لم يَبْدُ . وهذا القول له مأخذان .

أحدهما : أن العروق كأصول الشجر . فبيع الخضروات قبل بدو صلاحها كبيع الشجر بثمره قبل بدو صلاحه ، يجوز تبعا .

(١) وصورته أن يطلب مائة جنيه قرضا فيشتري له للقرض سلمة من الثياب أو الطعام فيأخذها بمائة وعشر مثلاً ، ويبيعها في السوق ويأخذ ثمنها وكلاهما ليس بتاجر .  
ويعلم أن القصد هو القرض لا التجارة وهي حيلة على الربا بصورة البيع .  
(٢) هذا لما كان معروفاً في زمنهم من أن الكيمياه حرفة البجالة والمحتالين لأكل الأموال بالباطل ، ومخادعة الأغرار من الناس . أما علم الكيمياه المعروف اليوم : فهو فن عظيم قد بلغ أهله اليوم شأواً بعيداً في معرفة العناصر الأولية للمعادن وغيرها وخرجوا من ذلك باكتشافات ومستحدثات غيرت شئون الحياة حرياً واقتصادياً .  
والشأن فيها كالشأن في معرفة خصائص النباتات والزرع فتخلط ببعضها بالطبخ أو المزج أو غيرها فيكون منها طعام نافع ، أو دواء ناجع . وسبحان من علم الإنسان ما لم يكن يعلم ولكن أكثر الناس لا يعقلون . ولو عقولوا لشكروا الله على نعمته فازدادوا إيماناً .

والمأخذ الثانى ، وهو الصحيح : أن هذه لم تدخل فى نهى النبى صلى الله عليه وسلم ، بل يصح المقد على اللقطة للوجود والقطتان<sup>(١)</sup> إلى أن يبس القشاة . لأن الحاجة داعية إلى ذلك . ويجوز بيع القشاة دون أصولها . وقاله بعض أصحابنا . وإذا بدا صلاح بعض الشجرة جاز بيعها . وبيع ذلك الجنس . وهو رواية عن أحمد ، وقول الليث بن سعد . وبقية الأجناس التى ساء حملها .

فإن أصاب ذلك ، أو أصاب الزرع الذى يجوز بيعه جائحة ، ولو من جراد . أو جيش لا يمكن تضمينه : فمن ضمان بائه ، إن لم يُقرط المشتري . وثبتت الجائحة فى المزارع . كما إذا اكترت الأرض بألف مثلاً ، وكانت تساوى بالجائحة سبعمائة .

وبعض الناس يظن أن هذا خلاف ما فى المتن من الإجماع . وهو غلط . فإن الذى فى المتن : أن نفس الزرع إذا تلف يكون من ضمان المستأجر صاحب الزرع ، لا يكون كالثمرة المشتراة . فهذا ما فيه خلاف . وإنما الخلاف فى نفس أجرة الأرض ونقص قيمتها . فيكون كما لو انقطع الماء عن الرعى . وثبتت الجائحة فى المزارع . ولو قال فى الإجارة : إنه أجره إياها مقيلاً ، أو معيئاً ، أو مراحاً ، أو مزرعاً .

وثبت الجائحة فى حانوت أو حمام نقص نفعه . وحكم بذلك أبو الفضل سليمان بن جعفر القمى .

قال أبو العباس : لكنه بخلاف ما رأيته عن الإمام أحمد . وقياس أصول أحمد ونصوصه : إذا تعطل نفع الأرض بأفة افسخت الإجارة فيما بقى من المدة ، كاستهدام الدار . ولو بيعت الكروم بجراد أو غيره . سقط من الخراج بحسب ما تعطل من النفع .

---

(١) اللقطة: المرة الواحدة من التقاط ما ضل من الخيار والقشاة والبطين ونحوها

وإذا لم يمكن الانتفاع به ببيع أو إجارة أو عارة أو غير ذلك لم يحز المطالبة بالخراج .

### باب السلم

ولو أسلم مقدارا معلوماً إلى أجل معلوم في شيء بحكم أنه إذا حل يأخذه بأخص مما يساوى ، بقدر معلوم : صح ، كالبيع بالسر .  
ويصح السلم حالا ، إن كان المسلم فيه موجودا في ملكه وإلا فلا .  
ويحوز بيع الدين في النعمة من التريم وغيره . ولا فرق بين دين السلم وغيره وهو رواية عن أحمد . وقاله ابن عباس ، ولكن بقدر القيمة فقط ، لئلا يربح فيها لم يضمن .

ويصح تعليق البراءة على شرط . وهو رواية عن أحمد .  
وما قبضه أحد الشريكين من دين مشترك بمقدار إرث أو إتلاف أو ضريبة ، وسبب استحقاقها واحد : فلشريكه الأخذ من التريم ، ويخاصه فيها قبضه . وهو مذهب الإمام أحمد . وكذا لو تلف .  
ولو تبارآ ولأحدهما على الآخر دين مكتوب ، فادّعى استثناءه بقلبه ، وأنه لم يبرئه منه : قبل . وخلصه تحليفه .

### باب القرض

ويحوز قرض الخبز ورد مثله عددا بلا وزن . من غير قصد الزيادة . وهو مذهب أحمد .

ولو أقرضه في بلد ليستوفى منه في بلد آخر جاز على الصحيح .  
ويحوز قرض المنافع . مثل أن يمصد معه يوما ، ويمصد معه الآخر يوما ، أو يسكنه داراً ليسكنه الآخر بلدا . لكن الغالب على المنافع : أنها ليست من ذوات الأمثال ، حتى يجب على المشهور في الأخرى القيمة . ويتوجه في المتقوم أنه يحوز رد اللئل بتراضيهما .

وإذا ظهر المقرض مفلسا ووجد المقرض عين ماله فله الرجوع بعين ماله بلا ريب .  
والدين الحال يتأجل بتأجيله ، سواء كان الدين قرضا أو غيره . وهو قول  
مالك ، ووجه في مذهب أحمد . ويتخرج رواية عن أحمد من إحدى الروايتين  
في تأجيل العارية ، وفي إحدى الروايتين في صحة إلحاق الأجل والخيار بعد لزوم العقد .  
ولو أقرض أكاره بذرا ، أو أسر بهنره ، وأنه في ذمته ، كما يفعله الناس ،  
فهو فاسد . وله نصف المثل . ولو تلف لم يضمه . لأنه أمانة .

ولو اقترض من رجل قروضا متفرقة ، ووكل المقرض في ضبطها ، أو ابتاع منه  
شيئا ، ووكل البائع في ضبط المبيع حفظا ، أو كتابة . فينبى أن يكون قول هذا  
المؤمن ههنا مقبولا .

ويجب على المقرض أن يوفى المقرض في بلد القرض ، ولا يكلفه مؤونة  
السفر والجل .

### باب الضمان

وقياس المذاهب : أنه يصح بكل لفظ يفهم منه الضمان عرفا . مثل : زوجه  
وأنا أؤدى الصداق ، أو بعه وأنا أعطيك الثمن ، وتركه لا تطالبه وأنا أعطيك الثمن .  
ولو تقيب مضمون عنه قادر ، فأمسك الضامن وغرم شيئا ، أو أنفقه في  
الحبس رجع به على المضمون عنه .

ويصح ضمان المجهول ، ومنه ضمان السوق ، وهو أن يضمن ما يلزم التاجر  
من دين وما يقبضه من عين مضمونة .

وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازها . وكذلك تجوز الشهادة على  
المزارعة لمن لم ير جوازها . لأن ذلك محل اجتهد .

وأما الشهادة على العقود الحرمية على وجه الاعانة عليها فحرام .  
ويصح ضمان حارس ونحوه ، وتجار حرب بما يذهب من البلد أو البحر .

وغايته : ضمان مجهول وما لم يجب . وهو جائز عند أكثر أهل العلم : مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد .

ومن كفل إنساناً فسلمه إلى المكفول له ، ولا ضرر في تسليمه . برى . ولو في حبس الشرع . ولا يلزمه اختياره منه إليه <sup>(١)</sup> عند أحد من الأئمة . والسجبان ونحوه — ممن هو وكيل على بدن الغريم — كالكفيل للوجه ، عليه إحضار الخصم . فإن تضرر إحضاره كان كالو لم يحضر المكفول به ، يضمن ما عليه عندنا وعند مالك . وإذا لم يكن الوالد ضامناً لولده ولا له عنده مال لم يجوز لمن له على الولد حق أن يطالب والده بما له . لكن معها أمكن الوالد معاونة صاحب الحق على إحضار ولده بالتمريف ونحوه لزمه ذلك .

### فصل

والحوالة على ماله في الديوان إذن في الاستيفاء فقط . وله اختيار الرجوع ومطالبته . وليس للابن أن يحيل على الأب . ولا يبيع دينه إذا جوزنا بيع ما على الغريم إلا برضاء الأب .

وكره الإمام أحمد أن يتزوج الرجل ، أو يقترض ، أو يشتري إذا لم يعلم الآخر بعسرته ، فلا أن يكره أن يحيل على معسر ولم يعلم أولى . لأن ظاهر الحال : أن الرجل إنما يعامل من كان قادراً على الوفاء . فإذا كتم ذلك كان غاراً .

### فصل

ويجوز رهن العبد للسلم من كافر ، بشرط كونه في يد مسلم . واختاره طائفة من أصحابنا .

ويجوز أن يرهن الإنسان مال نفسه على دين غيره ، كما يجوز أن يضمه وأولى ، وهو نظير ظاهر إعارته للرهن .

وإذا اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين : فاقول قول المرتهن ، ما لم يدع أكثر من قيمة الرهن . وهو مذهب مالك .

(١) كذا في الأصل ، ولعلها « إحضاره إليه » أو نحوها .

ولا ينفك شيء من الرهن حتى يقضى جميع الدين . وهو مذهب أحمد وغيره .  
وإذا لم يكن للديون وفاء غير الرهن وجب على رب الدين إسماله ، حتى  
يبيعه ، فمضى لم يمكن بيعه إلا بخروجه من الحبس ، أو كان في بيعه وهو في الحبس  
ضرر عليه وجب إخراجه . ويضمن عليه أو يمضى معه هو أو وكيله .

### باب الصلح وحكم الجوار

ويصح الصلح عن الزوجل بيمضه حالا . وهو رواية عن أحمد . وحكى  
قولا للشافعي .

ويصح عن دية الخطأ ، وعن قيمة المثل غير المثل بأكثر منها من أجنسها .  
وهو قياس قول أحمد .

والغبن والمنفعة التي لا قيمة لها عادة . كالاستغلال بحدار الغير ، والنظر في  
مراجعه لا يصح أن يرد عليها عقد بيع أو إجارة اتفاقا .  
ولو اتفاق على بناء حائط بستان فبني أحدهما ، فأتلف من الثمرة بسبب إهمال  
الآخر ضمن لشريكه نصيبه .

وإذا احتاج الملك للشترك إلى عمارة لا بد منها ، فلي أحد الشريكين أن  
يعمر مع شريكه إذا طلب ذلك منه في أصح قول العلماء .

ويلزم الأعلى التستر بما يمنع مشاركته على الأسفل ، وإن استويا وطلب  
أحدهما بناء السرة أجبر الآخر مع الحاجة إلى السرة . وهو مذهب أحمد .

وليس للإنسان أن يتصرف في ملكه بما يؤذى به جاره : من بناء حمام ،  
وحاوت طبائح ودقاق . وهو مذهب أحمد .

ومن لم يسد بئر سدا يمنع من التضرر بها ضمن ماتلف بها .

وله تملية بنائه ، ولو أفضى إلى سد القضاء عن جاره .

قلت : وفيه على قاعدة أبي المباس نظر . والله أعلم .

وليس له منعه خوفاً من نقص أجره ملكه بلا نزاع .

والمضاررة مبناها على التقصد والارادة . أو على فعل ضرر عليه . فتى قصد الإضرار ولو بالمناخ ، أو فعل الإضرار من غير استحقاق فهو مضار . وأما إذا فعل الضرر المستحق للحاجة إليه والانتفاع به ، لا لتقصّد الإضرار فليس بمضار . ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النخلة التي كانت تضر صاحب الحديقة لما طلب من صاحبها للماوضة عنها بعمدة طرق فلم يفعل ، فقال « إنما أنت مضار . ثم أمر بقلها » فدل على أن الضرر محرم . لا يجوز تمكين صاحبه منه .

ومن كانت له ساحة تلقى فيها الأثر به والزبالة وفضلات الحيوانات ويتضرر الجيران بذلك . فإنه يجب على صاحبها أن يدفع ضرر الجيران : إما بعازتها ، أو إعطائها لمن يسمرها ، أو يمنع أن يلقي فيها ما يضر بالجيران .

وإذا كان المسجد معداً للصلاة ففى جواز البناء عليه نزاع بين العلماء .

وليس لأحد أن يبنى فوق الوقف ما يضر به اتفاقاً . وكذا إن لم يضر به عند الجمهور .

وإذا كان الجدار مختصاً بشخص لم يكن له أن يمنع جاره من الانتفاع بما يحتاج إليه الجار ، ولا يضر بصاحب الجدار .

ويجب على الجار تمكين جاره من إجراء مائه فى أرضه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن على صاحب الأرض ضرر ، فى أصح القولين فى مذهب أحمد . وحكم به عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

فالسابط الذى يضر بالمارة ، مثل أن يحتاج الراكب أن يحنى رأسه إذا مر هناك ، وإن غفل عن نفسه رعى عمامته ، أو شج رأسه ، ولا يمكن أن يمر هناك رجل عال إلا كسرت رقبته ، والجل المحمل لا يمر هناك ، فتل هذا السابط : لا يجوز إحداثه على طريق المارة باتفاق المسلمين . بل يجب على صاحبه إزالته . فإن لم يفعل

كان على ولاية الأمور إلزامه بإزالته حتى يزول الضرر ، حتى لو كان الطريق منخفضاً  
ثم ارتفع على طول الزمان وجب إزالته إذا كان الأمر على ما ذكر . والله أعلم .

### باب الحجر

وإذا لزم الإنسان الدين بغير معاوضة ، كالضمان ونحوه ، ولم يعرف له مال ،  
فالتقول قوله ، مع يمينه في الإعسار . وهو مذهب أحمد وغيره .

ومن أراد سفراً وهو عاجز عن وفاء دينه ، فلتريه منعه حتى يقيم كفيلاً بدينه .  
ومن طوّل بأداء دين عليه فطلب إمهالاً أمهل بقدر ذلك اتفاقاً . لكن إن  
خاف غريمه منه احتاط عليه بملازمته ، أو بكفيل ، أو بترسيم عليه .

ومن كان قادراً على وفاء دينه وامتنع أجبر على وفائه بالضرب والحبس .  
نص على ذلك الأئمة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم .

وقال أبو العباس : ولا أعلم فيه نزاعاً . لكن لا يزداد كل يوم على أكثر  
من التعزير ، إن قيل يتقدر . وللحكم أن يبيع عليه ماله ويقضى دينه . ولا يلزمه  
إحضاره . وإذا كان الذي عليه الحق قادراً على الوفاء .

ومن مطلق صاحب الحق حقه حتى أخرجه إلى الشكاية فإغرمه بسبب  
ذلك فهو على الظالم المبطل إذا كان غريمه على الوجه المعتاد .

ومن عرف بالقدره فادعى إعساراً ، وأمكن عادة قبل . وليس له إثبات إعساره  
عند غير من حبسه بلا إذنه . ويقضى دينه من مال له فيه شبهة . لأنه لا تبقى  
شبهة بترك واجب .

ولو ادعت امرأة على زوجها بحقها وحبسته لم يسقط من حقوقه عليها شيء  
قبل الحبس ، بل يستحقها عليها بعد الحبس ، كحبسه في دين غيرها . فله إلزامها  
بملازمة بيته . ولا يدخل عليها أحد بلا إذنه ، ولو خاف خروجها من منزلها بلا  
إذنه أمكنها حيث شاء . ولا يجب حبسه بمكان معين . فيجوز حبسه في دار



ولو في دار نفسه ، بحيث لا يمكن من الخروج ، ويجوز أن يحبس ويرسم عليه إذا حصل المقصود بذلك بحيث يمنعه من الخروج .

ولو كان قادراً على أداء الدين وامتنع ، ورأى الحاكم منعه من فضول الأكل والنكاح فله ذلك . إذ التميز لا يختص بنوع معين . وإنما يرجع فيه إلى اجتهد الحاكم في نوعه وقدره إذا لم يتعد حدود الله .

ومن ضاق ماله عن ديونه صار محجوراً عليه بغير حكم حاكم بالحجر ، وهو رواية عن أحمد .

ومن عليه نفقة واجبة فلا يملك التبرع بما يخل بالنفقة الواجبة . وكلام أحد يدل عليه .

وإن نزع المحجور عليه لخطر في الرشد . فشهد شاهدان برشده قبل . لأنه قد يُعلم بالاستقاضة ، ومع عدم اليقينة له الممين على وليه أنه لا يعلم رشده .

والإمراف ما صرفه في الحرام ، أو كان صرفه في المباح يضر بعياله ، أو كان وحده ولم يثق بأيمانه . وصرف في مباح قدرًا زائداً على المصاحبة .

ولو وصى مَنْ فسقه ظاهر إلى عدل وجب إغاذه ، كحاكم فاسق حكم بالعدل والولاية على الصبي والمجنون والسفيه تكون لسائر الأقارب .

ومع الاستقامة لا يحتاج إلى الحاكم إلا إذا امتنع من طاعة الولي .

وتكون الولاية لنير الأب والجد والحاكم على اليتيم وغيره ، وهو مذهب أبي حنيفة . ومنصوص أحمد في الأم .

وأما تخصيص الولاية بالأب والجد والحاكم فضيف جداً . والحاكم العاجز كالقدم .

ولومات من يتجر لنفسه وليقيه بماله ، وقد اشترى شيئاً ، ولم يعرف لمن هو

لم يقسم : لم يوقف الأمر حتى يصطلحا . كما يقوله الشافعى ، بل منذهب أحد : أنه يفرغ فن فرغ خلف واحد <sup>(١)</sup> .

ولو مات الوصى وجهل بقاء مال وليه كان ديناً فى تركته .

ولوصى اليتيم أقل الأمرين من أجره مثله أو كفايته .

ولا يجوز أن يولى على مال اليتيم إلا من كان قوياً خبيراً بما ولى عليه ، أميناً عليه . والواجب - إذا لم يكن الولى بهذه الصفة - أن يستبدل به غيره . ولا يستحق الأجرة السمة ، لكن إذا عمل لليتامى استحق أجرة المثل ، كالمعمل فى سائر العقود الفاسدة .

ولا يقبل من السيد دعوى عدم الإذن لعبده ، مع علمه بتصرفه ، ولو قدّر صدقه فتسلطه عليه عدوان . وتردد أبو العباس فيما إذا لم يمكن للولى خلاص حق موليه إلا برفع من هو عليه إلى وال يظلمه .

ويستحب التجارة بمال اليتيم ، لقول عمر وغيره « اتجروا بأموال اليتامى . كيلا تأكلها الصدقة » .

### باب الوكالة

قال القاضى فى ضمن مسألة عزل الوكيل بموت الموكل : فأما إن أخرج الموكل عن ملكه ، مثل إعتاقه العبد ، وبيعه ، فإنه تنفسخ الوكالة بذلك .

ففرق بين الموت وبين العتق والبيع : بأن حكم الملك هنا قد زال ، وهناك السلطنة بعد الموت باقية على حكم مالسكها .

وما قاله القاضى فيه نظر ، فإن الانتقال بالموت أقوى منه بالبيع والعتق ، فإن هذا يمكن الموكل الاحتراز عنه ، فيكون بمنزلة عزله بالقول ، وذلك قد زال الملك فيه فيه بفعل الله تعالى .

وإذا تصرف بلا إذن ولا ملك ، ثم تبين أنه كان وكيلاً أو مالكا ، ففي

---

(١) كذا بالأصل

صحة تصرفه وجهان ، كما لو تصرف بعد العزل ولم يعلم ، فلو تصرف بإذن ، ثم تبين أن الإذن كان من غير المالك ، أو المالك أذن له ولم يعلم ، أو أذن بناء على جهة ، ثم تبين أنه لم يكن يملك الإذن بها ، بل بشيئها ، أو بناء على أنه مالك بشراء ، ثم تبين له أنه كان وارثاً .

فإن قلنا : يصح التصرف في الأول ، فهنا أولى . وإن قلنا : لا يصح هناك ، فقد يقال : يصح هنا ، لأنه كان مباحاً له في الظاهر والباطن ، لكن الذي اعتقده ظاهراً ليس هو الباطل .

فظنيره : إذا اعتقد أنه أحدث فطره ثم تبين فساد طهارته ، وأنه كان متطهراً قبل هذا .

ولو وكل شخص شخصاً أن يوكل له فلاناً في بيع ونحوه ، فقال الوكيل الأول للوكيل الثاني : بيع هذا ، ولم يشره أنه وكيل الموكل .

قال أبو العباس : سئلت عن هذه المسألة ؟ فقلت : نسبة أنواع التوكيل والموكلين إلى الوكيل كنسبة أنواع التملك والملكين إلى المالك ، ثم لو ملكه شيئاً لم يحتاج أن يبين : هل هو من جهته ، أو من جهة غيره ؟ ولا هل هو هبة أو زكاة ؟ كما نص عليه أحمد ، فذلك لا يحتاج أن يبين : هل هو وكيله أو وكيل فلان ؟ وإن كان الحكم فيها مختلفاً بالنسبة إلى الموكل والملك .

نقل ههنا في رجل دفع إلى رجل ثوباً يبيعه فباعه وأخذ الثمن ، فوهبه المشتري ثوباً أو منديلاً فنص أن يكون لصاحب الثوب ولو نقص المشتري من الثمن درهما فإن الضمان على الذي باع الثوب . فقد نص أحمد على أن ما حصل للوكيل من زيادة فعلى البائع ، وما نقص فهو عليه ، ولم يفرق بين أن يكون النقص قبل لزوم العقد أو بعده . وينبغي أن يفصل إذا لم يلزمه .

والوكيل في الضبط والحرفة مثل من وكل رجلاً في كتابة ما له وما عليه ،

كأهل الديوان ، قوله أولى بالقبول من وكيل التصرف ، لأنه مؤتمن على نفس الإخبار بما له وما عليه ، وهذه مسألة ناهية .

ونظيرها : إقرار كتّاب الأسماء وأهل ديوانهم بما عليهم من الحقوق بعد موتهم وإقرار كتّاب السلطان وبيت المال ، وسائر أهل الديوان بما على جهاتهم من الحقوق ، ومن ناظر الوقف وعامل الصدقة بما على الخراج ونحو ذلك ، فإن هؤلاء لا يخرجون عن ولاية أو وكالة .

وإن استعمل الأمير كاتباً خاناً أو عاجزاً أثم بما أذهب من حقوق الناس لتفريطه .

ومن استأمنه أمير على ماله غشى من حاشيته إن منعهم من عادتهم المتقدمة .  
لزمه فصل ما يمكنه وهو أصلح للأمير من تولية غيره ، فيرتع منهم . لا سيما وللأخذ شبهة .

قال في الحرر : وإذا اشترى الوكيل أو المضارب بأكثر من ثمن المثل ، أو باع بدونه ، صح ، ولزمه النقص والزيادة ، ونص عليه .

قال أبو العباس : وكذلك الشريك والوصي والناظر على الوقف وبيت المال ونحو ذلك . وقال : هذا ظاهر فيما إذا فرط ، وأما إذا احتاط في البيع والشراء ، ثم ظهر غبن أو عيب لم يقصر فيه ، فهذا معذور . يشبه خطأ الإمام أو الحاكم . ويشبه تصرفه قبل علمه بالزل .

وأبين من هذا : الناظر والوصي والإمام والقاضي إذا باع ، أو أجر ، أو زارع ، أو ضارب ، ثم تبين أنه بدون القيمة بعد الاجتهاد ، أو تصرف تصرفاً ، ثم تبين الخطأ فيه ، مثل أن يأمر بمجارة أو غرس ونحو ذلك ، ثم تبين أن المصلحة كانت في خلافه ، وهذا باب واسع . وكذلك المضارب والشريك ، فإن عامة من يتصرف لثيरे بوكالة أو ولاية قد يجتهد ، ثم يظهر قوات المصلحة أو حصول المفلسة فلا لوم عليه فيها ، وتضمن مثل هذا فيه نظر ، وهو شبيه بما إذا قتل في

دار الحرب مَنْ يظنه حريياً فبان مسلماً ، فإن جماع هذا : أنه مجتهد مأمور بعمل اجتهد فيه ، وكيف يجتمع عليه الأمر والضمان ؟ هذا الضرب هو خطأ في الاعتقاد . والقصد ، لا في العمل ، وأصول المذهب تشهد له بروايتين .

قال أبو حفص في المجموع : وإذا سمي له ثمناً فنقص منه . نص الإمام أحمد في رواية ابن منصور : إذا أسر رجلاً أن يبيع له شيئاً فباعه بأقل ، فالبيع جائز . وهو ضامن لما نقص .

قال أبو العباس : لعله لم يقبل قولهما على المشتري في تقدير الثمن ، لأنها يدعيان فساد العقد ، وهو يدعى صحته ، فكان القول قوله . ويضمن الوكيل النقص وإذا وكله أو أوصى إليه أن يتصدق بمال ذكره ، فإنه يصح ، وتعيين المعطى إلى الوكيل أو الوصى . هذا هو الذي ذكره في الوصية . والوكالة مثلها ، وكذلك لو وكله أو أوصى إليه بإخراج حبة عنه ، وإن وكله أو أوصى إليه أن يقف عنه شيئاً ولم يعين مصرفاً ، فينبى أن يكون كالصدقة ، فإن المصرف للوقف كالمصرف للصدقة ، ويبقى إلى الوكيل والوصى تعيين المصرف . وإن عين مصرفاً منقطعاً . فينبى أن يكون إلى الوصى تنميته بذكر مصرف مؤبد .

إلا أن يقال : الصدقة لها جهة معلومة بالشرع والعرف ، وهم الفقراء . وإنما النظر إلى الوصى في تعيين أفراد الجهة ، بخلاف الوقف ، فإنه لا يبين له جهة معينة شرعاً ولا عرفاً . فالكلام في هذا ينبى أن يكون كما لو نذر أن يقف ، أو يتصدق به .

وحديث أبي طلحة<sup>(١)</sup> يقتضى أن من نذر الصدقة بمال فإن الأفضل أن

---

(١) روى أحمد والبخارى ومسلم عن أنس قال « كان أبو طلحة أكثر الانصار ببلدنية مالا . وكان أحب أمواله إليه يرحاء وكانت مستقبلة المسجد . فلما نزلت ( ٣ : ٨٢ ) لن تناولوا البرحق تنفقوا ما يحبون » قال أبو طلحة : يا رسول الله ، إن أحب أموالى إلى يرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو ثوابها وبرها . وذخرها عند الله »

يصرفه في أقربيه . وإن كان منهم غنى . وهذا يقتضى أن الصدقة المطلقة في النذر ليست محمولة على الصدقة الواجبة في الشرع . لكن على جنس للمستحبة شرعاً . ويتوجه في الوكالة والوصية مثل ذلك .

وشبيه هذا من أصلنا : لو نذر أن يصلى ، هل يحمل على أدنى الواجب ، أو أدنى التطوع ؟ فإن الوكالة والایمان متشابهات .

والوكيل أمين لایمان عليه ، ولو عزل قبل علمه بالعزل ، وقلنا : ينمزل لعدم تعريضه . وكذا لا یضمن مشتری الأجرة إذا لم یعلم . وهو أحد القولین . ومن وكل في بيع أو استئجار أو شراء . فإن لم یسم الموكل في العقد فضا من . وإلا فروا یتان . وظاهر للذهب : تضيینه .

ولو تصرف الوكيل فادعی الموكل : أنه عزله قبل التصرف لم یقبل . فلو أقام بينة یبطل آخر وحكم به حاکم . فإن لم یتمزل قبل العلم صح تصرفه ، وإلا كان حکماً على النائب . ولو حکم قبل هذا الحكم بالصحة حاکم لا یرى عزله قبل العلم ، فإن كان قد بلغه ذلك نفذ . والحكم الناقض له مردود ، وإلا كان وجوده كعدمه .

والحاکم الثانی إذا لم یعلم بأن العزل قبل الحكم ، أو علم ولم یره ، أو رآه ولم یرَ نقض الحكم المتقدم فحکمه كعدمه .

قال القاضي في المجرى ، وابن عقيل في الفصول : ولو جاء رجل إلى امرأة فقال : وكلنی فلان أن أزوجه له ، فرغبت في ذلك وأذنت لوليها في تزويجها . ثم إن ذلك الموكل أنكر أن يكون وكله في التزوج له . فاقول قوله . ولا يلزمه النكاح . ولا تلزم للوكيل ، بل یحكم بیطلانه .

---

= فضمها يا رسول الله حيث أراك الله . فقال صلى الله عليه وسلم : بخ بخ ، ذاك مال رابع ، ذاك مال رابع ، وقد سمعت . وأنا أرى أن تحبها في الاقرین . فقال أبو طلحة : أقبل . قسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

ويضرب على هذا : أن الرجل إذا وكل وكيلة في أن يتزوج له امرأة فتزوجها . فلا بد أن يذكّر حال العقد أنه تزوجها لفلان . فإن أطلق ولم يسم الموكل لم يلزمه النكاح في حقه ولا في حق الموكل . لأن الظاهر أنه عقد العقد لنفسه ، ونيته أن يعقده لغيره . وإذا لم يذكّر اسم ذلك الغير فقد أدخل بالمقصود .

ولو وكله أن يشتري له سلعة فاشتراها لم يشترط في صحة العقد ذكر فلان . بل إذا أطلق ونوى الشراء له صبح . لأن القصد منه حصول الثمن . وقد وجد . وإذا بطل عقد النكاح في حقها فهل يلزم الوكيل نصف الصداق ؟ على روايتين . قال أبو العباس : قد جملا فيما إذا لم يسم الوكيل الموكل في العقد روايتين . وهذا فيه نظر ، بل إذا قال : زوجتك فلانة . فقال : قبلت . فقد انعقد النكاح في الظاهر للوكيل . فإذا قال : نويت أن النكاح لموكلتي . فهو يدعى فساد العقد ، وأن الزوج غيره . فلا يقبل قوله على المرأة ، إلا أن تُصدّقه . ولو صدّقه لم يلزمه شيء . قولا واحدا ، إلا أن هذا الإنكار من الزوج بخلاف مسألة إنكار الوكالة . ولو قيل : إن النكاح هنا لا يحتمل إلا أن يكون له لكان له وجها .

ولو كان لرجل زوجة بائنة منه ، فتزوج غيرها ، ثم كتب لزوجته الجديدة وكالة ، وقال : متى رددتها كان طلاقها بيدك إلى مدة عشرين سنة . ثم طلق التي بيدها الوكالة . فهذه المسألة قد يظن من يظن أن الوكالة بمالها ، بناء على أن الزوج إذا وكل امرأة في بيع ونحوه ثم طلقها ثلاثا لم تبطل الوكالة بالتطليق ، كما ذكره الفقهاء . وليست كذلك .

والصواب في هذه الصورة : أنها تبطل بالتطليق . لأنه هناك لم يرد أن يطلقها . وقد استتاب غيره في ذلك وإنما <sup>(١)</sup> يريد أن يبيع متاعه فيوكل شخصا وهنا <sup>(٢)</sup> المراد تمكينها هي من الطلاق . لثلاث بقى زوجة إلا برضاها . وأما بعد

---

(١) سقطت « إنما » في نسخة .

(٢) في نسخة « وإنما المراد »

البنونة فلا يقصد رضاها ، كيف ؟ وقد طلقها . وهذا كله إذا جعل الشرط لازماً . وأما إذا لم يجعله شرطاً لازماً فيكون كما لو قال لها ابتداء : أمرك بيديك ، أو أمر فلانة بيديك . فإن هذا له الرجوع فيه .

وقال الأصحاب : ومن ادعى الوكالة في استيفاء حق فصدقه التبريم . لم يلزمه الدفع إليه . ولا اليمين إن كذبه .

والذي يجب أن يقال : إن التبريم متى غلب على ظنه أن الموكل لا ينكر وجب عليه التسليم فيما بينه وبين الله تعالى ، كالذي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى وكيله ، وعلم له علامة <sup>(١)</sup> . فهل يقول أحد : إن ذلك الوكيل لم يكن يجب عليه الدفع ؟ وأما في القضاء : فإن كان الموكل عدلاً وجب الحكم . لأن العدل لا يمحذ . والظاهر : أنه لا يستثنى ، فإن دفع من عنده الحق إلى الوكيل ذلك الحق ولم يصدقه بأنه وكيل ، وأنكر صاحب الحق الوكالة رجع عليه وفاقا . ومجرد التسليم ليس تصديقاً . وكذا إن صدقه في أحد قولى أصحابنا ، بل نص إمامنا . وهو قول مالك . لأنه متى لم يتبين صدقه فقد غرّه .

وكل إقرار كذب فيه ليحصل بما يمكن انتفاؤه فهل يجعل إنشاء ، مثل أن تقول : وكنت فلاناً ولم توكله ؟ فهو نظير أن يمحذ الوصية . فهل يكون جحده رجوعاً ؟ فيه وجهان .

وإذا اشترى شيئاً من موكله أو موليه كان الملك للموكل والمولى عليه . ولو نوى شراء لنفسه . لأن له ولاية الشراء ، وليس كالنصب ، لكن لو نوى أن يقع الملك له ، وهذه نية محرمة ، فتقع باطلة ، ويصير كأن العقد عرئ عنها إذا كان يريد النقد من مال المولى عليه والموكل .

---

(٣) روى أبو داود في سننه عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « أردت الخروج إلى خير . فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسلمت عليه ، وقلت له : إنى أردت الخروج إلى خير . فقال : إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا . فإن اجتنب منك آية ، فضع يدك على رقوته » قال المنذرى : في إسناده محمد بن إسحاق .



قال أبو العباس في تماليقه القديمة : حديث عروة بن الجعد<sup>(١)</sup> في شراء الشاة يدل على أن الوكيل في شراء معلوم بشمن معلوم إذا اشترى به أكثر من المتدرج جاز له بيع الفاضل . وكذا ينبئ أن يكون الحكم .

ويقلب على ظني أنه منقول كذا حسبه في كفالة الكافي .

قلت : ما قاله أبو العباس من النقل : فصحيح . قال صاحب الكافي : ظاهر كلام أحمد : صحة ذلك الحديث عن عروة . ولكن ذكره في وكالة الكافي فسبق القلم من أبي العباس . فكتب « كفالة الكافي » والله أعلم .

### باب الشركة

الاشتراك في مجرد الملك بالمقد ، مثل أن يكون بينهما عتار ، فيشيعانه أو يتعافدان على أن المال الذي لهما المعروف بهما يكون بينهما نصفين ، ونحو ذلك مع تساوى ملكهما فيه . فجوازه متوجه ، لكن هل يكون بيعاً ؟ قياس ما ذكره في الشركة : أنه ليس بيعاً . كما أن القسمة ليست بيعاً .

ولا نفقة للمضارب إلا بشرط أو عادة . فإن شرطت مطلقاً فله نفقة مثله طعاماً وكسوة .

وقد يخرج لنا أن للمضارب في السفر الزيادة على نفقة الحضر ، كما قلنا في الولي إذا جحد الصبي . لأن الزيادة إنما احتاج إليها لأجل المال .

(١) أخرجه البخاري في ذكر الأنبياء و٦٠١١ .

عن شبيب بن غرقدة قال : سمعت الحلي يتحدثون عن عروة « ٢٠٩ »

عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاة . فاشترى له به شاتين . فباع إحداً - ببيع - بغيره . فباعه بديناراً وشاة . فدعا له بالبركة . وكان لو اشترى التراب لربح فيه . ورواه أبو داود في باب المضارب يخالف ( ج ٣ ص ٣٦٤ عون للمبود ) و ( ج ٥ ص ٤٨ مختصر سنن أبي داود السننرى ) .

وقال أبو العباس أيضاً : يتوجه فيها ما قلناه في نفقة الصبي إذا جحد الولي : هل يكون الزائد فيها من مال الصبي ، أو مال الولي ؟ على القولين ، كذلك هنا . وقد ثبت من أصلنا صحة الاشتراك في العقود ، وأن تختلط الأعيان ، كما تصح القسمة بالحاسبة ، وإن لم تتميز الأعيان .

ولودفع دابته أو نخله إلى من يقوم به ، وله جزء من ثمانية صح . وهو رواية عن أحمد .

ويجوز قسمة الدين في ذمة أو ذمم . وهو رواية عن أحمد . فإن تكافأت الذمم فقياس المذهب في الحوالة على ولي اليتيم ونحوه : وجوبها . ولو كتب رب المال للجاني والسمسار ورقة ليسلمها إلى الصبي في المتسلم ماله ، وأمره أن لا يسلمه حتى يقتص منه ، فخالف . ضمن لتفريطه . ويصدق الصبي مع يمينه . والورقة شاهدة له . لأن العادة جارية بذلك .

وتصح شركة الشهود ، وللشاهد أن يقيم مقامه غيره إن كان الجعل على عمل في النمة ، وإن كان على شهادته بعينه ، فالأصح : جوازه ، ولحاكم أن يكرههم لأن له النظر في العدالة وغيرها .

وإن اشتركوا على أن كل ما حصله كل واحد منهم بينهم ، بحيث إذا كتب أحدهم وشهد شاركه الآخر ، وإن لم يعمل . فهي شركة الأبدان . تجوز فيها تجوز فيه الوكالة . وأما حيث لا تجوز ففيه وجهان . كشركة الدلائل ، وقد نص أحمد على جوازها ، فقال في رواية أبي داود : وقد سئل عن الرجل يأخذ التوب لبيعه فيدفعه إلى الآخر يبيعه ويناصفه فيما يأخذ من الكراء ؟ قال : الكراء للذي باعه ، إلا أن يكونا يشتركان فيما أصابا .

ووجه صحتها : أن بيع الدلال وشراء بمنزلة خياطة الخياط ومجارة النجار ، وسائر الأجراء المشتركين . ولكل منهم أن يستقنب ، وإن لم يكن للوكيل أن يوكل .

وماخذ من منع من ذلك : أن الدلالة من باب الوكالة ، وسائر الصناعات من باب الإجارة . وليس الأمر كذلك .

ومحل الخلاف : هو في شركة الدالين التي فيها عقد ، فأما مجرد النداء والعرض وإحضار الدين فلا خلاف في جوازه .

وتسليم الأموال إلى الدالين مع العلم باشتراكهم إذن لم يبيحها . ولو باع كل واحد مأخذه ولم يعط غيره واشتركا في الكسب ، جاز في أظهر الوجهين .

وموجب العقد للطلق التساوى في العمل والأجر . وإن عمل واحد أكثر ولم يشترط طالبهم إما بما زاده في العمل ، وإما بإعطائه زيادة في الأجرة بقدر عمله . وإن اتفقوا على أن يشترطوا له زيادة جاز . وليس لولى الأمر المنع بمقتضى مذهبه في شركة الأبدان والوجوه والمساقاة والمزاعة ونحوها مما يسوغ فيه الاجتهاد .

والربح الحاصل من مال لم يأذن مالكه في التجارة فيه ، قليل : هو للمالك فقط كماء الأعيان ، وقليل : للعامل فقط ، لأن عليه الضمان ، وقليل : يتصدقان به ، لأنه ربح خيئ ، وقليل : يكون بينهما على قدر النصفين بحسب معرفة أهل الخبرة ، وهو أحسها . وبه حكم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، إلا أن يتجر به على غير وجه المدوان ، مثل أن يعتقد أنه مال نفسه ، فيتيبن له أنه مال غيره ، فهنا يقسمان الربح ، بلا ريب .

وذكر أبو العباس في موضع آخر : أنه إن كان عالماً بأنه مال الغير ، فهنا يتوجه قول من لا يعطيه شيئاً ، لأنه حصل بعمل محرم ، فلا يكون سبباً للإباحة فإذا تاب سقط حق الله بالتوبة ، وأبيح له حينئذ بالقسمة ، فأما إذا لم يتب ففي حله نظر .

وكذلك للتوجه فيما إذا غضب شيئاً ، كفرس : وكسب به مالا كالصيد أن يجعل المكسوب بين الناصب ومالك الدابة على قدر نفعهما ، بأن تقوم منفعة الراكب ومنفعة القرس ، ثم يقسم الصيد بينهما

وأما إذا كسب العبد فالواجب : أن يعطى للمالك أكثر من الأمرين من كسبه أو قيمة نفعه .

ومن كانت بينهما أعيان مشتركة مما يكال أو يوزن فأخذ أحدهما قدر حقه يأخذ حاكم جاز قولاً واحداً . وكذا بدون إذنه على الصحيح . انتهى .

### باب المزارعة والمساقاة

ولو دفع أرضه إلى آخر ينرسها بجزء من الفراس صح كالمزارعة . واختاره أبو حفص العسكري والقاضي في تعليقه ، وهو ظاهر مذهب أحمد .

ولو كانت الأرض مفروسة فعامله بجزء من غراسها صح . وهو مقتضى ما ذكره أبو حفص . ولا فرق بين أن يكون الفارس ناظر وقف أو غيره ، ولا يجوز لناظر بعده بيع نصيب الوقف من الشجر بدون حاجة . وللمحاكم الحكم بلزومها في محل النزاع فقط ، والحكم له من جهة عوض المثل ، ولو لم تقم به بيته ، لأنه الأصل . ويجوز للإنسان أن يتصرف فيما في يده بوقف وغيره ، حتى تقوم حجة شرعية بأنه ليس ملكاً له ، لكن لا يحكم بالوقف ، حتى يثبت الملك . ومقتضى قول أبي حفص : أنه يجوز أن يغارسه بجزء من الأرض كما جاز النسيج بجزء من غزل نفسه .

فإن اشتراطاً في المغارسة أن يكون على الفارس الماء أو بعضه ، فالتوجه أن الماء كالفرس وكالبذر ، كما سيحىء مثله في المزارعات . لأن الماء أصل ينفى ، ومتى كان من العامل أصل فإن فيه روايتان .

وإن غارسه على أن رب الأرض تكون له دراهم مساة إلى حين إثمار الشجر ، فإذا أثمر كأنما شريكين في الثمر .

قال أبو العباس : فهذه لا أعرفها منقولة ، وقد يقال : هذا لا يجوز ، كما لو اشترط في المزارعة والمساقاة دراهم مقدرة مع نصيبه من الزراعة والثمر ، فإن

هنا لا يجوز بلا نزاع . كما لو اشترط شيئاً مقدراً ، فإنه قد لا يحصل إلا ذلك المشروط ، فيبقى الآخر لا شيء له ، لكن الأظهر : أن هذا ليس بمحرم . والمناصب على أن عليه سقى الشجر والقيام عليها إذا باع نصيبه من ذلك لمن يقوم مقامه في العمل جاز . وصح شرطه ، كالمكاتب إذا بيع على كتابته ، هذا قياس المذهب .

وإذا لم يتم الفارس بما شرط عليه كان لرب الأرض القسخ ، فإذا فسخ العامل ، أو كانت فاسدة فلب الأرض أن يتملك نصيب الفارس إذا لم يتفقا على القلع .

وإذا ترك العامل العمل حتى فسد الثمر . فينبغي أن يجب عليه ضمان نصيب المالك ، وينظر : كم يحبس لو عمل بطريق الاجتهاد ؟ كما يضمن لو ييس الشجر ، وهذا لأن تركه العمل من غير فسخ العقد حرام وغرر . وهو سبب في عدم هذا الثمر . فيكون كما لو تلفت الثمرة تحت اليد العادية ، مثل أن ينصب الشجر غاصب ، ويعطلها عن السقى حتى يفسد ثمرها . إذ الضمان باليد العادية كالضمان بالتسبب بالإتلاف ، لا سيما إذا انضم إليه اليد العادية .

واستلواؤه على الشجر مع عدم الوفاء بما شرطه : هل هو يدٌ عادية ؟ فيه نظر ، لكنه سبب في الإتلاف . وهذا في القوائد نظير المنافع . فإن المنافع لم توجد ، وإنما الغاصب منع من استيفائها .

وحاصله : أن الإتلاف نوعان : إعدام موجود ، وتقويت لمعدوم انعقد سبب وجوده ، وهذا تقويت .

وعلى هذا : فالعامل في الزراعة إذا ترك العمل قد استولى على الأرض ، وفوت ثمرها . فينبغي أن لا يضمن أيضاً ضمان إتلاف ، أو ضمان إتلاف ويد . لكن هل يضمن أجره المثل ، أو يضمن ما جرت به العادة في مثل تلك الأرض ؟ مثل أن يكون الزرع في مثلها معروفاً ، فيقاس بمثلها .

أما على ما ذكره أصحابنا ، فينبغي أن يضمن بأجرة للمثل .  
والأصوب الأقيس بالمذهب : أن يضمن بمثل ما يثبت . وعلى هذا : فلا  
يكون ضمان يد . وإنما هو ضمان تقرير .  
والمزارة أحل من الإجارة ، لاشتراكهما في المنفعة والمنفعة ، ولا يشترط كون  
البذر من رب الأرض ، وهو رواية عن أحمد . اختارها طائفة من أصحابه .  
ولو كان من إنسان الأرض ، ومن ثلث العمل ، ومن ثلث البذر ، ومن  
رابع البقر . صح ، وهو رواية عن أحمد .  
وإذا نبت الزرع من الحب المشترك ، قسم الزرع على قدر منفعة الأرض  
والحب في أصح القولين .  
وإذا شرط صاحب البذر أن يأخذ مثل بذره ويقتسمان الباقي جاز  
كالمضاربة ، وكاقتسامهما ما يبق بعد الكلف . وإذا سحت المزارة فيلزم المقطع  
عشر نصيبه ، ومن قال العشر كله على الفلاح : فقد خالف الإجماع .  
وإن أزموا الفلاح به فمسألة الظفر . والحق ظاهر . فيجوز له قدر ما ظلم به ،  
والمساح على المالك .  
ويتبع في الكلف السلطانية العرف ما لم يكن شرط .  
وما يطالب به أهل القرية من الوظائف السلطانية ونحوها : فعلى قدر  
الأموال . وإن وضعت على الزرع فعلى ربه ، وإن وضعت على العقار فعلى  
ربه أيضاً ، ما لم يشترط على المستأجر . وإن وضعت مطلقاً فالعادة .  
ولا يجوز أن يشترط المقطع على الفلاح شيئاً ما كولا ولا غيره . وما يؤخذ  
من نصيب الفلاح للمقطع والعشر والرئاسة : إن كانت لو دفعت مقاسمة قسمت ،  
أو جرت العادة بمقدار ، فأخذ قدره ، فلا بأس .  
وهدية الفلاح للمقطع : إنما هي بسبب الإقطاع . فينبغي أن يحسبها له ماله  
عنده ، أو لا يأخذها .

وإذا فسدت المزارعة أو للساقاة أو المضاربة استحق العامل نصيب المثل ، وهو ما جرت به العادة في مثله ، لا أجرة المثل .  
وإذا كنا نقول في الناصب : إن زرع له الأرض ، وعليه النفقة . فلأن نقول مثل ذلك في المزارعة القاسدة : إن الزرع له الأرض ، وإن كان البذر لغيره : أولى ، والله أعلم .

### باب الإجارة

وهل تنعقد الإجارة بلفظ البيع ؟ فيه وجهان ، مبنيان على أن هذه الماوضة نوع من البيع ، أو شبهة به .  
ويصح أن يستأجر الأجير والفطر بطعامهما وكسوتهما . قاله طائفة من العلماء .  
ويصح أن يستأجر القابض بملكها . وهو رواية عن أحمد . وحزم به القاضي في التعليق .

ويصح أن يستأجر الحيوان لأخذ لبنه ولو جعل الأجرة نفقته . وقد نص مالك على جواز إجارة الحيوان لأخذ لبنه . فن أصحابه من جوز ذلك تبعا لنصه ومنهم من منع . ومنهم من شرط شروطا ضيق بها مورد النص . ولم يدل عليها نصه .

وإذا استأجر حيوانا لأخذ لبنه فنقص لبنه عن العادة كان كبيع العادة ببيعير العادة في المنفعة : يملك المستأجر : إما التسخ وإما الأرض .  
ويجوز إجارة ماء قناة مدة ، وماء فائض بركة رأياه .

ويجوز إجارة الشجر لأخذ ثمره والشمع ليشمله . وهو قياس للذهب فيما إذا أجره كل شهر بدرهم ومثله . وكلما اعتقت عبدا من عبيدك فعلى ثمنه . فإنه يصح وإن لم يبين العدد والتمن .

ويجوز للمؤجر إجارة العين للمؤجرة من غير المستأجر في مدة الإجارة ويقوم المستأجر الثاني مقام المالك في استيفاء الأجرة من المستأجر الأول . وغلط بعض

الفقهاء . فأفتى في نحو ذلك بفساد الإجارة الثانية ، فلما منه أن هذا كبيع البيع ، وأنه تصرف فيما لا يملك . وليس كذلك . بل هو تصرف فيما استحقه على المستأجر .

### ويحوز إجارة الأرض القطعة

قال أبو العباس : وما علمت أحداً من علماء الإسلام ، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم . قال : إجارة الإقطاعات لا يحوز ، حتى حدث بعض أهل زماننا فابتدع القول بعدم الجواز .

ويحوز للمستأجر إجارة العين المؤجرة لمن يقوم مقامه بمثل الأجرة وزيادة . وهو ظاهر مذهب أحمد والشافعي . فإن شرط المؤجر على المستأجر أن لا يستوفي المنفعة إلا بنفسه ، أو أن لا يؤجرها إلا لعل ، أو لا يؤجرها من زيد .

قال أبو العباس : فقياس المذهب ، فيما أراه : أنها شروط صحيحة . لكن لو تعذر على المستأجر الاستيفاء بنفسه لمرض أو تلف مال ، أو إرادة سفر ونحو ذلك فينبغي أن يثبت له الفسخ ، كما لو تعذر تسليم المنفعة .

ولو اضطر قوم إلى السكنى في بيت إنسان لا يجدون سواء ، أو النزول في خان مملوك أو رحي للطحن ، أو غير ذلك من المنافع . وجب بذله بأجرة المثل بلا نزاع . والأظهر : أنه يجب بذله مجاناً . وهو ظاهر المذهب .

ويحوز أن يأخذ الأجرة على تعليم الفقه والحديث ونحوهما إن كان محتاجاً وهو وجه في المذهب .

ولا يصح الاستئجار على القراءة وإهدائهم إلى الميت لأنه لم ينقل عن أحد من الأئمة الإذن في ذلك . وقد قال العلماء : إن القارئ إذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له . فأى شيء يهدي إلى الميت؟ وإنما يصل إلى الميت العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الأئمة . وإنما تنازعوا في الاستئجار على التعليم .



ولا بأس بمجواز أخذ الأجرة على الرقية . نص عليه أحد .  
والمتحجب أن يأخذ الحاج عن غيره ليحج ، لا أن يحج ليأخذ . فمن أحب  
إبرار الميت برؤية المشاعر يأخذ ليحج . ومثله كل رزق أخذ على عمل صالح .  
ففرق بين من يقصد الدين ، والدنيا وسيلته وبين عكسه ، فالأشبه : أن عكسه  
ليس له في الآخرة من خلاق .

والأعمال التي يختص فاعلها أن يكون من أهل القرية : هل يجوز إيقاعها على غير  
وجه القرية ؟ فن قال : لا يجوز ذلك . لم يميز الإجارة عليها . لأنها بالعوض تقع  
غير قرية . و « إنما الأعمال بالنيات » والله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما أريد  
به وجهه . ومن جواز الإجارة جواز إيقاعها على غير وجه القرية ، وقال : تجوز  
الإجارة عليها لما فيها من نفع المستأجر .

وأما ما يؤخذ من بيت المال فليس عوضاً وأجرة ، بل رزق للاعانة على  
الطاعة . فن عمل منهم لله أثيب . وما يأخذه فهو رزق للمعونة على الطاعة .  
وكذلك المال الموقوف على أعمال البر ، والموصى به كذلك ، والمنذور كذلك ،  
ليس كالأجرة .

والجعل في الإجارة والجمالة الخاصة .

فلو استأجر أرضاً من جندى ، ثم غرسها قصباً ، وانتقل الإقطاع إلى آخر .  
فالجندى الثاني لا يلزمه حكم الإجارة الأولى . وله أن يؤجرها لمن له فيها القصب  
وكذا لغيره على الصحيح . ويقوم ذلك المؤجر فيها مقام المؤجر الأول . وإذا  
وقع ما تعتبر فيه الأشهر . فالذى وقع في أثناء الشهر فيه عن أحد روايتان .

إحداهما : يعتبر ذلك الشهر الذى وقع فيه الابتداء بالعدد . وباقي الشهور  
بالأهلة . وعلى هذه الرواية : فإنما يعتبر الشهر الأول بحسب تمامه ونقصانه . فإن  
كان تاماً كمل تاما . وإن كان ناقصاً كمل ناقصاً . فإذا وقع أول المدة في عاشر  
الشهر مثلاً ، كل ذلك الشهر في عاشر الشهر الثانى إن كان الشهر الأول ناقصاً

وليس للوكيل أن يطلق في الإجارة مدة طويلة ، بل العرف ، كسنتين ونحوها .

وإذا شرط الواقف أن النظر للموقوف عليه ، أو أتى بلفظ يدل على ذلك . فأنفى بعض أصحابنا : أن إجارته كإجارة الناظر . وعلى ما ذكره ابن حمدان : ليس كذلك . وهو الأشبه .

وتنسخ إجارة البطن الأول إذا انتقل الوقف إلى البطن الثانى فى أصح الوجهين .

وصناعة التنجيم وأخذ الأجرة عليها وبذلها : حرام بإجماع المسلمين : ويجب على ولاية أمور المسلمين المنع من ذلك ، والقيام فى ذلك من أفضل الجهاد فى سبيل الله تعالى . (١)

وإذا ركن المؤجر إلى شخص ليؤجره لم يحز لغيره الزيادة عليه . فكيف إذا كان المستأجر ساكناً فى الدار ؟ فإنه لا يجوز الزيادة على ساكن الدار . وإذا وقعت الإجارة صحيحة فهم لازمة من الطرفين ليس للمؤجر التسخ لأجل زيادة حصلت باتفاق الأئمة . وما ذكره بعض متأخري الفقهاء من التفريق بين أن تكون الزيادة بقدر الثلث : فتقبل الزيادة ، أو أقل ، فلا تقبل - فهو قول مبتدع . لا أصل له عن أحد من الأئمة ، لا فى الوقف ولا فى غيره . وإذا التزم المستأجر بهذه الزيادة على الوجه المذكور لم تلزمه اتفاقاً . ولو التزمها بطيب نفس منه فى لزومها له قولان .

---

(١) وإنما يقصد رحمه الله بذلك العرافين والساجلة الذين يربطون أمور الزواج والأسفار والتجارة ونحوها بالنجوم . فأما علماء الفلك الذين ينظرون فى سير النجوم وحركاتها ومنازلها وما فى السماء من آيات الله تعالى : فذلك فن جليل يحتاج إليه أهل الأرض ويستفهمون به فى أمور كثيرة ، على شرط أن يكون ذلك خاضعاً لما صح عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فى مواقيت الناس للحج والصيام ونحوها .

نفسد الشافعي وأحمد : لا تلزمه أيضاً ، بناء على أن إلحاق الزيادة والشروط بالعقود اللازمة لا تلحق ، وتلزمه إذا قبلها بطيب نفس منه متبرعاً بذلك في القول الآخر . وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في القول الآخر ، بناء على أنه تلحقه الزيادة بالعقود اللازمة . لكن إذا كان قد علم أن العادة لم تجر بأن أحد هؤلاء يقبلها بطيب نفسه ، ولكن خوفاً من الإخراج ، فينثذ لا تلزمهم بالاتفاق . بل لم استرجاعها عن قبضها منهم .

وأجرة المثل ليست شيئاً محدوداً . وإنما هي ما يساوي الشيء في نفوس أهل الرغبة . ولا عبرة بما يحدث في أثناء المدة من ارتفاع الكراء أو انخفاضه . ولو استأجر فتاحة للشحم يحتمل الجواز .

ويجوز إجارة المقصبة ليقوم عليها المستأجر ويسقيها ، فثبت العروق التي فيها بمنزلة من يسقى الأرض لينبت فيها الكلاً بلا بذر .

وإذا عمل الأجير بعض العمل أعطى من الأجرة بقدر ما عمل . وإذا مات المستأجر لم يلزم ورثته تمجيل الأجرة في أصح قول العلماء . وهذا على قول من يقول : لا يَحُلُّ الدين بالموت — ظاهر . وكذا على قول من يقول بحلوه في أظهر قولهم . إذ يفرقون بين الإجارة وغيرها . كما يفرقون في الأرض المكتسبة إذا بيعت أو ورثت . فإن الحكر يكون على المشتري والوارث . وليس لأصحاب الحكر أخذ الحكر من البائع وتركه لليت في أظهر قول العلماء .

ويجوز البيع والإجارة في عقد واحد في أظهر قولهم . ولا يجوز أن يستأجر من يصلى عنه نافلة ولا فريضة في حياته ولا ماته باتفاق الأئمة .

وإذا تقايلا الإجارة ، أو فسخها المستأجر بحق ، وكان قد حرثها ، فله قيمة حرثه بالمعروف .

وليس لأحد أن يقطع غراس المستأجر وزرعه ، سواء كانت الإجارة صحيحة أو فاسدة . بل إذا بقى عليه أجر المثل .

وترك القابلة ونحوها الأجرة لحاجة القبولة أفضل من أخذها منها والصدقة بها وإجارة المضاف يفسر بشيئين أحدهما : أن يؤجره سنة أو سنتين . والثاني : أن يؤجره مدة لا يمكن الانتفاع بالمأجور لما استؤجر له في ثاني المدة . فن الحكم من يرى أن الاجارة لا تجوز إلا إذا أمكن الانتفاع بالعين عقب العقد . فإذا أراد أن يستأجر الأرض للزرايع ونحوه كتب فيها : أنه استأجرها مقيلاً ومراحاً ومزدرعاً ونحو ذلك ، لتكون للنفعة ممكنة حالة العقد . ونصوص الإمام أحمد كثيرة في النع من إجارة المسلم داره من أهل الذمة وبيعها لهم .

واختلف الأصحاب في هذا النع : هل هو كراهة تنزيه أو تحريم ؟ فأطلق أبو علي بن أبي موسى والآمدى الكراهة . وأما الخلال وصاحبه : فمقتضى كلامهما وكلام القاضي : تحريم ذلك . وكلام أحمد يحتمل الأمرين . وهذا الخلاف عندنا والتردد في الكراهة : إنما محله إذا لم يقصد الإجارة على المنفعة المحرمة . فأما إن أجره إياها لأجل بيع الخمر أو اتخاذها كنيسة أو بيعة لم يميز قولاً واحداً .

قال أبو طالب : سألت أبا عبد الله عن الرجل يفسل الميت بكراء ؟ قال : بكراء ؟ واستعظم ذلك .

قلت : يقول : أنا فقير . قال : هذا كسب سوء .  
وجه هذا النص : أن تسهيل الموتى من أعمال البر ، والتكسب بذلك يورث مخنى موت للمسلمين . فيشبه الاحتكار .

قال أصحابنا : يستحب أن يعطى الطئر عند القطام عبداً أو أمة إذا أمكن الخبر . ولعل هذا في المتبرعة بالرضاع . وأما في الإجارة فلا يفتقر إلى تقدير عوض ، ولا إلى صيغة . بل ما جرت المادة بأنه إجارة فهو إجارة تستحق فيه أجرة المثل في أظهر قولی العلماء .

نقل أحمد بن الحسين ، قال : سأل رجل أحمد بن حنبل - وأنا أسمع - عن رجل يأخذ الأجرة على كتابة العلم ؟ فقال أبو عبد الله : أكرهه . لا نأخذ على شيء من أعمال البر أجرة ، وكان ابن عينة لا يراه . قال القاضي : ظاهر هذا المنع . قال أبو العباس : لعله مع النفي . وإلا فهو بعيد .

قال القاضي في التعليق : إذا دفع إلى دلال ثوباً أو داراً ، وقال له : ج هذا . فمضى ، وعرض ذلك على جماعة مشترين وعرف ذلك صاحب المبيع . فامتنع من البيع ، وأخذ السلفة . ثم باعها هو من ذلك المشتري أو من غيره . لم تلزمه أجرة الدلال للمبيع . لأن الأجرة إنما جعلها في مقابلة العقد . ولم يحصل له ذلك . قال أبو العباس : الواجب أن يستحق من الأجرة بقدر ما عمل . وهذه من مسائل الجملات .

وتصح إجارة الأرض للزرع ببعض الخراج منها . وهو ظاهر المذهب . وقول الجمهور .

قال ابن منصور : قلت لأحمد : الرجل يستأجر البيت إذا شاء أخرج المستأجر وإذا شاء خرج هو ؟ قال : قد وجب فيهما إلى أجله إلا أن يهدم البيت ، أو يفرق الدار ، أو يموت البعير . فلا ينقض المستأجر بما استأجر ، فيكون عليه من الأجرة بحساب ما سكن أو ركب .

قال القاضي : ظاهر هذا : أن الشرط الفاسد لا يبطل الإجارة .

وقال أبو العباس : هذا اشتراط للخيار ، لكنه في جميع المدة مع الاذن في الانقضاء . فإذا ترك الأجير ما يلزمه عمله بلا عذر فتلف ما استؤجر عليه ضمنه . والمستأجر مطالبة المؤجر بالمائة التي يحتاج المالك المستأجر إليها . فإن كان المأجور وقتاً ، فالمائة واجبة من وجهين : من جهة حق أهل الوقف . ومن جهة حق المستأجر .

واعتاد الحجة صناعة يتكسب بها هو مما نهى عنه ، عند إمكان الاستثناء

عنه . فانه يفضى إلى كثرة مباشرة التجاسات والاعتناء بها . لكن إذا عمل ذلك العمل بالموض استحقه ، وإلا فلا يجتمع عليه استعماله في مباشرة التجاسة وحرمانه أجرته . ونهى عن أكله مع الاستغناء عنه ، مع أنه ملكه . وإذا كانت عليه نفقة رقيق ، أو بهائم يحتاج إلى نفقتها أفق عليها من ذلك لثلا يفسد ماله . وإذا كان الرجل محتاجاً إلى هذا الكسب ليس له ما يفتيه عنه إلا مسألة الناس فهو خير له من مسألة الناس ، كما قال بعض السلف : كسب فيه ذنابة خير من مسألة الناس . وإذا بيعت العين المؤجرة أو المرهونة ونحوها مما تعلق به حق لغير البائع ، وهو عالم بالعيب فلم يتكلم ، فينبى أن يقال : لا يملك المطالبة بفساد البيع بعد هذا . لأن إخباره بالعيب واجب عليه بالسنة « بقوله ولا يحمل لمن علم ذلك إلا أن يبينه » فكتمانته تقرير ، والغار ضامن . وكذا ينبى أن يقال فيما إذا رأى عبده يبيع فلم ينه . وفي جميع المواضع فإن المذهب أن السكوت لا يكون إذناً . فلا يصح التصرف ، لكن إذا لم يصح يكون تقريراً . فيكون ضماناً بحيث إنه ليس له أن يطالب المشتري بالضمان . فإن تزك الواجب عندنا كفعل المحرم ، كما يقال فيمن قدر على إنجاء إنسان من هلاكه ، بل الضمان هنا أقوى .

وظاهر كلام الإمام أحمد في رواية اليموني : أن من باع العين المؤجرة ولم يتبين للمشتري أنها مستأجرة : أنه لا يصح البيع . ووجهه : أنه باع ملكه وملك غيره . فهي مسألة تفريق الصنف .

### فصل

والمارية تجب مع غناء المالك ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد . وهي مضمونة وإن لم يشترط ضمانها . وهي رواية عن أحمد .

ولوسلم شريك شريكه دابة فتلفت بلا تمد ولا تريط لم يضمن . وقياس المذهب : إذا قل : أعترتك دابتي لتلفها : أن هذا يصح . لأن أكثر ما فيه : أنه بمنزلة استئجار المبد بطعامه وكسوته . لكن دخول الموض فيه يلحقه بالإجارة ،

إلا أن يكون ذلك يسيراً لا يبلغ أجرة المثل بلا تعد . فيكون حكم العارية باقياً . وهذا في المنافع نظير الهبة المشروط فيها الثواب في الأعيان .

قال أبو العباس في قديم خطه : نفقة العين المارة هل تجب على المالك ، أو على المستعير ؟ لا أعرف فيها نقلاً ، إلا أن قياس المذهب فيها يظهر لى : أنها تجب على المستعير . لأنهم قد قالوا : إنه يجب عليه مؤنة ردها وضمانها إذا تلقت . وهذا دليل على أنه يجب عليه ردها إلى صاحبها كما أخذها منه ، سوى نقص المنافع المأخوذون له فيها .

ثم إنه خطر لى : أنها تُخرج على الأوجه في نفقة الجارية الموصى بمنفعتها فقط .

أحدها : يجب على المالك ، لكن فيه نظر .

وثانيها : على المالك للنفع .

وثالثها : نفقتها في كسبها .

فإن قيل : هناك المنفعة مستحقة . وليس ذلك هنا . فإن مالك الرقبة هو مالك المنفعة ، غير أن المستعير ينتفع بها بطريق الإباحة . وهذا يقوى وجوبها على المعير . والأصل الأول : يقوى وجوبها على المستعير .

ثم أقول : هذا لا تأثير له في مسائلنا . فإن المنفعة حاصلة في الأصل والفرع . ثم كونه يملك انتزاع المنفعة من يده غير مؤثر ، بدليل مالوكان واهب المنفعة أبا ، وكان الشيب ابنه ، وهذه في غير صورة الوصية .

قلت : ذكر هذه المسألة أبو المسالى بن النجى في شرح الهداية ، قال : ونفقة العين المارة واجبة على المعير . وواقفه في الرعاية . وقال : وعلى المستعير مؤنة رد المعار لا مؤنة عينه . وذكر الحلواني في التبصرة أنها على المستعير . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## كتاب السبق

ويجوز اللعب بما قد يكون فيه مصلحة بلا مضرة .

وظاهر كلام أبي المباس : لا يجوز اللعب المعروف بالطاب والمنقلة ، وكل ما أفضى كثيره إلى حرمة ، إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة ، لأنه يكون سبباً للشر والفساد .

وما ألهى وشغل عن ما أمر الله به فهو منهى عنه ، وإن لم يجرم جنسه ، كالبيع والتجارة ، وسائر ما يتلوه به البطالون من أنواع اللهو ، وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به على حق شرعى فكله حرام .

وروى الإمام أحمد والبخارى ومسلم « أن عائشة رضي الله عنها وجوار كُنَّ معها يلعبن بالبنات - وهن اللُّعَب - والنبي صلى الله عليه وسلم يراهن » فيرخص فيه الصغار ما لا يرخص فيه للكبار .

والصراع والسبق بالأقدام ونحوها طاعة ، إذا قصد به نصر الإسلام . وأخذ السبق عليه أخذ بالحق . فالمالبة الجائزة تحمل بالموض إذا كانت مما ينتفع به في الدين ، كما في مراهنة أبي بكر رضي الله عنه . وهو أحد الوجهين في المذهب . قلت : وظاهر ذلك : جواز الرهان في العلم ، وفاقاً للحنفية ، لقيام الدين بالجهاد والعلم . والله أعلم .

ويجوز للمسابقة بلا محل . ولو أخرجها للتسابقان . ويصح شرط السبق للانشاد وشراء قوس ، وكراء حانوت ، وإطعام الجماعة ، لأنه مما يمين على الرمي .



## كتاب الغصب

قال في الحرر : وهو الاستيلاء على مال الغير ظلما .

قوله « على مال الغير ظلما » يدخل فيه مال المسلم والمجاهد ، وهو المال المصوم ويخرج منه : استيلاء المسلمين على أموال أهل الحرب ، فإنه ليس بظلم . ويدخل فيه استيلاء المحاربين على مال المسلمين . وليس بجيد ، فإنه ليس من الغصب للذكور حكمه هنا بإجماع المسلمين ، إذ لا خلاف أنه لا يضمن بالإتلاف ولا بالتلف ، وإنما الخلاف في وجوب رد عينه . وأما أموال أهل البغي ، وأهل المدل : فتدلا يرد ، لأن هناك لا يجوز الاستيلاء على عينها . ومتى أتلفت بعد الاستيلاء على عينها ضمنت ، وإنما الخلاف في ضمانها بالإتلاف وقت الحرب .

ويدخل فيه ما أخذه الملوك والقطاع من أموال الناس بتغير حق من المكوس وغيرها .

فأما استيلاء أهل الحرب بعضهم على بعض : فيدخل فيه . وليس بجيد . لأنه ظلم . فيحرم عليهم قتل النفوس ، وأخذ الأموال إلا بأمر الله . لكن يقال : لما كان المأخوذ مباحا بالنسبة إلينا لم يصر ظلما في حقنا . ولا في حق من أسلم منهم . فأما ما أخذ من الأموال والنفوس ، أو أتلفت منها في حال الجاهلية أقر قراره لأنه كان مباحا ، لكن لما كان الإسلام عفا عنه فهو عفو بشرط الإسلام . وكذلك بشرط الأمان . فلو تخاكم إلينا مستأمنان حكمنا بالاستقرار .

وإذا كان التلف مما لا يباع ، مثل الثمر والزرع قبل بدو صلاحه : فهنا لا يجوز تقويمه بشرط القطع . لأنه مستحق للابقاء . وقد لا يكون له قيمة ، بل هو كالجنين في الحيوان فهنا إما أن يقوم مستحق الأبقاء ، وإن لم يميز بيمه كذلك . وإما أن يقوم مع الأصل ثم يقوم الأصل بدونه ، وإما أن ينظر إلى حالة كماله ، فيقوم بدون ثقة الأبقاء . ففيه نظر لامكان تلفه قبل ذلك .

وأما إذا جاز بيعه مستحق الإبقاء ، فيقوم مستحق الإبقاء ، كما تقوم المنقولات مع جواز الآفات عليها جميعا .

قال أبو العباس : سئلت عن قوم أخذت لهم غنم أو غيرها من المال ، ثم ردت عليهم أو بعضها ، وقد اشتبه ملك بعضهم ببعض ؟ قال : فأجبت : أنه إن عرف قدر المال تحقيقاً قسم الموجود عليهم على قدره ، وإن لم يعرف إلا عدده قسم على قدر العدد . لأن المالين إذا اختلطوا قسماً بينهم ، وإن كان كل واحد منهم يأخذ عين ما كان للآخر ، لأن الاختلاط جعلهم شركاء . لاسباب على أصلنا : أن الشركة تصح بالمقد مع امتياز المالين ، لكن الاشتباه في الغنم ونحوها يقوم مقام الاختلاط في المائتات .

وعلى هذا : فينبى أنهما إذا اشتركا بما يشابه من الحيوان والثياب : أنه يصح ، كما لو كان رأس المال دراهم ، إذا صححناها بالعرض ، وإذا كانوا شركاء بالاختلاط والاشتباه : فعند القسم يقسم على قدر المالين ، فإن كان للمردود جميع ما لم ، فظاهر . وإن كان بعضه : فذلك البعض هو بعض المشترك ، كما لو رد بعض الدراهم المختلطة .

بقي إن كان حيواناً : فهل تجب قسمته أعياناً عند طلب بعضهم ، قولاً واحداً ، أو يخرج على القولين في الحيوان المشترك ؟ الأشبه : خروجه على الخلاف ، لأنه إذا كان لأحدهم عشرة رهوس وللآخر عشرون ، فما وجد فلاحدهما ثلثه ، وللآخر ثلثاه ، كما لو ورثاه كذلك . لكن الحدود في هذه المسألة : أن مال كل منهما إن عرف قيمته فظاهر ، وإن لم يعرف إلا عدده ، مع أن غنم أحدهما قد تكون خيراً من غنم الآخر ، فالواجب عند تعذر معرفة رجحان أحدهما على صاحبه : التسوية ، لأن الأصل عدم فضل غنم أحدهما على الآخر . ولأن الضرورة تلجئ إلى التسوية .

وعلى هذا : فسواء اختلطت غنم أحدهما بالآخر عدداً أو خطأ يقسم للان

على المدد، إذا لم يعرف الرجحان . وإن عرف وجُهل قدره وأثبت منه القدر  
للتيقن وأسقط الزائد للشكوك فيه . لأن الأصل عدمه .

ويضمن المصوب بما نقص ، رقيقاً كان أو غيره . وهو رواية عن أحمد ،  
واختارها طائفة من أصحابه .

قال في الحرر : ومن قبض مضموباً من غاصبه ولم يعلم فهو بمنزلة في جواز  
تضمينه العين والمنفعة ، لكنه يرجع إذا غرم على غاصبه بما لم يلزمه ضمانه خاصة .  
قال أبو المباس : يتخرج أن لا يضمن الناصب مالم يلتزمه على قولنا إنه  
لا يقلع غرسه وبناءه حتى يضمن بعضه ، ويرجع به على البائع .

وعلى ظاهر كلامه في النع من تضمين مودع المودع ، إذا لم يعلم . وعلى  
إحدى الروايتين : فإن المرور لا يضمن الأولاد بل يضمنهم المار ابتداءً .

وإذا مات الحيوان المضموب فضمنه الناصب لخلده - إذا قلنا يظهر بالباغ -  
للمالك ، وقياس المذهب ويتخرج : أنه للناصب .

وإذا كان بين اثنين مال مشترك فنصب الظالم نصيب أحدهما مشاعاً من  
عقار أو منقول فالأصح - وهو قول الجمهور ومالك والشافعي وأحمد - أن النصف  
الآخر حلال للشريك الآخر . ويذكر عن أبي حنيفة . ويحكى رواية عن أحمد :  
أن ما يأخذه الظالم يكون من النصيبين جميعاً . لأن الظالم ليس له ولاية القسمة .  
وإن وقف الرجل وقفاً على أولاده - مثلاً - ثم باعه ، وهم يعلمون أنه قد  
وقفه ، فهل يكون سكوتهم عن الإعلام تفريراً ، مع أنهم هم المستحقون ؟ فهذا  
يستمد من السكوت : هل هو إذن ؟ وهو ما إذا رأى عبده أو ولده يتصرف .  
فقال أصحابنا : لا يكون إذنا ، لكن هل يكون تفريراً ؟ فإن قول النبي صلى الله  
عليه وسلم في السلمة المبيعة « لا يحل لمن يعلم ذلك إلا أن يبينه » يقتضى وجوب

الضمان وتحريم السكوت . فيكون قد فعل فعلاً محرماً ، تلف به مال معصوم .  
فهذا قوى جداً .

لكن قد يقال : فطرده أن من علم بالعيب - غير البائع - فلم يبيعه . فقد غر  
المشتري ، فيضمن .

فيقال : هذا يبنى على أن الغرور من الأجنبي <sup>(١)</sup> .

ولو لم يكن الأولاد أو غيرهم قد عرف ، فإذا وجب الرجوع على الواقف بما  
قبضه من الثمن وبما ضمنه المشتري من الأجرة ، ونقص قيمة البناء والغرس ونحو  
ذلك . ولو كان قد مات معسراً أو هو كان معسراً في حياته . فهل يؤخذ من  
ربيع الوقف الثمن الذي غرمه المشتري ؟ لا شك أن هذا بعيد في الظاهر . لأن  
ربيع الوقف للموقوف عليه . ولم يقر . فلا يؤخذ من ماله ما يقضى به دين غيره .  
لكن باعتبار هذا الدين على الواقف بسبب تقريره بالوقف ، فكأن الواقف هو  
الآكل لربيع وقفه . وقد يتوجه ذلك إذا كان الواقف قد احتال ، بأن وقف ثم  
باع . فإن قصد الحيلة ، إذا كان متقدماً على الوقف لم يكن الوقف لازماً في المحتال  
عليه الذي هو أكل مال المشتري المظلوم .

ولو واطأ المالك رجلاً على أن يبيع داره ويظهر أنها للبائع لأنه يبيعها  
بطريق الوكالة ، فهل تجعل هذه المواطأة وكالة ؟ . وإن لم يأذن في بيعها لنفسه  
أم يجعل غرراً . فانه ما أذن في بيع فاسد ، لكن قصد التفرير . فهل يعاقب  
بجعل البيع صحيحاً أم بضمان التفرير ؟ <sup>(٢)</sup> .

ولو اشترى منصوباً من غاصبه ، ولا يعلم به ، رجع بنفخته وعمله على بائع غار له .  
ومن زرع بلا إذن شريكه ، والعادة بأن من زرع فيها له نصيب معلوم ، ولربها

---

(١) يباح بالأصل سطر .

(٢) يباح بالأصل .

نصيب : قسم مازرعه في نصيب شريكه كذلك . ولو طلب أحدهما من الآخر أن يزرع معه أو يهايشه فأبى . فللأول : الزرع في قدر حقه بلا أجره .  
وقد اعتبر أبو العباس في موضع آخر : إذن ولي الأمر .  
ويضمن النصبوب : بمثله مكبلا ، أو موزونا أو غيرها ، حيث أمكن ، وإلا فالقيمة . وهو المذهب عند ابن أبي موسى . وقاله طائفة من العلماء .  
وإذا تغير السعر وقدر للثلث ، فينتقل إلى القيمة وقت النصب . وهو أرجح الأقوال .  
ولو شق ثوب شخص خَيْرُ مالكة بين تضمين الشاق نفسه ، وبين شق ثوبه . ونقله إسماعيل الشالنجي عن أحمد .  
ومن ثانت عنده غصوب وودائع وغيرها لا يعرف أربابها صرفت في المصالح . وقال العلماء : ولو تصدق بها جاز . وله الأكل منها ولو كان عاصيا إذا تاب وكان فقيرا .  
ومن تصرف بولاية شرعية لم يضمن ، كمن مات ولا ولي له ولا حاكم ، وليس لصاحبه إذا عرف ردَّ المعاوضة ، كثبوت الولاية عليها شرعا .  
ومن غرم مالا بسبب كذب عليه عند ولي الأمر . فله تضمين الكاذب عليه بما غرمه .  
ولو أطارق فحل غيره على فرس نفسه فنقص الفحل ضمنه .  
ولا يجوز لو كبل بيت المال ولا غيره بيع شيء من طريق المسلمين النافذ .  
وليس للحاكم أن يحكم بصحته .  
وما لبيت المال من المقاسمة ، أو الأرض الخراجية لا يبيع ، لما فيه من إضاعة حقوق المسلمين .  
ومن مر رجلا يامسك دابة ضارية . فجنت عليه . ضمنه ن لم يسله بها .  
ويضمن جناية ولد الدابة إن فرط ، نحو أن يعرفه شموسا .

والدابة إذا أرسلها صاحبها بالليل كان مغرطا . فهو كما إذا أرسلها قرب زرع .  
ولو كان معها قائد أو راكب أو سائق . فما أفسدت بهمها أو يدها فهو عليه . لأنه  
تفريط . وهو مذهب أحمد .

ومن العقوبة الثابتة : إتلاف الثوبين المصفرين ، كما في الصحيح من  
حديث عبد الله بن عمرو ، وإراقة عمر اللبن الذي شيب بالماء للبيع .  
والصدقة بالمشوش أولى من إتلافه .

ومن ندم ورد المنصوب بعد موت المنصوب منه كان للمنصوب منه مطالبته  
في الآخرة لتفويته عليه الانتفاع به في حياته ، كما لو مات الناصب فرده وارثه .  
ولو حبس الناصب المنصوب وقت حاجة مالكه إليه كدعة شبابه ، ثم  
رده في مشيئه . فتفويت تلك المنفعة ظلم يفتقر إلى جزاء .  
ومن مات معلما يُرجى أن الله يقضى عنه ما عليه .

وللظالم الاستعانة بمخلوق . فإذا خافه فالأولى له : الدعاء على من ظلمه .  
ويحوز الدعاء بقدر ما يوجب له ظلمه ، لأعلى من شتمه ، أو أخذ ماله : بالكفر .  
ولو كذب عليه لم يفتقر عليه . بل يدعو إليه بمن يفتري عليه نظيره . وكذا إن  
أفسد عليه دينه .

ومن ترك دينه باختياره وقد تمكن من استيفائه فلم يستوفه حتى مات : طالب  
به ورثته . وإن عجز هو وورثته فالمطالبة في الأشبه كما في المظالم ، للخبر .

وإذا كان للناس على إنسان ديون أو مظالم بقدر ماله على الناس من الديون  
والمظالم كان يسوغ أن يقال : يحاسب بذلك فيه بقدر حقه من هذا . ويصرف  
إلى غريمه ، كما يفعل في الدنيا بالمُدبر الذي له وعليه ، يُستوفى ماله ويوفى ما عليه .  
وقدر الخلف إذا لم يمكن تحديده عمل فيه بالاجتهاد ، كما يفعل في قدر قيمته  
بالاجتهاد ، إذ انخرص والتقويم واحد . فان انخرص هو الاجتهاد في معرفة مقدار

للشيء والتقويم هو الاجتهاد معرفة مقدار ثمنه ، بل يكون الخرص أسهل .  
وكلاهما يجوز مع الحاجة .

ولو بايع الرجل مبيعات يعتقد حلها . ثم صار المال إلى وارث أو منتهب  
أو مشتري يعتقد تلك العقود محرمة . فالمثال الأصلي لهذا : اقتداء المأموم بصلاة  
إمام أدخل بما هو فرض عند المأموم دونه . والصحيح : الصحة .

وما قبضه الإنسان بعقد مختلف فيه يعتقد صحته لم يجب عليه رده في  
أصح القولين .

ومن كسب مالا حراماً برضاء الدافع ثم تاب ، كسمن الخمر ، ومهر البغي ،  
وحلوان الكاهن : فالذي يتلخص من كلام أبي العباس : أن القابض إن لم  
يعلم التحريم ثم علم . جاز له أكله . وإن علم التحريم أولاً ثم تاب فإنه يتصدق  
به . كما نص عليه أحد في حامل الخمر . وللقير أكله . ولولى الأمر أن يعطيه  
أعوانه . وإن كان هو فقيراً أخذ كفايته له .

وفيا إذا عرف ربه هل يلزمه رده إليه أم لا ؟ قولان .

وظاهر كلام أبي العباس : أن نفس المصيبة لا يؤجر عليها .

وقال أبو عبيدة : بلى ، إن صبر أئيب على صبره . قال : وكثيراً ما يفهم  
من الأجر غفران الذنوب . فيكون فيها أجر بهذا الاعتبار .

### باب الشفعة

ثبت في كل عقار يقبل قسمة الاجبار باتفاق الأئمة .

وإن لم يقبلها فروايتان : الصواب : الثبوت . وهو مذهب أبي حنيفة .  
واختيار ابن سريج من الشافعية وأبي الوفاء من أصحابنا .

وتثبت شفعة الجوار مع الشركة في حق من حقوق الملك : من طريق ،  
أو ماء أو نحو ذلك . نص عليه أحد في رواية أبي طالب في الطريق . وقالت

طائفة من العلماء : لا يحل الاحتيال لإسقاط الشفعة .  
ولا يجب على المشتري أن يسلم الشقص المشفوع بالثمن الذي تراضيا عليه في  
الباطن إذا طالبه به الشريك .  
وإذا حابى البائع للمشتري بالثمن محابة خارجة عن المادة يتوجه أن لا يكون  
للمشتري أخذه إلا بالقيمة ، أو أن لا شفعة له . فان المحابة بمنزلة الهبة من  
بعض الوجوه .

ولا شفعة في بيع الخيار ما لم ينقض . نص عليه أحد في رواية حنبل .  
قال القاضي : لأن أخذ الشفعيع بالشفعة يسقط حق البائع من الخيار . فلم يجوز  
له المطالبة بالشفعة .

وهذا التعليل من القاضي يقتضى أن الخيار إذا كان للمشتري وحده .  
فالشفعيع الأخذ ، كما يجوز للمشتري أن يتصرف فيه في هذا للوضع .  
وأولى الروايات في مذهب الإمام أحمد : أنه لا شفعة لكافر على مسلم .  
وقد يفرق بين أن يكون الشقص لمسلم . فلا تجب الشفعة . أو لذى فتجب .  
وحينئذ فهل العبارة بالبائع ، أو المشتري ، أو كلاهما ، أو أحدهما ؟ أربع احتمالات .

### باب الوديعة

ولو أودع المودع بلا عذر ضمن . وللمودع الثاني لا يضمن إن جهل . وهو  
رواية عن أحمد . وكذا المرتهن منه . وهو وجه في المذهب .

ولو قال المودع : أودعنيها للميت ، وقال : هي لقفلان ، وقال ورثته : بل  
هي له ، وليست لقفلان . ولم تتم بينة على أنها كانت للميت ، ولا على الإيداع .  
قال أبو العباس : أفتيت أن القول قول المودع مع يمينه . لأنه قد ثبت له اليد .  
وإذا تلفت الوديعة فلمودع قبض البذل . لأن من يملك قبض العين يملك  
قبض البذل ، كالوكيل ، وأولى .



### فصل

وحريم البئر العادية - وهى التى اعتدت<sup>(١)</sup> - خمسون ذراعاً .  
ولو ترك جحداً فى حر شديد حتى ذاب وتقاطر ماؤه ، فقصده إنسان إلى ذلك  
القطر وتلقاه فى إناء وجمعه وشربه . كان مضموناً عليه . وإن كان لو تركه لضاع .  
ذكره أبو طالب فى الانتصار . وفيه نظر .

ومن استنقذ مال غيره من المهلكة وردّه : استحق أجره للثلث ، ولو بغير  
شرط فى أصح القولين . وهو منصوص أحد وغيره .  
وإذا استنقذ فرساً للغير ، ومرض القرس ، بحيث إنه لم يقدر على المشى .  
فيجوز ، بل يجب فى هذه الحال أن يبيعه الذى استنقذه . ويحفظ الثمن لصاحبه .  
وإن لم يكن وكيله فى البيع . وقد نص الأئمة على هذه المسألة ونظائرها .

### فصل

وتعرف القطعة سنة . قريباً من المكان الذى وجدها فيه . ولا يلتصق  
الطير والظباء ونحوها إذا أمكن لصاحبها إدراكها .  
ولا تملك لقطة الحرم بحال . ويجب تعريفها أبداً . وهو رواية عن أحمد .  
واختارها طائفة من العلماء .

وتضمن القطعة بالمثل ، كبذل القرض . وإذا قلنا بالقيمة فالقيمة يوم ملكها  
الملتقط . قطع به ابن أبى موسى وغيره ، خلافاً للقاضى وأبى البركات .  
باع الملتقط القطعة بعد الحول ثم جاء ربها ، فالأشبه : أن المالك لا يملك  
انتزاعها من المشتري .

---

(١) أى كانت عادية . والعادية : نسبة إلى عاد . والعرب تنسب كل قديم إلى عاد

## كتاب الوقف

ويصح الوقف بالقول وبالفعل الدال عليه عرفاً ، كجعل أرضه مسجداً ، أو الاذن للناس بالصلاة فيه ، أو أذن فيه وأقام . ونقله أبو طالب وجعفر وجماعة عن أحمد . أو جعل أرضه مقبرة وأذن للناس بالدفن فيها . ونص عليه أحمد أيضاً . ومن قال : قريتي التي بالثغر لموالي الذين بها ولأولادهم : صح وقفاً . ونقله يعقوب بن إسحاق بن مختار عن أحمد .

وإذا قال واحد أو جماعة : جعلنا هذا المكان مسجداً أو وقفاً . صار مسجداً ووقفاً بذلك ، وإن لم يكلوا عمارته ، وإذا قال كل منهم : جعلت ملكي للمسجد أو في المسجد ونحو ذلك : صار بذلك حقاً للمسجد .

ولو قال الإنسان : تصدقت بهذا الدهن على هذا المسجد ليقود فيه : جاز . وهو من باب الوقف ، وتسميته وقفاً بمعنى أنه وقف على تلك الجهة لا ينتفع به في غيرها : لا تأباه اللغة ، وهو جائز في الشرع .

ووقف المازل ووقف الثلجثة إن غلب على الوقف شبه التمير ، ومن جهة أنه لا يقبل الفسخ ، فينبغي أن يصح كالعتق والإتلاف . وإن غلب عليه شبه التملك ، فيشبه الهبة والتمليك . وذلك لا يصح من المازل على الصحيح .

ويصح الوقف على النفس ، وهو أحد الروايتين عن أحمد . واختارها طائفة من أصحابه .

ويصح الوقف على الصوفية<sup>(١)</sup> فن كان جماعاً للمال ، ولم يتخلق بالأخلاق

---

(١) إن مثل هذا الوقف يعين للمتبعين والوثنيين على بدعهم ووثنياتهم والله أمر بحاربهم . فكيف يجوز معاونة الشاقيين لله ولرسوله والتبعين والداعين لغير سبيل المؤمنين ؟

المحمودة ، ولا تأدب بالآداب الشرعية ، وغلبت عليه الآداب الوضيعة أو كان غاسقاً . لم يستحق شيئاً ، وإن كان قد يجوز للتغنى بمجرد السكى .  
وينبى أن يشترط في الواقف : أن يكون ممن يمكن من تلك القرية .  
فلو أراد الكافر أن يقف مسجداً منع منه .  
ولو قال الواقف : وقت هذه الدرام على قرض المحتاجين ، لم يكن جواز هذا بعيداً .

وإذا أطلق وقتاً للنقدين ونحوهما بما يمكن الانتفاع ببذله . فإن منع حصة هذا الوقف فيه نظر ، خصوصاً على أصلنا ، فإنه يجوز عندنا بيع الوقف إذا تعطلت منفعته .

وقد نص أحمد في الذي حبس فرساً عليها حلية محرمة : أن الحلية تباع وينفق منها عليها . وهذا تصريح بجواز وقف مثل هذا .  
ولو وقف منفعة يملكها كالعبد الموضى بخدمته ، أو منفعة أم ولده في حياته أو منفعة العين المستأجرة ، فعلى ما ذكره أصحابنا : لا يصح .  
قال أبو العباس : وعندى هذا ليس فيه فقه . فإنه لا فرق بين وقف هذا ووقف البناء والغراس . ولا فرق بين وقف ثوب على الفقراء يلبسونه ، أو فرس يركبونه ، أو ريحان يشمه أهل المسجد .

وطيب الكعبة : حكمه حكم كسوتها . فلم أن التطيب منفعة مقصودة . لكن قد يطول بقاء مدة التطيب . وقد يقصد ، ولا أثر لذلك .

و يصح وقف الكلب الملم والجوارح لليلة ، ومالا يقدر على تسليمه .  
وأقرب الحدود في الموقوف : أنه كل عين تجوز عاريته .  
قال في الرعاية : وإن وقف نصف عبد صح ، وإن لم يسر إلى بقيته ، وإن كان لغيره .

وإن أعتق ما وقفه منه أو أعتقه الموقوف عليه ، لم يصح عتقه ولم يسر .

وإن أعتق الواقف باقيه أو أعتقه شريكه . فقد صح عتق نفسه . ولم يسر إلى الموقوف .

قال أبو العباس : هذا ضعيف .

ولا يصح الوقف على الأغنياء على الصحيح

قال في الحرر : ولا يصح وقف المجهول .

قال أبو العباس : المجهول نوعان . مبهم ، ومعين ، مثل دار لم يرها . فنع هذا بعيد . وكذلك هبته .

فأما الوقف على المبهم : فهو شبيه بالوصية له . وفي الوصية روايتان منصوصتان مثل أن يوصى لأحد هذين ، أو لجاره محمد ، وله جاران بهذا الاسم .

ووقف للمبهم منفع على هبته وبيعه . وليس عن أحمد في هذا منع .

ويصح الوقف على أم ولده بعد موته . وإن وقف على غيرها على أن ينفق عليها مدة حياته ، أو يكون الربيع لها مدة حياته صح . فان استثناء الغلة لأم ولده كاستثنائها لنفسه . وإن وقف عليها مطلقا فينبغي في الحال أنا إذا صححنا وقف الإنسان على نفسه صح . لأن ملك أم ولده أكثر ما يكون بمنزلة ملكه ، وإن لم نصححه فيتوجه أن يقال : هو كالوقف على العبد القن ، ويتوجه الفرق بأن أم الولد لا تملك بحال ، وفيها نظر .

وقد تخرج على ملك العبد بالتملك ، فان هذا نوع تملك لأم ولده ، بخلاف العبد القن . فانه قد يخرج عن نسكه ، فيكون ملكا لعبد النير .

وأما إذا مات السيد فقد تخرج هذه المسألة عن مسألة تفريق الصفقة . لأن الوقف على أم الولد يعم حال رِقِّها وعتقها ، فإذا لم يصح في أحد الحالين خرج في الحال الأخرى وجهان ، وإذا قلنا : إن الوقف المتقطع الابتداء يصح ، فيجب أن يقال ذلك هنا .

وإن قلنا : لا يصح فهذا كذلك .

وماخذ الوقف المنقطع : أن الوقف هل يصح توقيته بناية مجهولة ، أو غير مجهولة ؟ فعلى قول من قال : لا يزال وقفا ، لا يصح توقيته . وعلى قول من قال : يعود ملكا ، يصح توقيته ، فإن غلب جانب التحريم فالتحريم لا يتوقت ، لأنه ليس له شريك . وإن غلب جانب التمليك فتوقيت جميعه قريب من توقيته على بعض البطون ، كما لو قال : هذا وقف على زيد سنة ، ثم على عمرو سنة ، ثم على بكر سنة .

وضابط الأقوال في الوقف المنقطع : إما على جميع الورثة ، وإما على العصبية ، وإما على الصالح ، وإما على الفقراء والمساكين منهم . وعلى الأقوال الأربعة : فإما وقف ، وإما ملك . فهذه ثمانية . منها أربعة في الأقارب . وهل يختص به قراؤهم ؟ فيصير فيهم ثمانية . والثالث عشر : تفصيل ابن أبى موسى : أنه إذا رجع إلى جميع الورثة يكون ملكا بينهم على فرائض الله ، بخلاف رجوعه إلى البصاة .

قال أبو العباس : وهذا أصح ، وأشبه بكلام أحمد .

وإذا اشترط القبول في الوقف على المعين فلا يبنى أن يشترط المجلس ، بل يلحق بالوصية والوكالة . فيصح معجلا . أو مؤجلا في القول والفعل . فأخذ ريعه قبول ، وينبنى أنه لورده بعد قبولة كان له ذلك .

والصواب الذي عليه محققو الفقهاء في مسألة الوقف على المعين إذا لم يقبل ، أو ردّه : أن ذلك ليس كالوقف المنقطع الابتداء ، بل الوقف هنا صحيح قولاً واحداً . ثم إن قبل الموقوف عليه ، وإلا انتقل إلى من بعده ، كما لو مات ، أو تعذر استحقاقه لقوات فيه ، إذ الطبقة الثانية تتلقى من الواقف لامن الموقوف عليه ومن شرط النظر لرجل ثم لغيره ، إن مات فعزل نفسه ، أو فسق فكوته . لأن تخصيصه للمالك . ولا نظر لغير الناظر الخالص معه .

وللحاكم النظر العام ، فيعترض عليه إن فعل مالا يشرع ، وله ضم أمين إليه مع تقييده ، أو تهمة ، ليحصل به المقصود .

ومن ثبت فسقه أو أضر في تصرفه مخالفاً للشرط الصحيح عالمًا بتحريمه : فلما أن ينزل أو يعزل ، أو يضم إليه أمين ، على الخلاف للشهور . ثم إن صار هو أو الوصي أهلاً عاد ، كما لو صرح به ، وكالموصوف .

ومن شرط النظر لحاكم المسلمين شمل أى حاكم كان ، سواء كان مذهبه مذهب حاكم البلد زمن الواقف أولاً . وإلا لم يكن له النظر لو انفرد ، وهو باطل اتفاقاً . ولو فرضه حاكم لم يكن لحاكم آخر نقضه .

ولو ولى كل واحد من الحكام شخصاً قدم ولى الأمر أحقهما .

ولا يجوز لواقف شرط النظر لذى مذهب معين دائماً .

ومن وقف مدرسة على مدرس وفقهاء : فللناظر ثم الحاكم تقدير أعطيتهم . فلوزاد النماء فهو لهم ، والحكم بتقديم مدرس أو غيره باطل . ولو نفذه حكام وإن قيل : إن للمدرس لا يزيد ولا ينقص بزيادة النماء ونقصه : كان باطلاً ، لأنه لهم .

والقياس : أن يسوى بينهم ، ولو تماونوا في المنفعة كالإمام والجيش في النتم لكن دل العرف على التفضيل ، وإنما قدم القيم . لأن ما يأخذه أجرة . ولهذا يحرم أخذه فوق أجرة مثله بلا شرط .

والإمام والمؤذن كالقيم ، بخلاف للمدرس وللمتبدد والفقهاء ، فإنهم من جنس واحد .

وإذا وقف على إمام ومؤذن وقدر لكل واحد جزءاً معلوماً ، وزاد الوقف خمسة أمثاله مثلاً ، جاز أن يصرف إلى الإمام والمؤذن من الزائد إذا لم يكن له مصرف بعد تمام كفايتهما لوجهين .

أحدهما : أن تقدير الواقف دراهم مقدرة قد يزداد له بالنسبة ، مثل أن يشترط

له عشرة وللقل مائة ، فبازد فيه الشر . فإن كان هناك قرية تدل على هذا عمل بها . ومن للمعوم في العرف : إذا كان الوقف مغله مائة درهم ، وشرط له ستة ثم صار خمسمائة ، فإن العادة في مثل هذا : أن يشترط أضعاف ذلك ، مثل خمسة أمثاله ، ولم يميز عادة من شرط ستائة أن يشترط ستة من خمسمائة ، فيحمل كلام الناس على ما جرت به عادتهم في خطابهم .

والوجه الثاني : أن الواقف لو لم يشترط هذا فرائد الوقف يصرف في المصالح التي هي نظير مصالحه .

ومن قدر له الواقف شيئاً أكثر منه أخذته إن استحقه بموجب الشرع . ولو عطل وقف مسجد سنة تقسط الأجرة المستقبلية عليها وعلى السنة الأخرى . لأنه خير من التعطيل .

ولا ينقص الإمام بسبب تعطيل الزرع العام .

ومن لم يقر بوظيفته غيره فلن له الولاية أن يولي من يقوم بها إلى أن يتوب الأول ويلتزم بالواجب .

ويجب أن يولي في الوظائف وإمامة المساجد الأحق شرعاً ، وأن يعمل ما قدر عليه من عمل الواجب .

وليس للناس أن يولوا عليهم القاسق ، وإن فذ حكه ، أو صحت الصلاة خلفه ، واتفق الأئمة على كراهة الصلاة خلفه ، واختلفوا في صحتها . ولم يتنازعوا أنه لا ينبغي توليته .

وللناظر استنساخ كتاب الوقف والسؤال عن حاله وأجره ، وتسجيل كتاب الوقف من الوقف كالعادة .

ويجب عمارة الوقف بحسب البطون ، والجمع بين عمارة الوقف وأرباب الوظائف حسب الإمكان أولى ، بل قد يجب .

ولا يلزم الوفاء بشرط الواقف إلا إذا كان مستحباً خاصة . وهو ظاهر

المذهب ، أخذاً من قول أحد في اعتبار القرية في أصل الجهة الموقوف عليها .  
وإذا شرط في استحقاق ربيع الوقف المزبلة فالتأهل أحق من العزب إذا  
استويا في سائر الصفات .

ولو شرط الصلوات الخمس على أهل مدرسة في القدس ، كان الأفضل  
لأهلها أن يصلوا الصلوات الخمس في الأقصى ، ولا يقف استحقاقهم على الصلاة  
في المدرسة ، وكان يفتى به ابن عبد السلام وغيره .

ويموز تغيير شرط الواقف إلى ما هو أصلح منه وإن اختلف ذلك باختلاف  
الزمان والمكان ، حتى لو وقف على الفقهاء والصوفية واحتاج الناس إلى الجهاد  
سرف إلى الجند .

وإذا وقف على مصالح الحرم وعمارته فالتأمن بالوظائف التي يحتاج إليها  
المسجد : من التنظيف ، والحفظ ، والقرش ، وفتح الأبواب وإغلاقها ونحو ذلك  
يموز الصرف إليهم .

وقول الفقهاء « نصوص الواقف كنصوص الشارع » يعني في التفهم والدلالة  
لا في وجوب العمل ، مع أن التحقيق أن لفظ الواقف والموصى والناذر والخائف  
وكل عاقد يحمل على مذهبه وعادته في خطابه ولفظه التي يتكلم بها ، وافق أئمة  
العرب أولفة الشارع أولاً .

والعادة المستمرة والعرف المستقر في الوقف يدل على شرط الواقف أكثر  
 مما يدل لفظه لاستفاضته .

ولا يجوز أن يولى قاصداً في جهة دينية كدرة وغيرها مطلقاً ، لأنه يجب  
الإنكار عليه وعقوبته ، فكيف يولى ؟

وظاهر كلام أبي المباس في موضع آخر : خلاف ذلك . وإن نزل تنزيلاً  
شرعياً لم يجوز صرفه بلا موجب شرعي .

وكل مقصرف بولاية إذا قيل له : أفضل ما تشاء ، فإما هو لمصلحة شرعية ،



حقى لو صرح الواقف بفعل ما يهواه أو ما يراه مطلقاً . فهو شرط باطل لمخالفته الشرع . وغايته : أن يكون شرطاً مباحاً . وهو باطل على الصحيح المشهور . حتى لو تساوى فعلان عمل بالقرعة . وإذا قيل هنا بالتخير فله وجه . وعلى الناظر بيان المصلحة . فيعمل بما ظهر ، ومع الاشتباه ، وإن كان عالمًا عاد ، إلا ساغ له الاجتهاد .

قال أبو العباس : ولا أعلم خلافاً أن من قسم شيئاً يلزمه أن يتحرى فيه العدل ، ويتبع ما هو أَرْضَى الله تعالى ورسوله ، سواء استفاد القسمة بولاية : كالإمام والحاكم ، أو بقدر : كالناظر ، والوصى . وإذا وقف على الفقراء فأقارب الواقف الفقراء أحق من الفقراء الأجانب مع التساوى في الحاجة . وإذا قُدِّر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجباً . وإذا لم تدفع ضرورته إلا بتقيص كفاية أقارب الواقف من غير ضرورة تحصل لم تعين ذلك .

والناظر إن لم يشترط له شيء ليس له إلا ما يقابل عمله ، لا العادة . واعتبر أبو العباس في موضع : جواز أخذ الناظر أجره عمله مع فقره ، كوصى اليقيم . ولا يقدم الناظر بمعلومه بلا شرط . وما يأخذه الفقهاء من الوقف : هل هو إجارة ، أو جملة ، أو كرزق من بيت المال ؟ فيه أقوال . ثالثها : المختار <sup>(١)</sup> .

وللكوس إذا أقطمها الإمام الجند فى حلال لم ، إذا جيل مستحقها . وكذلك إذا رتبها لفقراء والفقهاء وأهل العلم . والذي يتوجه : أنه لا يجوز للموقوف عليهم أن يتسلقوا الأجرة . لأنهم لم

---

(١) يعنى المختار: أنه كرزق .

يملكوا المنفعة المستقبلية، ولا الأجرة عليها . وعلى هذا : فلم أن يطلبوا الأجرة من المستأجر . لأنه فرط . ولم أن يطالبوا الناظر .

ويد الواقف ثابتة على المتصل بالوقف ، ما لم تأت حجة تدفع موجبها ، كعرفة كون التارس غرسها بماله بحكم إجارة أو إعارة أو غصب .

ومن أكل المال بالباطل : قوم لم رواتب أضعاف حاجاتهم ، وقوم لم جهات معلومها كثير يأخذونه ، ويستنيبون يسيراً<sup>(١)</sup> والنيابة في مثل هذه الأعمال للشروط غير جائزة . ولو عينه الواقف ، إذا كان مثل مستنيبه . وقد يكون في ذلك مفسدة راجحة ، كالأعمال المشروطة في الإجارة على عمل في الزمة .

ويستحق حمل موجود عند تأيير النخل ، أو بدو صلاح الثمر من حين موت أبيه . ولو لم ينفصل .

وإذا زرع البطن الأول من أهل الوقف في الأرض الموقونة ثم ماتوا وانتقل إلى البطن الثاني : كان مَبْقًى إلى أوان جِداه بأجره .

وقال أبو العباس في موضع آخر : تجعل مزارعة بين الزارع ورب الأرض لثموه من أرض أحدهما وبذر الآخر . وكذا الحكم في أرض الإقطاع المزروعة إذا انتقل إلى مقطّع آخر والزرع قائم فيها .

وشجر الجوز الموقوف إن أدرك وإن قطعه في حياة البطن الأول فهو له . فان مات وبقي في الأرض مدة حتى زادت كانت الزيادة حادثة من منفعة الأرض التي للبطن الثاني والأصل الذي ورث الأول ، فيما أن يقسم الزيادة على قدر القسمين ، وإما أن يعطى الورثة أجرة الأرض للبطن الثاني .

وإن غرسه البطن الأول من مال الوقف ولم يدرك إلا بعد انتقاله إلى البطن الثاني . فهو لم . وليس لورثة الأول فيه شيء .

---

(١) كذا بالأصل . ولعل العبارة هـ غيرهم . والنسابة في مثل هذه الأعمال للشروط غير جائزة هـ .

ومن وقف وقفاً مستقلاً ثم ظهر عليه دين ولم يمكن وفاء الدين إلا ببيع شيء من الوقف ، وهو في مرض الموت : يبيع باتفاق العلماء . وإن كان الوقف في الصحة ، فهل يباع لوفاء الدين ؟ فيه خلاف في مذهب أحمد وغيره . ومنعه قوي . قلت : وظاهر كلام أبي العباس : ولو كان الدين حادثاً بعد الوقف . قال : وليس هذا بأبلغ من التدبير . وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر في الدين . والله أعلم .

وإذا وقف الواقف وعليه دين مستغرق ، وأثبت عند حاكم ، ولم يتعرض لصحة الوقف ، ولم يعلم الموقوف عليهم ، ثم مات الواقف . فرد الموقوف إلى الموقوف عليهم ، وطلب أرباب الديون ديونهم ورفعت القضية إلى حاكم يرى بطلان هذا الوقف من جهة شرط النظر لنفسه ، وكونه يستغرق الذمة بالدين ، وكونه لم يخرج من يده . فهل يجوز قصه ؟ فيقال : حكم الحاكم بما قالت به البيئة والقضاء بموجبه والالزام بمقتضاه لا يمنع الحاكم الثاني الذي عنده أن الواقف كانت ذمته مشغولة بالديون حين الوقف أن يحكم بمذبه في بطلان هذا الوقف ، ويصرف المال إلى الغرماء المستحقين للوفاء . فإن الحاكم الأول في وجوه هؤلاء الغلصوم ونوابهم لا يتضمن حكمه عمله بهذا الفصل المختلف فيه . وإذا صادف حكمه مختلفاً فيه لم يعلمه ولم يحكم فيه جاز قصه .

ومن نزل في مدرسة ونحوها استحق بحصته المثل . ومن جملة كالأول فقد أخطأ ولورثة إمام مسجد أجره عمله في أرض المسجد ، كما لو كان الفلاح غيره . ولم من مثله بقدر ما باشر مورثهم .

ويستحق ولد الولد ، وإن لم يستحق أبوه شيئاً .

ومن ظن أن الوقف كالإرث فإن لم يكن والده أخذ شيئاً لم يأخذ هو : فلم يقله أحد من الأئمة . ولم يدرب ما يقول . ولهذا لو انقضت الشروط في الطبقة الأولى أو بعضها لم تحرم الثانية مع وجود الشروط فيهم إجماعاً ، ولا فرق .

والأظهر فيمن وقف على ولديه نصفين . ثم على أولادها وأولاد أولادها ، وعقبهما من بعدهما بطناً بعد بطن : أنه ينتقل نصيب كل إلى ولده ، وإن لم ينقرض جميع المستحقين من البطن الأول . وهو أحد الوجهين في مذهب أحمد . وقول الواقف « من مات عن ولد فنصيبه لولده » يشمل الأصلي لا العائد . وهو أحد الوجهين في المذهب .

ولو قال « وقفت على أولادى ، ثم أولادهم الذكور والاناث ، ثم أولادهم الذكور وإن سفلوا ، فإن أحد الطبقة الأولى لو كانت بنتاً فماتت ولها أولاد فما استحقته قبل موتها فلهم .

ولو قال : ومن مات عن غير ولد فنصيبه لأخويه ثم نسلهم وعقبهم بمن لم يعقب ومن أعقب ثم انقطع عقبه .

وقول الواقف « ومن مات من غير نسل » يمود ما كان جارياً عليه على من هو في درجته وذى طبقته . يقدم الأقرب إلى المتوفى فالأقرب . وهو حرمان الطبقة السفلى فقط . لا حرمان العليا .

وإذا وجد في كتاب الوقف « وقف على بنيه وبنى بنيه » والأمانة تدل على أحد الأمرين فذهبتا يحتمل وجهين .

أحدهما : أن يقرع بينهما كإقراره بما في يده لأحد الشخصين ولا يعلم عينه . والثاني : أن يرجح بنو البنين . والواو كما لا تقتضى الترتيب فلا تنفيه . فعى سالبة عنه ضياء وإثباتاً . ولكن تدل على التشريك ، وهو الجمع المطلق . فإن كان في الوقف ما يدل على الترتيب ، مثل أن رتب أولاً : عمل به . ولم يكن ذلك منافياً لمقتضى الواو . ولا يلزم من التشريك التسوية ، بل يعطى بحسب المصلحة ولو كان بعض الواقفين قد وقف على المدرس والمعيد ، والعقلاء والمتفهمين والقيم . قال أبو العباس : يعطى بحسب المصلحة .

ولو طلب المدرس الخمس قلنا له : فأعط القِيم الخمس ، لأنه نظير المدرس .  
لظهر بطلان حجته :

ولو وقف مسجداً وشرط إماماً وستة قراء وقيماً ومؤذناً ، وعجز الوقف عن  
تسكيل حق الجميع ، ولم يرض الإمام والمؤذن والقيم إلا بأخذ جامكية مثلهم :  
صرف إلى الإمام والمؤذن والقيم جامكية مثلهم مقدمة على القراء . فان هذا هو  
المقصود الأصلي .

ولو وقف على آل جعفر وآل علي : فهل يستوى بين أفرادهم ، أو يقسم  
بينهم نصفين ؟ .

قال أبو العباس : أفتيت أنا وطائفة من الفقهاء أنه يقسم بين أعيان الطائفتين .  
وأفتى طائفة : أنه يقسم نصفين . فتأخذ آل جعفر النصف وإن كانوا واحداً .  
وهو مقتضى أحد قولى أصحابنا .

ولو أقر الموقوف عليه أنه لا يستحق في هذا الوقف إلا مقداراً معلوماً . ثم  
ظهر شرط الواقف : أنه يستحق أكثر ، حكم له بمقتضى شرط الواقف . ولا يمنع  
من ذلك إقراره المتقدم .

ولو وقف على ابني أخيه يوسف وأيوب . ثم ظهر أن أيوب اسمه صالح .  
فشك فيه . فان لم يكن لأخيه ابنان سواهما ، لحق أيوب ثابت . ولا يضر  
الغلط في اسمه . وإن كانوا ثلاثة بنين ووقع الشك في عين الثالث : أخرج بالقرعة  
في رواية عن أحمد .

ومن عَمَّر وقفاً بالمعروف ليأخذ عوضه فله أخذه من غلته .  
والقيم : هو من لم يبلغ بلا أب ، نكح يعطى من ليس له أب يعرف في بلد  
الإسلام ، ولا يعطى كافر .

وإذا مات شخص من مستحق الوقف وجُهل شرط الواقف صُرف إلى  
جميع المستحقين بالتسوية .

وجوز جمهور العلماء تغيير صورة الوقف للمصلحة . كجعل الدور حوانيت .  
والحسكورة المشهورة .

ولا فرق بين بناء يناء وعرصة بعرصة أولا .

ولو وقف كروما على الفقراء ، ويحصل على جيرانها ضرر : يعوض عنها بما لا ضرر فيه على الجيران . ويعود الأول ملكا والثاني وقفا . ومع الحاجة يجب إبدال الوقف بمثله . وبلا حاجة يجوز بخير منه ، لظهور المصلحة . وهو قياس الهدى . وهو وجه في المناقاة . ومال إليه أحمد . ونقل صالح ينتقل المسجد لمنفعة الناس . ولا يجوز أن يبدل الوقف بمثله لقوات التعيين بلا حاجة . وما حصل للأسير من ريع الوقف فإنه يتسلمه ، ويحفظه وكيله . ومن ينتقل إليه بعده جميعا .

وما فضل عن حاجة المسجد صرف إلى مسجد آخر . لأن الواقف له غرض في الجنس . والجنس واحد . وقد روى الإمام أحمد عن علي أنه حض الناس على إعطاء مكاتب في كتابته ، ففضل شيء عن حاجته ، فصرفه في المكاتبين . وقال أبو العباس في موضع آخر : ويجوز صرفه في سائر المصالح ، وبناء مساكن المستحق ريمه القائمين بمصالحه . وإن علم أن وقفه لا يبقى دائما وجب صرفه لأن بقاءه فساد . ولا يجوز لتغير الناظر صرف الفاضل .

وإذا وقف مدرسة على الفقهاء والمتفقهة الغلانية برسم سكتانهم واشتغالهم فيها فلا تختص السكتى بالمرتفعة من المال . بل يجوز الجمع بين السكتى والرزق من المال ، بل يجوز الجمع بين السكتى والارتزاق للشخص الواحد . ويجوز السكتى من غير ارتزاق ، كما يجوز الارتزاق من غير سكتى . ولا يجوز قطع أحد الصنفين إلا بسبب شرعى ، إذا كان الساكن مشتغلا بالعلم ، سواء كان يحضر الدرس . أم لا .

والأرزاق التى يقدرها الواقفون ثم يتغير النقد فيها بعد ، نحو أن يشترط مائة درهم ناصرية ، ثم يمنع الحاكم التعامل بها وتصبح الدرام ظاهرة : فإنه يعطى المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة المشروط .

ولولى الأمر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب أموال الأوقاف عند المصلحة وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بمقدار ذلك المال . وإذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له .

### باب الهبة والعطية

وإعطا المرء المال ليمدح به ويثنى عليه مذموم . وإعطاؤه لكف الظلم والشر عنه ، وثلاثا ينسب إلى البخل مشروع . بل هو محمود مع النية الصالحة .  
والإخلاص في الصدقة : أن لا يسأل عوضها دعاء من الملقى . ولا يرجو برسته وخاطره . ولا غير ذلك من الأقوال . قال الله تعالى ( ٧٦ : ٩ ) إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا ) .

وتصح هبة للمذموم : كالتمر ، والابن بالسنة .

واشتراط القدرة على التسليم هنافيه نظر . بخلاف البيع .

وتصح هبة المجهول . كقوله : ما أخذت من مالى فهو لك . أو من وجد شيئا من مالى فهو له . وفي جميع هذه الصور : يحصل الملك بالقبض ونحوه .  
وللمبيع أن يرجع فيا قال قبل التملك . وهذا نوع من الهبة يتأخر القبول فيه عن الإيجاب كثيرا . وليس باباحة .

وتجهيز المرأة بمهازها إلى بيت زوجها تمليك .

قال القاضي : قياس قولنا في بيع العاطاة : أنها تملكه بذلك رافقاً به بعض أعضائها وأصحاب أبي حنيفة وغيرهم .

قال أبو العباس : ويظهر لى صحة هبة الصوف على الظاهر ، قولاً واحداً .  
وقاسه أبو الخطاب على البيع .

والصدقة أفضل من الهبة ، إلا لقريب يصل بها رحمه ، أو أخ له في الله تعالى فقد تكون أفضل من الصدقة .

ومن العدل الواجب : من له عليك يد أو نعمة أن يجزيه بها .

والهبة تقتضى عوضاً مع الصرف .

ولا يجوز للإنسان أن يقبل هدية من شخص ليشفع له عند ذى أمر . أو أن يرفع عنه مظلة ، أو يوصل إليه حقه ، أو يوليه ولاية يستحقها ، أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك . ويجوز للمهدي أن يبذل في ذلك ما يتوصل به إلى أخذ حقه ، أو دفع الظلم عنه . وهو المنقول عن السلف والأئمة الأكابر . وفيه حديث مرفوع رواه أبو داود وغيره <sup>(١)</sup> .

نقل يعقوب بن مجتان عن أحمد أنه قال : لا ينبغي للخاطب إذا خطب لقوم أن يقبل لهم هدية .

قال أبو العباس : هذا خاطب الرجل . لأن المرأة لا تبذل . وإنما الزوج هو الذى يبذل .

وتصح العُمَرَى . وتكون للمعمر ولورثته ، إلا أن يشترط المعمرُ عودها إليه . فيصح الشرط . وهو قول طائفة من العلماء . ورواية عن أحمد .

ولا يدخل الزوجان والأبوان في قوله : ولمقبك .

وإذا تفاسخا عقد الهبة صح . ولا يفتر إلى قبض الموهوب . وتكون العين أمانة في يد المتهب ، بخلاف البيع في وجه .

ويجب التعديل في عطية أولاده على حسب ميراثهم . وهو مذهب أحمد ، مسلماً كان الولد أو ذمياً .

(١) روى أبو داود « في باب الهدية لتضاء الحاجة » عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من شفع لأخيه شفاعاً فأهدى له هدية عليها ، قبلها فقد آتى باباً عظيماً من أبواب الربا » قال للذرى : القاسم بن عبد الرحمن ، أبو عبد الرحمن الأموى مولا هم الشامى : فيه مقال . قال في فتح الودود وذلك لأن الشفاعة الحسنة مندوب إليها ، وقد تكون واجبة . فأخذ الهدية عليها يضيع أجرها ، كما أن الربا يحق الحلال . (عون السبوح ج ٣ ص ٣١٦) ومختصر المنبرى (ج ٥ ص ١٥٨) .



ولا يجب على السلم التسوية بين أولاده من أهل النعمة. ولا يجب التسوية بين سائر الأقارب الذين لا يرثون كالأعمام والإخوة مع وجود الأب. ويتوجه في ولد البنين التسوية كأبائهم. فإن فُضِّل - حيث منعناه - فله التسوية أو الرد. وينبغي أن يكون على الثور. وإذا سوى بين أولاده في العطاء فليس له أن يرجع في عطية بعضهم.

والحديث <sup>(١)</sup> والآثار تدل على وجوب التعديل بينهم في غير التملك أيضاً وهو في ماله ومنفسته التي ملّكهم والذي أباحهم، كالسكن والطعام. ثم هنا نوعان: نوع يحتاجون إليه من النفقة في الصحة والمرض ونحو ذلك. فتعديله بينهم فيه: أن يعطى كل واحد ما يحتاج إليه، ولا فرق بين محتاج قليل أو كثير.

ونوع يشتركون في حاجتهم إليه من عطية، أو نفقة، أو تزويج، فهذا لاربيب في تحريم التفاضل فيه.

وينشأ من بينهما نوع ثالث، وهو أن ينفرد أحدهم بحاجة غير معتادة، مثل أن يقضي عن أحدهم ديناً وجب عليه: من أرض جناية، أو يعطى عنه المهر، أو يعطيه نفقة الزوجة ونحو ذلك، ففي وجوب إعطاء الآخر مثل ذلك نظر.

وتجهيز البنات بالنخل أشبه، وقد يلحق بهذا والأشبه أن يقال في هذا: إنه يكون بالمعروف. فإن زاد على المعروف فهو من باب النخل، ولو كان أحدهما

---

(١) عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « قالت امرأة بشير - وهي عمرة بنت رواحة - لبشير: - وهو النعمان - أعمل ابني غلاماً، وأشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن ابنة فلان سألتني أن أعمل ابنها غلامى فقال: له إخوة؟ قال: نعم، قال: فكلمهم أعطيت مثله ما أعطيت؟ قال: لا، قال: فليس يصلح هذا. وإنى لا أشبه إلا على الحق » رواه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه أحمد من حديث النعمان بن بشير، وقال فيه: لا تشهدنى على جور. إن لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم ».

محتاجاً دون الآخر ، أضحى عليه قدر كفايته . وأما الزيادة فمن النحل . فلو كان أحد الأولاد فاسقاً ، فقال والده : لا أعطيك نظير إخوتك حتى تتوب . فهذا حسن يتعين استتابته ، وإذا امتنع من التوبة فهو الظالم لنفسه فإن تاب وحب عليه أن يعطيه ، وأما إن امتنع من زيادة الدين لم يميز منه . فلو مات الوالد قبل التسوية الواجبة فللباقين الرجوع ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، واختيار ابن بطة وأبي حفص وأما الولد المفضل فينبغي له الرد بعد الموت قولاً واحداً ، وهل يطيب له الإمساك ؟ إذا قلنا : لا يجبر على الرد . فكلام أحد يقتضى روايتين ، فقال في رواية ابن الحكم : وإذا مات الفنى فُضِّل لم أطيبه له ، ولم أجبره على رده وظاهره التحريم ونقل عنه أيضاً .

قلت : فترى على الذى فُضِّل أن يرده ؟ قال : إن فعل فهو أجود . وإن لم يفعل ذلك لم أجبره . وظاهره الاستحباب .

وإذا قلنا : يرده بعد الموت ، فالوصى يفعل ذلك . فلو مات الثانى قبل الرد والمال بحاله رد أيضاً . لكن لو قسمت تركة الثانى قبل الرد ، أو بيعت ، أو وهبت فهم فيها نظر . لأن القسمة والقبض تقرر العقود الجاهلية <sup>(١)</sup> وهذا فيه تأويل وكذلك لو تصرف المفضل فى حياة أبيه ببيع أو هبة ، واتصل بهما القبض ، ففي الرد نظر ، إلا أن هذا متصل بالقبض فى العقود الفاسدة .

وللأب الرجوع فيما وهبه لولده ، ما لم يتعلق به حق أو رغبة . فلا يرجع بقدر الدين ، وقدر الرغبة . ويرجع فيما زاد .

وعن الإمام أحمد فيما إذا تصدق على ولده : هل له أن يرجع ؟ فيه روايتان بناء على أن الصدقة نوع من الهبة ، أو نوع مستقل .

وعلى ذلك يبنى مالو حلف لا يهب ، فتصدق : هل يبحث ؟ على وجهين .

(١) يعنى متى قبضت . وقسمت ثبتت العقود ، ولو كانت بعقود الجاهلية . فلا

تنقض بعد الاسلام .

والصدقة أفضل من الهبة إلا أن يكون في الهدية معنى تكون به أفضل ،  
مثل الإهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم بحبة له <sup>(١)</sup> ومثل الإهداء لقريب  
يصل بها الرحم ، أو أخ له في الله ، فهذا قد يكون أفضل من الصدقة .  
ويرجع الأب فيما أبرأ منه ابنه من الديون على قياس للذهب ، كما للمرأة  
— على إحدى الروايتين — الرجوع على زوجها فيما أبرأته به من الصداق .  
وعليك الأب إسقاط دين الابن عن نفسه .  
ولو قتل ابنه عمداً لزمته الدية في ماله . نص عليه الإمام أحمد . وكذا لو جنى  
على طرفه لزمته ديته .

وإذا أخذ من مال ولده شيئاً ثم انفسح سبب استحقاقه ، بحيث وجب  
رده إلى الذي كان ماله ، مثل أن يأخذ صداقها فتطلق ، أو يأخذ الثمن ثم  
ترد السلمة بسبب ، أو يأخذ المبيع ثم يفسد الولد بالثمن ونحو ذلك : فالأقوى في  
جميع الصور : أن للمالك الأول الرجوع على الأب .  
وللأب أن يملك من مال ولده ماشاء ، ما لم يتعلق به حق ، كالرهن  
والفلس ، وإن تعلق به رغبة كالدائنة والدائنة ، وقلنا : يجوز الرجوع في الهبة  
ففي التملك نظر .

وليس للأب الكافر تملك مال ولده المسلم ، لا سيما إذا كان الولد كافراً  
فأسلم ، وليس له أن يرجع في عطيته إذا كان وهبه إياها في حال الكفر فأسلم  
الولد . فأما إذا وهبه في حال إسلام الولد فقيه نظر .

وقال أبو العباس في موضع آخر : فأما الأب والأم الكافران ، فهل لما أن  
يتمسكا مال الولد المسلم ، أو يرجعا في الهبة ؟ يتوجه أن يخرج فيه وجهان ، على  
الروايتين في وجوب النفقة ، مع اختلاف الدّين ، بل يقال : إن قلنا : لا تجب

---

(١) هذا في حياته صلى الله عليه وسلم ، أو يتصدق الآن على من له صلة وثيقة من  
الإيمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوه ، حباً في رسول الله صلى الله عليه وسلم .

النفقة مع اختلاف الدين فالتملك أبعد ، وإن قلنا: تجب النفقة ، فالأشبه ليس له التملك . والأشبه : أنه ليس للأب المسلم أن يأخذ من مال ولده الكافر شيئاً ، فإن أحمد عال الفرق بين الأب وغيره بأن الأب يجوز أخذه من مال ابنه ، ومع اختلاف الدين لا يجوز .

والأشبه في زكاة دين الابن على الأب : أن يكون بمنزلة المال التاوي<sup>(١)</sup> كالضال . فيخرج فيه ماخرج في ذلك . وهل يمنع دين الأب وجوب الزكاة والحج ، وصدقة الفطر ، والكفارة المالية ، وشرائه العبد ليعتقه ؟ يتوجه أنه لا يمنع ذلك لقدرته على إسقاطه ، ويتوجه أن يمنع ، لأن وقاه قد يكون خيراً له ولولده . وعقوبة الأم والجند على مال الولد قياس قولهم : إنه لا يعاقب على الدم والعرض - أن لا يكون عليها حبس ولا ضرب ، للامتناع من الأداء . وقوله عليه الصلاة والسلام « أنت ومالك لأبيك » يقتضى إباحة نفسه كإباحة ماله ، وهو نظير قول موسى عليه السلام ( ٥ : ٢٥ ) لا أملك إلا نفسي وأخي ) وهو يقتضى جواز استخدامه ، وأنه يجب على الولد خدمة أبيه . ويقويه : جواز منعه من الجهاد والسفر ونحو ذلك فيما يفوت انتفاعه به ، لكن هذا يشترك فيه الأبوان .

فيحتمل أن يقال : خص الأب بالمال . وأما منفعة البدن فيشتركان فيها . وقياس المذهب : جواز أن يؤجر ولده لنفسه مع فائدة ، فيشتركان فيها . وقياس المذهب : جواز أن يؤجره لنفسه مع فائدة الولد مثل أن يتعلم صنعة أو حاجة للأب ، وإلا فلا .

ويستثنى من المألوف أن يأخذه من سرية الابن إن لم تكن أم ولد . فانها تلحق بالزوجة ونص عليه الإمام أحمد في أكثر الروايات وعنه ألقنا سرية العبد بزوجه في إحدى الروايتين في أن السيد لا يتزعمها .

ولا يبطل إبراء الزوجة الزوج بدعواها السفه ، ولو مع بينة أنها سفية ليست

---

(١) المال التاوي : الهالك الذي لا أمل فيه .

تمت الحجة . ولو أبرأته وولدت عنده ومالما يتصرف فيه لم يصدق أبوها  
نمها كانت سفينة يجب الحجة عليها بلا بينة ، والله أعلم .

## كتاب الوصية

وتصح الوصية بالرؤيا الصادقة المقترنة بما يدل على صدقها من إقرار كاتب  
أو إنشاء ، لقصة ثابت بن قيس التي نفذها الصديق رضى الله عنه .  
وقد اختلف في الكشف : هل هو طريق للأحكام ؟ فقهاء ابن حامد  
والتقاضي وأكثر الفقهاء . وإن في كلام أحمد في ذم المتكلمين على  
الوسواس والخطرات إشارة إلى هؤلاء . وأثبت طائفة من الصوفية وبعض الفقهاء .  
والقصود : أن التصرف بناء على ذلك جائز ، وإن لم يميز الرجوع إليه في  
الأحكام . لأن عدة التصرف على غلبة الظن بأى طريق كان بخلاف الأحكام ،  
فإن طرقها مضبوطة .

وقول الإمام أحمد وغيره من السلف : وصية الصبي صحيحة إذا أصاب الحق  
يحتمل في بادئ الرأي وجهين .

أحدهما : أنه إذا أوصى بما يجوز للبائع ، لكن هذا فيه نظر ، فإن هذا  
الشرط ثابت في حق كل موص ، فلا حاجة إلى تخصيص الصبي به .

والثاني : أنه إذا أوصى بما يستحب أن يوصى به ، مثل أن يوصى لأقارب به  
الذين لا يرثون ، فعلى هذا لو أوصى لمبيد دون القريب المحتاج لم تنفذ وصيته ،  
بخلاف البائع . لأن الصبي لما كان قاصر التصرف ، فلا بد أن ينضم إليه نظر  
الشرع ، كما احتاج بيعة إلى إذن الولى . وكذلك إحرامه بالحج على إحدى  
الروايتين .

ويدل على ذلك : أن أصحابنا عللوا الصحة بأنه إن مات كان صرف ما أوصى  
به إلى جهة القرب .

وما يحصل له به الثواب أولى من صرفه إلى ورثته . وهذا إنما يتم في الوصية المستحبة . فأما إن كان المال قليلا والورثة فقراء فترك المال لهم أفضل . قال أبو العباس : وما أظنهم قصدوا - والله أعلم - إلا هذا . وتنفذ الوصية بالخط المعروف . وكذا الإقرار ، إذا وجد في دنتره . وهو مذهب الإمام أحمد .

ولا تصح الوصية لو ارث بغير رضى الورثة . ويدخل وارثه في الوصية العامة بالأوصاف دون الأعيان ، ولكن نص الإمام أحمد في الوصية : أن يحج عنه ، بخلاف هذا . وأفتى أبو العباس لمن نذر أن يتصدق بثيابه ، وله أب فقير : أن يصرفها إليه والله أعلم . ولو أوصى بوقف ثلثه فأخر الوقف حتى تم ، فمأواه يصرف مصرف نماء الوقف .

ولو وصى أن يصلى عنه بدرام لم تنفذ وصيته . وتصرف الدرهم في الصدقة . ويخص أهل الصلاة .

ولو وصى أن يشتري مكانا معيناً ويقف على جهة برٍّ ، فلم يبيع ذلك المكان اشتري مكاناً آخر ، ووقف على الجهة التي وصى بها الموصى .

وقد ذكر العلماء فيما إذا قال : يبعوا غلامي من زيد ، وتصدقوا بشئ . فامتنع زيد من شرائه ، فإنه يباع من غيره ويتصدق بشئ . ولو وصى بمال ينفق على وجه مكروه صرف في القرب .

ولو وصى أن يحج عنه زيد تطوعاً بألف . فيتوجه أنه إذا أبى الممين الحج حج عنه غيره . وكذا إذا مات ، أو مات الفرس الحبيس ، صرف ما وصى به للنفقة عليه في مثله . ولو استغنى الموقوف عليه فقره رد الفضل في مثله .

وقد يتوجه في الوصية لمعين يقصد وصفه لفقر ، إن علم ، ونحو ذلك إذا أراد أن يصرف إلى مثله .

ولو جمع كفن ميت فكفن ، وفضل من ثمنه شيء ، صرف في تسكين الموتي  
أورد إلى المصطفى .

وكلام أحمد يقتضيه في رواية .

ويقبل في تفسير الموصي مراده ، وافق ظاهر اللفظ أو خالفه .

وفي الوقف يقبل في الألفاظ الجملة أو المتماضة . ولو فسره بما يخالف الظاهر  
فقد يمتثل القبول ، كما لو قال : عبدي ، أوجبتي ، أو ثوبتي وقف ، وفسره بمعين  
وإن كان ظاهره العموم .

وهذا أصل عظيم في الإشاءات التي يستقل بها دون التي لا يستقل بها  
كالبيع ونحوه .

### باب تبرعات المريض

ليس معنى المرض الخوف: الذي يغلب على القلب الموت منه، أو يتساوى في  
الظن جانب البقاء والموت . لأن أصحابنا جملوا ضرب الخفاض من الأمراض  
الخوف . وليس الملاك فيه غالبا ولا مساويا للسلامة . وإنما المرض أن يكون  
سببا صالحا للموت . فيضاف إليه . ويجوز حدوثه عنده .

وأقرب ما يقال : ما يكثر حصول الموت منه . فلا عبرة بما يندر وجود الموت  
منه . ولا يجب أن يكون الموت منه أكثر من السلامة ، لكن يبقى ما ليس  
خوفا عند أكثر الناس . والمريض قد يخاف منه ، أو هو يخوف . والرجل لم يلتفت  
إلى ذلك فيخلط <sup>(١)</sup> ما هو مخوف للمتبرع وإن لم يكن خوفا عند جمهور الناس .

---

(١) في نسخة : فيخلص له .

ذكر القاضي : أن الموهوب له لا يقبض الهبة ويتصرف فيها ، مع كونها موقوفة على الإجازة . وهذا ضعيف . والذي ينبغي أن تسلم الموهوب إلى الموهوب له لم يذهب لعله حيث شاء .

وإرسال العبد المعتق ، أو إرسال الحجابي لا يجوز . بل لا بد أن يوقف أمر التبرعات على وجه يتمكن به الوارث من ردها بعد الموت إذا شاء .

ويملك الورثة أن يحجروا على المريض إذا اتهموه بأنه تبرع بما زاد على الثلث . مثل أن يتصدق ويهب ويحابي ، ولا يحسب ذلك ، أو يخافون أن يعطى بعض المال للإنسان تمتع عطيته ونحو ذلك . كذلك لو كان للمال بيد وكيل ، أو شريك ، أو مضارب وأرادوا الاحتياط على ما بيده بأن يحملوا معه يدأ أخرى لهم . فالأظهر أنهم يملكون ذلك أيضاً .

وهكذا يقال في كل عين تعلق بها حق الغير ، كالعبد الجاني والتركة .

فأما المكاتب : فليس يد أن يثبت يده على ماله . فيمكن الفرق بينه وبين هذا بأن العبد قد ائتمنه بدخوله معه في الكتابة ، بخلاف المريض . وأما وكيله فإن الورثة لم يأتمنوه .

ودعوى المريض فيما خرج عن العادة ينبغي أن تعتبر من الثلث . ومنافه لا تحسب من الثلث .

وإسراف المريض في الملاذ والشهوات : ذكره القاضي ، وجواز محل وفاق وقال أبو العباس : يحتمل وجهين . ولو قال لعبد : يا سالم إذا أعتقت غانما فأنت حر ، وقال : أنت حر في حال إعتاق إياه . ثم أعتق غانما في مرضه ، ولم يحتملها الثلث . قياس المذهب . وهو الأوجه . أن يقرع بينهما ، فإذا خرجت القرعة لسالم عتق دون غانم . ثم لو قال : إذا أعتقت سالما فغانم حر ، أو قال : إذا أعتقت سالما فغانم حر بعد حرته . فبهذا يعتق سالم وحده . لأن عتق غانم معلق بوجود عتقه لا بوجود إعتاقه .



ولو وصى لوارث أو لأجنبي بزائد على الثلث، فأجاز الورثة الوصية بعد موت الموصى : صححت الإجازة بلا نزاع . وكذلك قبله في مرض الموت .  
 وخرجه طائفة من الأصحاب رواية من سقوط الشفعة بأسقاطها قبل البيع .  
 وإن أجاز الوارث الوصية ، وقال : ظننت قيمته أهلاً فبانت أكثر قبل .  
 وكذا لو أجاز ، وقال : أردت أصل الوصية .

### باب الموصي له

وتصح الوصية للحمل . وقياس المنصوص في الطلاق : أنها إذا وضعت تسعة أشهر استحق الوصية ، إن كانت ذات زوج أو سيد يطا . ولأكثر من أربع سنين إن اعتزلها . وهو الصواب .  
 وإن وصف الموصى له أو الموقوف عليه بخلاف صفته ، مثل أن يقول : على أولادى السود . وم يبيض ، أو العشر . وم اثني عشر . فها هنا : الأوجه إذا علم ذلك : أن يعتبر الموصوف دون الصفة . وقد يقال ببطالان الوقف والوصية ، كسئلة الإيـام . وقد يقال : يصح في مسألة القدر . ويعطى العشرة ، إما بتعين في الوصية بالقرعة في الوقف . والذى يقتضيه المذهب : أن الغلط في الصفة لا يمنع الورثة حصة المقد .

ولو وصى بفكاك الأسرى ، أو وقف مالا على فكاكهم : صرف من يد الموصى ويد وكيله . ولوليه أن يقترض عليه ثم يوفيه منه . وكذلك في سائر الجهات ومن افكك أسيراً غير متبرع جاز صرف المال إليه . وكذا لو اقترض غير الوصي مالا فك به أسيراً جازت توفيته منه . وما احتاج إليه الوصي في افككهم من أجرة صرف من المال . ولو تبرع بعض أهل التنور بفدائه واحتاج الأسير إلى نفقة الإياب صرف من مال الأسرى . وكذلك لو اشترى من المال للموقوف على افككهم أنفق منه عليه إلى بلوغ محله .

قال أبو بكر الخلال : لو قال الموصي : أعتق عبدا نصرانيا . فأعتق مسلما ، أو ادفع ثلثي إلى نصراني . فدفعه إلى مسلم ، ضمن .  
قال أبو العباس : وفيه نظر .

### باب الموصى به

قال أبو العباس ، في تعاليقه القديمة : ويظهر لي أنه لا تصح الوصية بالحل .  
نظرا إلى علة التفريق ، إذ ليس النهي عن التفريق يختص بالبيع ، بل هو عام في كل تفريق إلا العتق ، واقتداء الأسرى .  
وتصح الوصية بالمنفعة أبدا . ويكون تمليكاً للرقبة . ولا يستحق الورثة منه شيئا . وإن قصد مع ذلك إبقاء الرقبة للورثة ، والإيصاء بها لآخر بطلت ، لا ممتنع أن تكون للنافع كلها لشخص والرقبة لآخر . ولا سبيل إلى ترجيح أحد الأمرين فيبطلان .  
أما إن وصى في وقت بالرقبة لشخص . وفي وقت آخر بالمنافع لغيره ، فهو كما لو وصى بعين لاثنتين في وقتين .

### باب الموصي إليه

ومن أوصى باخراج حبة : فولاية الدفع والتعيين للوصى الخاص إجماعا .  
وإنما للولي العام الاعتراض عليه . لعدم أهليته ، أو فعله محرما .  
وما أنفقه وصى متبرع بالمعروف في شئون الوصية فن مال اليتيم .  
ومن ادعى ديناً على الميت - وهو ممن يعامل الناس - نظر الوصى إلى ما يدل على صدقه ودفع إليه ، وإلا فتحريم الاعطاء حتى يثبت عند القاضي خلاف السنة والاجماع . وكذلك ينبغي أن يكون حكم ناظر الوقف ووالى بيت المال ، وكل وال على حق غيره إذا تبين له صدق الطالب دفع إليه . وذلك واجب عليه إن أمن التهمة . وإن خاف التهمة فلا .

ولو وصى بإعطاء منعه يمينه ديناً نفذ الوصى من رأس المال ، لامن الثلث ولو قال : يدفع هذا إلى يتامى فلان ، فأقرار بقرينة ، وإلا فوصية .  
ويجب على الوصى تقديم الواجب على التبرع به .  
فلو وصى بتبرعات لمعين أو غير معين ، فنفع الورثة بعض التركة ، أو جعلوا الدين .

قال أبو العباس : أفتيت بأن الوصى يخرج الدين مما قدر عليه مقدماً على الوصية . وإن اعتقد الورثة أنه نصب الوصية . وليس هذا مثل غضب المشاع .  
وإذا قال : اصنع في مالي ما شئت ، أو هو محكمك أفضل فيه ما شئت ونحو ذلك من ألفاظ الإباحة لا الأمر ، قال أبو العباس : له أن يخرج ثلثه ، وله أن لا يخرجها . فلا يكون الإخراج واجباً ولا محرماً ، بل هو موقوف على اختيار الوصى .  
ويجوز للوصى صرف الوصية فيما هو أصلح من الجهة التي عينها للوصى .

## كتاب الفرائض

أسباب التوارث : رحم ، ونكاح ، وولاء عتق إجماعاً .  
وذكر عند عدم ذلك كله : موالاته ، ومعاقبته ، وإسلامه على يديه ، والتقاطه ،  
وكونهما من أهل الديوان . وهو رواية عن الإمام أحمد .  
ويرث مولى من أسفل عند عدم الورثة . وقاله بعض العلماء .  
فيتوجه من ذلك أنه ينفق على النعم ومنقطع السبب عصبية أمه . وإن عدمته فمصبته . وهو رواية عن الإمام أحمد . واختيار أبي بكر . وقول ابن مسعود وغيره .

ولا يرث غير ثلاث جدات : أم الأم ، وأم الأب ، وأم أبي الأب ، وإن علون أمومة وأبوة ، إلا للذلية بغير وارث ، كأم أبي الأم .

وإذا استكملت الفروض المال سقطت العصبية ولو في الحجازية<sup>(١)</sup> وهو مذهب الإمام أحمد .

ولو مات متوارثان ، وجعل أولهما موتاً ، لم يرث بعضهم من بعض . وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي .

والأمر يقتل مورثه لا يرثه . ولو اتقى عنه الضمان .

ولو تزوج في مرض موته مضارّة لتفقيص إرث غيرها ، وأقرت به ، ورثته . لأن له أن يوصى بالثلث .

ولو وصى بوصايا أخرى ، وتزوجت المرأة بزوجه ليأخذ النصف . فهذا الموضع فيه نظر . فإن الفسدة هي في هذا .

والمسلم يرث من قريبه الكافر الذي ، بخلاف العكس ، لثلاثا يمتنع قريبه من الإسلام ، ولوجود نصرهم ولا ينصروننا .

والمرد إن قتل في رده ، أو مات عليها ، فإله لوارثه المسلم . وهو رواية عن الإمام أحمد ، وهو المعروف عن الصحابة . ولأن رده كمرض موته .

والزنديق منافق يرث ويورث ، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأخذ من تركته منافق شيئاً ، ولا جعله شيئاً . فلم أن التوارث مداره على النظرة الظاهرة ، واسم الإسلام يجري عليه في الظاهر إجماعاً .

ولو قال السيد لبعده : أنت حر مع موت أهلك ورثه لسبق الحرية الإرث .

وإن قال : أنت حر عقب موته ، أو إذا مات أبوك فأنت حر . فهذا

تخرج على وجهين ، بناء على أن الأهلية إذا حدثت مع الحكم : هل يكفي ذلك ، أم لابد من تقدمها ؟

---

(١) وتسمى الحجازية . وصورتها ما قال صاحب الرحية :

وإن يكن زوج وأم ورتا وإخوة للام حازوا الثلثا

وإخوة أيضاً لأم وأب واسترقوا المال بفرض النسب

فاجعلهم حكمهم لأم واجعل أباهم حجراً في الم

## فصل

والإخوة لا يحبون الأم من الثلث إلى السادس ، إلا إذا كانوا وارثين غير محجوبين بالأب فلأم في مثل أبيين وأخوين : الثلث .  
والجد يسقط الإخوة من الأم إجماعاً . وكذا من الأبوين أو الأب .  
وهي رواية عن الإمام أحمد . واختارها بعض أصحابه . وهو مذهب الصديق .  
وغيره من الصحابة رضي الله عنهم .

ولو خلقت المرأة زوجاً وبنتاً ولماً : فهذه القريضة تقسم على أحد عشر .  
لبنّت ستة أسهم ، وللزوج ثلاثة أسهم ، وللأم سهمان ، وهذا على قول من يقول بالرد ، كأبي حنيفة وأحمد .

وعلى من لا يقول بالرد : كمالك والثاقي ، فيقسم عندهم على اثني عشر سهماً :  
لبنّت ستة أسهم ، وللزوج ثلاثة ، وللأم سهمان ، والباقي لبنت المال .  
قلت : أبو حنيفة : لا يقول بالرد على الزوجين ، فلزوج عنده الربع ،  
والثلاثة أرباع الباقية تقسم أرباعاً : ثلاثة أرباعاً للبنّت ، وربعها للأم ، فتصح  
هذه المسألة عنده من ستة عشر : للزوج أربعة ، ولبنّت تسعة ، وللأم ثلاثة ،  
والله أعلم .

## فصل

ومن طلق امرأته في مرض موته ، يقصد حرمانها من الميراث : ورثته إذا  
كان الطلاق رجماً إجماعاً ، وكذا إن كان بائناً عند جمهور أئمة الإسلام ،  
وقضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولم يعرف عن أحد من الصحابة . في  
ذلك خلافاً ، وإنما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير .

وعلى قول الجمهور : فهل تمتد عدة طلاق ، أو عدة وفاة ، أو أطولها ؟ فيها  
أقوال : أظهرها : الثالث ، وهل يكمل لها المهر ؟ فيه قولان ، أظهرها : أنه يكمل .

## فصل

ولو أخبر واحد من الورثة بالفراس أو النسب والباقون لم يصدقوه ، ولم يكذبوه ثبت النسب . وهذا ظاهر قول الإمام أحمد ، وظاهر الحديث <sup>(١)</sup> . فإن الإمام أحمد قال « إذا أقر وحده ولم يكن أحد يدفع قوله » . وعلى هذا : فلورّد هذا النسب من له فيه حق قبل منه ، وارثاً كان أو غير وارث على ظاهر كلامه .

ونسكاح المريض في مرض الموت صحيح ، وترث زوجته منه في قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، ولا تستحق إلامهر المثل ، لالزيادة عليه بالاتفاق.

## كتاب العتق

ومن أعتق جارية وشرط في عتقها : أن تكون مستتية لم يحرم عليه بيعها إذا كانت زانية .

وإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه ، وهو موسر ، عتق نصيبه ، ويعتق نصيب شريكه بدفع القيمة . وهو قول طائفة من العلماء ، وإن كان معسراً عتق كله ، واستسمى العبد في باقي قيمته ، وهو رواية عن الإمام أحمد . اختارها بعض أصحابه . والمالك إذا استكره عبده على الفاحشة عتق عليه ، وهو أحد القولين في المذهب ، وقال بعض السلف : يبني على القول بالعتق بالمثل .

وإذا استكره أمة امرأته على الفاحشة عتقت . وغرم مثلها لسيدتها ، وقاله الإمام أحمد في رواية إسحق ، تلخير سكة بنت الحبّ <sup>(٢)</sup> وكذا أمة غير امرأته

---

(١) وهو قوله صلى الله عليه وسلم « الولد للفراس » .

(٢) روى أبو داود عن قيسة بن حريث عن سلمة بن الحبّ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : قضى في رجل وقع على جارية امرأته : إن كان استكرهها ، =

إلا أن يفرق بين أمة امرأته وغيرها بفرق شرعي ، وإلا فوجب القياس التسوية .  
وإن لم يكرهها لم تعتق ، وضمنها لسيدها .

ولو مثل بعبد غيره يتبعه أن يعتق عليه ، ويضمن قيمته لسيده ، كادل عليه  
حديث المستكره لأمة امرأته ، فإنه يدل على أن الاستكراه تمثيل ، وأن التمثيل  
يجب العتق ولو بعبد الغير ، ويدل أيضاً على أن من تصرف بملك الغير على  
وجه ينتمه من الانتفاع به فإن له المطالبة بقيمته .

قال أبو العباس : ما أعرف للحديث وجهاً ، إلا هذا .

والأشبه بالمذهب : صحة شرط الخيار والكتابة ، ولو قيل بصحة شرط  
الخيار في الكتابة لم يبعد . وأما شرط الخيار في التعليلات فلا .

ويجوز شرط وطء للكتابة . ونص عليه الإمام أحمد .

ويتوجه على هذا : جواز وطئها بلا شرط بإذنها . وعلى قياس هذا : يجوز  
أن يشترط الراهن وطء المرتهة .

والعبد الذي يعتق من مال النية والمصالح يحتمل أن يقال : لا ولاء عليه لأحد ،  
بمنزلة عبد الكافر إذا أسلم وهاجر ، ويحتمل أن يقال : الولاء عليه للمسلمين .

وعلى هذا : فإذا اشترى السلطان رقيقاً وقد ثمنه من بيت المال ثم أعتقه : كان  
الملك فيه ثابتاً للمسلمين . ولا يكون لأحد عليه ولاية ، مع عدم نسب لهم في  
بيت المال ، لأن ولاده إما لبيت المال استحقاقاً ، أو لكونه لا وارث له ، فيوضع

---

== فهي حرة ، وعليه لسيدها مثلها ، وإن كانت طاعته فهي له ، وعليه لسيدها مثلها ==  
قال النضرى في مختصر السنن . وأخرجه النسائي ، وقال : لا تصح هذه الأحاديث .  
وقال البيهقي : وقصة بن حريث غير معروف ، قال النضرى ، وروينا عن أبي داود  
أنه قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : الذي رواه عن سلمة بن الحباق شيخ  
لا يعرف ، لا يتحدث عنه غير الحسن . يعني قصة بن حريث ، وقال البخاري في  
حديثه نظر (ج ٦ ص ٢٧١) والحباق بكسر الباء بوزن محدث

ماله في بيت المال ، وليس ميراثه لورثة السلطان ، لأنه اشتراه بحكم الوكالة ، لا بحكم الملك ، ولو احتمل أن يكون اشتراه لنفسه وأن يكون اشتراه للمسلمين ، حل تصرفه على الجائز ، وهو شراؤه للمسلمين دون الحرام ، وهو شراؤه لنفسه من بيت المال ، وهو ممتنع .

ولو عرف أنه اشتراه لنفسه من بيت مال المسلمين حكم بأن الملك للمسلمين لاله ، لأن له ولاية الشراء للمسلمين من بيت مالهم ، فإذا اشترى بمالهم شيئاً كان لم دونه ، ونية الشراء لنفسه بمالهم محرمة فتلغى وتصير كأن المقدع عرى عنها .

### فصل

ولا تنفق أم الولد إلا بموت سيدها . ويموز لسيدها ييها ، وهو رواية عن الإمام أحمد .

وهل للخلاف في جواز ييها شبهة ؟ فيه نزاع ، والأقوى : أن له شبهة .  
وينبئ عليه : ما لو وطئ الجارية ممتدداً تحريره : هل يلحقه النسب ، أو يرجع رجم المحسن ؟ أما التمييز فواجب .

## كتاب النكاح

والإعراض عن الأهل والأولاد ليس مما يحبه الله ورسوله ، ولا هو دين الأنبياء ، قال تعالى (١٣: ٣٨) ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية) والنكاح في الآيات حقيقة في العقد والوطء ، وفي النهي لكل منها .  
وليس للأبوين إلزام الولد بنكاح من لا يريد ، فإن امتنع ، فلا يكون عاقاً كأي كل ما لا يريد .

ويحرم النظر بشهوة إلى النساء والمردان ، ومن استحله كفر إجماعاً .  
ويحرم النظر مع خوف ثوران الشهوة ، وهو منصوص عن الإمام أحمد والشافعي رحمهما الله .



ومن كرر النظر إلى الأمرد ونحوه ، وقال : لا أنظر بشهوة كذب في دعواه ،  
وقاله ابن عقيل .

ومن نظر إلى الخليل والبهائم والأشجار على وجه استحسان الدنيا والرئاسة  
وللال : فهو مذموم لقوله تعالى (٢٠: ١٣١) ولا تمدن عينيك إلى ممتعنا به أزواجاً  
منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه <sup>(١)</sup> ) وأما إن كان على وجه لا يتقص الدين ،  
وإنما فيه راحة النفس فقط ، كالنظر إلى الأزهار : فهذا من الباطل الذي  
يستعان به على الحق .

وكل قسم متى كان معه شهوة كان حراماً بلا ريب ، سواء كانت شهوة  
تتمع بنظر ، أو نظر لشهوة الوطء . واللمس كالنظر وأولى .  
ونحرم الخلوة بغير محرم ، ولو بحيوان يشتهي المرأة ، أو نشتهي ، كالقرد .  
وذكره ابن عقيل .

ونحرم الخلوة بأمرد غير حسن ، ومضاجعته كالمرأة الأجنبية ، ولو لمصلحة  
التعليم والتأديب . والمقرليقيمه أو وليه عند من يعاشره لذلك فهو ملعون ديوث ،  
ومن عرف بمحبتهم أو معاشرتهم منع من تعليمهم .

وإن احتاج الإنسان إلى التكاح وخشى العنت بتركه قدمه على الحج  
الواجب ، وإن لم يخف قدم الحج ، ونص الإمام أحمد عليه في رواية صالح وغيره .  
واختاره أبو بكر .

---

(١) التي في الآية إنما هو عن مد النظر إلى ممتع الله به غيره . فأما مد النظر  
وإنما هو فيما أنعم الله عليك من الخيل والأنعام والزرع والتجار ، لتعرف قدر نعمته  
ربك فيها ، فتستعملها فيما خلقت له من خير الدنيا والآخرة . فهو من شكر نعمته الله  
الذي يحبه الله ويحب عليه . وما خلق الله شيئاً من ذلك باطلا . قال الله ( ٣٨ : ٢٧ )  
وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا . ذلك ظن الذين كفروا . فويل للذين  
كفروا من النار )

وإن كانت العبادات فرض كفاية ؛ كالعلم والجهاد ، قدمت على النكاح  
إن لم يخش العنت .

قلت : وما قاله أبو العباس رضى الله عنه ظاهر ، إن قلنا : إن النكاح سنة .  
وأما إن قلنا : إنه لا يقع إلا فرض كفاية - كما قاله أبو يعلى الصغير <sup>(١)</sup> وابن المنى  
في تعليقهما - فقد تعارض فرض كفاية ، فيه نظر . وإن قلنا : إن النكاح  
واجب قدمه . لأن فروض الأعيان مقدمة على فروض الكفاية . والله أعلم .

وبإباح التصريح والتعريض من صاحب العدة فيها ، إن كانت المدة ممن  
يحل له التزوج بها في العدة كالختملة ، فأما إن كانت ممن لا يحل له إلا بعد انقضاء  
العدة ، كالزنى بها والموطوءة بشبهة ، فينبى أن يكون للأجنبي .

والمدة باستبراء كأم الولد ، أو التي مات سيدها أو أعتقها ، فينبى أن تكون  
فى حق الأجنبي كالنوفى عنها زوجها ، والمطلقة ثلاثا ، والمنفسخ نكاحها برضاع أو  
لسان . فيجوز التعريض بخطبتها دون التصريح .

والتعريض أنواع : تارة : بذكر صفات نفسه ، مثل ما ذكر النبى صلى الله  
عليه وسلم لأم سلمة رضى الله عنها . وتارة يذكر لها صفات نفسها . وتارة يذكر  
لها طلبا لا يعينه ، كقوله : رُبَّ راعب فيك . وطلب لك . وتارة يذكر أنه طالب  
للنكاح ، ولا يعينها . وتارة يطلب منها ما يحتمل النكاح وغيره ، كقوله : إذا  
قضى الله شيئا كان .

ولو خطبت المرأة أو خطب وليها لها الرجل ابتداء فأجابها . فينبى أن  
لا يحل لرجل آخر خطبتها ، إلا أنه أضعف من أن يكون الرجل هو الخاطب . وكذا  
لو خطبت أو وليها بعد أن خطب هو امرأة . فالأول : أبدى للخاطب : والثانى :  
أبدى للمخطوب . وهذا بمنزلة البيع على بيع أخيه قبل انعقاد البيع .

---

(١) هو القاضى أبو الحسين محمد بن القاضى أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء .

ومن خطب تعريضاً في العدة أو بعدها ، فلا ينهي غيره عن الخطبة .  
ولو أذنت المرأة لوليها أن يزوجه من رجل بينه : احتيل أن يحرم على غيره  
خطبتها ، كما لو خطبت فأجاب . واحتيل أن لا يحرم . لأنه لم يخطبها أحد ، كذا  
قال القاضي أبو يعلى . وهذا دليل منه على أن سكوت المرأة عند الخطبة ليس  
باجابة إليها بحال .

### فصل

وينعقد النكاح بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ وفعل كان . ومثله  
كل عقد .

والشرط بين الناس : ما عدوه شرطاً .

نص الإمام أحمد - في رواية أبي طالب - في رجل مشى إليه قومه ، فقالوا :  
زوج فلانا . فقال : زوجته على ألف . فرجعوا إلى الزوج فأخبروه . فقال : قد  
قبلت . هل يكون هذا نكاحاً ؟ قال : نعم .

قال ابن عقيل : هذا يعضى أن النكاح الموقوف صحيح .

وقد أحسن ابن عقيل فيما قاله . وهي طريقة أبي بكر . فإن هذا ليس تراخياً  
للقبول ، كما قاله القاضي . وإنما هو تراخٍ للإجازة . ومسألة أبي طالب وكلام  
أبي بكر فيها إذا لم يكن الزوج حاضراً في مجلس الإيجاب . وهذا أحسن . أما إذا  
تفرقا عن مجلس الإيجاب : فليس في كلام أحمد وأبي بكر ما يدل على ذلك .

ويموز أن يقال : إن الماقد الآخر إن كان حاضراً اعتبر قبوله . وإن كان  
غائباً جاز تراخى القبول عن الإيجاب ، كما قلنا في ولاية القضاء ، مع أن أصحابنا  
قالوا في الوكالة : إنه يجوز قبولها على الفور والتراخي . وإنما الولاية نوع من جنس  
الوكالة .

وذكر القاضي في الجرد وابن عقيل في الفصول في تنميه رواية أبي طالب :  
لو قال الزوج قبلت . صح ، إذا حضر شاهدان .

قال أبو العباس : وهو يقضي بأن إجازة العقد الموقوف إذا قلنا بانقاده تنقتر إلى شاهدين . وهو مستقيم حسن .

وصرح الأصحاب بصحة نكاح الأخرس إذا فهمت إشارته . قال في المجرّد والفصول : يجوز تزويج الأخرس لنفسه ، إذا كانت له إشارة تفهم . ومفهوم هذا الكلام : أن لا يكون الأخرس ولياً ولا وكيلاً لغيره في النكاح . وهو مقتضى تعليل القاضي في الجامع . لأنه يستفاد من غيره . ويحتمل أن يكون ولياً لا وكيلاً . وهو أقيس .

والجد كالأب في الإيجاب . وهو رواية عن الإمام أحمد . وليس للأب إيجاب بنت التسع ، بكرًا كانت أو ثيباً . وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر .

وإذن الثيب الكلام . وإذن البكر الممات .

قال أبو العباس - بعد ذكره لقول أبي حنيفة ومالك - : تزوج المثابة بالزنا بالجبر كما تزوج البكر - هذا قول قوي .

وإذا تمذر من له ولاية النكاح انتقلت الولاية إلى أصلح من يوجد من له نوع ولاية في غير النكاح ، كرئيس القرية . وهو المراد بالدهقان ، وأمير القافلة ونحوه .

قال الإمام أحمد في رواية للروذى - في البلد يكون فيه الوالى ، وليس فيه قاض : يزوج إذا احتاط للمرأة في المهر والكف - أرجو أن لا يكون به بأس . وهذا من الإمام أحمد يقتضى أن الولى ينظر في المهر ، وأن أمره ليس مفوضاً إليها وحدها . كما أن أمر الكف ليس مفوضاً إليها وحدها .

وقال في رواية الأثرم وصالح وأبى الخارث عن المهر : لا نجد فيه حدا . هو ما تراضى عليه الأهليون . وهو في رواية للروذى : ما تراضى عليه الأهليون في

النكاح جائز . وهو يقتضى أن للأعالي نظر فى الصداق . ولو كان أمره إليها فقط لما كان لذكر الأهليين معنى .

وتزويج الأيامي فرض كناية إجماعاً . فإن أراد حاكم إلا نظلم ، كطلبه جُملاً لا بـ . . . . . أو وجوبه كعدمه .

ريزوح ولى المال الصغير .

واشترط الجلد الجدد فى الحر فى الولى كونه رشيداً . والرشد فى الولى هنا : هو للمرفة بالسكف . ومصالح النكاح . ليس حفظ المال .

ويتخرج لنا مثل قول أبى حنيفة : أن الولى كل وارث بفرص أو تعصيب ، ولغير المصبة من الأقارب التزويج عند عدم المصبة .

ويخرج على ذلك ما إذا قلنا التوريث لذوى الأرحام على التوريث بالولاء ولو كانت المرأة يهودية ووليتها نصرانيا ، أو بالعكس : فينبغى أن يخرج على الروايين فى توارثهما ، وقبول شهادته عليها إذا قلنا تقبل من أهل الذمة بعضهم على بعض . وكذلك فى ولاية المال والعقل .

ويضم إلى الولى القاسق أمين ، كالوصى فى رواية .

ولو قيل : إن الإين والأب سواء فى ولاية النكاح ، كما إذا أوصى لأقرب قرابته ، لكان متوجها .

ويتخرج لنا : أن الإين أولى من الأب إذا قلنا : الأخ أولى من الجد . وقد حكى ذلك ابن التتى فى تاليفه . فقال : يقدم الإين على الأب على قول عندنا .

وإن لم يعلم وجود الأقرب فى الكل حتى زوج الأبد ، فقد يقال : بطرد القاعدة . والقياس : أن لا يصح النكاح ، كالجهل الشرعى ، مثل أن يعتقد صحة النكاح بلا ولى ، أو بالولى الأبد ، أو بلا شهود .

وقد يقال : يصح النكاح ، كما أن للمعتبر فى الشهود والولى هو المدالة

الظاهرة على الصحيح . فلو ظهر فيها بعد أنهم كانوا قاسقين وقت المقد فيه وجهان ثابتان .

يؤيد هذا : أن الولي الأقرب إما يشترط إذا أمكن . فأما مع تعذره فيسقط ، كما لو عَصَلَ أو غاب . وبهذا قيد ابن أبي موسى وغيره . وهو معنى قول الجماعة : إذا زوج الأبعد مع القدرة على الأقرب لم يصح .

ومن لم يعلم أنه نسيب ، فهو غير مقدور على استئذانه . فيسقط بعدم العلم ، كما يسقط بالبعد . وهذا إذا لم ينتسب في عدم العلم إلى تفریط .

ومن هذا : لو زوجت بنت للملاعن ثم استلمحها الأب . فلو قلنا بالأول لكان يتعين أن لا يصح النكاح . وهو بعيد . بل الصواب : أنه يصح .

قال الإمام أحمد في رواية حنبل : لا يعقد نصراني ولا يهودي عقدة نكاح لمسلم ولا مسلمة . ولا يكونان وليين لمسلم ولا مسلمة ، بل لا يكون الولي إلا مسلماً . وهذا يقتضي أن الكافر لا يزوج مسلمة بولاية ولا وكالة . وظاهره : يقتضي أن لا ولاية للكافر على بنته الكافرة في تزويجها المسلم .

قال أبو العباس في موضع آخر : لا ينبغي أن يكون متولياً لنكاح مسلم . ولكن لا يظهر بطلان المقد . فإنه ليس على بطلانه دليل شرعي .

قال الإمام أحمد في رواية محمد بن الحسن ، في الأخوين الصغير والكبير : ينبغي أن ينظر إلى العقل والرأي . وكذلك قال في رواية الأثرم في الأخوين الصغير والكبير : كلاهما سواء ، إلا أنه ينبغي أن ينظر في ذلك إلى العقل والرأي . وظاهر كلام الإمام أحمد : هذا . لأنه لا أثر للبس هنا . واعتبره أصحابنا .

ولو زوج المرأة وليان ، وجهل أسبق المقدين . فيه روايتان . إحداهما : تمييز الأسبق بالقرعة . والذي يجب أن يقال : على هذه الرواية ، أن من خرجت له القرعة فهي زوجته ، بحيث يجب عليه فققتها وسكنائها . ولو مات ورثته . لكن لا يطؤها حتى يحدد العقد ، لحل الوطء قط . هذا قياس المذهب

أو يقال : إنه لا يحكم بالزوجة إلا بالتجديد . و يكون التجديد واجبا عليه وعليها ، كما كان الطلاق واجبا على الآخر .

والرواية الثانية : يفسخ النكاحان ، ومن أحباها من ذكر أنها يطلقانها .

فعلی هذا : هل يكون الطلاق واقعا بحيث تنقضى العدة . ولو تزوجها ينبيى أن لا يكون كذلك ، لأنه لا ينبيى وقوع الطلاق به . فان ماتت المرأة قبل الفسخ والطلاق : فذكر أبو محمد المقدسي احتمالين .

أحدهما : لأحدهما نصف الميراث ، وربع النفقة حتى يصطلحا عليه .

والثاني : يقرع بينهما . فن قرع حلف أنه استحق وورث .

قال أبو العباس : وكلا الوجهين لا يخرج على المذهب . أما الاول : فلأنه لا تنفك الخصومات . وأما الثاني : فكيف يحلف من قال : لأعرف الحان ؟ وإنما للمذهب : على رواية أيهما قرع فله الميراث بلا يمين .

وأما على قولنا : لا يقرع . فإذا قلنا : إنها تأخذ من أحدهما نصف المهر بالقرعة . فكذلك يرشها أحدهما بالقرعة بطريق الأولى .

وإن قلنا : لا مهر . فهنا قد يقال بالقرعة أيضاً .

وإذا قال : قد جعلت عتي أمتي صداقها ، أو قد أعتقتها وجعلت عتيها صداقها صح بذلك المتق والنكاح . وهو مذهب الامام أحمد .

ويتوجه أن لا يصح العتي إذا قال : قد جعلت عتيك صداقك ، فلم تقبل . لان العتي لم يصير صداقا . وهو لم يوقع غير ذلك . ويتوجه أن لا يصح ، وإن قبلت . لان هذا القبول لا يصير به العتي صداقا . فلم يتحقق ما قال . ويتوجه في الصورة الثانية : أنها إن قبلت صارت زوجة ، وإلا عتقت مجانا أولم تعتق بحال .

وإذا قلنا : إلحاق الشرط لا يغير الطلاق . فإلحاق المتق في النكاح بطريق الأولى .

فلى هذا : إذا قال : أعتقتك وجعلت عتقك صداقك ، فإنه يقع العتق ولا يلزمها النكاح ولا قيمة نفسها .

ويتخرج ثبوت الخيار أو اعتبار إذنها من عتقها بمنح حر . فإن الخيار يُثبت لها في رواية . وكذلك إذا عتقا معا . فإذا كان حدوث الحرية بعد العتق يثبت الفسخ بالمقارنة أو لو ن ثبت الفسخ .

ولو أعتقها وزوجها من غيره ، وجعل عتقها صداقها بقياس المذهب : صحته ، لأنهم قالوا : الوقت الذي جعل فيه العتق صداقا كان يملك إجبارها في حق الأجنبي فلم يبق إلا أنه جعل ملك بعضها وقت حريتها صداقا . وهذا لا يؤثر . كما لو كان هو المتزوج .

ويدل على ذلك : أن أصحابنا قالوا : إذا قال : زوجتك هذه على أنها حرة صح . وإن لم يعلم أنه أعتقها قبل ذلك . ويكون هو المصدق لها عن الزوج . ويحتمل أن يقال : هو السيد خاصة . لأنه لا يمكنه أن يتزوجها وهي رقيقة وعلى هذا : فواء قال : أعتقتها وزوجتها منك ، أو زوجتها منك وأعتقتها . ولو قال : أعتقت أمتي وزوجتكها على ألف درهم ، بقياس للمذهب : جوازه . فهو مثل أن يقول : أعتقتها وأكريتها منك سنة بألف درهم . وهذا بمنزلة استثناء الخدمة . مثل أن يقول : أعتقتك على خدمة سنة .

ولو قال : أعتقتك وتزوجتك على ألف درهم صح هذا النكاح بطريق الأولى لأنه لم يجعل العتق صداقا .

ولو قال : وهبتك هذه الجارية وزوجتها من فلان ، أو وهبتكها وأكريتها من فلان ، أو بشتكها وزوجتها ، أو أكريتها من فلان . بقياس للمذهب : صحته . لأنه في معنى استثناء للنفسة .

وحاصله : أنا نبجز<sup>(١)</sup> العتق والوقف والهبة والبيع مع استثناء منفعة الخدمة .

---

(١) وفي نسخة « أنا كما جوزنا » .



وقد جوزنا<sup>(١)</sup> أن يكون الإعتاق والانكاح في زمن واحد ، وجعلنا ذلك بمنزلة الانكاح قبل الاعتاق . لأنها حين الاعتاق لم تخرج عن ملكه .

والذى يقتضيه كلام أحمد : أن الرجل إذا تبين له أنه ليس بكفء . ففرق بينهما ، وأنه ليس للولى أن يزوج المرأة من غير كفء ، ولا للزوج أن يتزوج ، ولا للمرأة أن تفعل ذلك . وأن الكفاءة ليست بمنزلة الأمور المالية ، مثل مهر المرأة : إن أحبت المرأة والأولياء طلبوه وإلا تركوه ، ولكنه أمر ينبغي لهم اعتباره . وإن كانت منفعتة تتعلق بغيرها .

وفقد النسب والدين لا يقر معهما النكاح بغير خلاف عن أحد .  
وفقد الحرية غير مبطل بغير خلاف عنه ، بل يثبت به الخيار . لمن يختار الفسخ ، وفقد اليسار : هل يثبت به الخيار ؟ روايتان .  
وحيث ثبت الخيار بفقد الكفاءة فللمرأة أو لوليها الفسخ . وعلى هذا التراخي في ظاهرها الرواية<sup>(٢)</sup> .

فعلى هذا يسقط خيارها بما يحصل منها مما يدل على الرضى من قول أو فعل .  
وأما خيار الأولياء فلا يسقط إلا بالقول . ويفتقر الفسخ به إلى حاكم في قياس المذهب . كالفسخ بالعيوب ، لاختلاف فيه .

ولو كان الزوج ناقصاً من وجه آخر ، مثل أن كان دونها في النسب فرضوا به . ثم بأن فاسقاً وهى عدل . فهما ينبغي ثبوت الخيار ، كما لو رضيت به لعله ، مثل الجذام . فظهر به عيب آخر كالجنون والعنة . فأما إن رضوا بفسقه من وجه فإن فاسقاً من آخر ، مثل : أن ظنوه يشرب الخمر . فظهر أنه يشرب الخمر ويلوط أو يشهد بالزور ، أو يقطع الطريق . وبيض لذلك أبو العباس .

وإن حدثت له الكفاءة مقارنة ، بأن يقول سيد العبد ، بعد إيجاب النكاح

(١) في نسخة بدون « وقد » .

(٢) يياض بالأصل

له : قبلت له النكاح وأعتقته ، بقياس المذهب : حجة ذلك وتخرج رواية أخرى على مسألة ما إذا أعتقها معا . وعلى مسألة ما إذا قال : أعتقتك وجعت عتقتك صدأك . لا ريب في أن النكاح مع الاعلان يصح . وإن لم يشهد شاهدان ، وأما مع الكتمان والإشهاد : فهذا مما ينظر فيه .

وإذا اجتمع الإشهاد والاعلان فهذا لا نزاع في صحته .

وإذا اتنى الاشهاد والاعلان فهو باطل عند عامة العلماء . وإن قدر فيه خلاف فهو قليل . وقد يظن أن في ذلك خلافا في مذهب الامام أحمد .

### باب المحرمات في النكاح

وتحرم بنته من الزنا ، قال الإمام أحمد ، في رواية أبي طالب ، في الرجل يزني بامرأة ، فتلد منه ابنة فيتزوجها ؟ فاستعظم ذلك ، وقال : يتزوج ابنته ؟ عليه القتل بمنزلة المرتد ، وحل القاضي قوله « يقتل » على أنه لم يقع له اختلاف ، فاعتقد أن المسألة إجماع ، أو على أن هذا فيمن عقد عليها غير متأول ولا مقلد ، فيجب عليه الحد .

وقال أبو العباس : كلام أحمد يقتضي أنه أوجب عليه حد المرتد لاستحلال ذلك ، لا حد الزنى ، وذلك أنه استدل بحديث البراء ، وهذا يدل على أن استحلال هذا كفر عنده .

وقال القاضي في التعليق ، والشيخ أبو محمد القدسي في المغنى : يكنى في التحريم أن يعلم أنها بنته ظاهراً ، وإن كان النسب لغيره .

وقال أبو العباس : وظاهر كلام الإمام أحمد : أن الشبهة تكفى في ذلك ، لأنه قال : أليس أمر النبي صلى الله عليه وسلم سودة أن تحتجب من ابن زمعة ؟ وقال : « الولد للقراش » وقال : « إنما حجبتها للشبه الذي رأى بينه وبين عتبة » قال القاضي : . والخلو إن تجردت عن نظر أو مباشرة دون الفرج فروايقان .

قال : وقد أطلق القول في رواية أبي الحارث : إذا خلا بها وجب الصداق والمدة . ولا يحل أن يتزوج أمها ولا بنتها ، ولا تحمل المرأة لأبيه ولا لابنه .  
قال : وهذا محمول على أنه حصل مع الخلوة نظر ، أو مباشرة . فيخرج كلامه على إحدى الروايتين .

قال أبو العباس : وهذا ضعيف ، وإنما الخلوة هنا ، إن اتصلت بعقد النكاح قامت مقام الوطء ، فأما الخلوة بالأمة والأجنبية فلا أثر لها .  
وسحاق النساء قياس للذهب للنصوص : أنه يخرج على الخلاف في مباشرة الرجل الرجل بشهوة .

وتحرم بنت الريبة ، لأنها ربيبة ، وبنت الربيب أيضاً . نص عليهما الإمام أحمد في رواية صالح .

قال أبو العباس : ولا أعلم في ذلك نزاعاً . ولا تحرم زوجة الربيب ، نص عليه أحمد في رواية ابن مشيش ، وكذا في الربيب يتزوج امرأة رابته ، لأنه ليس من الأبناء .

والمنصوص عن الإمام أحمد في مسألة التلوط ، إنما هو : أن الفاعل لا يتزوج بنت المفعول به . وكذلك أمه ، وهذا قياس جيد ، فأما تزوج للمفعول به بأم الفاعل أو ابنته فقيه نظر ، ولم ينص عليه ، وذلك لأن واحداً منها لم يتمتع بأصل الآخر وفرعه ، والمنصوص والأصل : أن يتمتع بالرجل أصل أو فرع ، أو يتمتع بالمرأة أصل أو فرع ، وهذا المفعول به يتمتع في أحد الطرفين . وهو يتمتع في الطرف الآخر . والوطء الحرام لا يؤثر تحريم للمصاهرة .

واعتبر أبو العباس في موضع آخر : التوبة حتى في اللواط .  
ويعرم الجمع بين الأختين في الوطء بملك اليمين ، كقول جمهور العلماء .  
قيل لأحمد في رواية ابن منصور : الجمع بين المملوكتين ، أقول : إنه حرام ؟  
قال : لا أقول إنه حرام ، ولكن يَنْهَى عنه .

قال القاضي : ظاهر هذا : أنه لا يحرم الجمع ، وإنما يكره .  
 قال أبو العباس : الإمام أحد لم يقل : ليس هذا حراماً . وإنما قال :  
 لا أقول هو حرام ، وكانوا يكرهون - فيما لم يرد فيه نص تحريم - أن يقال :  
 هو حرام ، ويقولون : ينهى عنه ، ويكرهون أن يقولوا : هو حرام ، ويقولون :  
 يؤمر به ، وهذا الأدب في الفتوى مأثور عن جماعة من السلف .  
 وذلك إما لتوقف في التحريم ، أو تهيئ لهذه الكلمة ، كما يهابون لفظ  
 الترض إلا فيما علم وجوبه ، فإذا كان الملقى يمتنع أن يقول : هو فرض ،  
 إما لتوقفه ، أو لكون الترض ماثبت وجوبه بالقاطع ، أو لأنه لم يبين وجوبه في  
 الكتاب ، فكذلك الحرام .

وأما أن يحمل عن أحد أنه لا يحرم بل يكره : فهذا غلط عليه ، ومرجه  
 إلى الغفلة عن دلالة الألفاظ ومراتب الكلام .

وقد ذكر القاضي هذا في المدة بعينه في مسألة الترض : هل هو أعلى من  
 الواجب ؟ وذكر لفظ الإمام أحد في هذه الرواية ، ولفظه في التمة ، فلم أنه لم  
 يحمل في المسألة خلافاً .

فلوطى إحدى الأختين للملوكيتين لم تحمل له الأخرى ، حتى يحرم على  
 نفسه الأولى بإخراج عن ملكه ، أو تزويج  
 قال ابن عقيل : ولا يكتفى في إباحتها بمجرد إزالة الملك حتى تمضي حيضة  
 الاستبراء وتنقضي ، فتكون الحيضة كالمدّة .

وقال أبو العباس : وليس هذا القيد في كلام أحد ، وجماعة الأصحاب ،  
 وليس هو في كلام علي وابن عمر ، مع أن علياً لا يجوز وطء الأخت في عدة  
 أختها ، ولو زال ملكه عن بعضها كفى ، وهو قياس قول لأصحابنا .

فإن حرم إحداها بنقل الملك فيها على وجه يمدن استرجاعه ، مثل أن  
 يهبها لولده ، أو يبيعها بشرط ، فقد ذكر الجدل الأعلى في البيع والرهن بشرط

الطيار وجهين ، فإن أخرج الملك لازماً ، ثم عرض له المبيع للفسخ ، مثل أن يبيعهما سلمة فتيبن أنها كانت ممية ، أو يفسل المشتري بالتمن ، أو يظهر في الموضع تدليس ، أو يكون مغبوتاً . فالذي يجب أن يقال في هذه المواضع : إنه يباح وطء الأخت بكل حال على عموم كلام الصحابة والفقهاء : أحد وغيره . والبيع والهبة يوجبان التفريق بين ذوى الرحم المحرم ، وهو لا يجوز بين الصغار ، وفي جوازه بين الكبار روايتان . وقد أطلق علي وابن عمر والفقهاء أحد وغيره أن يبيعهما أو يهبهما ، مع أن علياً هو الذي روى النهي عن التفريق بين الأختين ، ولم يترضوا لهذا الأصل . فإن بني عليه لم يجز البيع والهبة رواية واحدة قبل البلوغ ، وإما يجوز العتق أو التزويج ، وفي جوازها بعد البلوغ روايتان . أو يقال : يجوز له التفريق هنا لأجل الحاجة ، لأنه يحرم الجمع في النكاح ، ويحرم التفريق ، فلا بد من تقديم أحدهما ، وكلام الصحابة والفقهاء بعمومه يقتضي هذا .

ولو أزال ملكه عنها بغير العتق ، مثل أن يبيعهما أو يهبهما ، فينبغي أن لا يجوز له أن يتزوج أختها في مدة الاستبراء ، كما لا يحل له وطؤها على ما تقدم ، إلا أن هذا لا ينبغي أن يزيد على تزوجه بأختها مع بقاء الملك ، لا يمكن أن يدعى المشتري والتهب ولدها ، بخلاف الممتقة ، وشبهة الملك حقيقة لا كالنكاح . فعلى هذا : إذا وطئ أمة بشبهة ملك . ففي تزوج أختها في مدة استبرائها ما في تزوج أختها المستبرأة بعد زوال ملكه عنها .

ومن وطئت بشبهة حرم نكاحها على غير الواطئ في عدتها منه . لا عليه فيها . إن لم تكن لزمتها عدة من غيره ؛ وهو رواية عن الإمام . واختارها المقدسي وللأب تزويج ابنته في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء ، كأبي حنيفة . والشافعي وأحمد في المشهور عنه .

وتحريم المصاهرة لا يثبت بالرضاع ، فلا يحرم على الرجل نكاح أم زوجته وابنتها من الرضاع ، ولا يحرم على المرأة نكاح أبي زوجها وأمه من الرضاع .

قال أبو محمد المقدسي في المنقذ : إذا تزوج كافر أختين ودخل بهما ، ثم أسلم وأسلمتا معه ، فاختار إحداها . لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها ، لئلا يكون واطئاً لإحدى الأختين في عدة الأخرى ، وكذلك إذا أسلم وتحتة أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمن معه وكن ثمانيا ، فاختار أربعاً منهن ، وفارق أربعاً لم يوطأ واحدة من المختارات ، حتى تنقضي عدة المفارقات ، لئلا يكون واطئاً لأكثر من أربع ، فإن كن خمساً ففارق إحداهن ، فله وطء ثلاث من المختارات ، قال : وهذا قياس المذهب .

قال أبو العباس : وفي هذا نظر ، فإن ظاهر السنة يخالف ذلك ، حيث لم يذكر فيها هذا الشرط ، ويمكن الفرق بين هذه وبين غيرها .

وتأملت كلام أحد وعامة أصحابنا فوجدتهم قد ذكروا أنه يسبك منهن أربعاً ، ولم يشترطوا في جواز وطئه انقضاء العدة ، لا في جمع العدد ، ولا في جمع الرحم ، ولو كان لهذا أصل عندهم لم يفلوه . فإنهم دائماً في مثل هذا يذهبون على اعتزال الزوجة ، كما ذكره الإمام أحمد فيما إذا وطئ أخت امرأته بنكاح فاسد ، أو زني بها . وهذا هو الصواب إن شاء الله تعالى . فإن العدة تابعة لنكاحها . وقد عفا الله عن جميع نكاحها ، فكذلك يفي عن توابع ذلك النكاح .

لكن قياس هذا القول : أنه لو أسلم وتحتة سريتان أختان ، فحرم واحدة على نفسه بعد الإسلام جاز وطء الأخرى قبل استبراء تلك ، فأما لو طلق زوجته في الشرك ثم أراد أن يتزوج أختها في الإسلام قبل انقضاء عدة المطلقة ، فهذا يريد أن يبتدىء .

وتحري هذه المسائل : أن العدة إما أن تكون من نكاح صحيح ، فلا يجوز تزوج أختها ولا وطؤها بملك يمين . وإن كانت من ملك يمين لم يصح النكاح على المشهور . ولا توطأ بنكاح ولا بملك يمين حتى تنقضي العدة .

ولا يجوز في عدة النكاح تزوج أربع سواها ، قولاً واحداً ، ويجوز ذلك

في عدة ملك اليمين . وإن كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة نكاح فهي كحقيقة النكاح في المشهور من المذهب . وإن كانت العدة من نكاح فاسد أو شبهة ملك ، فإنما الواجب الاستبراء . وذلك لا يزيد على حقيقة الملك .

ونحرم الزانية حتى تتوب وتتقضى عدتها . وهو مذهب الإمام أحمد وغيره . وصفة توبتها : أن يراودها عن نفسها . فإن أجابت فهي لم تقب . وإن لم تجبه فقد تابت . وهو مروى عن عمر وابنه وابن عباس ، ومنصوص الإمام أحمد . وعلى هذا : كل من أراد مخالطة إنسان امتحنه حتى يعرف برّه وفجوره أو توبته وإصراره ، ويسأل عن ذلك من يعرفه .

ويمنع الزاني من تزوج العفيفة حتى يتوب .

قال أبو العباس - بعد أن حكى عن علي رضي الله عنه : أنه فرق بين رجل وإصرأته ، وقد زنى بها قبل أن يدخل بها - وعن جابر بن عبد الله والحسن والنخعي أنه يفرق بينهما .

ويؤيد هذا من أصلنا : أن له أن يعضل الزانية حتى تحتلع منه . وأن الكفارة إذا زالت في أثناء العقد فإن لها التسخ في أحد الوجهين .

وإذا كانت المرأة تزنى لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال ، بل يفارقها ، وإلا كان ديوثا .

وكلام الإمام أحمد عام يقتضي تحريم الزويج بالحرريات . وله فيها إذا خاف على نفسه العنت روايتان .

والمنع من النكاح في أرض الحرب : عام في المسلمة والكافرة .

ولو تزوج المرتد كافرة ، مرتدة كانت أو غيرها ، أو تزوج المرتدة كافر ثم أسلم فالتى ينبغي أن يقال هنا : إنا نفرّمهم على نكاحهم أو منا كحهم ، كالحربي إذا نكح نكاحا فاسدا ثم أسلم . فإن المعنى واحد .

وهذا جيد في القياس إذا قلنا : إن المرتد لا يؤمر بقضاء ما تركه في الردة من العبادات ، لكن طرده : أنه لا يحسد على ما ارتكبه في الردة من المحرمات . وفيه خلاف في المذهب . وإن كان للنصوص أنه يحسد .  
فأما إذا قلنا : إنه يؤمر بقضاء ما تركه من الواجبات ويضمن ما أتلفه ، ويعاقب على ما فعله من المحرمات . فبه نظر .

ومما يدخل في هذا : كل عقود المرتدين إذا أسلموا ، قبل التفاضل أو بعده . وهذا باب واسع ، يدخل فيه جميع أحكام أهل الشرك في النكاح وتوابعه ، والأموال وتوابعها ، لو استولوا على مال مسلم ، أو تقاسموا ميراثاً ثم أسلموا بعد ذلك والدماء وتوابعها .

وقال القاضي في الجامع : فإن كان الحر كتابياً لم يحز له أن يتزوج الأمة الكتابية .

وقال أبو العباس : مفهوم كلام الجدل أنه يباح للكافر نكاح الأمة الكافرة ، وبكل حال تباح الأمة لواجد الطول ، غير خائف العنت . إذا شرط على السيد عتق كل من يولد منها . وهو مذهب الليث ، لامتناع مفسدة إرقاق ولده . وكذا لو تزوج أمة كتابية شرط على سيدها عتق ولدها منه . والآية ( ٤ : ٢٣ ) إنما دلت على تحريم غير المؤمنات بالمفهوم . ولا صوم له ، بل يصدق بصورة .  
ولو خشى القادر على الطول على نفسه الزنا بأمة غيره لمحبتة لها ، ولم يبنلها سيدها له بملك . أبيض له نكاحها . وهو مروى عن الحسن البصري وغيره من السلف .

ولو تزوج الأمة في عدة الحرة جاز عند أصحابنا . إذا كانت العدة من طلاق بائن . وإن كان خاتماً للعتق عادماً لطول حرة ، بناء على أن عدة النكاح ليست هي الجمع بينها وبين الحرة .

ويخرج للنكاح إذا منعنا من الجمع بينهما . وكذلك خرج الجد في الشرح .



ذكر أصحابنا : أن الزوج إذا اشترى زوجته افسخ النكاح .  
وقال الحسن : إذا اشترى زوجته للعتق فأعتقها حين ملكها . فهذا على نكاحها .

وهذا أقوى فيما إذا قال : إذا ملكتك فأنت حرة . وصحنا الصفة . لأنه إذا ملكها فالملك الذي يوجب بطلان النكاح يوجب الحرمة . وإذا اجتمعا معا لم يبطل النكاح . لأن الحرية لا تنافيه . وإنما المنافي أن تكون مملوكة زوجته . فإذا زال الملك عقب ثبوته لم يجامع النكاح . فلا يبطله . لأنه حين زوال الملك كان ينبغي زوال النكاح . والملك في حال زواله لا يثبت له . وهذا الذي لحظه الحسن . فإنه إذا اشتراها ليعتقها فأعتقها لم يكن للملك قوة تفسخ النكاح .

ويؤيد هذا القول : أن حدوث الملك بمنزلة اختلاف الدين ، وإذا لم يدم اختلاف الدين فهذا على نكاحها . فكذلك هنا ، إذ النكاح يقع سابقا . وهذا إنما يكون إذا كان العتق حصل بعد الملك . فهنا لم يتقدم الافساح على العتق . ويكره نكاح الحرائر الكتابيات مع وجود الحرائر المسلمات . قاله القاضي وأكثر العلماء ، كما يكره أن يحمل أهل الكتاب ذبّاحين ، مع كثرة ذبّاحين مسلمين ، ولكن لا يجرم .

ولو قتل رجل رجلا ليتزوج امرأته ، حرمت على القاتل مع حلها لغيره . ولو خَبَبَ<sup>(١)</sup> امرأة على زوجها حتى طلقها ، ثم تزوجها وجب أن يعاقب هذا عقوبة بليغة . وهذا النكاح باطل في أحد القولين في مذهب مالك وأحمد وغيرهما . ويجب التفريق بين هذا الظالم المعتدى وبين هذه المرأة الظالمة .

وإذا أحب امرأة في الدنيا ولم يتزوجها . وتصدق بمهرها . وطلب من الله تعالى أن تكون له زوجة في الآخرة . رجي له ذلك من الله تعالى .

---

(١) التخييب : إفساد للمرأة على زوجها .

ولا يحرم في الآخرة ما يحرم في الدنيا من التزوج بأكثر من أربع ، والجمع بين الأختين . ولا يمنع أن يجمع بين المرأة وبناتها هناك .

### باب الشروط والعيوب في النكاح

إذا شرط الزوج للزوجة في العقد ، أو اتفاق قبله : أن لا يخرجها من دارها أو بلدها ، أو لا يتزوج ، أو لا يتسرى عليها ، أو إن تزوج عليها فلها تطايقها : صح الشرط . وهو مذهب الإمام أحمد .

ولو خدعها فساقر بها ، ثم كرهته ، لم يكرهها . وإذا أراد أن يتزوج عليها أو يتسرى ، وقد شرط لها عدم ذلك . فقد يفهم من إطلاق أصحابنا جوازه بدون إذنها . لكونهم إنما ذكروا أن لها الفسخ ، ولم يتعرضوا للمنع .

قال أبو العباس : وما أظنهم قصدوا ذلك . وظاهر الأمر والقياس : يقتضى منعه كسائر الشروط الصحيحة .

وإذا فعل ذلك ، ثم قبل أن تفسخ طلق أو باع . فقياس للذهب : أنها لا تملك الفسخ .

وأما إن شرط إن كان له زوجة أو سرية فصدّقها ألفان ، ثم طلق الزوجة ، أو أعتق السرية بعد العقد قبل أن تطالبه ، ففي إعطائها ذلك نظر .

ومن شرط لها أن يسكنها منزل أبيه فسكنته ، ثم طلبت سكنى منفردة وهو عاجز لم يلزمه ما عجز عنه . بل لو كان قادراً فليس لها عند مالك - وهو أحد القولين في مذهب الإمام أحمد وغيره - غير ما شرط لها .

وعليه بطلان نكاح الشار من اشتراط عدم المهر . فإن سموا مهرا صح . وقياس المذهب : أنه شرط لازم . لأنه شرط استحلت به الفرج . ولولا لزومه لم يكن قول المجيب والقابل مصححاً لنكاح الأول .

وإن شرط الزوجان أو أحدهما فيه خياراً صح العقد والشرط .

وإن شرطها بكراً ، أو جميلة أو ثيباً ، فيأنت بخلافه . ملك الفسخ . وهو رواية عن الإمام أحمد ، وقول مالك ، وأحد قول الشافعي .  
ولو شرط عليها أن تحافظ على الصلوات الخمس ، أو تترك الصدق والأمانة فيما بعد العقد ، فتركته فيما بعد ، ملك الفسخ ، كما لو شرطت عليه ترك التسرى ففسرى . فيكون فوات الصفة إما مقارناً وإما حادثاً ، كما أن عيب العنة إما مقارن أو حادث .

وقد يتخرج في فوات الصفة في المستقبل قولان ، كما في فوات الكفاءة في المستقبل . وحدوث العنة ، لكن للشروط هنا فصل يحدثه ، أو تركه فعلا ليس هو صفة ثابتة لها .

ولو شرطت مقام ولدها عندها ونفقته على الزوج فهو مثل اشتراط الزيادة في الصداق . ويرجع في ذلك إلى العرف كالأجير بطعامه وكسوته .  
ولو شرطت أنه يطلوها في وقت دون وقت . ذكر القاضي في الجامع : أنه من الشروط الفاسدة . ونسب الإمام أحمد في الأمة : يجوز أن يشترط أهلها أن تخدمهم نهارة و يرسلوها ليلاً : يتوجه منه صحة هذا الشرط إن كان فيه غرض صحيح ، مثل أن يكون لها بالنهار عمل ، فتشترط أن لا يستمتع بها إلا ليلاً ونحو ذلك .  
وشرط عدم النفقة فاسد . ويتوجه صحته . لا سيما إذا قلنا : إنه إذا أعسر الزوج ورضيت الزوجة به لم تملك للمطالبة بعد .

وإذا شرطت أن لا تسلم نفسها إلا في وقت بعينه . فهو نظير تأخير التسليم في البيع والإجارة . وقياس المذهب : صحته . وذكر أصحابنا : أنه لا يصح .  
ولو شرطت زيادة في النفقة الواجبة ، فقياس المذهب : وجوب الزيادة . وكذلك إذا شرطت زيادة على المنفعة التي يستحقها بمطلق العقد ، مثل أن تشترط أن لا يترك الوطء إلا شهراً ، أو أن لا يسافر عنها أكثر من شهر . فإن أصحابنا القاضي وغيره . قالوا في تعليل المسألة : لأنها شرطت عليه شرطاً لا يمنع

المقصود بقصد النكاح . ولما فيه منفعة . فيترتب الزوج الوفاء به ، كما لو شرطت من غير نقد البلد . وهذا التحليل يقتضى صحة كل شرط لها فيه منفعة . ولا يمنع مقصود النكاح .

ولا يصح نكاح المحلل . ونية ذلك كشرطه .

وأما نية الاستمتاع ، وهو أن يتزوجها ، ومن نيته : أن يطلقها في وقت ، أو عند سفره ، فلم يذكرها القاضى في الجرد ولا الجامع ، ولا ذكرها أبو الخطاب . وذكرها أبو محمد المقدسى ، وقال : النكاح صحيح ، لا بأس به في قول عامة العلماء إلا الأوزاعى .

قال أبو العباس : ولم أر أحداً من أصحابنا ذكر أنه لا بأس به تصريحاً إلا أباً محمد . وأما القاضى في التعليق فسوى بين نيته على طلاقها في وقت وبين نية التحليل . وكذلك الجرد . وأصحاب الخلاف .

وإذا ادعى الزوج الثانى أنه نوى التحليل أو الاستمتاع . فينبى أن لا يقبل منه في بطلان نكاح المرأة ، إلا أن تصدقه أو تقوم بينة إقرار على التواطئ . قبل العقد ، ولا يبنى أن يقبل على الزوج الأول فتحل في الظاهر بهذا النكاح إلا أن يصدق على إفساده .

فأما إن كان الزوج الثانى من يعرف بالتحليل ، فينبى أن يكون ذلك لتقدم اشتراطه ، إلا أن يصرح قبل العقد بأنه نكاح رغبة . وأما الزوج الأول فلإن غلب على ظنه صدق الزوج الثانى . حرمت عليه فيما بينه وبين الله تعالى .

ولو تقدم شرط عرف أو لفظى بنكاح التحليل وادعى أنه قصد نكاح الرغبة . قبل في حق المرأة . إن صححنا هذا العقد ، وإلا فلا . وإن ادعاه بعد الفارقة فقيه نظر . وينبى أن لا يقبل قوله . لأن الظاهر خلافه . ولو صدقت الزوجة أن النكاح الثانى كان فاسداً فلا تحمل للأول . لاعترافها بالتحريم عليه .

وولد المنور بأمه حر بفدية والده ، وإن كان عبداً تعلق برقبته وجهاً واحداً .

لأنه ضمان جنابة محضة . ولو لم يكن ضمان جنابة لم يلزمه الضمان بحال ، لا قضاء كونه ضمان عقد ، أو ضمان يد . فيعتبر أن يكون ضمان إتلاف أو منع لما كان ينقصد ملكا للسيد ، كضمان الجنين .

وفارق ما لو استدان العبد . فإنه حينئذ قبض المال بإذن صاحبه . وهنا قبض مالية الأولاد بدون إذن السيد ، فهي جنابة محضة . ولو أذن له السيد في نكاح حرة فالضمان عليه . لأنه أذن له في الإتيان أو الاستدانة على رواية .

### فصل

#### في العيوب للثبته للفسخ

والاستحاضة عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين . وإذا كان الزوج صغيراً أو به جنون ، أو جذام ، أو برص : فالمسألة التي في الرضاع تقتضي أن لها الفسخ في الحال . ولا ينتظر وقت إمكان الوطء . وعلى قياسه : الزوجة إذا كانت صغيرة أو مجنونة ، أو عَفْلَاء ، أو قَرْءَاء<sup>(١)</sup> . ويتوجه أن لا فسخ إلا عند عدم إمكان الوطء في الحال .

وإذا لم يقر بالعنة ولم ينكر ، أو قال : لست أدرى أعني أنا أم لا ؟ فينبغي أن يكون كالموكر العنة ونكل عن اليمين . فإن النكاح عن الجواب كالنكاح عن اليمين . فإن قلنا : يجبس الناكل عن الجواب . فالتأجيل أيسر من الحبس . ولو نكل عن اليمين فيما إذا ادعى الوطء قبل التأجيل . فينبغي أن يؤجل هنا ، كما لو نكل عن اليمين في العنة .

والسنة المعتبرة في التأجيل : هي الهلالية ، هذا هو المقوم من كلام العلماء .

(١) العفل - بالتحريك - : هنة تخرج في فرج المرأة شبيهة بالأدرة في خصية الرجل ، والقرن - بسكون الراء - شيء يكون في فرج المرأة كالسن يمنع الوطء . اهـ نهاية .

لكن تعليلهم بالفصول يوم خلاف ذلك ، لكن ماينها متقارب .  
ويتخرج إذا علت بنته ، أو اختارت اللقار معه على عسره . هل لها الفسخ ؟  
على روايتين . ولو خرج هذا فى جميع العيوب لتوجه .  
وترد المرأة بكل عيب ينفر عن كمال الاستمتاع .

ولوبان الزوج عقياً ، قياس قولنا : بثبوت الخيار للمرأة أن لها حقاً فى الولد .  
ولهذا قلنا : لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها . وعن الإمام أحمد ما يقتضيه . وروى  
عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أيضاً .

وتعليل أصحابنا توقف الفسخ على الحاكم باختلاف العلماء صحيح . فإنه إن أريد  
كل خيار مختلف فى وقوعه ، وهما لا يتوقفان على الحاكم . ثم خيار امرأة المجهوب  
متفق عليه . وهو من جملة العيوب التى قالوا . لا تتوقف على الحاكم ، ولا ينفى  
الاعتذار . فإن أصل خيار العنة والشرط مختلف فيه ، بخلاف أصل خيار العنة .  
لأن أصل خيار العيب متفق عليه . وهو المجهوب ، وأى فرق بين الاختلاف  
فى جنس الخيار ، والاختلاف فى الصورة للعيب ؟

ثم خيارات البيع لا تتوقف على الحاكم مع الاختلاف . والواجب أولاً :  
التفريق بين النكاح والبيع . ثم لو علل بفسخ الفسخ وظهوره ، فإن العيوب  
وفوات الشرط قد تخفى ، وقد يتنازع فيها ، بخلاف إعتاق السيد ، لكان أولى من  
من تعليله بالاختلاف .

ولو قيل : بأن الفسخ يثبت بتراضيهما تارة وبحكم الحاكم أخرى ، أو بمجرد  
فسخ المستحق ثم الآخر إن أمضاه ، وإلا أمضاه الحاكم لتوجه ، وهو الأقوى .  
ومتى أذن الحاكم أو حكم لأحد باستحقاق عقد ، أو فسخ مأذون له ، لم يحتاج  
بعد ذلك إلى حكم بصحته بلاتراع . لكن لو عقد الحاكم أو فسخ فهو فله ،  
والأصح أنه حكم .

وإذا اعتبر فريق الحاكم ولم يكن فى الموضع حاكم يفرق ، فالأشبه :

أن لها الامتناع . وكذلك تملك الانتقال من منزله . فإن من ملك القسخ للعقد ملك الامتناع من التسليم . وينبئ أن تملك النفقة في هذه المدة . لأن المانع منه .

وإذا اعتقت الأمة تحت عبد ثبت لها الخيار اتفاقا . وكذلك تحت حر . وهو رواية عن الإمام أحمد ومذهب أبي حنيفة . وإن كان زوج بريرة عبداً للملكها رقبها وبضعها .

ولو شرط عليها سيدها دوام النكاح تحت حر أو عبد فرضيت . لزما ذلك ومذهب الإمام أحمد يقتضيه . فإنه يجوز العتق بشرط .

ذكر أبو محمد القدسي : إذا أسلت الأمة ، أو ارتدت ، أو أرضعت من يفسخ نكاحها إرضاعه قبل الدخول . سقط المهر ، وجعله أصلا . وقاس عليه ما إذا اعتقت قبل الدخول ، واختارت الفراق معه : أن للمهر يسقط على رواية لنا .

قال أبو العباس : والتصنيف في مسألة الإسلام ونظائرها أولى . فإنها إنما فسخت لإعتاقه لها . فالإعتاق سبب للفسخ . ومن أتلف حقه متسببا سقط ، وإن كان المباشر غيره ، بخلاف ما إذا كان السبب والمباشرة من الغير .

فإذا قيل في مسألة العتق بالتصنيف ففي الردة والإسلام والرضاع أولى بلا شك .

وإذا دخل النقص على الزوج لعيب المرأة وفوات صفة . أو شرط صحيح . أو باطل . فإنه ينقص من المسمى بنسبة ما نقص . وهذا النقص من مهر المثل . وإذا كان الذي نقص هو المرأة بأن يكون الزوج هو المعب ، لا تكون قد اشترطت فيه صفة أو شرطاً صحيحاً أو فاسداً ، فالواجب هنا : أن ينسب ما نقص هذا القاتن من مهر المثل ، لا لوجوده ، فيزاد على المسمى بنسبته ، فيقال : كم مهر المثل ؟ لو لم يسلم لها ما شرطته ، أو كان الزوج معيباً ؟ فيقال : ألف درهم . وإذا سلم لها ذلك ، أو كان الزوج سليماً . فيقال : ثمانمائة درهم . فيكون فوات

الصفة والعيب قد نقصها من مهر المثل الخمس . فينقصها من المسمى بحسب ذلك .  
فيكون بقيمته مال ذهب منه خمسة ، فيزداد عليه مثل ر بهه . فإذا كان ألفين .  
استحق ألفين وخمسة . وهذا هو المهر الذي رضى به لو كان الزوج معيباً أو لم  
يشترط صفة . وهذا هو العدل . ويرجع الزوج المفرور بالصداق على من غره :  
من المرأة ، أو الولي ، في أصح قول العلماء .

### باب نكاح الكفار

والصواب : أن أنكحتهم المحرمة في دين الاسلام : حرام مطلقاً ، إذا لم  
يسلموا عوقبوا عليها ، وإن أسلموا عفى لهم عن ذلك لعدم اعتقادهم تحريمه .  
واختلف في الصحة والفساد . والصواب : أنها صحيحة من وجهين .  
فإن أريد بالصحة إباحة التصرف : فإنما يباح لهم بشرط الإسلام  
وإن أريد نفوذه وترتيب أحكام الزوجة عليه من حصول الحل به للمطلق  
ثلاثاً . ووقوع الطلاق فيه . وثبوت الإحصان به : فصحيح .  
وهذا بما بقى طريقة من فرق بين أن يكون التحريم لغير المرأة أو لوصف .  
لأن ترتيب هذه الأحكام على نكاح المحارم بعيد جداً .  
وقد أطلق أبو بكر وابن أبي موسى وغيرها صحة أنكحتهم ، مع تصريحهم  
بأنه لا يحصل الإحصان بنكاح ذوات المحارم .

ولو قيل : إن من لم يعلم التحريم فهو في ملك المحرمات بمنزلة أهل الجاهلية ،  
كما قلنا على إحدى الروايتين : إن من لم يعلم الواجبات فهو فيها كأهل الجاهلية ،  
فلا يجب عليهم القضاء . كذلك أولئك تكون عقودهم وأفعالهم بمنزلة عقود أهل  
الجاهلية . فإذا اعتقدوا أن النكاح بلا ولي ولا شهود . وفي المدة صحيح : كان  
بمنزلة نكاح أهل الجاهلية . ويحمل ما نقل عن الصحابة على أن المعاند لم يعذر  
لترك تعلمه العلم ، مع تنصيره ، بخلاف أهل البوادي والحددي الهد بالاسلام ،  
ومن قلدها . فيتوارثون بهذه الأنكحة .



ولو تقاسموا ميراثا جبلا . فهذا شبيه بقسم ميراث المفقود إذا ظهر حيا .  
لا يضمنون ما أنفقوا . لأنهم معذورين . وأما الباقي فيفريق بين المسلم والكافر ،  
كأفرتنا في أموال القتال بينهما . فإن الكافر لا يرد باقيا ، ولا يضمن تالفا . والمسلم  
يرد الباقي . ويضمن التالف .

وعلى قياسه : كل متلف معذور في إتلافه بتأويل أو جهل .  
وإذا أسلم الكافر وتحتة معتدة . فإن كان لم يدخل بها . منع من وطئها . حتى  
تنقضي العدة . وإن كان دخل بها لم يمنع من الوطء . إلا أن تكون قبل وطئه <sup>(١)</sup>  
وعلى التقديرين : فلا يفسخ التكاح .

ويحتمل أن يقال في أنكحة الكفار التي قضى بفسادها : إن كان حصل  
بها دخول ، استقرت . وإن لم يكن حصل دخول . فرق بينهما .  
وإن أسلم الكافر أو تراضوا إلينا ، والمهر فاسد وقبضته الزوجة ودخل بها  
الزوج استقر . وإن لم يكن دخل وقبضته ، فرض لها مثل المهر . ونص عليه الإمام  
أحمد في رواية ابن منصور . لأننا إنما نقر تقابض الكفار في المشهور إذا كان من  
الطرفين . فإذا قبضت الخمر أو الخنزير قبل الدخول لم يحصل التقابض من الطرفين  
فأشبهه مالهو باع خمرأ بشئ وقبضها ثم أسلمها فإننا لانحكم له بالثمن . فكذلك هنا . وإن  
لم تقبضه فرض لها مهر المثل . فإن كان من مثلها محرما ، مثل أن كان عادتهم  
التزويج على خمر أو خنزير ، أو دراهم مع خمر وخنزير . يحتمل ذلك وجهين .

أحدهما : أن يحمل وجود ذلك كدمه . ويكون كمن لا أقارب لها . فينظر  
في عادة أهل البلد ، وإلا فأقرب البلاد .  
الثاني أن : تعتبر قيمة ذلك عندهم .

وفرق أصحابنا في غير هذا الموضوع بين الخمر والخنزير . فكذلك ههنا فيخرج أن  
لها في الخنزير مهر المثل . وفي الخمر القيمة .

(١) كذا بالأصل ، وليحرو .

وحيث وجبت القيمة . فإن اتفقا عليها فلا كلام . وإن اختلفا فإن قامت بينة للمسلمين بالقيمة عندهم ، بأن يكون ذلك المسلم يعرف سر ذلك عندهم قضى به ، وإلا فالقول قول الزوج مع يمينه . وإن لم يكن سمي لها صداقاً فرض لها مهر المثل . ويتوجه : أن الاسلام والتراجع إن كانا قبل الدخول فلها ذلك ، كما لو كان على محرم وأولى . وإن كان بعد الدخول فأيجاب مهرها فيه نظر . فإن الذين أسلموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في بعض أنكحتهم شغار ، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أحداً منهم بإعطاء زوجه مهر .

وإذا أسلت الزوجة والزوج كافراً ثم أسلم قبل الدخول ، أو بعد الدخول فالنكاح باقٍ ما لم تنكح غيره ، والأمر إليها ، ولاحكم له عليها . ولا حق لها عليه ؛ لأن الشارع لم يفصل ، وهو مصلحة محضة . وكذا إن أسلم قبلها . وليس له حبسها فتى أسلت . ولو قبل الدخول أو بعده . فهي امرأته إن اختار . وكذا إن ارتد الزوجان أو أحدهما ، ثم أسلما أو أحدهما .

وإن ادعى الزوجان سبق أحدهما بالاسلام ولم يعلم عينه . فالزوجة نصف المهر . قاله أبو الخطاب تفريماً على رواية : أن لها نصف المهر إن كان هو المسلم . وقال القاضي : إن لم تكن قبضته لم يميز أن تطالبه بشيء . وإن كانت قبضته لم يرجع عليها فيما فوق النصف . وقياس المذهب هنا : القرعة .

قال أبو العباس : وقياس المذهب فيما أراه : أن الزوجة إذا أسلت قبل الزوج فلا نفقة لها . لأن الاسلام سبب يوجد البتونة . والأصل عدم إسلامه في العدة ، فإذا لم يسلم حتى انقضت العدة تبيناً وقوع البتونة بالاسلام ، ولا نفقة عندنا للبائن ، وإن أسلم قبل انقضائها فهنا يخرج وجهاً له .

وإن أسلم الكافر ، وله ولد صغير تبمه ، في الاسلام . فإذا كان تحت الصغير أكثر من أربع نسوة . فقال القاضي : ليس لوليه الاختيار منهن . لأنه راجع إلى الشهوة والارادة . ثم قال في الجاسع : يوقف

الأمر حتى يبلغ فيختار - وقال في الجرد : حتى يبلغ عشر سنين . وقال ابن عقيل : حتى يراهق ، ويبلغ أربع عشرة سنة  
وقال أبو العباس : الوقف هنا ضعيف . لأن الفسخ واجب . فيقوم الولي مقامه في التمين ، كما يقوم مقامه في تعيين الواجب عليه من المال في الزكاة وغيرها .

ولو أسلم ونحته أكثر من أربع نسوة ، فأسلمن معه ، اختار منهن أربعاً وفارق سائرهن ، وليس طلاق إحداهن اختياراً لها في الأصح .

## كتاب الصداق

ولا يجوز كتابة الصداق على الحرير - وقاله ابن عقيل .  
وكلام الإمام أحمد في رواية حنبل : يقتضى أنه يستحب أن يكون الصداق أربعاً بدينار درهم . وهذا هو الصواب مع القدرة واليسار . فيستحب بلوغه ، ولا يزداد عليه ، وكلام القاضي وغيره : يقتضى أنه لا يستحب ، بل يكون بلوغه مباحاً . ولو قيل : إنه يكره جعل الصداق ديناً ، سواء كان مؤخر الوفاء وهو حال ، أو كان مؤجلاً ، أكان متوجهاً . لحديث الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم .  
والصداق المقدم إذا كثرت ، وهو قادر على ذلك ، لم يكره ، إلا أن يقترن بذلك ما يوجب الكراهة ، من معنى البهاة ونحو ذلك . فأما إذا كان عاجزاً عن ذلك فيكره ، بل يحرم إذا لم يتوصل إليه إلا بمأالة أو غيرها من الوجوه المحرمة . فأما إن كثرت وهو مؤخر في ذمته فينبغي أن يكره هذا كله ، لما فيه من تعريض نفسه لشغل التهمة .

والأوجه : أنه إذا تزوج بنية أن يعطيها صداقاً محرماً ، أولاً يوفىها الصداق : أن الفرج لا يمل له . فإن هذا لم يستحل الفرج بماله . فلو تاب من هذه النية ينفى أن يقال : حكمه حكم ما لو تزوجها بعين محرمة ، وللرأى لا تمل تحريمها .

قال في الحرر : كل ما صح عوضا في بيع أو إجارة ، صح مهورا ، إلا منافع الزوج الحر المقدرة بالزمان ، فانها على روايتين .  
وأما القاضى في التعليل فأطلق الخلاف في منافع الحر من غير تقييده بزواج ، وكذلك ابن عقيل .  
وأما أبو الخطاب والشيخ أبو محمد في المنع : فلفظهما إذا تزوجها على منافعه مدة معلومة فعلى روايتين .

فاعتبر صاحب الحرر التقيدين : الزوجية ، والحرية .  
وأصل ما أخذ المنع : أنها ليست بمال ، كقول الخنفية . واصله القاضى . ولم يمنعه في غير موضع . وقال أبو محمد : هذا ممنوع ، بل هو مال . ويجوز للمواوضة عليها .  
قال أبو العباس : والذي يظهر في تعليل رواية المنع : أنه لما فيه من كون كل من الزوجين يصير ملكا للآخر ، فكأنه يفضى إلى تنافى الأحكام ، كما لو تزوجت عبدا .

وعلى هذا التعليل : فينبى إذا كانت للمنفعة لغيرها أن تصح .  
وعلى هذا تخرج قصة موسى مع شبيب .  
وموجب هذا التعليل : أن المرأة لا تستأجر زوجها إجارة معينة مقدرة بالزمان وأن كل واحد من الزوجين لا يستأجر الآخر .  
ويجوز أن يكون المنع مختصا بمنفعة الخدمة خاصة ، لما فيه من المهنة والمنافاة .  
وإذا لم تصح المنافع صداقا ، فقياس المذهب : أنه يجب قيمة المنفعة المشروطة إلا إذا علم أن هذه المنفعة لا تكون صداقا . فيشبه ما لو أصدقها مالا مقصوبا في أن الواجب مهر المثل في أحد الزوجين .

وإذا تزوجها على أن يعلمها ، أو يعلم غلامها صنعة صح ، ذكره القاضى .  
والأشبه : جوازه أيضا ، ولو كان للمعلم أخاها أو ابنها أو أجنبيا .  
وإن لم يحصل للمرأة ما أصدقها لم يكن النكاح لازما ، ولو أعطيت بدله

كالبيع ، وإنما يلزم ما ألزم الشارع به ، أو التزمه المكلف ، وما خالف هذا القول فضعيف مخالف للأصول . فإذا لم نقل بامتناع العقد بتعذر تسليم المفقود عليه ، فلا أقل من أن تملك المرأة الفسخ .

فإذا أصدقها شيئاً معيناً وتلف قبل قبضه . ثبت لزوجة فسخ النكاح . وإن كان الشرط باطلاً ، ولم يعلم المشترط بطلانه ، لم يكن العقد لازماً ، بل إن رضى بدون الشرط وإلا فله الفسخ .

وإذا تزوجها على أن يشتري لها عبد زيد ، فامتنع زيد من بيعه فأعطاها قيمته ثم باعه زيد العبد . فهل تملك رد البذل وأخذ العبد ؟ ترد فيه أبو العباس . ولو أصدقها عبداً بشرط أن تمتعه : فقياس المشهور من المذهب : أنه يصح كالبيع .

والذى ينبغي فى أصناف سائر المال ، كالعبد والشاة والبقرة والثياب ونحوها : أنه إذا أصدقها شيئاً من ذلك : أن يرجع فيه إلى معنى ذلك اللفظ فى عرفها . كما نقول فى الدراهم والدنانير المطلقة فى العقد ، وإن كان بعض ذلك غالباً أخذ به كالبيع ، أو كان من عاداتها اقتناؤه أو لبسه ، فهو كالمفوض به .

ونص الإمام أحمد فى رواية جعفر النسائى : أنه إذا أصدقها عبداً غير معين من عبيده : أنه يصح ، ولها الوسط على قدر ما يخدم مثلها . ونقلها دليل على أنه لم يعتبر الخادم مطلقاً . وإنما اعتبر ما يناسبها .

قال أبو العباس ، فى الخلع : ولو خالصها على عبد مطلق ، لو قيل : يجب ما يجزىء عقده فى الكفارة ، وما يجب فى النذر للمطلق لكان أقرب إلى القياس ، إلا أنه لا يعتبر فيه الإيمان .

أطلق القاضى أنه إذا تزوجها على بيت : أنه لا يصح . واستدل بمسألة مهنا فى الحضرية . ومفهومها : أن البدوية ليست كذلك . وهذا أشبه . لأن بيوت

البادية من جنس واحد كالخادم ، بخلاف الحضر . فإن بيوتهم تختلف جنسا وقدرا وصفة اختلافا متفاوتا .

ولو علم السورة أو القصيدة غير الزوج ينوى بالتعليم أنه عن الزوج من غير أن يعلم الزوجة . فهل يقع عن الزوج ؟

فيتوجه أن يقال : إن قلنا : لا يحجر الغريم على استيفاء الدين من غير المدين ، لم يلتفت إلى نيته إذ لم يظهرها . لأن هذا الاستيفاء شرط بالرضا . والغريم المستحق لم يرض أن يستوفى دينه من غير المدين . وإن قلنا : يحجر المستحق على الاستيفاء من غير الغريم . فيتوجه أن يؤثر مجرد دينه للموفا . ويقبل قوله فيما بعد .

ولو تزوجها على مائة مقدسة ومائة مؤجلة صح . ولا تستحق المطالبة بالمؤجلة إلا بموت أو فرقة . ونص عليه الإمام أحمد في رواية جماعة ، واختاره شيوخ المذهب كالقاضي وغيره . جاء عن ابن سيرين عن شريح « أن رجلا تزوج امرأة على عاجل وأجل إلى البسرة فقدمته إلى شريح فقال لنا على ميسرة فأخذته لك » وقياس المذهب : أن هذا شرط صحيح ، لأن الجهالة فيه أقل من جهالة القرقة . وكان هذا الشرط في الحقيقة مقتضى العقد . ولو قيل بصحته في جميع الآجل لكان متبخا .

صرح الإمام أحمد والقاضي وأبو محمد وغيرهم بأنه إذا أطلق الصداق كان حالا .

قال أبو العباس : إن كان الفرق جاريا بين أهل تلك الأرض : أن المطلق يكون مؤجلا . فينبغي أن يحمل كلامهم على ما يعرفونه . ولو كانوا يفرقون بين لفظ المهر والصداق فالمرع عندهم ما يجعل . والصداق ما يؤجل : كان حكمهم على مقتضى عرفهم ، أو تزوج امرأة اتفق معها على صداق عشرة دنانير ، وأنه يظهر عشرين دينارا ، وأشهد عليها بقبض عشرة ، فلا يحل لها أن تغدر به ، بل يجب

عليها الوفاء بالشرط . ولا يجوز تخفيف الرجل على وجود القبض في مثل هذه الصورة . لأن الاشهاد بالقبض في مثل هذا يتضمن الإبراء .

ولو تزوجها على أن يعطيها في كل سنة تبقى معه مائة درهم . فقد يؤخذ من كلام كثير من أصحابنا : أن هذه تسمية فاسدة ، لجهالة المسمى ، وتتوجه صحته ، بل هو الأنسب بأصولنا ، كما لو باعه الصبرة كل قفيز بدرهم ، أو أكرام الدار كل شهر بدرهم . ولأن تقدير المهر بمدة النكاح بمنزلة تأجيله بمدة النكاح . إذ لا فرق بين جهالة القدر وجهالة الأجل .

وعلى هذا لو تزوجها على أن يخط لها كل شهر ثوبا صح أيضا . إذ لا فرق بين الأعيان والمنافع .

وإن تزوجها على منفعة داره أو عبده ما دامت زوجته فهنا قد تبطل المنفعة قبل زوال النكاح . فإن شرط لها مثل ذلك إذا تلفت فهنا ينبغي أن يصح . وإن لم يشترط ففيه نظر .

ولو قيل في كل موضع تبرعت المرأة بالصداق ثم وقع الطلاق وهو باق بعينه : إنه يرجع بالنصف على من هو في يده . وكذلك في جميع القسوخ - لم يبعد ، بخلاف ما لو خرج بمعاوضة .

ولو ادعى الزوج أن الصداق تكرر في عقد واحد . وقالت : بل هما عقدان بينهما قرقة . فالتقول قولها . ولها المهران . هذا قول أبي الخطاب والجد . وينبغي أن يكون القول قوله . لأن الأصل عدم القرقة بينهما . والأصل براءة ذمته مما زاد على المهر الثاني . ولا تستحق إلا نصفه . لأن الأصل عدم الدخول . ولم يثبت بينة ولا إقرار ، قاله القاضي .

وقال أبو محمد : إن أنكر الدخول فالتقول قوله ، وإن لم ينكره ولم يعترف به ، فالتقول قولها في وجود الدخول .

قال أبو العباس : وهكذا يحىء في كل صورة ادعت عليه صداقا في نكاح

فأنكر الزوج وقامت به البيئة ووقع منه الطلاق ، هل يحكم عليه بجميع المسمى ، أو بنصفه ، أو يفرق بين ادعائه السقط وعدمه ؟ على الأوجه .

وماخذ للمسأة : أن الصداق إذا ثبت بالمقد وحصلت التركة ، فهل يحكم عليه ما لم يدع عدم الدخول ؟ .

ولو صالحت عن صداقها المسمى بأقل جاز . لأنه إسقاط لبعض حقها . ولو صالحت على أكثر من ذلك بطل الفضل . لأن في ذلك ربا . لأنه زيادة على حقها . وقياس المذهب : جوازه . لأنه زيادة على المهر بعد العقد . وذلك جائز . وصححنا أنه يصح أن يصطلحا على مهر المثل بأقل منه وأكثر ، مع أنه واجب بالعقد .

والزيادة في المهر هل يفترق لزومها إلى قبول الزوجة ؟ ينبى أن يكون كابتداء الفرض بعد القرض . فلو فرض لها أكثر من مهر المثل ، فهل يلزم بمجرد فرضه ؟ كلام أحمد « زادها في مهرها » مطلق لم يفصل بين أن تكون قبلتها أم لا . ولو أراد أن يغير المهر ، مثل تبديل نقد بنقد ، أو تأجيل الحال ، أو إحلال المؤجل ونحو ذلك : فوجب تعليل أصحابنا في الفرق بين النكاح والبيع . والإجارة : أن هذا لا يصح . لأن هذا ليس بتبديل فرض بفرض . وإنما هو تغيير لذلك القرض .

وقد يحتج بكلامهم محته أيضاً ، لأن هذه الحالة بمنزلة ابتداء العقد ، وهو أشبه بكلامهم .

وقال أبو العباس : وقد كتبت عن الإمام أحمد فيما إذا أهدى لها هدية بعد العقد ، فإنها ترد ذلك إليه إذا زال العقد القاسد ، فهذا يقتضى أن ما وهب لها بسبب النكاح ، فإنه يبطل إذا زال النكاح . وهو خلاف ما ذكره أبو محمد وغيره ، وهذا النصوص جار على أصول للمذهب للمواقة لأصول الشريعة ، وهو أن كل من أهدى له شيء أو وهب له شيء بسبب ثبت بثبوتة وينزل بزواله ، ويحرم



بحرمته ، ويحل بحله حيث جاز في تولي الهدية ، مثل من أهدى له للقرض ، فإنه يثبت له فيه حكم بدل القرض ، وكذلك من أهدى له لولاية مشتركة بينه وبين غيره ، كالإمام وأمير الجيش وساعي الصدقات ، فإنه يثبت في الهدية حكم ذلك الاشتراك ، ولو كانت الهدية قبل العقد ، وقد وعدوه بالنكاح فزوجوا غيره ، رجع بها .

والنقد اللقدم محسوب من الصداق ، وإن لم يكتب في الصداق إذا تواطؤا عليه ، ويطالب بنصفه عند الفقرة قبل الدخول ، لأنه كالشرط اللقدم كالتقارن إلا أن يفتوا بخلاف ذلك .

وإذا اعتق أمته على أن تزوجه فسخها ويكون عتقها صداقها ، قال القاضي : هي بالخيار إن شادت تزوجه ، وإن شادت لم تزوجه . وتابعه أبو محمد وأبو الخطاب وغيرهما ، لأنه سلف في النكاح ، فلا يلزم الوفاء به ، ويتوجه صحة السلف في العقود كلها كما يصح في العتق ، ويصير العتق مستحقاً على السلف إن فعله ، وإلا قام الحاكم مقامه في توفية العقد للمستحق ، كما يقوم مقامه في توفية الأعيان والمنافع ، لأن العقد منفعة من المنافع ، فجاز السلم فيه ، كالصناعات ، وهذا بمنزلة الهبة المشروط فيها الثواب .

والنصوص عن الإمام أحمد في اشتراط النزويج على الأمة إذا اعتنتها لزوم هذا الشرط ، قبلت أم لم تقبل ، كاشتراط الخدمة .

قال أحمد بن القاسم : سئل أحمد عن الرجل يعتق الجارية على أن يتزوجها ، يقول : قد اعتقتك ، وجعلت عتقك صداقك ، أو يقول : قد اعتقتك على أن أتزوجك ؟ قال : هو جائز ، وهو سواء : اعتقتك وتزوجتك ، وعلى أن أتزوجك إذا كان كلاماً واحداً إذا تكلم به فهو جائز .

وهذا نص من الإمام أحمد على أن قوله على أن « أتزوجك » بمنزلة قوله « وتزوجتك » وكلامه يقتضى أنها تصير زوجة بنفس هذا الكلام ، وعلى قول

الأولين : إذا لم يتزوجها ذكروا أنه يلزمها قيمة نفسها ، سواء كان الامتناع منه أو منها ، وهذا فيه نظر إذا كان الامتناع منه .

ويتخرج على قولهم : أنها تعتق مجانا . ويتخرج أنه يرجع إلى بدل العوض ، لا إلى بدل العتق ، وهو قياس المذهب ، وأقرب إلى العدل ، إذ الرجل طابت نفسه بالعتق إذا أخذ هذا العوض وأخذُ بدله قائم مقامه .

ومن اعتقت عبدها على أن يتزوج بها أو بسواها ، أو بدونه عتق ، ولم يلزمه شيء ، ذكره أصحابنا ، وعلة ابن عقيل بأنها اشترطت عليه تملك البضع ، وهو لا قيمة له ، وعلة القاضي بأنه سلف في النكاح ، والحظ في النكاح للزوج ، وهذا الكلام فيه نظر . فإن الحظ في السكاح للمرأة ، ولهذا ملك الأولياء أن يجبروها عليه دون الرجل . وملك الولي في الجملة أن يطلق على الصغير والمجنون ولم يملك ذلك من الصغيرة .

ولو أراد أن يفسخ نكاحها ، ومعلوم أنها اشترطت نفقة ومهرأ أو استمناعا . وهذا مقصود ، كما أنه إذا أعتقها على أن يتزوجها شرط عليها استمناعا تجب عليه بإزائه النفقة

وأما إذا خير بين الزواج وعدمه : فيتوجه أن عليه قيمة نفسه . وإذا قبل التزوج فليس عليه إلا مهر المثل ، فإنه مقتضى النكاح المطلق . وإنما أوجبنا عليه بالمفارقة قيمة نفسه : لأن العوض المشروط في العقد هو تزوجه بها ، ولا قيمة له في الشرع . فيكون كالأو أعتقته على عوض لم يسلم لها . ويتوجه أنه إذا لم يتزوجها يعطيها مهر المثل أو نصفه . لأنه هو الذي تستحقه عليه إذا تزوجها ، فإنه يملك الطلاق بعد ذلك . وإنما يجب لها بالعقد مهر المثل : وهذا البحث يجري فيما إذا أعتق عبده على أن يزوجه أخته أو يمتقها ، وإذا لم نصحح الطلاق مهرأ : فذكر القاضي في الجامع ، وأبو الخطاب وغيرها : أنها تستحق مهر المثل لفساده .

والخسكى في الجرد عن أبى بكر : أنها تستحق مهرأ بضده . وقاله ابن عقيل ، وهو أجود . فإن الصداق - وإن كان له بدل عند تمزده - فله بدل عند فساد نسيته : هذا قياس المذهب ، ولو قيل يبطال النكاح هنا لم يبعد ، لأن المسمى فاسد لا بدل له . فهو كالمهر ، وكنكاح السفاح .

وإذا صححنا إصداق الطلاق ، فانت الضرة قبل الطلاق ، فقد يقال : حصل مقصودها من الفرقة بأبلغ الطرق ، فيكون كما لو وقى عنه المهر أجني . وفيه نظر . والذى ينبئ في الطلاق : أنه إذا كان السائل له ليخلص المرأة جزأ له بذل عوضه ، سواء كان نكاحاً أو ملاً ، كأن كانت له امرأة يضربها ويؤذيها ، فقال : طلق امرأتك على أن أزوجك بنتي ، فهذا سلف في النكاح ، أو قال : زوجتك بنتي على طلاق امرأتك ، فهذه مسألة إصداق الطلاق .

والأشبه أن يقال في مثل هذا : إن الطلاق يصير مستحقاً عليه ، كما لو قال : خذ هذا الألف على أن تطلقى امرأتك ، وهذا سلف في الطلاق ، وليس يمتنع كما تقدم .

وأما إن كان باطل العوض لفرض ضرر المرأة : فهنا لا يجوز للحديث <sup>(١)</sup> فملى هذا : لو خالمت الضرة عن ضررتها بمال ، أو خالعت أبوها : فهنا ينبئ أن لا يجوز هذا ، كما لا يجوز أن يخالعت الرجل لو كان مقصوده التزوج بالمرأة ، فلو كان مقصوده تزويج المرأة بالأجنبي ينتظر في مسألة الطلاق : إن كانت محرمة فله حكم ، وإن كانت مباحة أو مستحقة فله حكم ، وإذا كان الأجنبي قد حرم عليه أن يسأل الطلاق ، فهل يحمل للزوج أن يبيعه ويأخذ العوض ؟ وهذا نظير بيعه إياه على بيع أخيه .

---

(١) روى البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذى عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسأل للمرأة طلاق أختها لتفرغ صحتها ، ولتسكن . فإن لها مقدر لها » .

ولو زوج موليته بدون مهر مثلها ، ولم يكن أباً لزم الزوج المسمى والتمام على  
الولى . وهو رواية عن الإمام أحد ، كالوكيل في البيع .

ويتحرر لأصحابنا فيما إذا زوج ابنه الصغير بمهر المثل ، أو أزيد : روايات .  
إحداهن : أنه على الابن مطلقاً ، إلا أن يضمه الأب ، فيكون عليهما .

الثانية : أن يضمه فيكون عليه وحده .

الثالثة : أنه على الأب ضمناً .

الرابعة : أنه عليه أصالة .

الخامسة : أنه إذا كان الابن مقراً فهو على الأب أصالة .

السادسة : الفرق بين رضا الابن وعدم رضاه ، وضمان الأب للمهر والنفقة  
على الابن قد يكون بلفظ الضمان . وقد يكون بلفظ آخر . مثل أن يقول : الذى  
لى لا يبنى ، أو أنا وابنى شىء واحد . وهل يترك والد ولده ؟ ونحو ذلك من  
الألفاظ التى تعزم حتى يزوجوا ابنه . وقد يكون بدلالة الكلام . وقد يذكر  
الأب ما يقتضى أنه قد ملك ابنه مالا ، أو يهبهم بذلك فيزوجوه على ذلك . مثل  
أن يقول : أنا أعطيت عشرة آلاف درهم ، أو له عشرة آلاف درهم ونحو ذلك ،  
فهنا ينبغى أن يتعلق حقهم بهذا القدر من مال الأب .

ونفقة الزوجة قبل بلوغ الزوج أو قبل رضاه ينبغى أن تكون كال مهر .

قال القاضى فى الجامع : إذا مات الأب الذى عليه مهر ابنه فأخذ من

تركته . فإنه يرجع به على الابن . نص عليه فى رواية ابن منصور والبرزالى .

قال القاضى : يحتمل أن يكون أثبت له ذلك ، بناء على الرواية التى تقول :

إن من ضمن عن غيره بغير إذنه يرجع . ويحتمل أن يحمل على الرواية الأخرى .

وأنه تطوع بذلك ، لكن على أن يحصل القبض منه . وعلى هذا حمله أبو حفص .

قال أبو العباس : ولا يتم الجواب إلا بالمأخذين جميعاً . وذلك أن الأب قائم

بمقام ابنه . فلو ضمنه أجنبي بإذنه صح . فإذا ضمنه هو فأولى أن يكون ضمناً لازماً

للإبن . وإذا كان له أن يثبت للمال في ذمته بدون ضمانه : فغنيانه وقضاؤه أولى .  
قال القاضي في الجامع : إذا ضمنه الأب لزمه كما لو ضمنه أجنبي .

وإذا أقبضها إياه . فهل يملك الرجوع به على الأب ؟ على روايتين . أصلها  
ضمان الأجنبي عن غيره بشيء إذنه .

قال أبو العباس : بل يرجع قولنا واحدا . لأنه قائم مقام ابنته في الإذن لنفسه  
كما لو ضمن أجنبي بإذن نفسه .

وإذا وفى الإنسان عن غيره ديناً من صدق أو غيره كان المستوفى أخذه  
له وفاء عن دينه ، وبدا عنه . وأما الموفى عنه إذا لم يرجع به عليه فهو متبرع  
عليه .

ثم هل ملكه الموفى عنه ، ثم انتقل إلى الموفى ، بحيث يقال : لو انقسخ يثبت  
الاستحقاق أو بعضه ، كالطلاق قبل الدخول ، وفسخ البيع ، كان للموفى عنه ، أو  
لم يملك فيعود إلى الموفى ؟ الراجح : أن لا يجب انتقاله .

ويقرر المهر بالخلوة . وإن منعت الوطء . وهو ظاهر كلام أحمد في رواية  
حرب .

وقيل له : فإن أخذها وعندها نسوة وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلو  
بها ؟ قال : إذا نال منها شيئاً لا يحل لتغيره ، فعليه المهر .

وإن قلنا : لا مهر بالخلوة في النكاح الفاسد على قولنا بوجود المدة فيه  
والفسخ لاعتبار الزوج بالمهر أو النفقة نظير التسخ لئنة بالزوج . فيخرج منه  
التنصيف على الرواية المنصوطة عنه فيه . فإن لما نصف المهر ، لكونها معذورة  
في التسخ . ويتخرج ويلزم على قول من قال : إن خروج البضع من ملك الزوج  
يتقوم .

وتجب للتمة لكل مطلقة . وهو رواية عن الإمام أحمد . نقلها حنبل . وهو  
ظاهر دلالة القرآن .

ونحار أبو العباس في الاعتصام بالكتاب والسنة : أن لكل مطلقة متعة إلا التي لم يدخل بها وقد فرض لها وهو رواية عن الإمام أحمد . وقاله عمر .  
وإذا أوجبت المتعة للدخول بها ، وكان الطلاق بائناً أو رجعياً : فينبغي أن تجب لها أيضاً مع نفقة العدة حيث أوجبتها وتكون نفقة الرجعية مغنية عن معاش آخر ، بحيث لا تجب لها كسوتان .

ولا بد من اعتبار العصر في مهر النسل . فإن الزمان إن كان زمان رخص رخص . وإن زادت للمهور ، وإن كان زمن غلاء وخوف نقص . وقد تمتع جادة البلد والقبيلة في زيادة المهر ونقصه .

وينبغي أيضاً اعتبار الصفات المتغيرة في الكفاة . فإذا كان أبوها موسراً ثم افتقر : أو ذا صنعة جيدة ثم تحول إلى دونها ، أو كانت له رئاسة أو ملك ثم زالت عنه تلك الرئاسة والملك . فيجب اعتبار مثل هذا . وكذلك لو كان أهلها لم عز في أوطانهم ورئاسة فاقبلوا إلى بلد ليس لهم فيه عز ولا رئاسة . فإن المهر يختلف بمثل ذلك في العادة .

وإن كانت عاداتهم يسمون مهوراً ، ولكن لا يستوفونه قط ، مثل عادة أهل الجفاء ، مثل الأكراد وغيرهم . فوجوده كعدمه .

والشرط المتقدم كالقارن . والاطراد العرفي كالمقضي .

قال أبو العباس : وقد سئلت عن مسألة من هذا ، وقيل لي : ما مهر مثل هذه ؟ قلت : ما جرت العادة بأنه يؤخذ من الزوج . فقالوا : إنما يؤخذ الممجل قبل الدخول . قلت : هو مهر مثلها .

والأب هو الذي بيده عقدة النكاح . وهو رواية عن الإمام أحمد ، وقاله طائفة من العلماء . وليس في كلام الإمام أحمد أن عفوه صحيح . لأن بيده عقدة النكاح ، بل لأن له أن يأخذ من مالها ما شاء .

وتسليم الإمام أحمد بالأخذ من ما لما ما شاء : يقتضى جواز الفو بعد الدخول  
عن الصداق كله . وكذلك سائر الديون  
والأشبه في مسألة الزوجة الصغيرة : أنه يستحق وليها المطالبة لها بنصف  
الصداق . والنصف الآخر لا يطالب به إلا إذا مكنت من نفسها . لأن النصف  
مستحق بإزاء الحبس . وهو حاصل بالقد ، والنصف الآخر بإزاء الدخول . فلا  
تستحقه إلا ببذل نفسها .

وإذا اختلفا في قبض المهر : فالتوجه إن كانت العادة الغالبة جارية بمحصل  
القبض في هذه الديون أو الأعيان : فالقول قول من يوافق العادة . وهو جار على  
أصولنا وأصول مالك في تمارض الأصل والعادة . والظاهر أنه يرجح .  
وفرق بين دلالة الحال المطلقة العامة ، وبين دلالة الحال المقيدة الخصوصية .  
فأما إن كانت الزوجة وقت العقد فقيرة ، ثم وجد معها ألف درهم ، فقال : هذا  
هو الصداق . وقالت : أخذته من غيره ، ولم تعين ، ولم يحدث لها قبض مثله .  
فهو نظير تعليم السورة المشروطة . وفيها وجهان :  
ونظيره : الإنفاق عليها والكسوة .

وفي هذه المواضع كلها : إذا أظهرت جهة القبض الممكن منها كالممكن من  
الزوج . فينبغي أن يكون القول قولها ، وإلا فلا .

قال أصحابنا وغيرهم : يجب مهر المثل للموطوءة بشبهة .  
وينبغي ، أنه إن أمكن أن يكون في وطء الشبهة مسمى فيكون هو الواجب  
فإن الشبهة ثلاثة أقسام : شبهة عقد ، وشبهة اعتقاد ، وشبهة ملك .  
فأما عقد النكاح : فلا ريب فيه .

وأما عقد البيع : فإنه إذا وطئ الجارية المشتراة شراء فاسداً . فالأشبه أن لا مهر .  
ولا أجرة لمنافعها .

وأما شبهة الاعتقاد : فإن كان الاشتباه عليه فقط : فينبغي أن لا يجب لها مهر .

وإن كان عليها سقط . فإن اعتقدت أنه زوجها فلا يبعد أن يجب لها المهر المسمى .  
وأما شبهة الملك ، مثل مكاتبته ، وأمة مكاتبته ، والأمة المشتركة : فإن  
كان قد اتفق مع مستحق المهر على شيء ، فينبغي أن لا يجب سواء . وهذا  
قياس ضمان الأعيان والمنافع ، فإنها تضمن بالقيمة ، إلا أن يكون المالك قد اتفق  
مع المتلف على غير ذلك ، سواء كان الاتلاف حاكلاً أو حراماً .

وإذا تكرر الوطء في نكاح الشبهة . فلا ريب أن الواجب مهر واحد ، كما  
تجب عدة واحدة .

ولا يجب للمهر للمكرهة على الزنا . وهو رواية عن أحمد . ومذهب أبي حنيفة .  
واختيار أبي البركات .

وذكر أبو العباس ، في موضع آخر عن أبي بكر : التفرقة . فأوجبه للبكر  
دون الثيب ، ورواه ابن منصور عن الإمام أحمد ، لكن الأمة البكر إذا وطئت  
مكرهة أو بشبهة أو مطاوعة . فلا ينفى أن يختلف في وجوب أرش البكارة ،  
وهو ما نقص من قيمتها بالنيوبة ، وقد يكون بمض القيمة أضمافاً مهر  
مثل الأمة .

ومتى خرجت منه زوجته بشير اختياره بإفسادها أو بإفساد غيرها أو يمينه  
لا تفعل شيئاً فقلته : فله مهرها . وهو رواية عن الإمام أحمد كالمفقود ، بناء على  
الصحيح أن خروج البضع من ملك الزوج متقوم . وهو رواية عن الإمام أحمد .  
والفرقة إذا كانت من جهتها : فهي كإتلاف البائع . فيخير على المشهور بين  
مطالبتها بمهر المثل وضمان المسمى لها ، وبين إسقاط المسمى .

### باب الوليمة

وتختص بطعام العرس في مقتضى كلام أحمد في رواية المروذي .  
وقيل : تطلق على كل طعام لسرور حادث . وقاله القاضي في الجامع .



وقيل : تطلق على ذلك ، إلا أنه في العرس أظهر .  
 وقت الوليمة في حديث زينب <sup>(١)</sup> . وصفته تدل على أنه عقب الدخول .  
 والأشبه : جواز الإجابة ، لا وجوبها إذا كان في مجلس الوليمة من يهجر  
 وأعدل الأقوال : أنه إذا حضر الوليمة وهو صائم إن كان ينكسر قلب  
 الداعي بترك الأكل فالأكل أفضل ، وإن لم ينكسر قلبه فإتمام الصوم أفضل  
 ولا ينبغي لصاحب الدعوة الإلحاح في تناول الطعام للدعو إذا امتنع . فإن  
 كلا الأمرين جائز . فإذا أئزمه بما لا يلزمه كان من نوع المسألة للمنع عنها .  
 ولا ينبغي للدعو إذا رأى أنه يترتب على امتناعه مفسد أن يمتنع . فإن  
 فطره جائز . فإن كان ترك الجائز مستلزماً لأمر محذور ينبى أن يفعل ذلك  
 الجائز . وربما يصير واجباً .

وإن كان في إجابة الداعي مصلحة الإجابة فقط ، وفيها مفسدة الشبهة ،  
 فالمنع أرجح .

قال أبو العباس : هذا فيه خلاف فيما أظنه .

(١) روى البخارى عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « بنى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش بخبر ولحم . فأرسلت على الطعام داعياً ، فيجىء  
 قوم فياكلون ويخرجون . ثم يجىء قوم فياكلون ويخرجون ، فدعوت حتى ما أجد  
 أحدا أدعوه . فقلت : يا رسول الله ما أجد أحدا أدعوه . قال : ارفضوا طعامكم .  
 وبقي ثلاثة رهط يتحدثون في البيت . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلق  
 إلى حجرة عائشة رضى الله عنها . فقال : السلام عليكم أهل البيت ورحمة الله  
 وبركاته . قالت : وعليك السلام ورحمة الله ، كيف وجدت أهل البيت ورحمة الله ؟ بورك  
 الله لك . فتقرى حجر نسائه كلهن ، يقول لمن كما يقول لعائشة ، ويقولن له كما قالت  
 عائشة ، ثم رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا ثلاثة رهط في البيت يتحدثون  
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم شديد الحياء فخرج منطلقاً نحو حجرة عائشة فما أدري :  
 أخبرته أم أخبر أن نومه خرجوا . فرجع حتى إذا وضع رجله في أسكفة الباب داخله  
 والأخرى خارجه أرخى الستر بيني وبينه . وأنزلت آية الحجاب » .

والدعاء إلى الوليمة إذن في الأكل والدخول . قاله في الفتى . وقال في الحرر : لا يباح الأكل إلا بصريح إذن أو عرف . وكلام الشيخ عبد القادر يوافقه . وما قاله مخالف لما قاله عامة الأصحاب

والحضور مع الإنكار المزيل على قول عبد القادر : هو حرام ، وعلى قول القاضى والشيخ أبى محمد : هو واجب . والأقيس بكلام الإمام أحمد في النخير عند الفكر للمعلوم غير المحسوس : أن يتخير بينهما أيضاً ، وإن كان الترك أشبه بكلامه لزوال المفسدة بالحضور والانكار ، لكن لا يجب ، لما فيه من تكليف الانكار . ولأن الداعى أسقط حرمة باتخاذ المنكر .

ونظير هذا : إذا مر بمتابس بمعصية ، هل يسلم عليه ، أو يترك التسليم ؟ وإن خافوا أن يأتوا بالحرم . ولم يثلب علي ظنهم أحد الطرفين . فقد تمارض اللوجب - وهو الدعوة - والمبيح - وهو خوف شهود الخطيئة - فينبى أن لا يجب . لأن الموجب لم يسلم عن الممارض المساوى ، ولا يحرم . لأن المحرم كذلك . فيتقضى الوجوب والتحريم . وينبى الجواز .

ونصوص الإمام أحمد كلها تدل : على المنع من اللبث في المكان للضر . وقاله القاضى ، وهو لازم للشيخ أبى محمد ، حيث جزم بمنع اللبث في مكان فيه الحجر وآنية الذهب والفضة ، ولتلك مأخذان .

أحدهما : أن إقرار ذلك في المنزل منكر . فلا يدخل إلى مكان فيه ذلك . وعلى هذا : فيجوز الدخول إلى دور أهل الذمة وكنائسهم . وإن كانت فيها صور . لأنهم يقرون على ذلك . فأنهم لا ينهاون عن ذلك ، كما ينهاون عن إظهار الحجر . وبهذا يخرج الجواب عن جميع ما احتج به أبو محمد . ويكون منع الملائكة سببا لمنع كونها في المنزل .

وعلى هذا : فلو كان في الدعوة كلب لا يجوز اقتناؤه . لم تدخل الملائكة أيضا ، بخلاف الجنب . فإن الجنب لا يطول بقاؤه جنبا ، فإنما تمتنع الملائكة من الدخول إذا كان الجنب هناك زمنا يسيرا .

والثانى : أن يكون نفس اللبث محرماً أو مكروها . ويستثنى من ذلك أوقات الحاجة . كما فى حديث عمرو وغيره . وتكون العلة ما يكتسبه المنزل من الصورة المحرمة ، حتى إنه لا يدخل منازل أهل الذمة .

ورجح أبو العباس فى موضع آخر : عدم الدخول إلى بيعة فيها صور . وأنها كالسجد على القبر .

والكفائس ليست ملكاً لأحد . وأهل الذمة ليس لهم منع من سبب الله فيها . لأننا صالحناهم عليه . والعابد بينهم وبين الفاقلين أعظم أجراً . ويحرم شهود عيد اليهود والنصارى . ونقله مهنا عن أحمد ، ويمنع لهم فيه ما يستعينون به عليه .

ويخرج من رواية منصوصة عن الإمام أحمد فى منع التجارة إلى دار الحرب إذا لم يلزمه بفعل محرم أو ترك واجب . وينكر ما يشاهد من المنكر بحسبه .

ويحرم بيعهم ما يعملونه كنيسة أو مثلاً ونحوه . وكل ما فيه تخصيص لبيدهم أو ما هو بمنزلة .

قال أبو العباس : لا أعلم خلافاً أنه من التشبه بهم . والتشبه بهم منهى عنه إجماعاً . وتجب عقوبة فاعله . ولا يبنى إجابة هذه الدعوة .

ولما صارت العمامة الصفراء أو الزرقاء من شعارهم حرم لبسها . ويحرم الأكل والذبح الزائد على المعتاد فى بقية الأيام ، ولو كانت المادة فله ، أو لتفريق أهله ، ويمرر إن عاد .

ويكره موسم خاص ، كالرغائب ونيلة النصف من شعبان وهو بدعة . وأما ما يروى فى السكحل يوم عاشوراء ، أو الخضاب ، أو الغتسال أو المصافحة ، أو مسح رأس اليقيم ، أو أكل الحبوب ، أو الذبح ونحو ذلك : فكل

بذلك كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل ذلك ومثله بدعة لا يستحب منه شيء عند أئمة الدين بل ينهى عنه .

وما يفعله الرافضة في يوم عاشوراء من النياحة والندب والمأتم وسب الصحابة رضي الله عنهم هو أيضاً من أعظم البدع والمنكرات . وكل بدعة ضلالة هذا وهذا . وإن كان بعض البدع والمنكرات أغلظ من بعض .

والخلاف في كسوة الحيطان إذا لم تكن الكسوة حريراً أو ذهباً . فأما الحرير والذهب فيحرم ، كما تحرم ستور الحرير والذهب على الرجال والحيطان والأبواب التي تشترك فيها الرجال والنساء وأن تكون كالتى للرجال . وأما الحيطان والأبواب التي تختص بالمرأة فيكون ستورها وكسوتها كفرشها نظر . إذ ليس هو من اللباس .

ولاريب في تحريم فرش الثياب تحت دابة الأمير وأمثله ، لا سيما إن كانت خزاناً أو مقصوبة . ورخص أبو محمد في ستر الحيطان لحاجة من وقاية حر أو برد ومقتضى كلام القاضي : المنع ، لاطلاقه على مقتضى كلام الإمام أحمد .

ويكره تعليق الستور على الأبواب من غير حاجة لوجود أغلاق غيرها من أبواب الخشب ونحوها ، وكذلك تكرار الستور في الدهليز لغير حاجة . فإن ما زاد على الحاجة فهو سرف . وهل يرتقى إلى التحريم ؟ فيه نظر .

قال المروزي : سألت أبا عبد الله عن الجوز ينثر<sup>(١)</sup> ؟ فكرهه . وقال : يعطون أو يقسم عليهم . وقال في رواية إسحاق بن هاني : لا يعجبني انتهاب الجوز ، وأن يؤكل منه ، والسكر كذلك .

قال القاضي : يكره الأكل . فإذا التقطه من النثار ، سواء أخذه هو أو أخذه من أخذه . وقول الإمام أحمد « هذه نهبة » يقتضى التحريم ، وهو قوي .

(١) يعنى نثر الجوز على الدعويين في المرس . والسفهاء اليوم ينثرون النقود الذهبية والفضية غراً وخيلاء . والله لا يحب كل مختال فخور .

وأما الرخصة المحضة فتبعد جداً .  
ويكره الأكل والشرب قائماً لتغير حاجة .  
ويكره القران فيما جرت العادة بتناوله إفراداً .  
واختلف كلام أبي العباس في أكل الإنسان حتى يتخم ، هل يكره أو يحرم ؟  
وجزم أبو العباس في موضع آخر : بتحريم الإسراف ، وفسره بمجاوزة الحد .  
ويقول عند الأكل : « بسم الله » فإن زاد : « الرحمن الرحيم » كان حسناً ،  
فإنه أكل ، بخلاف الذبح ، فإنه قد قيل : إن ذلك لا يناسب .  
ويأكل الإنسان من بيت صديقه وقريبه بغير إذنه إذا لم يحزه عنه .

#### باب عشرة النساء

ولو شرط الزوج أن يتسلم الزوجة وهي صغيرة ليحصنها بقياس للذهب على إحدى الروايتين اللتين خرجهما أبو بكر : أنها إذا استئنت بعض منفعتها المستحقة عليها بمطلق العقد ، واشترطت عليه زيادة على ما تستحقه بمطلق المقد ، أنه يصح هذا الشرط ، كما لو اشترط في الأمة التسليم ليلاً ونهاراً ، وإذا اشترط في الأمة أن تكون نهاراً عند السيد ، وقلنا : إن ذلك موجب العقد المطلق ، أو لم نقل ، فأحد الوجهين : أن هذا الشرط للسيد لا عليه ، كاشتراطها دارها ، وهو شرط له وعليه ، ولو خرج هذا على اشتراط دارها ، وهو أنه إذا اشترطت دارها لم يكن عليه أجرة تلك الدار لكان متوجهاً .

وإذا كان موجب العقد من التقابض ، مرده إلى العرف ، فليس العرف أن المرأة تسلم إليه صغيرة ، ولا يستحق ذلك لعدم التمكن من الانتفاع ، ولا تجب عليه النفقة . فإنه إذا لم يكن له حق في بدنها لعدم تمكنه فلا نفقة لها إذ النفقة تتبع الحق البدني .

ويجب على المرأة خدمة زوجها بالمعروف من مثله ، ويتنوع ذلك بتنوع

الأحوال : فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية ، وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة . قاله الجوزجاني من أصحابنا ، وأبو بكر بن أبي شيبة .

ويتخرج من نص الإمام أحمد على أنه يجوز أن يتزوج الأمة لحاجته إلى الخدمة لا إلى الاستمتاع .

وكلام الإمام أحمد يدل على أنه ينهى عن الإذن للزنية بالخروج إلى الكنيسة والبيعة ، بخلاف الإذن للسلمة إلى المسجد . فإنه مأمور بذلك ، وكذا قال في المتن : إن كانت زوجته ذمية فله منعها من الخروج إلى الكنيسة ، وإن كانت مسلمة ، فقال القاضي : له منعها من الخروج إلى المسجد ، وظاهر الحديث يمنعها من منعها .

وللزوجة منع الزوجة من الخروج من منزلها ، فإذا نهاها لم تخرج لعيادة مريض محرم لها أو شهود جنازته ، فأما عند الإطلاق فهل لها : أن تخرج لذلك إذا لم يأذن ولم يمنع ، كعمل الصناعة . أولاً فعل إلا بإذن كالصيام ؟ تردد فيه أبو العباس . وكلام القاضي في التعليق يقتضي أن التمكين من القبلة ليس بواجب على الزوجة .

قال أبو العباس : وما أراه صحيحاً . بل يجبر على تمكينه من جميع أنواع الاستمتاع بالمباحة .

ولو تطاول الزوجان على الوطء في الدبر فرق بينهما . وقاله أصحابنا . وعلى قياسه المطاوعة على الوطء في الحيض .

وتسهر المرأة زوجها في المضجع لحق الله ، بدليل قصة الذين خُلِفُوا في غزوة تبوك ، وينبغي أن تملك النفقة في هذه الحال ، لأن المنع منه كالأوامر امتنع عن أداء الصداق .

ويجب على الزوج وطء امرأته بقدر كفايتها ما لم ينهك بدنه ، أو تشغله عن مضجعتها ، غير مقدر بأربعة أشهر كالأمة ، فإن تنازعا فينبغي أن يفرض الحاكم كالنفقة وكوطئه إذا زاد .

ويتوجه أن لا يتقدر قسم الابتداء الواجب ، كما لا يتقدر الوطء ، بل يكون بحسب الحاجة . فإنه قد يقال : جواز الزوج بأربع لا يقتضى أنه إذا تزوج بواحدة يكون لها حال الافراد مالها حال الاجتماع . وعلى هذا : فتحمل قصة كعب بن سوار على أنه تقدير شخص لا يراعى ، كما لو فرض النفقة .

وقول أصحابنا : يجب على الرجل المبيت عند امرأته ليلة من أربع . فهذا المبيت يتضمن سنتين : إحداها : الجماع في المنزل ، والثانية في المضجع . وقوله تعالى ( ٤ : ٣٤ ) واهجروهن في المضاجع مع قوله صلى الله عليه وسلم « ولا يهجر إلا في المضجع » دليل على وجوب المبيت في المضجع ، ودليل على أنه لا يهجر المنزل .

ونص الإمام أحمد في الذي يصوم النهار . ويقوم الليل : يدل على وجوب المبيت في المضجع ، وكذا ما ذكره في النشوز . إذا نشرت هجرها في المضجع : دليل على أنه لا يفعله بدون ذلك .

وحصول الضرر للزوجة بترك الوطء مقتضى للفسخ بكل حال ، سواء كان بقصد من الزوج أو بغير قصد ، ونوم قدرته وعجزه كالنفقة وأولى ، للفسخ بتعذره في الإيلاء إجماعا .

وعلى هذا : فالقول في امرأة الأسير والمحبوس ومحوها ، ممن تعذر انتفاع امرأته به إذا طلبت فرقه كالقول في امرأة المفقود بالإجماع ، كما قاله أبو محمد للمتمسكي .

قال أصحابنا : ويجب على الزوج أن يبيت عند زوجته الحرة ليلة من أربع ، وعند الأمة ليلة من سبع أو ثمان ، على اختلاف الوجهين .

ويتوجه على قولهم : أنه يجب للأمة ليلة من أربع ، لأن التنصيف إنما هو في قسم الابتداء ، فلا يملك الزوج بأكثر من أربع . وذلك أنه إذا تزوج بأربع

إمام . فهن في غاية عدده . فتكون الأمة كالحرّة في قسم الابتداء ، وأما في قسم التسوية فيختلفان ؛ إذا جوزنا للحر أن يجمع بين ثلاث حرائر وأمة في رواية... وأما على الرواية الأخرى : فلا يتصور ذلك .

وأما العبد فقياس قولهم : أنه يقسم للحرّة ليلة من ليلتين والأمة ليلة من ثلاث أو أربع . ولا يتصور أن يجمع عنده أربعا . على قولنا وقول الجمهور . وعلى قول مالك يتصور .

قال أصحابنا : ويجب وطء الميعة كالبرصاء والجذماء إذا لم يحز الفسخ ، وكذلك يجب عليها تمكين الأبرص والأجذم . والقياس وجوب ذلك ، وفيه نظر ، إذ من الممكن أن يقال : عليها وعليه في ذلك ضرر ، لكن إذا لم تمكنه فلا نفقة لها . وإذا لم يستمتع بها فلها الفسخ ، ويكون الميثب للفسخ هنا عدم وطئه ، فهذا يعود إلى وجوبه .

وينفق على المجنون المأمون وليه . والأشبه : أنه من يملك الولاية على بدنه . لأنه يملك الحضانة . فالذي يملك تعليمه وتأديبه الأب ، ثم الوصي .  
قال أصحابنا : ويأثم إن طلق إحدى زوجتيه وقت قسمها .

وتعليقهم يقتضى : أنه إذا طلقها قبل محي نوبتها كان له ذلك . ويتوجه أن له الطلاق مطلقاً ، لأن القسم إنما يجب مادامت زوجة كالنفقة . وليس هو شيء مستقر في النعمة قبل مضى وقته ، حتى يقال : هو دين . نعم لو لم يقسم لها حتى خرجت اليلة التي لها وجب عليه القضاء . فلو طلقها قبله كان عاصياً . ولو أراد أن يقضيها عن ليلة من ليالي الشتاء ليلة من ليالي الصيف : كان لها الامتناع ، لأجل تفاوت ما بين الزمانين .

ويجب على الزوج التسوية بين الزوجات في النفقة .  
وكلام القاضى في التعليق يدل عليه . وكذا الكسوة .



قال أصحابنا : ولا يجوز أن تأخذ الزوجة عوضاً عن حقها من المبيت .  
وكذا الوطء ، ووقع في كلام القاضي ما يقتضي جوازه .

قال أبو العباس : وقياس المذهب هندي : جواز أخذ العوض عن سائر  
حقوقها من القسم وغيره . لأنه إذا جاز للزوج أن يأخذ العوض عن حقه منها .  
جاز لها أن تأخذ العوض عن حقها منه . لأن كلاً منهما منفعة بدنية ، وقد نص  
الإمام أحمد في غير موضع : على أنه يجوز أن تبذل المرأة العوض ليصير أمرها بيدها .  
ولأنها تستحق حبس الزوج ، كما يستحق الزوج حبسها . وهو نوع من الرق .  
فيجوز أخذ العوض عنه .

وقد تشبه هذه المسألة الصلح عن الشفعة وحد القذف .

ولو سافر بإحدا من بغير قرعة ، قال أصحابنا : يأنم ، ويقضى ، والأقوى :  
أنه لا يقضى ، وهو قول الحنفية والمالكية .

وإذا ادعت الزوجة أو وليها أن الزوج يظلمها ، وكان الحاكم وليها ، وخاف  
فلك . نصب الحاكم مشرفاً ، وقال القاضي : متى ظهر للحاكم أنه يظلمها نصب  
مشرفاً . وفيه نظر .

ومسألة نصب المشرف لم يذكرها الخرقى والقدماء ، ومقتضى كلامه :  
إذا وقعت المداواة . وخيف الشقاق ، بث الحكمان من غير احتياج إلى  
نصب مشرف .

قال أصحابنا : ويجوز أن يكون الحكمان أجنبيين ، ويستحب أن يكونا  
من أهلها . ووجوب كونهما من أهلها هو مقتضى قول الخرقى ، فإنه اشترط كما  
اشترط الأمانة . وهذا أصح . فإنه نص القرآن . ولأن الأقارب أخير بالعلل  
الباطنة . وأقرب إلى الأمانة والنظر في المصلحة .

وأيضاً : فإنه نظر في الجمع والتفريق . وهو أولى من ولاية عقد النكاح ، لا

سببا إن جعلناهما حاكين ، كما هو الصواب . ونص عليه الإمام أحمد في إحدى الروايتين . وهو قول علي بن أبي طالب وابن عباس وغيرهما ، وهو مذهب مالك . وهل للحكّين - إذا قلنا : هما حاكبان لا وكيلان - أن يطلقا ثلاثا ، أو يفسخا كما في اللوى ؟ أقوال هناك ، لما قام الوكيل مقام الزوج في الطلاق ملك ما يملكه من واحدة وثلاث ، فيتوجه هنا كذلك إذا قلنا : هما حاكبان ، وإن قلنا : وكيلان لم يملككما إلا ما وكّلا فيه .  
وأما الفسخ هنا فلا يتوجه . لأن الحكم ليس حاكما أصليا .

## كتاب الخلع

اختلف كلام أبي العباس في وجوب الخلع لسوء العشرة بين الزوجين . وإن كانت مبغضة له لخلقه أو لغير ذلك من صفاته ، وهو يحبها ، فكراهة الخلع في حقه تتوجه .

ونقل أبو طالب عن الإمام أحمد : إن كانت المرأة تبغض زوجها ، وهو يحبها ، لا أمرها بالخلع . وينبغي لها أن تصبر . وحمله القاضي على الاستحباب لا الكراهة . لنصه على جوازه في مواضع .

ولو عَصَلَهَا لَفَتَتْدَى نَفْسَهَا مِنْهُ ، ولم تكن تزنى حرمت عليه . قال ابن عقيل : الموضى مردود . والزوجة بائن .

قال أبو العباس : وله وجه حسن ، ووجه قوى إذا قلنا : الخلع يصح بلا عوض . فإنه بمنزلة من خالم على مال منصوب أو خنزير ونحوه . وتخريج الروايتين هنا قوى جدا .

وخلع الحبل لا يصح على الأصح ، كما لا يصح نكاح المحلل . لأنه ليس المقصود به الترة . وإنما يقصد به بقاء المرأة تبع زوجها ، كما يقصد بنكاح المحلل

أن يطلقها لتعود إلى الأول . والعقد لا يقصد به نقض مقصوده . وإذا لم يصح لم تبين به الزوجة .

ويجوز الخلع عند الأئمة الأربعة والجمهور من الأجنبي ، فيجوز أن يخلعها كما يجوز أن يفتدى الأسير ، وكما يجوز أن يبدل الأجنبي لسيد العبد عوضاً لعتقه . ولهذا ينبغي أن يكون ذلك مشروطاً بما إذا كان قصده تخليصها من رق الزوج لمصلحتها في ذلك .

ونقل منها عن الإمام أحمد في رجل قال لرجل : طلق امرأتك حتى أتزوجها و لك ألف درهم . فأخذ منه ألف ، ثم قال لامرأته : أنت طالق ؟ فقال : سبحان الله ! رجل يقول لرجل : طلق امرأتك حتى أتزوجها ؟ لا يحل هذا .

وفي مذهب الإمام الشافعي وجهان ، إذا قيل : إن الخلع فسخ . لا يصح من الأجنبي . قالوا : لأنه إقالة . والإقالة لا تصح من الأجنبي ، ذكره أبو المعالي وغيره من أهل الطريقة الخراسانية .

والصحيح في المذهبين : أنه على القول بأنه فسخ هو فسخ . وإن كان مع الأجنبي ، كما صرح بذلك من صرح من فقهاء المذهبين . وإن كان شارح الوجيز لم يذكر ذلك . فقد ذكره أئمة العراقيين ، كأبي إسحاق في خلافه وغيره .

وفي معنى الخلع من الأجنبي : المنع عن القصاص وغيره على مال من الأجنبي ، كما ذكره الفقهاء في التارم لاصلاح ذات البين ، فإنه يضمن لسكل من الطائفتين مالا من عنده .

والتحقيق : أنه يصح من يصح طلاقه ، بالملك أو الوكالة ، أو الولاية ، كالخام في الشقاق . وكذا لو فعله الحاكم في الإيلاء أو المنة أو الإعسار ، أو غيرها من المواضع التي يملك الحاكم فيها القرعة . ولأن العبد والسفيه يصح طلاقهما بلا عوض . فبالعوض أولى .

لكن قد يقال في قبولها للوصية والهبة بلا إذن الولي : وجهان ، فإن لم يكن بينها فرق صحيح فلا يخرج الخلاف .  
والأظهر : أن المرأة إذا كانت تحت حَجَرِ الأب : أن له أن يخالف بما لها إذا كان لها فيه مصلحة ، ويوافق ذلك بعض الروايات عن مالك وتخرج على أصول أحمد .

وانخلع بموض فسخ بأي لفظ كان ، كما لو وقع بصريح الطلاق . . وليس من الطلاق الثلاث . وهذا هو المنقول عن عبد الله بن عباس وأصحابه . وعن الإمام أحمد وقدماء أصحابه . لم يفرق أحد من السلف ، ولا أحمد بن حنبل ، ولا قدماء أصحابه في انخلع بين لفظ ولفظ ، لا لفظ الطلاق ولا غيره ، بل ألقاؤهم كلها صريحة في أنه فسخ بأي لفظ كان .

قال عبد الله : رأيت أبي يذهب إلى قول ابن عباس وابن عباس صح عنه : أنه كلما أجاز له المال فليس بطلاق .

والذي يقتضيه القياس : أنهما إذا أطلقا انخلع ، صح بالصدوق . كما لو أطلقا النكاح ثبت صدق المثل . فكذا انخلع وأولى .

وقال أبو العباس في موضع آخر : هل للزوج إبانة امرأته بلا عوض ؟ فيه ثلاثة أقوال .

أحدها : ليس له أن يبينها إلا بعوض ، وإن كان طلاق وقع بعد الدخول بلا عوض فرجعي ، وهذا مذهب الشافعي ، وأحد القولين في مذهب مالك . وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد .

والقول الثاني : له إبانته بغير عوض مطلقا باختيارها وغير اختيارها . وهذا مذهب أبي حنيفة . ورواية عن الإمام أحمد .

والقول الثالث : له إبانته بغير عوض في بعض المواضع دون بعض . فإذا اختارت الأمانة منه عوض ، فله أن يمنحها .

ويصح الخلع بنير عوض ، ويقع به بينونة إما طلاقاً وإما فسخاً . على أحد القولين ، وهذا مذهب مالك المشهور عنه في رواية أبي القاسم ، وهو الرواية الأخرى عن الإمام أحمد . اختارها الخرقى . وهذا القول له مأخذان .

أحدهما : أن الرجعة حتى للزوجين . فإذا تراضيا على إسقاطها سقطت . والثاني : أن ذلك فرقة بموض ، لأنها رضية بترك النفقة والسكنى ، ورضى هو بترك ارتجاعها ، وكأ أن له أن يحمل الموض إسقاط ما كان ثابتاً لها من الحقوق كالدين فله أن يجعله إسقاط ما ثبت لها بالطلاق ، كما لو خالها على نفقة الولد . وهذا قول قوى . وهو داخل في النفقة من غيره .

ولو شرط الرجعة في الخلع قياساً للمذهب : صحة هذا الشرط ، كما لو بذلت له مالا على أن تملك أمرها . فإن الإمام أحمد نص على جواز ذلك . لأن الأصل جواز الشرط في العقود .

قال القاضى في الخلع : ولو طلقها فشرعت في العدة ، ثم بذلت له مالا ليزيل عنها الرجعة : لم تزل . ذكره القاضى بما يقتضي أنه محل وفاق . وفيه نظر . وإذا خالته على الإبراء مما يعتقد أن وجوبه باجتهاد أو تقليد ، مثل أن يخالها على قيمة كلب أتلقته معتقدين وجوب القيمة . فينبى أن يصح .

ولو تزوجها على قيمة كلب له في ذمتها ، فينبى أن لا تصح التسمية . لأن وجوب هذا نوع غرر . والخلع يصح على النحر بخلاف الصداق .

نقل مهنا عن الإمام أحمد في رجل خلع امرأته على ألف درهم لها على أبيه : أنه جائز . فإن لم يعطه أبوه شيئاً رجع على المرأة . وترجع المرأة على الأب . وكلام الإمام أحمد صحيح على ظاهره . وهو خلع على الدين . والدين من النحر . فهو بمنزلة الخلع على البيع قبل القبض . فلما لم يحصل الموض بعينه رجع في بدله ، كما قلنا فيمن اشتري مفصوباً يقدر على تخليصه فلم يقدر .

ولو خالته على مال في ذمتها ، ثم أحالته به على أبيه لكان تأويل القاضى

متوجها . وهو أن القاضي تأول المسألة على أنها حوالة ، وأن الزوج لما قبِلَ الحوالة لم يحصل من الأب اعتراف بالدين . فلهذا ملك الرجوع عليها بمال اطلع . وكان لها خصامة الأب فيها تدعيه . فأما إن كان قد حصل من جهته اعتراف بالدين ثم جحد بعد ذلك . لم يكن للزوج الرجوع عليها . لأن الحق قد انتقل وجحوده لا يثبت له الرجوع .

## كتاب الطلاق

ويصح الطلاق من الزوج . وعن الإمام أحمد رواية ، ومن والد الصبي والمجنون وسيلهما .

والذي يجب : أن يسوى في هذا الباب بين العقد والفسخ . فكل من ملك العقد عليه . ملك الفسخ عليه . فإن هذا قياس هذه الرواية . وهو موجب شهادة الأصول . ويندرج في هذا الوصي ، المزوج ، والأولياء ، إذا زوجوا المجنون . فانا إذا جوزنا للولي في إحدى الروايتين استيفاء القصاص ، وجوزنا له الكتابة والعق لمصلحة ، وجوزنا له القايلة في البيع وفسخه لمصلحة . فقد أفتناه مقام نفسه . وكذلك الحاكم الذي له التزويج . وهذا فيمن يملك جنس النكاح .

ولا يقع طلاق السكران ولو بسكر محرم . وهو رواية عن الإمام أحمد . اختارها أبو بكر . ونقل الميموني عن أحمد : الرجوع عما سواها . قال : كنت أقول : يقع طلاق السكران حتى تبين . فغلب على أنه لا يقع . وقصد إزالة العقل بلا سبب شرعي محرم .

ولو ادعى الزوج : أنه كان حين الطلاق زائل العقل لمرض أو غشي . قال أبو العباس : أفتيت أنه إذا كان هناك سبب يمكن معه صدقه ، فالقول قوله مع يمينه .

ويجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة . فإن لم تصل وجب عليه فراقها في الصحيح .

وقال أبو العباس في موضع آخر : إذا دُعيت إلى الصلاة وامتنعت . انفسخ نكاحها في أحد قولی العلماء . ولا ينفسخ في الآخر ، إذ ليس كل من وجب عليه فراقها . ينفسخ نكاحها بلا فعله . فان كان عاجزاً عن طلاقها لتقل مهرها . كان مسيئاً بتزوجه بمن لا تصلى .

وعلى هذا الوجه : فيتوب إلى الله تعالى من ذلك . وينبى أنه إذا قدر على أكثر من ذلك فعله .

ولا يقع طلاق المكره . والإكراه يحصل : إما بالتهديد ، أو بأن يغلب على ظنه ، أنه يضره في نفسه ، أو ماله : بلا تهديد .

وقال أبو العباس في موضع آخر : كونه يغلب على ظنه بتحقيق تهديده ليس بجيد . بل الصواب : أنه لو استوى الطرفان لكان إكراها . وأما إن خاف وقوع التهديد . وغلب على ظنه عدمه فهو محتمل في كلام أحد وغيره .

ولو أراد المكره إيقاع الطلاق وتكلم به وقع . وهو رواية حكاهما أبو الخطاب في الانتصار . وإن سحره ليطلق فإكراه .

قال أبو العباس : تأملت للذهب فوجدت الإكراه يختلف باختلاف المكره عليه . فليس الإكراه المعتبر في كلمة الكفر كالإكراه المعتبر في الهبة ونحوها . فان أحد قد نص في غير موضع على أن الإكراه على الكفر لا يكون إلا بتعذيب : من ضرب ، أو قيد . ولا يكون الكلام إكراها .

وقد نص : على أن المرأة لو هبت زوجها صداقها أو مسكنها ، فلها أن ترجع ، بناء على أنها لا تنهب له ، إلا إذا خافت أن يطلقها ، أو يسيء عشرتها . فجعل خوف الطلاق أو سوء العشرة إكراهاً في الهبة . ولقظه في موضع آخر : لأنه إكراهها . ومثل هذا لا يكون إكراهاً على الكفر . فإن الأسير إذا خشى من الكفار أن لا يزوجه وأن يحولوا بينه وبين امرأته ، لم يبيع له التكلم بكلمة الكفر .

ومثل هذا: ما لو كان له عند رجل حق من دين أو وديعة ، فقال: لأعطيك حتى تبينني أو تهينى . فقال مالك : هو إكراه . وهو قياس قول أحمد ومنصوصه فى مسألة ما إذا منعها حقها لتختلع منه . وقال القاضى تبعا للحنفية والشافعية : ليس إكراها .

وكلام أحمد فى وجوب طلاق الزوجة بأمر الأب . مقيد بصلاح الأب . والطلاق فى زمن الحيض محرم ، لاقتضاء التمسك بالفساد . ولأنه خلاف ما أمر الله به .

وإن طلقها فى طهر أصابها فيه حرم ، ولا يقع . ويقع من ثلاث : مجموعة ، أو مفردة بعد الدخول . واحدة . قال أبو العباس : ولا أعلم أحداً فرق بين الصورتين . والرجعية : لا يلحقها الطلاق . وإن كانت فى العدة ، بناء على أن إرسال طلاقه على الرجعية فى عدتها قبل أن يراجعها محرم . ولو قال : أنت طالق فى آخر طهرك ، ولم يطق فيه فهو مباح ، إلا على رواية أن القروء هى الأطهار . وقاله جمهور أصحابنا . وقال الجدي تبعا للقاضى فى المجرى : هو بدعة .

ومن حلف بالطلاق كاذبا يعلم كذب نفسه . لا تطلق زوجته . ولا يلزمه كفارة يمين .

ولو قال رجل : امرأة فلان طالق . فقال : ثلاثا . فهذه تشبه ما لو قال : لى عليك ألف . فقال : صحاح ، وفيه وجها . وهذا أصله فى الكلام من اثنين ، إذا أتى الثانى بالصفة ونحوها ، هل يكون متمما للأول ؟ .

وعقد النية فى الطلاق على مذهب الإمام أحمد : أنها إن أسقطت شيئا من الطلاق لم تقبل ، مثل قوله : أنت طالق ثلاثا ، وقال : نويت إلا واحدة . فإنه لا يقبل رواية واحدة . وإن لم تسقط من الطلاق ، وإنما عدل به من حال



إلى حال ، مثل أن ينوى من وثاق وعقال ، ودخول الدار إلى سنة ونحو ذلك .  
فهذا على روايتين .

إحداها : يقبل ، كما لو قال : أنت طالق ، أنت طالق ، وقال : نويت  
بالثانية التأكيـد . فانه يقبل منه رواية واحدة .

وأنت طالق ومطلقة ، وما شاكل ذلك من الصيغ : هي إنشاء من حيث  
إنها هي إثبات للحكم وشهادتهم . وهي إخبار لدلائها على المعنى الذى فى النفس .  
ومن أشهد عليه بطلاق ثلاث ، ثم أفتى بأنه لا شيء عليه لم يؤخذ بإقراره  
ويقبل يمينه لمعرفة أن مستنده فى إقراره ذلك مما يحمله .

وإذا صرف الزوج لفظه إلى ممكن : يتخرج أن يقبل قوله ، إذا كان عدلا ،  
كما قاله أحد فيمن أخبرتها أنها نكحت من أصابها . وفى الخبر بالثنى إذا ادعى  
الظط على رواية . ولو قيل بمثل هذا فى المخبرة بمحضها إذا علق الطلاق به يتوجه .  
وذلك : لأن الخبر إذا خالف خبره الأصل اعتبر فيه العدالة .

ولا يقع الطلاق بالكناية إلا بنية ، وإلا مع قرينة إرادة الطلاق .  
فإذا قرنت الكنـايـات بلفظ يدل على أحكام الطلاق ، مثل أن يقول :  
فسخت النكاح . وقطعت الزوجية . ورفعت العلاقة بينى وبين زوجتى .  
وقال الفـزـالى فى المستصـفى فى ضمن مسألة القياس : لا يقع الطلاق بالكناية  
حتى ينويه .

قال أبو العباس : هذا عندى ضعيف على المذاهب كلها . فانهم مهدوا فى  
كتاب الوقف : أنه إذا قرن بالكناية بعض أحكامه . صارت كالصرح .  
ويجب أن يفرق بين قول الزوج : لست لى بامرأة ، وما أنت لى بامرأة ،  
وبين قوله : ليس لى امرأة ، وبين قوله ، إذا قيل له : لك امرأة ؟ فقال : لا .  
فان الفرق ثابت بينهما وصفا وعددا . إذ الأول نفى لنكاحها . ونفى النكاح عنها  
كإثبات طلاقها ، يكون إنشاء ، ويكون إخباراً . بخلاف نفى المنكوحات  
عموماً . فإنه لا يستعمل إلا إخباراً .

وقطع في اللثني والكافي وغيرهما أنه لو باع زوجته لا يقع به طلاق ، وقال ابن عقيل : وعندى أنه كناية .

قال أبو العباس : وهذا متوجه إذا قصد الخلع لا يبيع الرقبة .  
قال القاضي : إن قال لها : اختارى نفسك . فذكرت أنها اختارت نفسها .  
فأنكر الزوج . فالقول قوله . لأن الاختيار مما يمكنها إقامة البينة عليه . فلا يقبل قولها في اختيارها .

قال أبو العباس : يتوجه أن يقبل قولها ، كالوكيل ، على ما ذكره أصحابنا في أن الوكيل يقبل قوله في كل تصرف وكل فيه .

ولو ادعى الزوج أنه رجع قبل إيقاع الوكيل الطلاق : لم يقبل قوله إلا ببينة . نص عليه الإمام أحمد في رواية أبي الحارث . ذكره القاضي في المجرى .  
وإذا قال لزوجته : إن أبرأتيني فأنت طالق . فقالت : أبرأك الله مما تدعى النساء على الرجال . فقال : أنت طالق ، وظن أنه يبرأ من الحقوق ، فإنه يبرأ مما تدعيه النساء على الرجال . إذا كانت رشيدة .

### باب ما يختلف به عدد الطلاق

وإذا قال الزوج : يلزمني الطلاق ، وله أكثر من زوجة . فإن كان هناك نية ، أو سبب يقتضي التعميم أو التخصيص : عمل به . ومع فقد النية والسبب : فالمتحقق أن هذه المسألة مبنية على الروايتين في وقوع الثلاث بلفظ واحد على الزوجة الواحدة . لأن الاستفراق في الطلاق يكون تارة في نفسه . وتارة في محله . وقد فرق بينهما بأن عموم المصدر لأفراده أقوى من عمومه لمفعولاته ، لأنه يدل على أفراد مسماه عقلا ولفظا ، وإنما يدل على مفعولاته بواسطة . فلفظ «الأكل والشرب» مثلا يعم الأنواع منه والأعداد ، أبلغ من عمومه المأكل والمشرب . إذا كان عاما . فلا يلزم من عمومه لأفراده وأنواعه عمومه لمفعولاته .

وقبى أبو العباس في موضع آخر وقوع الطلاق لجميع الزوجات ، دون وقوع

الثلاث بالزوجة الواحدة . و فرق بأن وقوع الثلاث بالواحدة محرم ، بخلاف وقوع الطلاق بالزوجات المتعددات . وإذا قلنا بالموم فلا كلام . وإن لم نقل به ، فهل تنعimen واحدة بالقرعة ، أو تخرج بتعيينه ؟ على روايتين .

والفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام الغير والكوت لا يكون فصلا مانعاً من صحة الاستثناء . والاستثناء والشرط إذا كان سؤال ساير أثر<sup>(١)</sup> .

وكل هذا يؤيد الرواية الأخرى . وهو أنها ما دام في ذلك الكلام فله أن يلحق به ما يغيره . فيكون اتصال الكلام الواحد كاتصال القبول والإيجاب ولا يشترط في الاستثناء والشرط والعطف للغير والاستثناء بالمشيئة حيث يؤثر في ذلك . فلا بد أن يسمع نفسه إذا لفظ به .

قال أبو العباس : تأملت نصوص كلام الإمام أحمد ، فوجدته يأمر باعتزال الرجل زوجته في كل عمن حلف الرجل عليها بالطلاق . وهو لا يدري : أبارأ هو فيها أو حانث ، حتى يستيقن أنه بارأ . فإن لم يعلم أنه بار في وقت وشك في وقت : اعتزلها وقت الشك . نص على فروع هذا الأصل في مواضع .

إذا قال لامرأته : إن كنت حاملاً فأنت طالق . فإنه نص على أنه يعتزلها حتى يتبين أنها ليست بحامل ، ولم يذكر القاضي خلافاً في أنه يمنع من وطئها قبل الاستبراء إن كان قد وطئها قبل الجمين .

وتلخص من كلام القاضي : أنها إذا لم تحض ولم يظهر بها حمل . فهل يحكم ببراءة الرحم ، بحيث يجوز وطؤها ، ويتبين أن الطلاق لم يقع بمضى تسعة أشهر أو ثلاثة أشهر ؟ على وجهين .

وهذا إنما هو في حق من تحيض وتحمل . وأما الآية والصغيرة : فإن الواجب أن تستبرأ بمثل الحيضة . وهو ثلاثة أشهر ، أو شهر واحد على ما فيه من

(١) كذا بالأمل .

الخللاف ، أو يقال : يجوز وطء هذه قبل الاستبراء ، إلا أن تكون حاملا . هذا هو الصواب .

وكل موضع يكون الشرط فيه أمراً عديماً يتبين فيما بعد ، مثل أن يقول : إن لم يقدم زيد ، أو إن لم يقدم في هذا الشهر ، ونحو ذلك : فلا يجوز الوطء حتى يتبين .

ومنها : إذا وكل وكيفا في طلاق زوجته ، فإنه يعتزلها حتى يدري ما فعل . وحمله القاضي على الاستحباب . والوجوب متوجه .

ومنها : إذا قال : أنت طالق ليلة القدر . فإنه يعتزلها إذا دخل الشهر الأخير لامكان أن تكون ليلة القدر أول ليلة . وحمله القاضي على المنع .

ومنها : إذا قال : أنت طالق قبل موفى بشهر فإنه يعتزلها أبداً . وحمله القاضي على الاستحباب .

ومنها : مسألة إن كان هذا الطائر غراباً فأمراني طالق ثلاثاً . وقال آخر : إن لم يكن غراباً فأمراني طالق ثلاثاً ، وطار ، ولم يعلم ما هو ؟ فإنهما يعتزلان نساءهما حتى يتيقنا . وحمله القاضي على الاستحباب .

وما كان من هذه الشروط مما يثسا من استبانته . ففيه مع العلم بوقوعه . ذكر القاضي في مسألة الطائر : أن ظاهر كلام أحمد : إيقاع الخث . وتعليل القاضي في مسألة : أنت طالق إن شاء الله : صريح في ذلك ، فإنه جمل الشرط الذي لا يعلم بمنزلة عدم الاشتراط . وهذا ظاهر في قول أحمد : أنت طالق إن شاء فلان . فلو لم يشأ تطلق . لأن مشيئة العباد ومشيئة الله لا تترك ، هي مقببة عنه . فإن هذا يقتضى أن كل شرط مغيب لا يدرك يقع الطلاق المعلق به .

وعلى هذا : من حلف ليدخلن الجنة يحنث . لأنه مغيب لا يدرك . لكن كلام الإمام أحمد في أكثر المواضع إنما فيه الأمر بالاعتزال فقط . وهذا فقه حسن . فإن الحلف بالطلاق محمول على الحلف بالله . ولو حلف بالله على

أمر وهو لا يعلم أنه صادق في يمينه . كان آثماً بذلك . وإن لم يتيقن أنه كاذب .  
فكذلك يمين الطلاق وأشد .

وقد نص على أنه إذا شك : هل طلق أم لا ؟ أنه لا يقع به الطلاق . ولم  
يتعرض للاعتزال ، فينظر : هل يؤمر بالاعتزال هنا ، أم يفرق بأن هذا لم يحلف  
يميناً ، فهو بمنزلة من شك : هل حلف أم لا ؟ .

قال في المحرر : وتسام التورع في الشك قطعه برجمة أو عقد إن أمكن ،  
وإلا فزعة متيقنة بأن يقول : إن لم تسكن طلقت فهي طالق .

وقال القاضي : أما في الورع فإن كان يعلم من نفسه أنه متى طلق فإنه يطلق  
واحدة لاعتقاده أن الزيادة عليها بدعة : ألزم نفسه طلاقة وراجعها . فإن كان الطلاق  
قد وجد . فقد راجع ، وإن لم يكن قد وجد منه فما ضره . وإن كان يعلم من نفسه  
أنه متى طلق فإنه يطلق ثلاثاً : ألزم نفسه ثلاثاً .

ومعناه : أنه يقع عدد الطلقات الثلاث ، فتحل لغيره من الأزواج ظاهراً وباطناً  
قال أبو العباس : وما يدل على أنه متى وقع الشك في وقوع الطلاق . فالأولى :

استبقاء النكاح ، بل يكره أو يحرم إيقاعه لأجل الشك - أن الطلاق بنيض إلى  
الرحن ، حبيب إلى الشيطان . ويدل عليه قصة هاروت وماروت (٢ : ١٠٢)  
وأيضاً فإن النكاح حوامه أكد من ابتدائه ، كالمصلاة . وإذا شك في

المصلاة : أحدث أم لا ؟ لم يستحب له أن ينصرف عنها بالشك . بنص الحديث<sup>(١)</sup>  
لما فيه من إبطال الصلاة بالشك . فكذلك إبطال النكاح بالشك ، بل  
المصلاة إذا أبطلها أمكن ابتدائها ، بخلاف النكاح .

وإن طلق واحدة من نثائه معينة ، ثم نسيها أو مبهة غير معينة . أخرجت  
بالقرعة على الصحيح .

---

(١) عن عباد بن تميم عن عمه رضى الله عنه قال « شكى إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم الرجل يغفل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة ؟ قال : لا ينصرف حتى يسمع  
صوتاً أو يجد رجلاً » رواه الجماعة إلا الترمذى .

## باب تعليق الطلاق بالشروط

وتعليق الطلاق على شرط هو إيقاع له عند الشرط ، كما لو تكلم به عند الشرط ، ولهذا يقول بعض الفقهاء : إن التعليق يصير إيقاعاً في ثانی الحال . ويقول بعضهم : إنه منتهى لأن يصير إيقاعاً .

وإذا علق الطلاق بالنكاح . فالمذهب للنصوص : أنه لا يصح . ولو قال : على مذهب مالك . إذ هو التزام لمذهب معين . وذلك لا يلزم . وهذا إذا لم تكن الزوجة حال التعليق في نكاحه . فان كانت في نكاحه حينئذ ، وعلق طلاقها على طلاق يوجد . فنص أحد في رواية ابن منصور وغيره : على أنه يصح هذا التعليق . وحكام القاضي في المجرى عن أبي بكر . ورجحه ابن عقيل . لأن التعليق هنا في نكاح .

ومن أصلنا : أن الصفة المطلقة تتناول جميع الأنسكة باطلاقها ، وتعود الصفة فيها . فكيف إذا قيدت بنكاح معين ؟ .

ولو قال كما <sup>(١)</sup> وتعليق النذر بالملك ، مثل : إن رزقني الله مالا فله على أن أتصدق به ، أو بشيء منه . فيصح اتفاقاً . وقد دل عليه قوله تعالى ( ٩ : ٧٥ ) ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن - الآية ) .

وتعليق المتق بالملك صحيح . وهو المذهب للنصوص عن أحمد .

والخلال وصاحبه لا يحكيان في ذلك خلافاً . وابن حامد والقاضي يحكيان روايتين .

قال جمهور أصحابنا : إذا قال الملق : عجلت ما علقته لم يتسجل .

وفيا قالوه نظر . فانه يملك تسجيل الدين للزوج . وحقوق الله تعالى وحقوق المباد في الجملة سواء تأجلت شرعاً أو شرطاً .

ولو قيل : زنت امرأتك ، أو خرجت من الدار فنضب . وقال : فهي طالق . لم تطلق . وأفتى به ابن عقيل . وهو قول عطاء بن أبي رباح .

(١) كذا بالأصل ولعلها كما في تعليق الخ .

وقريب منه : ما ذكره ابن أبي موسى . وخالف فيه القاضي ، إذا قال :  
لامرأته : أنت طالق أن دخلت الدار - بفتح الهمزة - أنها لا تطلق . إذا لم تكن  
دخلت . لأنه إنما طلقها لعله . فلا يثبت الطلاق بدونها .

ومن هذا الباب : ما يسأل عنه كثير ، مثل أن يمتنع أن غيره أخذ ماله ،  
فيحلف ليردنه ، أو يقول : إن لم ترده فأمرأتى طالق . ثم يتبين أنه لم يأخذه ،  
أو يقول : ليحضرن زيد ، ثم يتبين موته ، أو لتعطيني من الدراهم التي معك  
ولا دراهم معه .

ثم هذا قسمان :

الأول : منه ما يتبين حصول غرضه بدون الفعل المحلوف عليه ، مثل ما إذا  
ظن أنها سرقت له مالا . فيحلف ليردنه . فوجدها لم تسرقه .

والثاني : ما لم يحصل غرضه ، مثل : أن يحلف ليعطيني ألف درهم من هذا  
الكيس . فيتبين أنه ليس فيه دراهم .

فالقسم الأول : يظهر فيه أنه لا يحث . لأن مقصوده لتردنه إن كنت  
أخذته . وهذا الشرط ، وإن لم يذكر في اللفظ فهو قطع .

والثاني : فإنه وإن لم يحصل فيه غرضه . لكن لا غرض له مع وجود المحلوف  
عليه ، فيصير كأنه لم يحلف عليه . وفي الأول : يحصل غرضه منه . فيصير  
كأنه برّ بالفعل .

ولو قال : أنت طالق اليوم إذا جاء غد وأنا من أهل الطلاق .

قال أبو العباس : فإنه يقع الطلاق على ما رأيته . لأنه ما جعل هذا شرطاً  
يتعلق وقوع الطلاق به . فهو كما لو قال : أنت طالق قبل موتي بشهر . فإنه لم  
يجعل موته شرطاً يقع به الطلاق عليها قبل شهر . وإنما رتب . فوقع على ما رتب .  
ومن علق الطلاق على شرط أو التزمه لا يقصد بذلك إلا الحض أو اللعن .  
فانه يجره فيه كفارة يمين إن حث ، وإن أراد الجزاء بتعليقه : طلقت ، كره

الشرط أولاً . وكذا الحلف بعتق وظهار ونحرّيم ، وعليه يدل كلام أحمد في نذر اللجاج والغضب .

وقوله : هو يهودى إن فعلت كذا ، والطلاق يلزمنى ونحوه : يمين باتفاق العقلاء والفقهاء والأمم .

ويتوجه إذا حلف ليفعلن كذا أن مطلقه يوجب فعل المحلوف عليه على الفور ، ما لم تكن قرينة تقتضى التأخير . لأن الحلف فى الإيمان كالأمر فى الشريعة ، بخلاف قوله تعالى (٢٧:٤٨) لتدخلن المسجد الحرام ) وقوله (٧:٦٤) بلى وربى لتبعن ) فان مقصوده الخبر لا الحلف .

وقد يجاب عن هذا : بأن الفور ما جاء من جهة اللفظ ، بل من جهة حكم الأمر .

قال أبو العباس : سئلت عن قال : الطلاق يلزمنى ما دام فلان فى هذا البلد فأجبت : أنه إن قصد به الطلاق إلى حين خروجه فقد وقع ، ولما التوقيت . وهذا هو الوضع القوى . وإن قصد أنت طالق إن دام فلان . فان خرج عقب اليمين لم يحث ، وإلا حث . وهذا نظير : أنت طالق إلى شهر .

قال أبو الحسن التيمى : سئلت عن رجل له أربع نساء قال لوأحدة منهن ، وهو مواجه لها : من بدأت بطلاقها منكن فعبدى حر . وقال للثانية : إن طلقته فعبدى حران ، وقال للثالثة : إن طلقته فثلاث من عبيدى أحرار ، وقال : إن طلقته الرابعة فأربعة من عبيدى أحرار . ثم طلقهن ، كم يعتق عليه ؟ قال : فأجبت على ما حضر من الحساب : أنه يعتق عليه بطلاقه لهن عشرة أعبد .

قال أبو العباس : هذه المسألة لم تجمع الصفات فى عين واحدة . ولكن طلاق كل واحدة صفة على انفرادها . وهذا اللفظ إذا كان قد طلقهن متفرقات ، فالتوجه : أن يعتق عشرة أعبد ، كما قال أبو الحسن . وإن طلقهن بكلمة واحدة توجه أن يعتق ثلاثة عشر عبداً .



وأصح الطرق في الاكتفاء ببعض الصفة: إن كانت حضا أو منعا أو تصديقا أو كذبا . فهي كاليمين ، وإلا فهي علة محضة . فلا بد من وجودها بكاملها .

قال أبو العباس : سئلت عن قال لامرأته : أنت طالق ثلاثا غير اليوم ، قال فقلت : ظاهره وقوع الطلاق في القدر ، لكن كثيرا ما يعني به سوى هذا الزمان . وهو الذي عناه الخالف . فانه كما لو قال : أنت طالق في وقت آخر . وعلى غير هذه الحال ، أو في سوى هذه المدة ونوى التأخير . فإن عين وقتا بعينه ، مثل وقت مرض أو فقر ، أو غلاء أو رخص ونحو ذلك : تقيده به ، وإن لم ينو شيئا فهو كما لو قال : أنت طالق في زمان متراخ عن هذا الوقت . فيشبه الحين إلا أن المغايرة قد يراد بها المغايرة الزمانية . وقد يراد بها المغايرة الحالية . والذي عناه الخالف فهو كما لو قال : أنت طالق . ليس معينا فهو مطلق . فتنى تثيرت الحال تغيرا يناسب الطلاق وقع .

وان قال : أنت طالق في أول شهر كذا طلقت بدخوله . وقاله أصحابنا . وكذا في غرضه ورأسه واستقباله .

وإذا قال : أنت طالق مع موتي ، أو مع موتك . فليس هذا بشيء . نقله منها عن الإمام أحمد . وجزم به الأصحاب .

ولكن يتوجه على قول ابن حامد : أن تطلق . لأن صفة الطلاق والبينونة إذا وجدت في زمن واحد وقع الطلاق .

ولعل ابن حامد يفرق بأن وقوع الطلاق مع البينونة له فائدة ، وهو التحريم ، أو نقص المدد ، بخلاف البينونة بالموت .

ولو علق الطلاق على صفات ثلاث ، فاجتمعن في عين واحدة . لا تطلق إلا طلقة واحدة . لأنه الأظهر في مراد الخالف ، والعرف يقتضيه ، إلا أن ينوى خلافه .

ونص الإمام أحمد في رواية ابن منصور فيمن قال لامرأته : أنت طالق

طلقة إن ولدت ذكراً ، وطلقتين إن ولدت أنثى . فولدت ذكراً وأنثى : أنه على مانوى إنما أراد ولادة واحدة . وأنكر قول سفيان : إنه يقع عليها بالأول ما علق به ، وتبين بالثاني ولا تطلق .

قال أصحابنا : إذا قال : أنت طالق وعبدى حر إن شاء زيد . لم يقع إلا بمشيئة زيد لها ، إذ لم ينو غيره .  
ويتوجه : أن تعود المشيئة إليهما إما جميعاً وإما مطلقاً ، بحيث لو شاء أحدهما وقع ماشاء .

وكذلك نظيرها في الخلع : أتاها طالقان .  
ونظيره أن يقول : والله لا تؤمن ولا آكل ، إن شاء الله تعالى فتبقى على قياس قولهم : أن يحث بفعل الواحد . لأن التقدير إن شاء الله في الجميع المحلوف عليه <sup>(١)</sup> . فيحتمل .

قال القاضى فى الجامع : فإن قال : أنت طالق إن لم يشأ زيد . فقد علق الطلاق بصفة هى عدم المشيئة ، فتى لم يشأ وقع الطلاق لوجود شرطه . وهو عدم المشيئة من جهة .

قال أبو العباس : والقياس أنها لا تطلق حتى تفوت المشيئة ، إلا أن تكون نية ، أو قرينة تقتضى القورية .

وإذا قال لزوجته : أنت طالق إن شاء الله : أنه لا يقع به الطلاق عند أكثر العلماء . وإن قصد أنه يقع به الطلاق وقال : إن شاء الله ، تثبتا لذلك وتأكيذاً لا يضاعفه . وقع عند أكثر العلماء . ومن العلماء من قال : لا يقع مطلقاً ومنهم من قال : يقع مطلقاً .

---

(١) فى مختصر الفتاوى المصرية ( ص ٥٤٧ ) وإذا حلف بالطلاق أو غيره : أنه لا يدخل دار فلان ، ولا يأكل طعامه ، ولا يوطأ زوجته . ثم فعل واحدة من هذه الحاصل : انحلت يمينه . ولم يحتمل بعد ذلك بفعل البواقي باحتمال العلماء .

وهذا التفصيل الذي ذكرناه هو الصواب .

وتعليق الطلاق : إن كان تعليقا محضاً ليس فيه تحقيق خبر ، ولا حض على فعل ، كقوله : إن طلعت الشمس . فهذا يفيد فيه الاستثناء . ويتوجه أن تخرج على قول أصحابنا : هل هذا يمين أم لا ؟ .

ومن هذا الباب : توقيته بمحدث يتعلق بالطلاق معه غرض ، كقوله : إن مات أبوك فأنت طالق ، أو إن مات أبي هذا فأنت طالق ، ونحو هذا .  
وقياس المذهب : أن الاستثناء لا يؤثر في مثل هذا . فإنه لا يحلف عليه بالله ، والطلاق فرع اليمين بالله .

وإن كان المحلوف عليه أو الشرط خيراً عن مستقبل لا طلباً ، كقوله : ليقدمن الحاج أو السلطان . فهو كاليمين ، ينفع فيه الاستثناء .  
وإن كان الشرط أمراً عديماً ، كقوله : إن لم أفعل كذا فأنت طالق إن شاء الله تعالى . فينبئ أن يكون كالثبوت ، كما في اليمين بالله .  
وينفد الاستثناء في النذر ، كما في قوله : لأتصدقن إن شاء الله . لأنه يمين .  
وينفد الاستثناء في الحرام والظهار . وهو للنصوص عن أحد فيها .  
والعلماء في الاستثناء النافع قولان .

أحدهما : لا ينفعه حتى ينويه قبل فراغه من المسئتي منه . وهو قول الشافعي والقاضي أبي يعلى ومن تبعه .

والثاني : ينفعه ، وإن لم يرده إلا بعد الفراغ ، حتى لو قال له بعض الحاضرين : قل إن شاء الله . فقال : إن شاء الله نفسه . وهذا هو مذهب أحد الذي يدل عليه كلامه ، وعليه بمقدمو أصحابه ، واختيار أبي محمد وغيره . وهو مذهب مالك . وهو الصواب .

ولا يعتبر مقارنة قصد الاستثناء . فلو سبق على لسانه عادة ، أو أتى به تبركاً وضع حكم اليمين .

وكذلك قوله : إن أراد الله ، وقصد بالارادة مشيئة الله ، لاجبته وأمره .

ومن شك في الاستثناء ، وكان من عادته الاستثناء ، فهو كما لو علم أنه استثنى . كالاستحاضة تعمل بالعادة والتميز ، ولا تجلس أقل الحيض . والأصل وجوب العبادة في ذمتها .

قال في الحرر : إذا قال : إذا طلقته فأنت طالق ، أو فبدي حر . لم يحنث في يمينه إلا بتطبيق ينجزه أو يملقه بعدها بشرط . فيؤاخذ .

وقال أبو العباس : يتوجه إذا كان الطلاق الملق قبل عقد هذه الصفة ، أو معها معلقاً بفعله . فعله باختياره أن يكون فعله له تطلقاً ، وأن التطبيق يفترق إلى أن تكون الصفة من فعله أيضاً . فإذا علقه بفعل غيره ، ولم يأمره بالفعل لم يكن تطلقاً .

وإن حلف لا يطلق . فجعل أمرها بيدها ، أو خيَّرها ، فطلقت نفسها . فالمتوجه : أن تخرج على الروایتين في تنصيف الصداق .

إن قلنا : يتنصف ، جعلناه تطلقاً . وإن قلنا : يسقط . لم نجعله تطلقاً ، وإنما هو تمكين من التطلاق .

وإذا قال : إذا طلقته ، أو إذا وقع عليك طلاق فأنت طالق قبله ثلاثاً . فتعليقه باطل ، ولا يقع سوى المنجزة .

وقال ابن سريج : ينقسم باب الطلاق .

وما قاله محدث في الإسلام ، لم يفت به أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الأئمة الأربعة . وأنكر جمهور العلماء على من أفتى بها .

ومن قد فيها شخصاً وحلف بالطلاق بعد ذلك معتقداً أنه لا يقع عليه الطلاق بها لم يقع عليه طلاق في أظهر قولي العلماء ، كمن أوقعه فيمن يعتقدها أجنبية ، وكانت في الباطن امرأته . فإنها لا تطلق على الصحيح .

وإن حلف على غيره ليكلمن فلانا . ينبغى أن لا يبر إلا بالكلام الطيب ، كالكلام المعروف ونحوه ، دون السب ونحوه . فإن اليمين في جانب النفي أعم من

اللفظ القوي ، وفي جانب الاثبات أخص ، كما قلنا فيمن حلف ليتزوج ونظائره .  
فانه لا يبر إلا بكمال اللمسى .

ولو علق الطلاق على كلام زيد . فهل كتابته أو رسالته الحاضرة كالإشارة ،  
فيجىء فيها الوجهان ، أو يبحث بكل حال ؟

تردد فيه أبو العباس . قال : وأصل ذلك الوجهان في انعقاد النكاح بكتابة  
القادر على النطق .

وإذا قال : إن عصيت أمرى فأنت طالق ، ثم أمرها بشيء أمرها مطلقا  
مخالفة . حنث . وإن تركته ناسية أو جاهلة ، أو عاجزة ينبغي أن لا يبحث .  
لأن هذا الترك ليس عصيانا .

وإن أمرها أمرا بين أنه ندب بأن يقول : أنا آمرك بالخروج وأبيع لك  
القوم . فلا حنث عليه ، لحل البين في الأمر المطلق على مطلق الأمر . والندوب  
ليس مأمورا به أمرا مطلقا . وإنما هو مأمور به أمرا مقيدا .

ولو علق الطلاق على خروجها بغير إذن ، ثم أذن لها مرة ، فخرجت مرة  
أخرى بغير إذن طلقت . وهو مذهب أحمد . لأن « خرجت » ، فعل ، والفعل  
نكرة ، وهي في سياق الشرط تقتضى العموم .

وإن أذن لها فقالت : لا أخرج . ثم خرجت الخروج للأذن فيه . قال  
أبو العباس : سئلت عن هذه المسألة ؟ ويتوجه فيها : أن لا يبحث . لأن  
امتناعها من الخروج لا يخرج الإذن عن أن يكون إذنا . لكن هو إذا قالت  
« لا أخرج » قد اطمان إلى أنها لا تخرج ، ولم تشعره بالخروج . فقد خرجت  
بلاعلم . والإذن علم وإباحة .

ويقال أيضا : إنها إذا ردت الإذن عليه . فهو بمنزلة قوله : أمرك بيدك إذا  
أردت ذلك .

وأصل هذا : أن هذا الباب نوعان : توكيل ، وإباحة . فإذا قال له : بع هذا .

قال : لا أبيع بأن النفي يرد القبول في الوصية ، وللموصى إليه لم يملكه بعد . وإذا أباحه شيئا . فقال : لا أقبل . فهل له أخذه بعد ذلك ؟ فيه نظر .  
ويتوجه أن الإنشاء كالخبر في التكرار .

وظاهر كلام أبي العباس : إذا حلف ليقضينه حقه في وقت عينه ، فأبرأه قبله لا يمحت . وهو قول أبي حنيفة ومحمد ، وقول في مذهب أحمد وغيره .

### باب جامع الأيمان

وإذا حلف على معين موصوف بصفة . فبان موصوفا بغيرها . كقوله : والله لا أكلم هذا الصبي . فتبين شيئا ، أو لا أشرب من هذا الخمر . فتبين خلا ، أو كان الخائف يعتقد أن المخاطب يفعل المحلوف عليه لاعتقاده أنه ممن لا يخالفه إذا أكد عليه ولا يحثه ، أو لكون الزوجة قريبته ، وهو لا يختار تطليقها . ثم تبين أنه كان غالطا في اعتقاده . فهذه المسألة وشبهها فيها نزاع .

والأشبه : أنه لا يقع ، كالولقي امرأة ظنها أجنبية ، قال : أنت طالق . فتبين أنها امرأته . فإنها لا تطلق على الصحيح . إذا الاعتبار بما قصد في قلبه . وهو قد قصد معينا موصوفا ، ليس هو هذا العين .

وكذلك لاحق عليه إذا حلف على غيره ليفعله ، فخالفه إذا قصد إكرامه ، لا إلزامه به . لأنه كالأمر ، ولا يجب الأمر إذا فهم منه الإكرام . لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر بالوقوف في الصف ، ولم يقف .

ويتوجه أن يفرق بين الخالفة في الذوات والخالفة في الصفات ، كما فرق بينهما في صحة المقد وفساده .

ولو حلف لا يدخل الدار فأدخل بعض جسده . فهل يمحت ؟ على روايتين ويتوجه أن يفرق بين أن يكون المقصود تحريم البقرة على الرجل . فيمحت

بإدخال بعض جسده إلى بعضها لمباشرته بعض المحرم ، وبين أن يكون مقصوده التزام بقعته . فإذا أخرج بعضه لم يحث ، كما في المتكف .

ولو حلف : لا آكل الربا ، ولا أشرب الخمر ، ولا أزني . فشرب النبيذ المختلف فيه ، أو أقرض قرضاً جراً منفعة ، أو نكح بلا ولي ولا شهود ، فيحث عندنا إن اعتقد التحريم ، أو لم يكن له اعتقاد وحدّذناه . وإن اعتقد حله أو لم تحدّه .  
ففي تحميته تردد

ويتوجه أن يفرق بين ما يسوغ الخلاف فيه ، كبيع الأثنان بالأثنان متفاضلاً ، ومالا يسوغ فيه الخلاف ، كالحليل الربوية ، وكسألة النبيذ .  
ولو حلف لا أشارك فلانا قسنا الشركة ، وبقيت بينهما ديون مشتركة ، أو أعيان . قال أبو العباس : أفتيت أن اليمين تنحل بانفساخ عقد الشركة .  
ومن حلف لا يشم وردا ولا بنفسجا . فشم دهنهما ، أو ماء الورد . حث .  
وقال القاضي : لا يحث .

قال أبو العباس : ويتوجه أن يحث بالماء دون الدهن ، وكذلك ماء اللبان والنيلوفر . لأن الماء هو الحامل لرائحة الورد ، ورائحته فيه ، بخلاف الدهن . فإنه مضاف إلى الورد ولا تظهر فيه الرائحة كثيراً .

وفي دخول التاكهة اليابسة في مطلق الحلف على التاكهة نثار .

وكذلك : استثنى أبو محمد بعض ثمر الشجر ، كالزيتون .

ومن حلف لا يدخل دار فلان ، فدخل داراً أوصى له بمنفعتها فهي كالمستأجرة وكذلك الموقوفة على عينه . وإن كانت وقفاً على الجنس . فهي أقوى من للمارة .  
لأن المنفعة مستحقة للجنس .

ولا يدخل العقيق والسبح في مطلق الحلف على لبس الخلى إلا لمن كان عادته التحلي به .

وإذا زوج ابنه، ثم قال : والله لأزوجهما ، أو مابقيت أزوجهما ، فهنا التزويج اسم للتسليم الذي هو الدخول .  
وكذا إذا باعه ، ثم قال : والله مابقيت أيمك هذه السلعة .  
وكذلك في الإجارة ونحوها .

ولو حلف لا يكلم فلاناً حيناً ، ولم يتوشى شيئاً فهو ستة أشهر . نص عليه أحمد وهذه المسألة تقتضي أصلاً ، وهو : أن اللفظ المطلق الذي له حدٌ في العرف ، وقد علم أنه لم يزد فيما يتناوله الاسم ، فإنه ينزل على ما وقع من استعمال الشرع ، وإن كان اتفاقياً ، كما يقوله في مواطن كثيرة .

وإذا حلف لا يفعل شيئاً ، فعله ناسياً ليمينه ، أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه . فلا حث عليه ، ولو في الطلاق والعتاق وغيرها . ويمينه باقية ، وهو رواية عن أحمد وروايتها بقدر رواة التفرقة .

ويدخل في هذا : من فعله متأولاً ، إما تقليداً لمن أفتاه ، أو مقلداً لعالم ميت ، مصيباً كان أو مخطئاً .

ويدخل في هذا : إذا خالم وفعل المحلوف عليه ، معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه ، أو فعل المحلوف عليه معتقداً زوال النكاح ، ولم يكن كذلك ولو حلف على شيء وهو معتقده فتيين بخلافه ، فهذه المسألة أولى بعدم الحث من مسألة فعله المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً .

وقد ظن طائفة من الفقهاء أنه إذا حلف بالطلاق على أمر يعتقده كما حلف . فتيين بخلافه : أنه يحث قولاً واحداً وهذا خطأ ، بل الخلاف في ثابت مذهب أحمد ولو حلف على نفسه أو غيره ليفعلن شيئاً فجعله ، أو نسيه ، فلا حث عليه . إذ لا فرق بين أن يتعذر المحلوف عليه لعدم العلم ، أو لعدم القدرة .

ويتوجه فيما إذا نسي اليمين بالكلية : أن يقضى الفعل إن أمكن قضاؤه . وإن لم يعلم المحلوف عليه يمين الخالف فسكالناسي .



ولو حلف لا يزوج بنته فزوجها الأبد أو الحاكم . حنث ، إن تسبب في التزويج ، وإن لم يتسبب فلا حنث ، لأن النية تقتضي أو التسبب أن مقصوده : أنه لا يمكنها من التزويج . فإن قدر على ذلك فلم يعمها حنث ، وإلا فلا . وإن كان المقصود : أنها لا تزوج حنث بكل حال .

ولو حلف لا يعامل زيدا ولا يبيعه ، فعامل وكيله أو باعه حنث . ومتى فعل المحلوف على تزويجه بنفسه أو وكيله حنث .

قال في المجرى والفصول : فإن كان بيد زوجته ثمرة ، فقال : إن أكلتها فأنت طالق ، وإن لم تأكلها فأنت طالق . فأكلت بعضها حنث ، بناء على قولنا فيمن حلف أن لا يأكل هذا الرغيف فأكل بعضه .

قال أبو العباس : ينبغي أن يقال في مثل هذه اليمين ، وفي مثل قوله في مسألة السلم . وهي قوله : لا نزل ولا صعدت ، ولا قت في الماء ولا خرجت . أن يبحث بكل حال : لمنه لها من الأكل ومن تركه ، فكأن الطلاق معلق بوجود الشيء ، وبعدمه ، فوجود بعضه وعدم البعض لا يخرج عن الصفتين بخلاف ما إذا علق بحال الوجود فقط ، أو بحال عدم فقط .

## كتاب الرجعة

قال أبو العباس : أبو حنيفة : يحمل الوطء رجعة . وهو أحد الروايات عن أحمد ، والشافعي : لا يحمل رجعة . وهو رواية عن أحمد ، ومالك : يحمله رجعة مع النية . وهو رواية أيضاً عن أحمد . فيبيح وطء الرجعية إذا قصد به الرجعة . وهذا أعدل الأقوال ، وأشبهها بالأصول .

وكلام ابن أبي موسى في الإرشاد يقتضيه .

ولا تصلح الرجعة مع السكمان بحال . وذكره أبو بكر في الشافعي .

وروى عن أبي طالب قال : سألت أحمد عن رجل طلق امرأته وراجعها ، واستيكم الشهود حتى انقضت المدة ؟ قال : يفرق بينهما . ولا رجعة له عليها . ويلزم إعلان التسريح والخلع والإشهاد كالنكاح ، دون ابتداء الفقرة .  
قال أحمد في رواية ابن منصور : فإن طلقها ثلاثاً ، ثم جحد : تَدَى نفسها منه بما تقدر عليه . فإن أجبرت على ذلك فلا تزين له ولا تقربه ، وتهرب إن قدرت . وقال في رواية أبي طالب : تهرب ولا تزوج حتى يظهر طلاقها و يعلم ذلك . فإن لم يقر بطلاقها ومات لا ثرت ، لأنها تأخذ ما ليس لها ، وتقر منه ، ولا تخرج من البلد ، ولكن تخفى في بلدها .

قيل له : قال بعض الناس : تقتله ، بمنزلة من يدفع عن نفسه . فلم يعجبه ذلك فإن قال : استحلت وتزوجتها . قال : يقبل منه .  
قال القاضي « لا تقتله » معناه لا تقصد قتله . وإن قصدت دفعه فادى ذلك إلى قتله فلا ضمان .

قال أبو العباس : كلام أحمد يدل على أنه لا يجوز لها دفعه بالقتل ، وهو الذي لم يعجبه ، لأن هذا ليس متعدداً في الظاهر . والدفع بالقتل إنما يجوز لمن ظهر اعتداؤه .

وقطع جمهور أصحابنا محل للطلقة ثلاثاً بوطء المراهق والذي إن كانت ذمية . قال أبو العباس : النكاح الذي يبيحها له : هو النكاح الذي يبنى أن يقرآن عليه بعد الإسلام والنجاء به إلينا للحكم صحيح .  
فلى هذا : يلحق النكاح بلا ولي ولا شهود . وكذلك لو تزوجها على أخت ثم ماتت الأخت قبل مفارقتها .

فأما لو تزوجها في عدة ، أو على أخت ، ثم طلقها مع قيام الفساد ، فهنا موضع نظر . فإن هذا النكاح لا يثبت به التوارث ، ولا تحكم نحن فيه بشيء من أحكام النكاح ، فينبى أن لا نحل له .

قال أصحابنا : ومن غابت مطلقته الحرمه ، ثم ذكرت أنها تزوجت من أصابها وانقضت عدتها منه ، وأمكن ذلك . فله نكاحها إذا غلب على ظنه صداقها ، وإلا فلا .

وقد تضمنت هذه المسألة : أن المرأة إذا ذكرت أنه كان لها زوج فطلقها ، وانقضت عدتها . فإنه يجوز تزوجها وتزويجها وإن لم يثبت أنه طلقها . ولا يقال : إن ثبوت إقرارها بالنكاح يوجب تعلق حق الزوج بها . فلا يجوز نكاحها حتى يثبت زواله .

ونص الإمام أحمد في الطلاق : إذا كتب إليها أنه طلقها لم تزوج حتى يثبت الطلاق ، وكذلك لو كان للمرأة زوج فادعت أنه طلقها لم تزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين ، لأننا نقول : المسألة هنا فيما إذا ادعت أنه تزوجها من أصابها وطلقها ولم تعينه . فإن النكاح لم يثبت لمعين ، بل للجهول ، فهو كما لو قال : عندي مال لشخص وسلمته إليه . فإنه لا يكون إقراراً بالاتفاق . فكذلك قولها : كان لي زوج وطلقني ، أو سيدي أعطني .

ولو قالت : تزوجني فلان وطلقني . فهو كالإقرار بالمسال ، وادعاء الوفاء . والمذهب لا يكون إقراراً .

### باب الإيلاء

وإذا حلف الرجل على ترك الوطء وغني بناية لا ينقلب على الظن خلوة منها . فقلت منها ، فملى روايتين .

إحداها : هل يشترط العلم بالبنية وقت البين ، أو يكفي ثبوتها في نفس الأمر ؟ .

وإذا لم ينفى وطلق بعد المدة ، أو طلق الحاكم عليه . لم يقع إلا طلاق رجعية ، وهو الذي يدل عليه القرآن ، ورواية عن أحمد ، فإذا راجع فعليه أن يطأ عقب

هذه الرجعة إذا طلبت ذلك منه . ولا يمكن من الرجعة إلا بهذا الشرط ، ولأن الله إنما جعل الرجعة إن أراد إصلاحاً . بقوله ( ٢ : ٢٢٨ ) وبولتين أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ) .

## كتاب الظهار

وإذا قال لزوجته : أنت علي حرام ، فهو ظهار ، وإن نوى الطلاق ، وهو ظاهر مذهب أحمد . والمود : هو الوطء ، وهو المذهب .

ولو عزم على الوطء فأصح القولين : لا تستقر الكفارة إلا بالوطء .

ولا ظهار من أمته ولا أم ولده ، وعليه كفارة . نقله الجماعة ، ونقل أبو طالب : عليه كفارة ظهار .

ويتوجه على هذا : أنها تحرم عليه حتى يكفر ، كأحد الوجهين . فيما لو قال : أنت علي حرام وأولى .

قال في المحرر : ولو وطئ في حال جنونه لزمته الكفارة ، نص عليه ، مع أنه ذكر في الطلاق ما يقتضي أنه لا حنث عليه في ظاهر المذهب . فإن توجه فرق ، وإلا كان المنصوص الحنث في الجنون مطلقاً . وفيه نظر .

وما يخرج في الكفارة المطلقة غير مقيد بالشرع ، بل بالعرف قدرأ ، أو نوعاً من غير تقدير ولا تملك ، وهو قياس المذهب في الزوجة والأقارب ، والمالوك ، والضيف ، والأجير المستأجر بطعامه ، والإدام يجب إن كان يطعم أهله بإدام وإلا فلا ، وعادة الناس تختلف في ذلك في الرخص والملاء ، واليسار والإعسار ، وتختلف بالشتاء والصيف .

والواجبات المقدرات في الشرع من الصدقات على ثلاثة أنواع .

تارة تقدر الصدقة الواجبة ، ولا يقدر من يسطاها كالزكاة .

وتارة يقدر المعطى ولا يقدر المال ، كالكفارات . وتارة يقدر هذا وهذا ، كنفدية الأذى . وذلك لأن سبب وجوب الزكاة : هو المال . تقدر فيها المال الواجب .

وأما الكفارات : فسببها فعل بدنه ، كالجماع واليمين والظهار ، تقدر فيها المعطى ، كما قدر العتق والصيام . وما يتعلق بالحج : فيه بدن ومال . فعبادته بدنية ومالية . فلهذا قدر فيه هذا وهذا .

## كتاب اللعان

ولو لم يقل الزوج في أيمانه « فيا رميتها به » قياسي المذهب : صحته ، كما إذا اقتصر الزوج في النكاح على قوله « قلت » .  
وإذا جوزنا إبدال لفظ « الشهادة » و « السخط » و « اللعن » فلأن نبوذه بغير العربية أولى .

وإن لاعن الزوج وامتنعت الزوجة عن اللعان حدثت ، وهو مذهب الشافعي .  
ولقطة « علق » هل هي صريح أو تعريض ؟ اختلف فيه كلام أبي العباس ولو شتم شخصاً . فقال : أنت ملعون ، ولد زنا . وجب عليه التنزيير على مثل هذا الكلام . ويجب عليه حد القذف إن لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصد هذه الكلمة أن المشتوم فعله كفعل ولد الزنا .  
ولا يحد القاذف إلا بالطلب إجماعاً .

والقاذف إذا تاب قبل علم القذوف : هل تصح توبته ؟ الأشبه أنه يختلف باختلاف الناس .

وقال أبو العباس في موضع آخر : قال أكثر العلماء : إن علم به القذوف لم تصح توبته . وإلا صحت ، ودعا له واستغفر .

وعلى الصحيح من الروايتين : لا يجب له الاعتراف لو سأله ففرض ، ولو مع استخلافه . لأنه مظلوم ، وتصح توبته .  
وفي تجرير التصريح بالكذب المباح ، ههنا نظر . ومع عدم توبته وإحسان تعريضه كذب ، ويمينه غموس .  
واختيار أصحابنا : لا يُعلمه ، بل يدعوله في مقابلة مظلمته .  
وزناه بزوجة غيره كغيبته .  
وولد الزنا : مظنة أن يعمل عملاً خبيثاً ، كما يقع كثيراً .  
وأكرم الخلق عند الله تعالى : أتهام .

### باب ما يلحق من النسب

ولا تصير الزوجة فراشاً إلا بالدخول . وهو مأخوذ من كلام الإمام أحمد في رواية حرب .  
وتبعض الأحكام ، لقوله صلى الله عليه وسلم « احتجبي بإسودة » وعليه نصوص أحمد .  
وإن استلحق ولده من الزنا ولا فراش لحقه . وهو مذهب الحسن وابن سيرين والنخعي وإسحاق .  
ولو أقر بنسب ، أو شهدت به بيعة ، فشهدت بيعة أخرى : أن هذا ليس من نوع هذا ، بل هذا روى وهذا فارسي . فهذا من وجه : يشبه تعارض القافة أو البيعة . ومن وجه : كبر السن . فهذا المعارض الثاني للنسب ، هل يمدح فيه للمقتضى له ؟ .

قال أبو العباس ، هذه المسألة حدثت ، وسئلت عنها . وكان الجواب : أن الفخار بينهما إن أوجب القطع بعدم النسب : فهو كالسن ، مثل أن يكون أحدهما حبشياً والآخر رومياً . ونحو ذلك . فهذا ينقض النسب . وإن كان أمراً محتملاً لم

ينفه ، لكن إن كان للقتضى للنسب القراش : لم يلتفت إلى المعارضة . وإن كان المثبت له مجرد الاقرار أو البينة : فاختلاف الجنس معارض ظاهر . فإن كان النسب بنوة . فقبولها أرجح من غيرها . إذ لا بد للابن من أب غالبا وظاهرا . قال في الكافي : ولو أنكر المجنون بعد البلوغ لم يلتفت إلى إنكاره .

قال أبو العباس : ويتوجه أن يقبل . لأنه إيجاب حق عليه بمجرد قول غيره ، مع منازعته ، كما لو حكنا للقيط بالحرية . فإذا بلغ فأقر بالرق قبلنا إقراره . ولو أدخلت المرأة لزوجها أمها . إن ظن جوازه لحقه الولد ، وإلا فروايتان . ويكون حراما على الصحيح إن ظن حلها بذلك .

وإذا وطئ المرتهن الأمة للرhone بإذن الراهن ، وظن جواز ذلك : لحقه الولد وانعقد حرا .

وإذا تداعيا بهيمة أو فصيلا . فشهد القائف : أن دابة هذا تنتجها . ينبى أن يقضى بهذه الشهادة ، وتقدم على اليد الحسية .

ويتوجه أن يحكم بالقافة في الأموال كلها ، كما حكنا بذلك في الرف المقلوع إذا كان له موضع في الجدار ، وكما حكنا في الاشتراك في اليد الحسية بما يظهر من اليد العرفية . فأعطينا كل واحد من الزوجين ما يناسبه في العادة ، وكل واحد من الصانين ما يناسبه ، وكما حكنا بالوصف في اللقطة إذا تداعيا اثنان . وهذا نوع قافة ، أو شبيه به .

وكذلك لو تنازعا غراسا أو ثمرا في أيديهما . فشهد أهل الخبرة أنه من هذا البستان .

ويرجع إلى أهل الخبرة حيث يسعى المتداعيان ، كما رجع إلى أهل الخبرة بالنسب .

وكذلك لو تنازع اثنان لباسا أو ثملا من لباس أحدهما دون الآخر ، أو تنازعا

دابة تذهب من بعيد إلى اصطبل أحدهما دون الآخر ، أو تنازعا زوج خف ، أو مصراع باب مع الآخر شكله ، أو كان عليه علامة لأحدهما ، كالزبول التي للبحند ، وسواء كان للدعي في أيديهما أو في يد ثالث .  
وأما إن كانت اليد لأحدهما دون الآخر فالقافة المعارضة لهذا كالقافة المعارضة للفراش .

فإذا قلنا بتقديم القافة في صورة الرجحان فقد نقول ههنا كذلك .  
ومثل أن يدعى أنه ذهب من ماله شيء . ويثبت ذلك . فيعص القائف أثر الوطء من مكان إلى مكان آخر . فشهادة القائف أن المال دخل إلى هذا الموضع توجب أحد الأمرين : إما الحكم به ، وإما أن يكون لوثا فيحكم به مع اليمين للدعي . وهو الأقرب .

فإن هذه الأمانة ترجح جانب للدعي .  
واليمين مشروعة في أقوى الجانبين .

ولومات الطفل قبل أن تراه القافة قال المزني : يوقف ماله . وما قاله ضعيف وإنما قياس المذهب : القرعة ، ويحتمل الشركة ، ويحتمل أن يرث واحد منهما .

## كتاب العدد

ويتوجه في المعتقد بعضها إذا كان الحرث لها فادون : أن لا تجب الثلاثة الأقراء . فإن تكميل القراء من الأمة إما كان للضرورة . فيؤخذ للمعتقد بعضها بحساب الأصل ويكمل .

قال في الحرر : وإذا ادعت المعتدة اقضاء عدتها بالأقراء ، أو الولادة قبل قولها إذا كان ممكنا ، إلا أن تدعيه بالحيف في شهر . فلا يقبل قولها إلا بيمينه .  
نص عليه . وقيل الخرق مطلقا .



قال أبو العباس : قياس المذهب المنصوص : أنها إذا ادعت ما يخالف الظاهر كلفت البينة ، لا سيما إذا أوجبت عليها البينة فيما إذا علق طلاقها بحيضها ، فقالت : حضت . فإن التهمة في الخلاص من العدة كالتهمة في الخلاص من الفساح . فيتوجه أنها إذا ادعت الانقضاء في أقل من ثلاثة أشهر كلفت البينة . وإن ادعت الانقضاء بالولادة . فهو كما لو ادعت أنها ولدت وأنكر الزوج فيما إذا علق طلاقها على الولادة . وفيها وجهان .

وإذا أقر الزوج أنه طلق زوجته من مدة تزيد على العدة الشرعية . فإن كان المقر فاسقاً أو مجبول الحال ، لم يقبل قوله في انقضاء العدة التي فيها حق الله تعالى . وإن كان عدلاً غير متهم ، مثل أن يكون غائباً ، فلما حضر أخبرها : أنه طلقها من مدة كذا وكذا . فهل العدة حين بلغها الخبر إذ لم تتم بذلك بينة ، أو من حين الطلاق ، كما لو قامت به بينة ؟ فيه خلاف مشهور عند أحمد . والمشهور عنه : هو الثاني .

والصواب في امرأة المفقود : مذهب عمر بن الخطاب وغيره من الصحابة . وهو أنها تر بص أربع سنين ثم تمتد للوفاة . ويجوز لها أن تتزوج بعد ذلك . وهي زوجة الثاني ظاهراً وباطناً . ثم إذا قدم زوجها الأول بعد تزوجها خيراً بين امرأته وبين مهرها . ولا فرق بين ما قبل الدخول وبعده . وهو ظاهر مذهب أحمد . وعلى الأصح : لا يعتبر الحاكم . فلو مضت المدة والعدة تزوجت بلا حكم .

قال أبو العباس : وكنت أقول : إن هذه شبه القطعة من بعض الوجوه ، ثم رأيت ابن عقيل قد ذكر ذلك ومثل بذلك . وهذا لأن المجبول في الشرع كالمعلوم وإذا علم بعد ذلك كان التصرف في أهله وماله موقوفاً على إذنه .

ووقف التصرف في حق النير على إذنه : يجوز عند الحاجة عندنا بلا نزاع ، وأما مع عدم الحاجة ففيه روايتان ، كما يجوز التصرف في القطعة بدم العلم لصاحبها

فإذا جاء المالك كان تصرف الملتقط موقوفا على إجازته . وكان تربصها أربع سنين كالحول في اللقطة .

وبالجملة : فكل صورة فرق فيها بين الرجل وامراته بسبب يوجب الفرقه ، ثم تبين انتفاء ذلك السبب . فهو شبهه بالفقود . والتخير فيه بين المرأة والمهر هو أعدل الأقوال .

ولو ظنت المرأة أن زوجها طلقها فتزوجت . فهو كما لو ظنت موته . ولو قدر أنها كتمت الزوج فتزوجت غيره ، ولم يعلم الأول حتى دخل بها الثاني . فهذا الزوجان مشهوران بخلاف المرأة ، لكن إذا اعتقدت جواز ذلك بأن تستقد أنه عاجز عن حقها أو مفرط فيه ، وأنه يجوز لها الفسخ والتزوج بغيره . فنشبهه امرأة للفقود . وأما إذا علقت التحريم فهي زانية . لكن المتزوج بها كالتزوج بامرأة الفقود ، وكأنها طلقت نفسها . فأجازته .

وإذا طلق واحدة من امرأتيه مبهمة ، ومات قبل الاقراع . فأحداها وجبت عليها عدة الوفاة . والأخرى وجبت عليها عدة الطلاق . فالأظهر هنا : وجوب العدتين على كل منهما . والواجب أن الشبهة إن كانت نكاح فتعقد الموطوءة عدة للزوجة ، حرة كانت أو أمة . وإن كانت شبهة ملك فعدة الأمة المشتراة . وأما الزنا : فالعبرة بالحلل .

وقال أبو العباس في موضع آخر : للموطوءة بشبهة ملك تستبرأ بحيضة وهو وجه في المذهب . وتستد الزنى بها بحيضة . وهو رواية عن أحمد . والمختلعة يكفيها الاعتداد بحيضة واحدة . وهو رواية عن أحمد . ومذهب عثمان بن عفان وغيره .

والمفسوخ نكاحها كذلك . وأما إليه أحمد في رواية صالح . والمطلقة ثلاث تطليقات عدتها حيضة واحدة .

قلت : علق أبو العباس من القوائد بذلك عن ابن اللبان .

ومن ارتفع حيضها ولا تدرى مافعه ، إن علت عدم عوده فتمتد بالأشهر ، وإلا اعتدت بسنة .

والطالقة البائن ، وإن لم تلزمه نفقتها ، إن شاء أمسكنها في مسكنه أو غيره إن صلح لها . ولا محذور ، تحصينا لمائه وأتفق عليها . فله ذلك . وكذلك الحامل من وطء الشبهة أو النكاح الفاسد : لا يجب على الواطئ نفقتها إن قلنا بالنفقة لها ، إلا أن يسكنها في منزل يليق بها تحصينا لمائه ، فيلزمها ذلك ، وتجب لها النفقة . والله أعلم .

### فصل في الاستبراء

ولا يجب استبراء الأمة البكر ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة . وهو مذهب ابن عمر . واختيار البخارى . ورواية عن أحمد .  
والأشبه : ولا يجب الاستبراء على من اشترأها من رجل صادق وأخبره أنه لم يوطأ ، أو وطيء واستبرأ . انتهى .

## كتاب الرضاع

وإذا كانت المرأة معروفة بالصدق ، وذكرت : أنها أرضعت طفلاً خمس رضعات ، قبل قولها . ويثبت حكم الرضاع على الصحيح .

ورضاع الكبير : تنتشر به الحرمة بحيث الدخول والخلوة إذا كان قد تربى في البيت ، بحيث لا يحتشمون منه للحاجة . لقصة سالم مولى أبي حذيفة . وهو مذهب عائشة وعطاء والليث . وداود ممن يرى أنه ينشر الحرمة مطلقاً .

والارتضاع بعد القطام لا ينشر الحرمة ، وإن كان دون الحول . وقاله ابن القاسم صاحب مالك .

وإذا اشترك اثنان في وطء امرأة ، فحكم للرضع من لبنها حكم ولدها من هذين الرجلين وأولادهما . فإن لم يلحق بأحدهما فالواجب أنه يحرم على أولادهما .

لأنه أخ لأحد الصنفين ، وقد اشتبّه ، أو يقال كما قيل في الطلاق : يحل لكل منهما . فإن الاشتباه في حق اثنين لا واحد .

## كتاب النفقات

وعلى الولد المورس أن ينفق على أبيه للمسر وزوجة أبيه وعلى أخوته الصغار . ولا يلزم الزوج تمليك الزوجة النفقة والكسوة ، بل ينفق ويكسو بحسب العادة . لقوله عليه الصلاة والسلام « إن حقها عليك أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت » كما قال عليه الصلاة والسلام في المملوك ، ثم المملوك لا يجب له التمليك إجماعاً ، وإن قيل : إنه يملك بالتمليك .

ويتخرج هذا أيضاً من إحدى الروايتين في أنه لا تجب الكفارة على الفقير ، بل هنا أولى للسبر وللشفقة .

وإذا انقضت السنة والكسوة صحيحة ، قال أصحابنا : عليه كسوة السنة الأخرى . وذكروا احتمالاً : أنه لا يلزمه شيء . وهذا الاحتمال قياس المذهب . لأن النفقة والكسوة غير مقدرة عندنا . فإذا كفتها الكسوة عدة سنين لم يجب غير ذلك . وإنما يتوجه ذلك على قول من يحملها مقدرة . وكذلك على قياس هذا لو استبقت من نفقة أمس لليوم . وذلك : أنها وإن وجبت معاوضة فالعوض الآخر لا يشترط الاستبقاء فيه ولا التمليك ، بل التمكين من الانتفاع . فكذلك عوضه .

ونظير هذا : الأجير بطعامه وكسوته .

ويتوجه على ما قلنا : أن قياس المذهب : أن الزوجة إذا انقضت النفقة ، ثم تلقت أو سرقت : أنه يلزم الزوج عوضها . وهو قياس قولنا في الحاج عن النير إذا تلف ما أخذه نفقة . فإنه يتلف من ضمان مالكه .

قال في الحرر : ولو أفقت من ساه وهو غائب ، فحين موته ، فهل يرجع ورثته عليها بما أفقت بعد موته ؟ على روايتين .

قال أبو العباس : وعلى قياسه : كل من أبيع له شيء وزالت الإباحة بفعل الله ، أو بفعل للمبيع ، كالمير إذا مات أو رجع ، والمائع وأصل الموقوف عليه ، لكن لم يذكر الجلد ههنا إذا طلق . فاعله يفرق بين الموت والطلاق . فإن التفريق في الطلاق منه .

والقول في دفع النفقة والكسوة : قول من شهده العرف . وهو مذهب مالك . ويخرج على مذهب أحمد في تقديمه الظاهر على الأصل . وعلى أحد الوجهين فيما إذا أصدقها تلميذ قسيده ، ووجدت حافظة لها . وقالت : تعلمتها من غيره ، وقال : بل مني — أن القول قول الزوج .

وإذا خلا بزوجه استقر للمهر عليه . ولا تقبل دعواه عدم علمه بها . ولو كان أعمى . نص عليه الإمام أحمد . لأن العادة أنه لا يخفى عليه ذلك . فقد قدمت هنا العادة على الأصل . فكذا دعواه الانفاق . فإن العادة هناك أقوى . ولو أنفق الزوج على الزوجة وكساها مدة ، ثم ادعى الولى عدم إذنه ، وأنها تحت حَجْرِهِ . لم يسمع قوله إذا كان الزوج قد تسلمها التسليم الشرعى . وقد نص على ذلك أئمة العلماء . وخالف فيه شذاذ من الناس .

وإقرار الولى لها عنده مع حاجتها إلى النفقة والكسوة إذن عرفي . ذكر أصحابنا من الصور للسقطه لنفقة الزوجة : صوم النذر الذى في الزمة ، والصوم للكفارة ، وقضاء رمضان قبل ضيق وقته إذا لم يكن ذلك في إذنه . قال أبو العباس : قضاء النذر والكفارة عندنا على القور . فهو كالمعين . وصوم القضاء يشبه الصلاة في أول الوقت .

ثم يبنى في جميع صور الصوم : أن تسقط نفقة التهار سقط . فإن هذا مثل أن تنشر يوماً وتجيء يوماً . فإنه لا يمكن أن يقال في هذا كاقيل في الإجارة :

إن منع تسليم بعض المنفعة يسقط الجميع . إذ ماضى من النفقة لا يسقط . ولو أطاعت في المستقبل استحققت .

والزوجة التوفى عنها زوجها لا نفقة لها ولا سكنى إلا إذا كانت حاملا فروايتان .  
وإذا لم تجب النفقة في التركة فإنه ينبغي أن تجب لها النفقة في مال الحل ،  
أو في مال من تجب عليه النفقة إذا قلنا تجب للحمل ، كما تجب أجره الرضاع .  
وقال أبو العباس في موضع آخر : النفقة والسكنى تجب للمتوفى عنها في عدتها .  
ويشترط فيها مقامها في بيت الزوج . فإن خرجت فلا جناح إذا كان أصلح لها .  
والمطلقة البائن الحامل تجب لها النفقة من أجل الحل والحمل . وهو مذهب  
مالك وأحد القولين في مذهب أحمد والشافعي .

وإذا تزوجت المرأة ، ولها ولد ، ففضب الولد ، وذهبت به إلى بلد آخر .  
فليس لها أن تطالب الأب بنفقة الولد .

وإرضاع الطفل واجب على الأم ، بشرط أن تكون مع الزوج . وهو قول  
ابن أبي ليلى وغيره من السلف . ولا تستحق أجره المثل زيادة على نفقتها  
وكسوتها . وهو اختيار القاضي في المجرد وقول الحنفية . لأن الله تعالى يقول  
( ٢ : ٢٣٣ ) والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين . لمن أراد أن يتم  
الرضاعة . وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف . فلم يوجب لمن إلا الكسوة  
والنفقة بالمعروف . وهو الواجب بالزوجية ، وما عساه يتجرد من زيادة خاصة  
للمرتضع ، كما قال في الحامل ( ٦٥ : ٦ ) وإن كنَّ أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى  
يضعن حملهن ) فدخلت نفقة الولد في نفقة أمه . لأنه يتنذى بها . وكذلك  
للمرتضع . وتكون النفقة هنا واجبة بشيئين ، حتى لو سقط الوجوب بأحدهما  
نبت بالآخر ، كما لو نشزت وأرضعت ولدها فلها النفقة للارضاع لا للزوجية .  
فأما إذا كانت بائنا وأرضعت له ولده فإنها تستحق أجرها بلا ريب . كما قال الله

تمالى (٦٥ : ٦) فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وهذا الأجر : هو النفقة والكسوة . وقاله طائفة ، منهم الضحاك وغيره .

وإذا كانت المرأة قليلة اللبن وطلقتها زوجها فله أن يكتري مرضعة لولده . وإذا فعل ذلك فلا فرض للمرأة بسبب الولد ، ولها حضنته .

ويجب على القريب افشكاك قريبه من الأسر ، وإن لم يجب عليه استفقاهه من الرق . وهو أولى من حمل الثقل .

وتجب النفقة لكل وارث ، ولو كان مقاطعا من ذوى الأرحام وغيرهم . لأنه من صلة الرحم . وهو عام ، كموم الميراث في ذوى الأرحام . وهو رواية عن أحمد والأوجه وجوبها مرتبا .

وإن كان المورس القريب ممتنعا فينبئ أن يكون كالعسر ، كما لو كان الرجل مال وحيل بينه وبينه لنصب أو بعد ، لكن ينبئ أن يكون الواجب هنا القرض رجاء الاسترجاع .

وعلى هذا : فتى وجبت عليه النفقة وجب عليه القرض إذا كان له وفاء . وذكر القاضى وأبو الخطاب وغيرهما في أب وابن : القياس أن على الأب السدس ، إلا أن الأصحاب تركوا القياس لظاهر الآية . والآية إنما هي في الرضيع . وليس له ابن . فينبئ أن يفرق بين الصغير وغيره . فإن من له ابن يبعد أن لا تكون عليه نفقة ، بل تكون على الأب . فليس في القرآن ما يخالف ذلك . وهذا جيد على قول ابن عقيل ، حيث ذكر في التذكرة . أن الولد ينفرد بنفقة والديه .

### باب الحضانة

لأحضانة إلا لرجل من المصبة ، أو لأمراة وارثة ، أو مذكاة بمصبة ، أو بوارث . فإن عُدِموا فالأخ .

وقيل . إن عدموا ثبتت لمن سوام من الأقارب ، ثم للحاكم .  
ويتوجه عند المدم : أن تكون لمن سبقت إليه أليد كاللقيط . فإن كُفّال  
اليتامى لم يكونوا يستأذنون الحاكم .  
والوجه : أن يتردد ذلك بين الميراث والمال .  
والعمة أحق من الخالة . وكذا نساء الأب أحق يقدمن على نساء الأم . لأن  
الولاية للأب ، وكذا أقاربه . وإنما قدمت الأم على الأب ، لأنه لا يقوم مقامها  
هنا في مصلحة الطفل .

وإنما قدم الشارع عليه الصلاة والسلام خالة بنت حمزة على عمتها صفية ،  
لأن صفية لم تطلب . وجعفر طلب نائباً عن خالتها . فقضى لها بها في غيبتها .  
وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج إليه المحضون من المصالح .  
وإذا تزوجت الأم فلا حضانة لها .  
وعلى عصبية المرأة منعها من الحرمات . فإن لم تتمتع إلا بالحلبس حبسوها .  
وإن احتاجت إلى التقيّد قيدوها  
وما ينبغي للولود أن يضرب أمه . ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن من  
السوء بل يلاحظونها بحسب قدرتهم . وإن احتاجت إلى رزق وكسوة كسوها .  
وليس لهم إقامة الحد عليها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## كتاب الجنائيات

العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله تعالى بعباده . فهي صادرة  
عن رحمة الله بالخلق ، وإرادة الإحسان إليهم . ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على  
ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة لهم ، كما يقصد الوالد تأديب ولده  
وكما يقصد الطبيب معالجة المريض .



وتوبة القاتل للنفس عدلاً مقبولة عند الجمهور . وقال ابن عباس : لا تقبل .  
وعن الإمام أحمد روايتان .

و إذا اقتص منه في الدنيا . فهل للمقتول أن يستوفي حقه في الآخرة <sup>(١)</sup> ؟ فيه  
قولان في مذهب أحد وغيره .

ولست التوبة بعد الجرح أو بعد الرمي قبل الإصابة مانعة من وجوب  
القصاص .

ذكر أصحابنا من صور القتل العمد الموجب للقود : من شهدت عليه بينة  
بالردة ، فقتل بذلك ، ثم رجعوا وقالوا : ت عمدنا قتله .  
وهذا فيه نظر . لأن المرتد إنما يقتل إذا لم يتب ، فيمكن للشهود عليه التوبة ،  
كما يمكنه التخلص إذا أُلقي في النار .

والدال على من يقتل بنير حق يلزمه القود والدية إذا ت عمد .  
وإمساك الحيات جنابة محرمة .

قال في الحرر : لو أمر به - يعني القتل - سلطان عادل أو جائر ظلماً من لم  
يعرف ظلمه فيه فقتله . فالقود والدية على الأمر خاصة .

قال أبو العباس : هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في القتل المجهول وفيه  
نظر . بل لا يطاع حتى يعلم جواز قتله . وحينئذ : فتكون الطاعة له معصية ،  
لا سيما إذا كان معروفاً بالظلم . فهنا الجهل بعدم الحل كالملم بالحرمة .

وقياس للمذهب : أنه إذا كان المأمور ممن يطعمه غالباً في ذلك أنه يجب  
القتل عليهما . وهو أولى من الحاكم والشهود فإنه سبب يقتضي غالباً ، بل هو أقوى  
من المكروه .

ولا يقتل مسلم بذمي ، إلا أن يقتله غيلة لأخذ ماله . وهو مذهب مالك .  
قال أصحابنا : ولا يقتل حر بعبد . ولكن ليس في العبد نصوص صحيحة  
صرحة ، كما في الذمي ، بل أجود ما روى قوله صلى الله عليه وسلم « من قتل  
(١) جزاء الآخرة يد الله وحده . وهو من علم القيب .

عبده قتلناه<sup>(١)</sup> » وهذا لأنه إذا قتله ظلماً كان الإمام ولي دمه .  
وأيضاً فقد ثبت في السنة والآثار : أنه إذا مَثَّلَ بعبده عتق عليه . وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما . وقتله أعظم أنواع اللثة ، فلا يموت إلا حراً ، لكن حرّيته لم تثبت حال حياته حتى ترثه عصبته ، بل حرّيته ثبتت حكماً . وهو إذا عتق كان ولاؤه للمسلمين . فيكون الإمام هو وليه . فله قتل قاتل عبده .

وقد يحتج بهذا من يقول : قاتل عبد غيره لسيده قتله . وإذا دل الحديث على هذا : كان هذا القول هو الراجح . وهذا قوى على قول أحمد . فإنه يُحَوَّرُ شهادة العبد كالحُرِّ ، بخلاف الذمي . فإذا لا يقتل الحر بالعبد ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمنون تتكافأ دماؤهم<sup>(٢)</sup> » ومن قال : لا يقتل حر بعبد ، يقول : إنه لا يقتل الذمي الحر بالعبد المسلم . والله سبحانه وتعالى يقول ( ٢ : ٢٢١ ) ولعبد مؤمن خير من مشرك ) فالعبد للمؤمن خير من الذمي للمشرك . فكيف لا يقتل به ؟

---

(١) روى أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد في السند عن الحسن عن عمرة بن جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قتل عبده قتلناه . ومن جدد عبده جددناه » قال الترمذي : حسن غريب . وزاد أبو داود والنسائي « ومن خصى عبده خصيناه » قال البخاري قال علي بن اللديني : سمع الحسن من مرة صحيح . وأخذ بحديث « من قتل عبده قتلناه »

قال المجد بن تيمية في التتقي : وأكثر أهل العلم على أنه لا يقتل السيد بعبده . وتأولوا الخبر على أنه أراد : من كان عبده - يعني ثم أعنته - ثلاثاً يتوهم أن تقدم الملك مانعاً . وقد روى الهارقي بإسناده عن إسماعيل بن عياش عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلاً قتل عبده متعمداً . فجلده النبي صلى الله عليه وسلم ونفاه سنة ، وحاسبه من المسلمين ولم يقده به ، وأمره أن يعتق رقبة » وإسماعيل بن عياش فيه ضعف ، إلا أن أحمد قال : إذا روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح . وكذا قول البخاري فيه .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائي . قال المجد في التتقي : وهو حجة في أخذ

الحر بالعبد .

والسنة إنما جاءت « لا يقتل والد بولده » فالخالق الجد بذلك وأبى الأم بعيد .  
 ويتوجه أن لا يرث القاتل دما من وارث ، كما لا يرث هو المقتول . وهو  
 يشبه حد القذف المطالب به إذا كان القاذف هو الوارث ، أو وارث الوارث .  
 فملى هذا : لو قتل أحد الابنين أباه ، والآخر أمه ، وهى فى زوجية الأب .  
 فكل واحد منهما يستحق قتل الآخر ، فيتقاصان ، لا سيما إذا قيل : إنه يستحق  
 القود بملك نقله إلى غيره . إما بطريق التوكيل بلا ريب ، وإما بالتملك .  
 وليس ببعيد .

وإذا كان المقتول رضى بالاستيفاء أو بالذمة فينبغى أن يتعين ، كما لو عفا .  
 وعليه تخرج قصة على مع قاتله عبد الرحمن بن ملجم الخارجى ، إذا لم تخرج  
 على كونه مرتدأ ، أو منسداً فى الأرض أو قاتل الأئمة .

وإذا قال : أنا قاتل غلام زيد . فقياس المذهب : إن كان نحوياً لم يكن مقراً ،  
 وإن كان غير نحوى كان مقراً ، كما لو قاله بالاضافة .

ومن رأى رجلاً يفجر بأهله جازله قتلها فيما بينه وبين الله تعالى . وسواء  
 كان الفاجر محصناً أو غير محصن معروفاً بذلك أم لا ، كما دل عليه كلام الأصحاب ،  
 وفتاوى الصحابة . وليس هذا من باب دفع الصائل ، كما ظنه بعضهم . بل هو من  
 باب عقوبة المعتدين المؤذين .

وأما إذا دخل الرجل ، ولم يفعل بعد فاحشة ، ولكن دخل لأجل ذلك . فهذا  
 فيه نزاع . والأحوط لهذا : أن يتوب من القتل فى مثل هذه الصورة .

ومن طلب منه الفجور كان عليه أن يدفع الصائل عليه . فإن لم يندفع إلا  
 بالقتل كان له ذلك باتفاق الفقهاء ، فإن ادعى القاتل أنه صال عليه وأنكر أولياء  
 المقتول . فإن كان المقتول معروفاً بالبر والاستقامة ، وقتله فى محل لا ريبه فيه .  
 . . لم يقبل قوله القاتل . . وإن كان معروفاً بالفجور والقاتل معروفاً بالبر ، فالقول قول  
 القاتل مع يمينه ، لا سيما إذا كان معروفاً بالتعرض له قبل ذلك .

## باب استيفاء القود والمفوء عنه

والجماعة المشتركون في استحقاق دم المقتول الواحد إما أن يثبت لكل واحد منهم بعض الاستيفاء ، فيكونون كالمشتركين في عقد أو خصومة . وتعيين الإمام قوى ، كما يؤجر عليهم لنيابته عن الممتنع .

والقرعة : إنما شرعت في الأصل إذا كان كل واحد مستحقاً أو كالمستحق . ويتوجه أن يقدم الأكثر حقاً والأفضل . لقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن ابن سهل في قصة قتل أخيه عبد الله بن سهل الأنصارى « كبر » وكالا ولياء في النكاح بإذن الباقيين ، لأن القرعة لم تسقط حقوقهم .

ويتوجه إذا قلنا ليس للولى أخذ الدية إلا برضا الجاني : أن يسقط حقه بموته كالومات العبد الجاني ، أو المكفول به . وهو ظاهر كلام أحد في رواية أبي ثواب وابن القاسم وأبى طالب . ويتوجه ذلك .

وإن قلنا : الواجب القود عيناً أو أحد شيئين . لأن الدية عدل المفوء . فأما الدية مع الهلاك فلا .

والذى ينبى أن لا يعاقب المجنون بقتل ولا قطع ، لكن يضرب على فعله ليزجر . وكذا الصبي المميز يعاقب على الفاحشة ويمرر تمريراً بليفاً . قال أصحابنا : وإن وجب لعبد قصاص أو تمرير قذف فطلبه وإسقاطه إليه دون سيده .

ويتوجه أن لا يملك إسقاطه مجاناً ، كالفلس ، والورثة مع الديون المستترقة على أحد الوجهين .

وكذلك الأصل في الرهن .

والقياس : أن لا يملك السيد تمرير القذف إذا مات العبد إلا إذا طالب كالوارث

ويعمل بالجاني على النفس مثل ما فعل بالجنى عليه ما لم يكن محرماً في نفسه ،  
أو يقتله بالسيف إن شاء . وهو رواية عن أحمد .

ولو كوى شخصاً بسمار كان للمجنى عليه أن يكويه مثل ما كواه إن أمكن .  
ويجوز القصاص في اللطمة والقرصة ونحو ذلك بمثلها . وهو مذهب الخلفاء  
الراشدين ، وغيرهم . ونص عليه أحمد في رواية إسماعيل بن سعد الشالنجي .  
ولا يستوفى القود في الطرق إلا بحضرة السلطان .

ومن أبرأ جانياً حرّاً جنائته على عاقلته ، إن قلنا : تجب الدية على العاقلة  
تحملاً وعليه ابتداء ، أو عبداً إن قلنا جنائته في ذمته صحّ . مع أنه يتوجه العفو مطلقاً ،  
وهو وجه ، بناء على أن مفهوم هذا اللفظ في عرف الناس العفو مطلقاً .  
وألفاظ التصرفات تحمل موجباتها على عرف الناس ، فتختلف باختلاف  
الاصطلاحات .

وإذا غنا أولياء المقتول عن القاتل بشرط أن لا يقيم في هذا البلد ولم يف  
بهذا الشرط . لم يكن العفو لازماً ، بل لم أن يطالبوه بالدية في قول أكثر العلماء  
وبالدم في قول آخر .

وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد ، يفسد به العقد أم لا ؟ .  
ولا يصح العفو في قتل الخفلة لتعذر الاحتراز منه كالقتل في الحاربة .  
وولاية القصاص والعفو عنه ليست عامة لجميع الورثة ، بل تختص بالعصبة ،  
وهو مذهب مالك . وتخرج رواية عن أحمد .

وإذا اتفق الجماعة على قتل شخص فلاولياء الدم أن يقتلوه . ولم أن يقتلوا  
بعضهم . وإن لم يعلم عين القاتل فلاولياء أن يحلفوا على واحد بعينه أنه قتله .  
ويحكم لهم بالدم انتهى .

## كتاب الديات

المعروف أن الحرّ يضمن بالإتلاف ، لا باليد إلا الصغير ، ففيه روايتان ، كالروايين في سرقة .

فإن كان الحر قد تعلق برقبته حق غيره ، مثل أن يكون عليه حق قود أو في ذمته مال ، أو منفعة ، أو عنده أمانات أو غصوب تلفت بتلفه ، مثل أن يكون حافظاً عليها . وإذا تلف زال الحفظ ، فينبئ أنه إن ألتف فما ذهب بإتلافه من عين أو منفعة مضمونة ضمنّت كالقود . فإنه مضمون ، لكن هل ينتقل الحق إلى القاتل ، فيخير الأولياء بين قتله والعفو عنه . أو إلى ترك الأول ؟ فيه روايتان ، وأما إذا تلف تحت اليد العادية فالتوجه : أن يضمن ماتلف بذلك من مال ، أو بدل قود ، بحيث يقال : إذا كان عليه قود ، فحال بين أهل الحق وبين القود حتى مات ضمن لم الدية .

ومن جنى على ميتة اثنان ، واختلفوا ، فالقول قول المجني عليه في قدر ما تلفه كل واحد منهما ، قاله أصحابنا . ويتوجه أن يقترا على القدر المتنازع فيه ، لأنه ثبت على أحدهما لا بعينه ، كما لو ثبت الحق لأحدهما لا بعينه .

وإذا بقي من لحيته ما لا جمل فيه . فهل يجب القسط ، أو كمال الدية ، أو حكومة ؟ على ثلاثة أوجه ، ويتوجه أن يكون أكثر الأمرين : القسط أو الحكومة .

### فصل

وأبو الرجل وابنه من عاقلته عند الجمهور . كأبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايين عنه .

وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تضرر العاقلة في أصح قولي العلماء . ولا يؤجل على العاقلة إذا رأى الإمام الصلحة فيه ، ونص على ذلك الإمام أحمد .

و يتوجه أن يعقل ذوو الأرحام عند عدم المصبة إذا قلنا تجب النفقة عليهم .  
والمرتد : يجب أن يعقل عنه من يرثه من المسلمين ، أو أهل الدين الذي  
انتقل إليه .

### باب القسامة

نقل الميموني عن الإمام أحمد أنه قال : أذهب إلى القسامة إذا كان ثمَّ لَطَخَ  
وإذا كان ثمَّ سَبَبٌ يَبَيِّنُ . وإذا كان ثمَّ عداوة ، وإذا كان مثل المدعى عليه  
يفعل هذا ، فذكر الامام أحمد أربعة أمور .  
اللطخ : وهو التكلم في عرضه ، كالشهادة المردودة .  
والسبب البين : كالترغيب عن قتل .  
والمداوة : كون المطلوب من المعروفين بالقتل ، وهذا هو الصواب ، واختاره  
ابن الجوزي .

فإذا كان ثمَّ لوث يخلب على الظن أنه قتل من أسهم بقتله ، جاز لأولياء  
المقتول أن يملفوا خمسين يميناً ، ويستحقوا دمه .  
وأما ضربه ليقر : فلا يجوز إلا مع القرائن التي تدل على أنه قتله . فإن بعض  
العلماء جوز تقريره بالضرب في هذه الحال ، وبعضهم منع من ذلك مطلقاً .

## كتاب الحدود

قوله تعالى ( ٤ : ١٥ ) فأسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله  
لهن سبيلاً ) قد يستدل بذلك على أن المذنب إذا لم يعرف فيه حكم للشرع فإنه  
يُحْسِنُ ، فيحبس حتى يعرف فيه الحكم الشرعي . فينفذ فيه .  
وإذا زنى الذي بالمسلة قتل ، ولا يعصرف عنه القتل بإسلامه ، ولا يعتبر  
فيه أداء الشهادة على الوجه المحتبر في المسلم ، بل يكفي استهضائه واشتهاره .

فإن حملت امرأة لا زوج لها ولا سبب حُذت إن لم تدعى الشبهة .  
وكذا من وجد منه رائحة الحجر ، وهو رواية عن أحمد فيها .  
وغلظُ للعصية وعقابها بقدر فضيلة الزمان وللمكان .  
والكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات . لكن قد تحبط ما يقابلها عند  
أهل السنة .

ولا يشترط في القطع بالسرقة مطالبة للسروق منه بماله ، وهو رواية عن أحمد  
اختارها أبو بكر ، ومذهب مالك ، كإقراره بالزنا بأمة غيره .  
ومن سرق نمرأ أو كثيراً أو ماشية من غير جرز أضعفت عليه القيمة . وهو  
مذهب أحمد وكذا غيرها وهو رواية عنه .  
واللص الذي فرضه سرقة أموال الناس ، ولا فرض له في شخص معين .  
فإن قطع يده واجب . ولو عفا عنه رب المال .

### فصل

والخاريون في مصر والصحراء حكمهم واحد . وهو قول مالك في المشهور عنه  
والشافعي وأكثر أصحابنا .

قال القاضي : المذهب على ما قال أبو بكر في عدم التفريق ولا نص في الخلاف ،  
بل هم في البنيان أحق بالمعوبة منهم في الصحراء والخلاء ، فالمباشرة في الخراب .  
وهو مذهب أحمد . وكذا في السرقة .  
والمرأة التي تمحضر النساء للقتل تقتل .

والمعوبات التي تقام من حد أو تعزير إذا ثبتت بالبينة ، فإذا أظهر من  
وجب عليه الحد أو التعزير التوبة ، لم يوثق منه بها فيقام عليه الحد ، وإن كان  
تائباً في الباطن كان الحد مكثراً ، وكان مأجوراً على صبره ، وإن جاء تائباً بنفسه  
فاعترف فلا يقام عليه في ظاهر مذهب أحمد ، ونص عليه في موضع آخر . كما  
يزعم به أصحاب وغيرهم في الخاريين .



وإن شهد على نفسه كاشهد به ماعز والنامدية ، واختار إقامة الحد عليه أقيم ، وإلا لا .

وتصح التوبة من ذنب مع الإصرار على آخر ، إذا كان مقتضى التوبة منه أقوى من المقتضى للتوبة من الآخر ، أو كان للانع من أحدهما أشد . هذا هو المعروف عن السلف والخلف .

ويلزم الدفع عن مال الغير ، وسواء كان للدفع من أهل مكة أو غيرهم .  
وقال أبو العباس : في جند قاتلوا عرباً نهبوا أموال تجار ليردوها إليهم : فهم يجاهدون في سبيل الله ، ولا ضمان عليهم بقود ولا دية ولا كفارة .  
ومن آمن للرئاسة والمال لم يثب ، ويأثم على فساد نيته كالمصلى برياء وسمعة .

### فصل

والأفضل : ترك قتال أهل البنى ، حتى يبدأ الإمام . وقاله مالك .  
وله قتل أهل الخوارج ابتداء ، أو متممة تخريجهم .  
وجمهور العلماء يفرقون بين الخوارج والبنية المتأولين . وهو المعروف عن الصحابة وأكثر المصنفين في قتال أهل البنى يرى القتال من ناحية على ، ومنهم من يرى الإمساك . وهو المشهور من قول أهل المدينة وأهل الحديث ، مع رؤيتهم لقتال من خرج عن الشريعة كالحروية ونحوهم ، وأنه يجب . والأخبار توافق هذا فاتبعوا النص الصحيح ، والقياس المستقيم ، وه كان أقرب إلى الصواب من معاوية .

ومن استعمل أذى من أمره ونهاه بتأويل : فسكالبندع ونحوه ، يسقط بتوبته حق الله تعالى ، وحق السيد .

واحتج أبو العباس : لذلك بما أنقله البغاة ، لأنه من الجهاد الذي يجب الأجر فيه على الله تعالى .

وقتل التتار ، ولو كانوا مسلمين ، هو مثل قتل الصديق رضى الله عنه مانعى الزكاة ويأخذ مالهم وخزيتهم ، وكذا التحيز إليهم ولو ادعى إكراهها .  
ومن أجهز على جريح لم يأثم ، ولو تشهد ، ومن أخذ منهم شيئاً خسر وبقيته له .

والرافضة الجبلية يجوز أخذ أموالهم . وسبي حريمهم يخرج على نكفهم .  
قال أصحابنا : وإن اقتتل طائفتان لعصية أو طلب رئاسة . فهما ظالمتان ضامتان . فأوجبوا الضمان على مجموع الطائفتين وإن لم يعلم عين التلغف .  
وإن قتلا تقاصا . لأن للبائسر والمعين سواء عند الجمهور .  
وإن جهل قدر ما نهبه كل طائفة من الأخرى تساويا ، كمن جهل قدر الحرام المختلط بماله . فإنه يخرج النصف والباقي له .

ومن دخل لصلح فقتل فجهل فأناله ضمنه الطائفتان .  
وأجمع العلماء على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة متواترة من شرائع الإسلام فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله ، كالحاربين وأولى .

### فصل

إذا شككت في اللطوم والمشروب ، هل يسكر أو لا ؟ لم يحرم عليك بمجرد الشك . ولم يعم الحد على شاربه . ولا ينفى إباحته للناس ، إذ كان يجوز أن يكون مسكرا . لأن إباحة الحرام مثل تحريم الحلال . فيكشف عن هذا بشهادة من تقبل شهادته ، مثل أن يكون طعمه ثم تاب منه ، أو طعمه غير معتقد تحريمه أو معتقداً حله لنداء ونحوه ، أو على مذهب الكوفيين في تناول يسير النبيذ . فإن شهد به جماعة ممن تناوله معتقداً تحريمه . فينبى إذا أخبر عدد كثير لا يمكن تواطؤهم على الكذب أن يحكم بذلك . فإن هذا مثل التواتر والاستفاضة . كما

استفاض بين التساق والكفار للموت والنسب والنكاح والطلاق . فيكون أحد  
الأمرين : إما الحكم بذلك . لأن التواتر لا يشترط فيه الإسلام والعدالة ، وإما  
الشهادة بذلك ، بناء على أن الاستفاضة يحصل بها ما يحصل بالتواتر ، وإما أن يمتحن  
بعض العدول بقناوله لوجهين :

أحدهما : أنه لا يعلم تحريم ذلك قبل التأويل . فيجوز الإقدام على تناوله .  
وكرهه الإقدام على الشبهة تمارضها مصلحة بيان الحال .

الوجه الثاني : أن المحرمات قد تباح عند الضرورة . والحاجة إلى البيان  
موضع ضرورة . فيجوز تناولها لأجل ذلك .

والحشيشة القنبية نجسة في الأصح . وهي حرام ، سواء سكر منها أو لم يسكر .  
والسكر منها حرام باتفاق المسلمين . وضررها من بعض الوجوه أعظم من ضرر  
الخمر . ولهذا أوجب الفقهاء فيها الحد كالخمر .

وتوقف بعض المتأخرين في الحد بها وأن أكلها يوجب التعزير بما دون الحد  
فيه نظر ، إذ هي داخلة في عموم ما حرم الله تعالى . وآكلوها ينتشون بها  
ويشبهونها بشرب الخمر وأكثر ، وتصدم عن ذكر الله وعن الصلاة ، وإنما لم  
يتكلم المتقدمون في خصوصها ، لأنها إنما حدث أكلها في أواخر المائة السادسة  
أو قريبا من ذلك . فكان ظهورها مع ظهور سيف بن بخشفا .

ولا يجوز التداوى بالخمر ، ولا بغيرها من المحرمات . وهو منذهب أحد .  
ويجوز شرب لبن الخيل إذا لم يصير مسكرا .

والصحيح في حد الخمر : أحد الروايتين الموافقة لمذهب الشافعي وغيره : أن  
الزيادة على الأربعين إلى الثمانين ليست واجبة على الإطلاق ولا محرمة على  
الإطلاق ، بل يرجع فيها إلى اجتهاد الإمام ، كما جوزناه الاجتهاد في صفة  
الضرب فيه بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، بخلاف بقية الحدود .

ويقتل شارب الخمر في الرابعة عند الحاجة إلى قتله إذا لم ينته الناس بدونه .  
ومن التعزير الذي جاءت به السنة ، ونص عليه أحمد والشافعي : نفي

الخنثى . وحلق عمر رأس نصر بن حجاج ونفاه لما افتتن به النساء . فكذلك من افتتن به الرجال من الكردان ، بل هو أولى .

ولا يقدر التمزير ، بل بما يردع المزمز . وقد يكون بالعزل والنيل من عرضه مثل أن يقال له : يا ظالم ، يا معتدى ، وبأقامته من المجلس .

والذين قدروا التمزير من أصحابنا إنما هو فيما إذا كان تعزيراً على ما مضى من فعل أو ترك . فان كان تعزيراً لأجل ترك ما هو فاعل له . فهو بمنزلة قتل المرتد والحري ، وقتال الباغي والعاذى . وهذا تمزير غير مقدر ، بل قد ينتهى إلى القتل ، كما فى الصائل لأخذ المال ، يجوز أن يمنع من الأخذ ولو بالقتل .

وعلى هذا فإذا كان المقصود دفع الفساد ولم يندفع إلا بالقتل قتل . وحينئذ فن تكرر منه فعل الفساد ولم يرتدع بالحدود المقدرة ، بل استمر على ذلك . الفساد ، فهو كالصائل الذى لا يندفع إلا بالقتل . فيقتل .

ويمكن أن يخرج قتل شارب الخمر فى الرابعة على هذا .

وبقتل الجاسوس الذى تكرر منه التجسس على المسلمين لعدوهم . وقد ذكر الحنفية والمالكية شيئاً من هذا . وإليه يرجع قول ابن عقيل . وهو أصل عظيم فى صلاح الناس .

وكذلك تارك الواجب ، فلا يزال يعاقب حتى يفعل .

ومن فر إلى بلاد العدو ولم يندفع ضرره إلا بقتله قتل .

والتمزير بالمال سائح إتلافاً وأخذاً . وهو جار على أصل أحد . لأنه لم يختلف أصحابه : أن العقوبات فى الأموال غير منسوخة كلها .

وقول الشيخ أبى محمد للقدسى « ولا يجوز أخذ ماله » يعنى المزمز . فإشارة منه إلى ما يفعله الولاية الظلمة ،

ومن وطئ امرأة مشركة قدح ذلك فى عدالته وأدب .

والتمزير يكون على فعل المحرمات ، وترك الواجبات .

فمن جنس ترك الواجبات : من كتم ما يجب بيانه ، كالبايع المدلس ، والمؤجر ،  
المدلس والتا كح وغيرهم من العالين ، وكذا الشاهد والخبر والفق والحاكم  
ونحوهم . فان كتمان الحق مشبه بالكذب .

وينبى أن يكون سببا للضمان ، كما أن الكذب سبب للضمان . فان ترك  
الواجبات عندنا في الضمان كفعل المحرمات ، حتى قلنا : من قدر على إنجاء شخص  
باطعام أو سقى فلم يفعل فأت ضمه .

فعلى هذا : فلو كتم شهادة كتماننا أبطل بها حق مسلم ضمنه ، مثل أن يكون  
عليه حق بينة وقد أداه حقه ، وله بينة بالأداء ، فكتم الشهادة حتى غرم ذلك  
الحق . وكما لو كانت وثائق لرجل فكتمها أو جحدتها حتى فأت الحق .  
ولو قال : أنا أعلمها ولا أؤديها . فوجب الضمان ظاهر .

وظاهر نقل حنبل وابن منصور : سماع الدعوى والإعداء والتحليف في  
الشهادة .

ومن هذا الباب : ما لو كان في القرية أو الحلة أو البلدة رجل ظالم . فسأل  
الوالى أو الفريم عن مكانه ليأخذ منه الحق . فانه يجب على الناس دلالة عليه ،  
بخلاف ما لو كان قصده أكثر من الحق .

فعلى هذا : إذا كتموا ذلك حتى تلف الحق ضمنوه .  
ويعلك السلطان تعزير من ثبت عنده أنه كتم الخبر الواجب ، كما يملك  
تعزير المقر إقراراً مجهولاً حتى يفسره ، أو من كتم الإقرار .  
وقد يكون التعزير على ترك المستحب ، كما يعزر العاطس الذى لم يحمد الله  
بترك تسميته .

وقال أبو العباس في موضع آخر : والتعزير على الشيء دليل على تحريمه .  
ومن هذا الباب : ما ذكره أصحابنا وأصحاب الشافى من قتل الداعية من

أهل البدع . كما قتل الجند بن درهم والجنهم بن صفوان وغيلان <sup>(١)</sup> القدرى ،  
فقتلهم مأخذان :

أحدهما : كون ذلك كفرا ، كقتل المرتددة مجردة أو مغفلطة . وهذا المعنى  
يعم الداعى إليها وغير الداعى . وإذا كفروا فيكون قتلهم من باب قتل المرتد .  
والمأخذ الثانى : لما فى الدعاء إلى البدعة من إفساد دين الناس . ولهذا كان  
أصل الإمام أحمد وغيره من فقهاء الحديث وعلمائهم : أنهم يفرقون بين الداعى  
إلى البدعة وغير الداعى فى رد الشهادة ، وترك الرواية عنه ، والصلاة خلفه  
وهجره . ولهذا ترك أصحاب الكتب الستة وأحمد فى مسنده الرواية عن مثل  
عمرو بن عبيد ونحوه . ولم يتركوا الرواية عن القدرية الذين ليسوا بدعاة .  
وعلى هذا المأخذ : فقتلهم من باب قتل المفسدين الحار بين . لأن الحاربية  
باللسان كالحاربة باليد .

ويشبه قتل الحار بين للسنة بالرأى قتل الحار بين لها بالرواية . وهو قتل من  
يتعمد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما قتل النبي صلى الله  
عليه وسلم ، الذى كذب عليه فى حياته . وهو حديث جيد . لما فيه من تغيير سنته .  
وقد قرر أبو العباس هذا مع نظائره فى الصارم المسلول على شاتم الرسول .  
كقتل الذى يتعرض لحرمه ، أو يسبه ونحو ذلك . وكما أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم بقتل الفرق بين جماعة للمسلمين ، لما فيه من تفريق الجماعة .  
ومن هذا الباب : قتل الجاسوس المسلم الذى يخبر العدو بمورات للمسلمين <sup>(٢)</sup> .

(١) الجعد بن درهم قتله خالد بن عبد الله القسرى فى يوم النحر وخاله ولى  
العراق سنة ١٠٦ وعزل عنها سنة ١٢٥ . والجنهم بن صفوان قتل سنة ثمان وعشرين  
ومائة . وغيلان الثقفى استنابه عمر بن عبد العزيز ، ثم نكص فقتله هشام بن  
عبد الملك وصلبه .

(٢) فمن باب أولى : الذى يعين على المسلمين ، ويبيع نفسه لليهود والنصارى  
بمال أو بوظيفة .

ومنه الذى يكذب بلسانه أو بخطه ، أو يأمر بذلك حتى يقتل به أعيان الأمة : علماءها وأمرائها . فتحصل بكذبه أنواع كثيرة من الفساد . فهذا متى لم يندفع فسادُه إلا بقتله فلا ريب فى قتله . وإن جار أن يندفع و جاز أن لا يندفع قتل أيضاً . وعلى هذا جاء قوله تعالى ( ٣٢ : ٥ ) من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً فى الأرض ) وقوله ( ٣٣ : ٥ ) إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً ) . وأما إن اندفع الفساد الأكبر بقتله لكن قد بقى فساد دون ذلك . فهو محل نظر .

قال أبو العباس : وأفتيت أميراً مقدماً على عسكر كبير فى الحرية إذا نهبوا أموال المسلمين ، ولم ينزجروا إلا بالقتل : أن يقتل من يُكفون بقتله . ولو أنهم عشرة . إذ هو من باب دفع الصائل . قال وأمرت أميراً خرج لتسكين الفتنة الثائرة بين قيس يمين ، وقد قتل بينهم ألفان : أن يقتل من يحصل بقتله كف الفتنة ، ولو أنهم مائة .

قال : وأفتيت ولاية الأمورى فى شهر رمضان سنة أربع وسبعائة بقتل من أسك فى سوق المسلمين وهو سكران ، وقد شرب الخمر مع بعض أهل النمة ، وهو مجتاز بشقة لحم يذهب بها إلى ندمائه . وكنت أفتيتهم قبل هذا بأنه يعاقب عقوبتين : عقوبة على الشرب ، وعقوبة على الفطر فى رمضان . فقالوا : ما مقدار التمييز ؟ قلت : هذا يختلف باختلاف الذنب وحال المذنب ، وحال الناس . وتوقفت عن القتل . فكبر هذا على الأمراء والناس حتى خفت أنه إن لم يقتل يفعل نظام الإسلام لجراءة الناس على انتهاك المحارم فى نهار رمضان . فأفتيت بقتله . فقتل . ثم ظهر فيما بعد أنه كان يهودياً ، وأنه أظهر الإسلام . والمطلوب له ثلاثة أحوال .

أحدها : براءته فى الظاهر . فهل يحضره الحاكم ؟ على روايتين .  
وذكر أبو العباس فى موضع آخر : أن المدعى حيث ظهر كذبه فى دعواه

بما يؤذى به المدعى عليه عزز لكذبه ، ولأذاه . وأن طريقة القاضي رد هذه الدعوى على الروایتين ، بخلاف ما إذا كانت ممكنة .  
ونص أحمد في رواية عبد الله ، فيما إذا علم بالعرف المطرد : أنه لا حقيقة للدعوى لا يعضده . وفيما لم يعرف واحد من الأمرين يعضده . كما في رواية الأثرم .  
وهذا التفريق حسن .

والحال الثاني : احتمال الأمرين ، وأنه يحضره بلا خلاف .  
والحال الثالث : تهمته . وهو قيام سبب يوم أن الحق عنده ، فإن الاتهام افتعال من الوم . وحبسه هنا بمنزلة حبسه بعد إقامة البينة وقبل التعزير ، أو بمنزلة حبسه بعد شهادة أحد الشاهدين . فأما امتحانه بالضرب كما يجوز ضربه لامتناعه من أداء الحق الواجب ديناً أو عيناً ، ففي المسألة حديث النعمان بن بشير في سنن أبي داود لما قال « إن شتمت ضربته فإن ظهر الحق عنده ، وإلا ضربتكم . وقال : هذا قضاء الله ورسوله » .

وهذا يشبه تحليف المدعى إذا كان معه لوث . فإن اقتران اللوث بالدعوى جعل جانبه مرجحاً . فلا يستبعد أن يكون اقترانه بالتهمة يبيح مثل ذلك .  
والمقصود : أنه إذا استحق التعزير ، وكان متهماً بما يوجب حقاً واحداً . مثل أن ثبت عليه هتك الحرز ودخوله ، ولم يقر بأخذ المال وإخراجه . ويثبت عليه الحاربة لخروجه بالسلاح وشهره له ، ولم يثبت عليه القتل والأخذ . فهذا يعزز لما ضله من المعاصي . وهل يجوز أن يفعل ذلك أيضاً امتحاناً لاغير . فيجمع بين المصلحتين ؟ هذا أقوى في حقوق الآدميين .

فأما في حدود الله تعالى عند الحاجة إلى إقامتها : فيمحتمل . ويقوى ذلك إذا أنكر الجليح ، ثم قامت البينة ببعض ما أنكر ، فإنه يصير لوثاً .  
ونظير ذلك : أن يساق الإمام من استحق العقوبة بقتل ، وتوهم العامة أنه عاقبه على بعض الذنوب التي يريد الحذر عنها . وهذا شبيه بما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من أنه « إذا أراد غزوة ورى بغيرها »



والذى لا ريب فيه : أن الحاكم إذا علم كتمان الحق عاقبه حتى يقر به ، كما يعاقب كاتم المال الواجب أدائه .

فأما إذا احتل أن لا يكون كاتماً فهذا كالتهم سواء .

وخبر من قال له جنى بأن فلاناً سرق كذا : كخبر إنسى مجهول ، فيفيد تهمة .  
وإذا طلب التهم بحق فن عرف مكانه دل عليه .

والقوادة التى تنسب النساء والرجال ، أقل ما يجب على الحاكم فيها : الضرب البليغ . وينبغى تشهيرها بذلك ، بحيث يستفيض هذا فى النساء والرجال . وإذا أركبت دابة وضمت عليها ثيابها ونودى عليها : هذا جزء من يفعل كذا وكذا : كان من أعظم ما يؤجر عليه ، إذ هى بمنزلة مجوز السوء امرأة لوط . وقد أهلكتها الله تعالى مع قومها .

ومن قال لمن لاهمه الناس : تقرأون تواريخ آدم . وظهر منه قصد مرقمهم بخطيئته : عزز ، ولو كان صادقاً . وكذا من يمكس الجنة ويدخل النار ونحوه .  
وكذا من تنقص مسلماً بأنه مسلمانى مع حسن إسلامه .

ومن غضب فقال : ما نحن مسلمون : إن أراد ذم نفسه لنقص دينه فلا حرج فيه ولا عقوبة . ومن قال لذى : يا حاج . عزز ، لأن فيه تشبيه قاصد الكنائس بقاصد بيت الله . وفيه تعظيم ذلك . فهو بمنزلة من يشبه أعياد الكفار بأعياد المسلمين . وكذا يعزز من يسى من زار القبور والمشاهد حاجاً إلا أن يسميه حاجاً بقيد . كحاج الكفار والضالين . ومن سمى زيارة ذلك حاجاً ، أو جعل له مناصك فإنه ضال مضل . ليس لأحد أن يفعل فى ذلك ما هو من خصائص حج البيت العتيق <sup>(١)</sup> .

---

(١) وكذلك من سمى هذه القباب والمزارات الوثنية حرماً . كتسمية المصريين للمزارين للنسوين كذبا إلى الحسين وزينب رضى الله عنهما « الحرم الحسينى » ، والحرم الزينبى « فينبغى أن يعزز أهد التعزيز .

وإن اشترى اليهودى نصرانيا فجعله يهوديا عزز على جعله يهودياً . ولا يكون مسلماً . ولا يجوز للجذقي مخالطة الناس عموماً ، ولا مخالطة أحد معين إلا بإذنه وعلى ولادة الأمور منعهم من مخالطة الناس لهم ، بل يسكنون فى مكان مفرد لهم . ونحو ذلك ، كما جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، وكما ذكره العلماء ، وإذا امتنع ولى الأمر من ذلك ، أو امتنع المجذوم أثم بذلك . وإذا أصر على ترك الواجب مع علمه به فسق .

ومن دعي عليه ظلماً له أن يدعو على ظالمه بمثل مادعا به عليه نحو : أخزأك الله ، أو لعنك ، أو يشتمه بغير فرية ، نحو : يا كاذب ، يا خنزير . فله أن يقول له مثل ذلك .

وإذا كان له أن يستعين بالخلق من وكيل ووال وغيرهما ، فاستعانت بمخالقه أولى بالجواز .

ومن وجب عليه الحد بقتل أو غيره يسقط عنه بالتوبة . وظاهر كلام أصحابنا لا يجب عليه التعزير . كقولهم : هو واجب فى كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .

وذكر أبو العباس فى موضع آخر : أن المرتد إذا قبلت توبته ساق تعزيره بعد التوبة .

### فصل

ويقام الحد ، ولو كان من يقيمه شريكاً لمن يقيمه عليه فى المعصية أو عوناً له . ولهذا ذكر العلماء : أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط بذلك ، بل عليه أن يأمر وينهى . ولا يجمع بين معصيتين .

والرقيق إن زنا علانية ، وجب على السيد إقامة الحد عليه . وإن عصى سرا فينبغى أن لا يجب عليه إقامته ، بل يخير بين ستره أو استتابته بحسب المصلحة فى ذلك ، كما يخير اليهود على من وجب عليه الحد بين إقامتها عند الإمام وبين

الستر عليه واستتابته ، بحسب المصلحة . فإنه يرجح أن يتوب إن ستره .  
وإن كان في ترك إقامة الحد ضرر على الناس كان الراجح فله .  
ويجب على السيد بيع الأمة إذا زنت في المرة الرابعة .  
ويجتمع الجلد والرم في حق المحسن . وهو رواية عن أحمد ، اختارها  
شيوخ المذهب .

### باب حكم المرتد

والمرتد من أشرك بالله تعالى ، أو كان مبغضاً للرسول صلى الله عليه وسلم ،  
ولما جاء به ، أو ترك إنكار منكر بقلبه ، أو توم أن أحداً من الصحابة أو التابعين  
أو تابعيهم قاتل مع الكفار ، أو أجاز ذلك ، أو أنكر مجماً عليه إجماعاً قطعياً  
أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوم ويسألهم . ومن شك في  
صفة من صفات الله تعالى ومثله لا يجهلها فرتد . وإن كان مثله يجهلها فليس  
بمرتد . ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم ، الرجل الشاك في قدرة الله  
على إعادته . لأنه لا يكون إلا بعد الرسالة .

ومنه قول عائشة رضي الله عنها « مهما يكتم الناس بعلم الله ؟ قال : نعم » .  
وإذا أسلم المرتد عصم دمه وماله . وإن لم يحكم بصفة إسلامه حاكم باتفاق  
الأئمة . بل مذهب الإمام أحمد المشهور عنه ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي :  
أنه من شهد عليه بالردة فأنكر ، حكم بإسلامه . ولا يحتاج أن يقر بما شهد عليه به  
وقد بين الله تعالى أنه يتوب على أئمة الكفر الذين هم أعظم من أئمة البدع .

ومن شفع عنده في رجل فقال : لوجاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه  
ماقبلت منه ، إن تاب بعد القدرة عليه قتل ، لا قبلها في أظهر قول العلماء فيها .  
ولا يضمن المرتد ما أتلفه بدار الحرب ، أو في جماعة مرتدة ممتنعة . وهو رواية  
عن أحمد . اختارها النخلة وصاحبه .

والنجم كالأستدلال بأحوال الفلك على الحوادث الأرضية : وهو من السحر ويحرم إجماعا .

وأقوال النجمين : إن الله يدفع عن أهل العبادة والدعاء ببركة ذلك سائرهم أن الأفلاك توجبه ، وأن لهم من ثواب الدارين مالا تقوى الأفلاك أن تجلبه . وأطفال المسلمين في الجنة إجماعا .

وأما أطفال المشركين : فأصح الأجوبة فيهم : ماثبت في الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنهم ؟ فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين » فلا نحكم على معين منهم لا بحنة ولا نار .

ويروى أنهم يمتحنون يوم القيامة . فمن أطلع منهم دخل الجنة . ومن عصي دخل النار . وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن بعضهم في الجنة وبعضهم في النار . والصحيح في أطفال المشركين : أنهم يمتحنون في عرصات القيامة .

## كتاب الجهاد

ومن عجز عن الجهاد بيذنه وقدر على الجهاد بماله وجب عليه الجهاد بماله . وهو نص أحمد في رواية أبي الحكم . وهو الذي قطع به القاضى في أحكام القرآن في سورة براءة عند قوله ( ٩ : ٤١ ) اغزوا خفافا وثقالا ) فيجب على المومنين النفقة في سبيل الله .

وعلى هذا : فيجب على النساء الجهاد في أموالهن إن كان فيها فضل . وكذلك في أموال الصغار إذا احتيج إليها . كما تجب النفقات والزكاة . وينبني أن يكون محل الروايتين في واجب الكفاية . فأما إذا هجم العدو فلا يبقى للخلاف وجه . فإن دفع ضررهم عن الدين والنفس والحرمة واجب إجماعا .

قال أبو العباس : سئلت عن عليه دين وله مايوفيه ، وقد تعين الجهاد ؟ فقلت : من الواجبات ما يقدم على وفاء الدين . كنفقة النفس والزوجة والولد

الغدير . ومنها ما يقدم وفاء الدين عليه كالعبادات من الحج والكفارات . ومنها ما لا يقدم عليه إلا إذا طُلب به كصدقة القطر . فإن كان الجهاد المتعين لدفع الضرر ، كما إذا حضره العدو ، أو حضره الصف : قدم على وفاء الدين كالنفقة وأولى . وإن كان حال استنفار الإمام قفصاء الدين أولى ، إذ الإمام لا ينبغي له استنفار المدنيين مع الاستثناء عنه . ولذلك قلت : لو ضاق المال عن إطعام جِياع والجهاد الذي يتضرر بتركه . قدمنا الجهاد ، وإن مات الجِياع ، كما في مسألة التترس<sup>(١)</sup> وأولى . فإن هناك نقتلهم بفعلنا ، وهنا يموتون بفعل الله .

وقلت أيضا : إذا كان الغرما يجهدون بالمال الذي يستوفونه ، فالواجب وفاؤهم لتحصيل المصلحتين : الوفاء والجهاد . ونصوص الإمام حدد توافق ما كتبت . وقد ذكرها الخلال .

قال القاضي : إذا تعين فرض الجهاد على أهل بلد وكان على مسافة تقصر فيها الصلاة فمن شرط وجوبه : الزاد والراحلة كالحج . وما قاله القاضي من القياس على الحج لم ينقل عن أحد وهو ضعيف . فإن وجوب الجهاد قد يكون لدفع ضرر العدو . فيكون أوجب من الهجرة ، ثم الهجرة لا تعتبر فيها الراحلة . فبعض الجهاد أولى .

ثبت في الصحيح من حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « على الرء للمسلم السمع والطاعة في عُسره ويسره ، وَمَنْشَطِهِ ومكرهه ، وأثره عليه » فأوجب الطاعة التي عمادها الاستنفار في العسر واليسر . وهذا نص في وجوبه مع الإعسار . بخلاف الحج . هذا كله في قتال الطلب .

وأما قتال الدفع : فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرم والدين . فواجب إجماعا . فالعدو الصائل الذي يفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيمان من دفعه . فلا يشترط له شرط . بل يدفع بحسب الإمكان . وقد نص على ذلك العلماء (١) التترس : أي اتخاذ الكفار محترم الدم ترسا فإنه يقتل المترسون به المحترم .

أصحابنا وغيرهم . فيجب التصريق بين دفع الصائل الظالم الكافرو بين طلبه في بلاده .  
والجهاد : منه ما هو باليد . ومنه ما هو بالقلب ، والدعوة ، والحجة واللسان ،  
والرأى ، والتدبير ، والصناعة . فيجب بغاية ما يمكنه .  
ويجب على القعدة لعذر : أن يخلفوا الغزاة في أهلهم ومالهم .

قال المروزي : سئل أبو عبد الله عن الغزو في شدة البرد ، في مثل الكانونين ،  
فيخشوف الرجل إن خرج في ذلك الوقت أن يفرط في الصلاة ، فترى له أن يغزو  
أو يقعد ؟ قال : لا يقعد . الغزو خير له وأفضل .

فقد قال الإمام أحمد بالخروج مع خشية تضييع الفرض ، لأن هذا مشكوك  
فيه ، أولأنه إذا أخر الصلاة بعض الأوقات عن وقتها كان ما يحصل له من فضل  
الغزو مريباً على ما فاته . وكثيراً ما يكون ثواب بعض المستحبات أو واجبات  
الكفاية أعظم من ثواب واجب ، كما لو تصدق بألف درهم وزكّى بدرهم .

قال ابن بختان : سألت أبا عبد الله عن الرجل يغزو قبل الحج ؟ قال : نعم ،  
إلا أنه بعد الحج أجود .

وسئل أيضاً عن رجل قدم يريد الغزو ولم يحج ، فنزل على قوم فقبطوه عن  
الغزو ، وقالوا : إنك لم تحج تريد أن تغزو ؟ قال أبو عبد الله : يغزو ، ولا عليه .  
فإن أعانته الله حج . ولا نرى بالغزو قبل الحج بأساً .

قال أبو العباس : هذا مع أن الحج واجب على الفور عنده ، لكن تأخيره  
لمصلحة الجهاد كتأخير الزكاة الواجبة على الفور لانتظار قوم أصلح من غيرهم ،  
أو لضرر أهل الزكاة ، كتأخير القوائت للانتقال عن مكان الشيطان ونحو ذلك .  
وهذا أجود ما ذكره بعض أصحابنا ، في تأخير النبي صلى الله عليه وسلم الحج ، إن  
كان وجب عليه متقدماً .

وكلام أحمد يقتضي الغزو ، وإن لم يبق معه مال للحج . لأنه قال : فإن  
أعانه الله حج ، مع أن عنده تقديم الحج أولى ، كما أنه يتعين الجهاد بالشروع وعند  
استنفار الإمام ، لكن لو أذن الإمام لبعضهم لنوع مصلحة فلا بأس .

وإذا دخل العدو بلاد الإسلام فلا ريب أنه يجب دفعه على الأقرب فالأقرب ، إذ بلاد الإسلام كلها بمنزلة البسطة الواحدة . وأنه يجب النفير إليه بلا إذن والد ولا غريم . ونصوص أحمد صريحة بهذا . وهو خير مما في المختصرات لكن هل يجب على جميع أهل المكان النفير إذا نذر إليه الكفاية ؟ كلام أحمد فيه مختلف .

وقال الدفع : مثل أن يكون العدو كثيراً لا طاقة للمسلمين به ، لكن يخاف إن انصرفوا عن عدوم عطف العدو على من يخلفون من المسلمين . فهنا قد صرح أصحابنا بأنه يجب أن يبذلوا مهجهم ووجه من يخاف عليهم في الدفع حتى يسلموا .

ونظيرها : أن يهجم العدو على بلاد المسلمين وتكون المقاتلة أقل من النصف فإن انصرفوا استولوا على الحريم . فهذا وأمثاله قتال دفع ، لا قتال طلب . لا يجوز الانصراف فيه بحال . ووقعة أحد من هذا الباب .

والواجب : أن يعتبر في أمور الجهاد برأى أهل الدين الصحيح الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا دون أهل الدنيا الذين يغلب عليهم النظر في ظاهر الدين فلا يؤخذ برأيهم ، ولا برأى أهل الدين الذين لا خبرة لهم في الدنيا . والرباط أفضل من اللقاع بمكة إجماعاً .

ولا يستعان بأهل الذمة في عمالة ولا كتابة . لأنه يلزم منه مفسد ، أو يفضى إليها .

وسئل أحمد في رواية أبي طالب عن الاستعانة بهم في مثل الخراج ؟ فقال : لا يستعان بهم في شيء .

ومن تولى منهم ديوانا للمسلمين ينقض عهده . ومن ظهر منه أذى للمسلمين أو سعى في فساد لم يجز استعماله لكن إذا تاب ومضت مدة ظهر معها صدق توبته جاز استعماله . وغيره أولى منه بكل حال . فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه

عهد» أن لا يستعمل من أهل الردة أحد ، وإن عاد إلى الإسلام » لما يخاف من فساد نياتهم .

وللإمام عمل المصلحة في المال والأسرى ، كعمل النبي صلى الله عليه وسلم بأهل مكة .

وقال أبو العباس في رده على الرافضي : يقع منها التأويل في الدم والمال والمرض . ثم ذكر قتل أسامة للرجل الذي أسلم بعد أن علاه بالسيف ، وخير المقداد ، فقال : قد ثبت أنهم مسلمون يحرم قتلهم . ومع هذا فلم يضمن القاتل بقود ولا كفارة ولا دية . لأن القاتل كان متأولاً . وهذا قول أكثرهم كالشافعي وأحمد وغيرهم .

وإن مثل الكفار بالمسلمين ، فالمثلة حق لهم . فلهم فعلها للاستيفاء وأخذ الثأر . ولم تركها والصبر أفضل .

وهذا حيث لا يكون في التمثيل بهم زيادة في الجهاد ، ولا نكال لهم عن نظيرها فأما إذا كان في التمثيل السانغ لهم دعاء إلى الإيمان وحرز لهم عن العدوان ، فإنه هنا من إقامة الحدود والجهاد . ولم تكن القضية في أحد كذلك . فلهذا كان الصبر أفضل .

فأما إن كانت المثلة حقاً لله تعالى فالصبر هناك واجب ، كما يجب حيث لا يمكن الانتصار . ويحرم الجزع . انتهى .

### باب قسمة الغنائم وأحكامها

لم ينص الإمام أحمد على أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالقهر ، ولا على عدمه . وإنما نص على أحكام أخذ منها ذلك .

فالصواب : أنهم يملكونها ملكاً مقيداً ، لا يساوي ملك المسلمين من كل وجه

وإذا أسلموا وفي أيديهم أموال للمسلمين فهي لهم . نص عليه الإمام أحمد .



وقال في رواية أبي طالب : ليس بين المسلمين اختلاف في ذلك .  
قال أبو العباس : وهذا يرجع إلى أن كل ما قبضه الكفار من الأموال قبضا  
يعتقدون جوازها . فإنه يستقر لهم بالإسلام . كالمقود القاسدة ، والأنكحة  
وللوارث وغيرها . ولهذا لا يضمنون ما أتلقوه على المسلمين بالإجماع .  
وما باعه الإمام من الغنينة أو قسمه ، وقلنا : لم يملكوه . ثم عُرف ربه .  
فالأشبه : أن للمالك لا يملك انتزاعه من المشتري مجاناً . لأن قبض الإمام بحق  
ظاهراً وباطناً .

ويشبه هذا ما يبيعه الوكيل والوصى ، ثم يتبين مودعاً أو مضمواً أو مرهوناً .  
وكذا القبض . والقبض منه واجب ومنه مباح . وكذلك صرفه : منه واجب  
ومنه مباح .

قال في المحرر : وكل ما قلنا قد ملكوه ماعدا أم الولد .  
فإذا اغتتمناه وعرفه ربه قبل قسمته رد إليه إن شاء ، وإلا بقي غنينة .  
قال أبو العباس : يظهر الفرق إذا قلنا قد ملكوه يكون الرد ابتداء ملك ،  
وإلا كان كالمنصوب . وإذا كان ابتداء ملك فلا يملكه ربه إلا بالأخذ .  
فيكون له حق تملكه ، ولهذا قال : وإلا بقي غنينة . والتحقيق : أنه فيه بمنزلة  
سائر الغنائم في الغنينة . وهل يملكونها بالظهور أو بالقبض ؟ على وجهين .  
وعليهما من ترك حقه صار غنينة . ومثله ما لو ترك العامل حقه في المضاربة ،  
أو ترك أحد الورثة حقه ، أو أحد أهل الوقف المعين حقه . ونحو ذلك .  
وعلى ذلك إجازة الورثة . ومثله غفر للمرأة أو الزوج عن نصف الصداق .  
قال في المحرر : وإن لم يعرفه ربه بعينه قسم ثمنه وجاز التصرف فيه .  
قال أبو العباس : أما إذا لم يعلم أنه ملك المسلم ، فظاهر أنه لا يرده . وأما إذا  
علم فهل يكون كالقطعة ، أو كالتمس والنفء واحداً ، أو يصير مصروفاً في المصالح ؟  
وهذا قول أكثر السلف ، ومذهب أهل المدينة . ورواية عن أحمد . ووجه  
في مذهبه .

وليس للفائزين إعطاء أهل الخس قدره من غير الغنيمة .  
وتحريم رحل المال : من باب التمييز لا الحد الواجب . فيجتهد الإمام فيه  
بحسب المصلحة .

ومن العقوبة المالية : حرمانه عليه الصلاة والسلام السلب المدري لما كان  
في أخذه عدوانا على ولي الأمر .

وإذا قال الإمام : من أخذ شيئا فهو له ، أو قَنَل بعض الفائزين على بعض ،  
وقلنا ليس له ذلك على رواية : هل تباح لمن لا يعتقد جواز أخذه ؟ قد يقال : هذا  
مبنى على الرويتين : فيما إذا حكم بإباحة شيء يعتقد المحكوم له حراما . وقد  
يقال : يجوز هنا قولاً واحداً ، لأننا نفرق دائماً في تصرفات السلطان بين الجواز  
وبين النفوذ . لأننا لو قلنا : تبطل ولايته وقسمه وحكمه ، لنا أمكن إزالة هذا  
الفساد إلا بأشد منه فساداً ، فينفذ دفعا لاحتماله ، ولما هو شر منه في الوفاء .  
والواجب أن يقال : يباح الأخذ مطلقاً ، لكن يشترط أن لا يظلم غيره وإذا لم  
ينقلب على ظنه أن المأخوذ أكثر من حقه ففيه نظر . والتحريم في الزيادة أقرب .  
وإن لم يقلب على ظنه واحد من الأمرين ، فالحل أقرب .

ولو ترك قسمة الغنيمة وترك هذا القول ، وسكت سكوت الإذن في الاتهاب  
وأقر على ذلك فهو إذن . فإن الإذن تارة يكون بالقول ، وتارة يكون بالفعل ،  
وتارة يكون بالقرار على ذلك . فالثلاث في هذا الباب سواء ، كما في إباحة المالك  
في أكل طعامه ونحو ذلك ، بل لو عرف أنه راض بذلك فيما يرون أن يصدر منه  
قول ظاهر ، أو فعل ظاهر ، أو إقرار . فالرضا منه بتغيير إذنه بمنزلة إذنه الدال على  
ذلك ، إذ الأصل رضاه ، حتى لو أقام الحد وعقد الأنسكة من رضى الإمام  
بفعله ذلك كان بمنزلة إذنه على أكثر أصولنا . فإن الإذن العرفي عندنا كاللفظي ،  
والرضا الخاص كالإذن العام فيجوز للإنسان أن يأكل كل طعام من يعلم رضاه بذلك  
لما بينهما من المودة . وهذا أصل في الإباحة ، والوكالة ، والولايات .

لكن لو ترك القسمة ولم يرض بالاتهاب إما لمجزه ، أو لأخذه المال ونحو ذلك ، أو أجاز القسمة . فهنا من قدر على أخذ مبلغ حقه من هذا المال المشترك فله ذلك . لأن مالكيه متعينون . وهو قريب من الورثة . لكن يشترط انتفاء المفسدة من فتنه أو نحوها .

ويرضخ للبغال والخيول . وهو قياس المذهب والأصول ، كمن يرضخ لمن لا سهم له من النساء والمبيد والصبيان .

وتجوز النيابة في الجهاد إذا كان النائب ممن لم يتعين عليه . والطفل إذا سبي يتبع سايه في الإسلام ، وإن كان مع أبويه . وهو قول الأوزاعي ، ولأحمد نص يوافقه . ويتبعه أيضا إذا اشتراه .

ويحكم بإسلام الطفل إذا مات أبواه ، أو كان نسبه منقطعاً ، مثل كونه ولد زناً أو منقياً بلعان . وقاله غير واحد من العلماء .

#### باب الهدنة

ويجوز عقدها مطلقاً ومؤقتاً والمؤقت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ، ما لم ينقضه العدو ، ولا ينقض بمجرد خوف الخيانة في أظهر قولى العلماء . وأما المطلق فهو عقد جائز يعمل الإمام فيه بالمصلحة .

وسئل أبو العباس عن سبي ملطية مسلميها ونصاراها ؟ فحرم مال المسلمين ، وأباح سبي النصارى وذريتهم ومالهم ، كسائر الكفار ، إذ لازمة لهم ولا عهد . لكنهم نقضوا عهدهم السابق من الأئمة بالحاربة وقطع الطريق ، وبما فيه المضاضة علينا والإعانة على ذلك . ولا يعقد لهم الأمن ، عن قتالهم حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .

وهؤلاء التتر : لا يقاتلونهم على ذلك بل بعد إظهار إسلامهم لا يقاتلون الناس

على الاسلام . ولهذا وجب قتال التت ، حتى يلتزموا شرائع الإسلام . ومنها الجهاد وإلزام أهل الذمة بالجزية والصغار ، ونواب التت الذين يسمون الملوك لايجاهدون على الإسلام وهم تحت حكم التت .

ونصارى ملطية وأهل المشرق ويهودهم لو كان لهم ذمة وعهد من ملك مسلم يجاهدهم ، حتى يسلموا أو يمتطوا الجزية كأهل المغرب واليمن لما لم يعاملوا أهل مصر والشام معاملة أهل العهد . جاز لأهل مصر والشام غزوهم ، واستباحة دمهم ومالهم ، لأن أبا جندل وأبا بصير حاربوا أهل مكة<sup>(١)</sup> ، مع أن بينهم وبين النبي صلى الله

(١) هو أبو بصير عتبة بن أسيد بن جارية الثقفي حليف بني زهرة . كان من المستضعفين المحبوسين عن الهجرة بمكة . فاحتال حتى فك قيوده ، وهرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة - فكتب الأخنس بن شريق والأزهر بن عبد عوف كتابا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبثا به مع مولى لهما ورجل من بني عامر بن لؤي استأجراه : ليرد إليهم صاحبهم أبا بصير . فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله : يا أبا بصير ، إن هؤلاء القوم قد صالحونا على ما قد علمت . وإنا لاشدد ، فالحق بقومك . فقال : يا رسول الله ، تردني إلى المشركين يفتنونني في ديني ؟ فقال رسول الله : اصبر يا أبا بصير واحتسب ، فإن الله جاعل لك ولبن معك من المستضعفين من المؤمنين فرجا ومخرجا . فخرج أبو بصير ، وخرج معه ، حتى إذا كانوا بذى الحليفة جلسوا إلى جوار سور . فقال أبو بصير للعامري : أصارم سيفك ؟ قال : نعم . قال : أنظر إليه ؟ قال إن شئت ، فاستله ، ف ضرب به عنقه . وخرج للموت يشتد حتى طلع على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقص عليه ما فعل أبو بصير . فلما جاء أبو بصير متوشحا بالسيف قال : يا رسول الله ، قد وفى الله ذمتك - وقد امتنعت بنفسى . فقال صلى الله عليه وسلم « ويل أم محشى حرب ، لو كان معه رجال » فخرج أبو بصير حتى نزل سيف البحر في مكان يقال له : البيض . وكان طريق أهل مكة إلى الشام . فسمع به أبو جندل بن سهل بن عمرو ، ومن كان من المستضعفين بمكة فلحقوا به ، حتى كان في عصابة من المسلمين قريب من ستين أو سبعين . وكانوا لا ينظرون رجلا من قريش إلا قتلوه ، ولم يمر بهم غير إلا اقتطعوه ، حتى كتبت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسألونه بأرحامهم لما آوأم . فلا حاجة لنا بهم . فكتب إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقدموا عليه . فقرأ أبو جندل كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بصير مريض فمات فدفعه في موضعه . وعادوا إلى المدينة .

عليه وسلم عهدا . وهذا باتفاق الأئمة ، لأن العهد والذمة إنما يكون من الجانبين والسبب المشتبه يحرم استرقاقه .

ومن كسب شيئا فادعاه رجل وأخذه . فعلى الآخذ للأخوذ منه ماغرمه عليه من ثقة وغيرها ، إن لم يعرف أنه ملكه ، أو ملك الغير ، أو عرف وأنفق غير متبرع . والله أعلم .

### باب عقد الذمة وأخذ الجزية

والكتاب الذى بأيدي الخليفة الذين يدعون أنه بخط على بن أبى طالب فى إسقاط الجزية عنهم باطل . وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، كأبى العباس بن سريج ، والقاضى أبى يعلى ، والقاضى الماوردى ، وذكر أنه إجماع . وصدق فى ذلك .

قال أبو العباس : ثم إنه فى عام إحدى وسبعائة ، جاءنى جماعة من يهود دمشق بمهود فى كتبها : أنه بخط على بن أبى طالب فى إسقاط الجزية عنهم ، وقد لبسوها بما يقتضى تعظيمها . وكانت قد نفقت على ولاية الأمور مدة طويلة ، فأسقطوا عنهم الجزية بسببها ، ويبدىم تواقع ولاية الأمور بذلك ، فلما وقفت عليها تبين لى فى نقشها ما يدل على كذبها من وجوه عديدة جداً .

ومن كان من أهل الذمة زنديق يبتطن جحود الصانع ، أو جحود الرسل ، أو الكتب للنزلة ، أو الشرائع ، أو المعاد ، ويظهر التدين بموافقة أهل الكتاب ، فهذا يجب قتله بلا ريب ، كما يجب قتل من ارتد من أهل الكتاب إلى التعطيل ، فإن أراد الدخول فى الإسلام ، فهل يقال : إنه يقتل أيضاً كما يقتل منافق المسلمين . لأنه ما زال يظهر الإقرار بالكتب والرسل ، أو يقال : بل دين الإسلام فيه من الجاهلية والنور ما يزيل شبهته ، بخلاف دين أهل الكتابين ؟ هذا فيه نظر .

و يمنع أهل الذمة من إظهار الأكل في نهار رمضان ، فإن هذا من المنكر في دين الإسلام .

و يمنعون من تلبية البنيان على جيرانهم المسلمين ، وقال العلماء : ولو في ملك مشترك بين مسلم وذمي ، لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

والكنائس العتيقة : إذا كانت بأرض المنوة فلا يستحقون إبقاءها ، ويجوز هدمها مع عدم الضرر علينا . وإذا صارت الكنيسة في مكان قد صار فيه مسجد للمسلمين يصلى فيه ، وهو أرض عنوة . فإنه يجب هدم الكنيسة التي به ، لما روى أبو داود في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يجتمع قبلتان بأرض » وفي أثر آخر « لا يجتمع بيت رحمة وبيت عذاب » ولهذا أقرم المسلمون في أول الفتح على مافي أيديهم من كنائس العنوة بأرض مصر والشام وغير ذلك ، فلما كثر المسلمون وبنيت المساجد في تلك الأرض أخذ المسلمون تلك الكنائس فأقطعوها وبنوها مساجد وغير ذلك .

وتنازع العلماء في كنائس الصلح إذا استهدمت : هل لهم إعادتها ؟ على قولين .

ولو اقترض أهل مصر ولم يبق أحد ممن دخل في العقد المبتدأ ، فإن انتقض فكالفتوح عنوة .

و يمنعون من ألقاب المسلمين كمر الدين ونحوه .

ومن حمل السلاح والعمل به ، وتعلم المقاتلة والطمان والرمي وغيره ، وركوب الخيل .

ويستطب مسلم ذمياً ثقة منه عنده ، كما يودعه ويعامله ، فلا ينبغي أن يعدل عنه .

ويكره الدماء بالبقاء لكل أحد ، لأنه شيء قد فرغ منه ، ونص عليه الإمام أحمد في رواية أبي أسرم .

وقال له رجل : جمعنا الله وإياك في مستقر رحمته ، فقال : لا تقل هذا .  
وكان أبو العباس : يميل إلى أنه لا يكره الدعاء بذلك . ويقول : إن الرحمة  
ههنا المراد بها الرحمة المخلوقة . ومستقرها الجنة ، وهو قول طائفة من السلف .  
واختلف كلام أبي العباس : في رد تحية الذمي ، هل ترد بمنثلها أو  
وعليكم فقط ؟ .

ويجوز أن يقال : أهلا وسهلا .  
ويجوز عيادة أهل الذمة ، وتهنئتهم وتمزييتهم . ودخولهم المسجد للصلاة  
الراجعة كرجاء الإسلام .

وقال العلماء : يباد الذمي ، ويعرض عليه الإسلام .  
وليس لهم إظهار شيء من شعار دينهم في دار الإسلام ، لا وقت الاستسقاء  
ولا عند لقاء الملوك . ويمنعون من المقام في الحجاز . وهو مكة والمدينة واليامة  
والينبع وفدك وتبوك ونحوها ومادون المنحى . وهو عقبة الصوان من الشام كمان .  
والعشور التي تؤخذ من تجار أهل الحرب تدخل في أحكام الجزية  
وتقديرها على الخلاف .

واختار أبو العباس في رده على الرافضي : أخذ الجزية من جميع الكفار ،  
وأنه لم يبق أحد من مشركي العرب بعد ، بل كانوا قد أسلموا .  
وقال في الاعتصام بالكتاب والسنة : من أخذها من الجميع ، أو سوى بين  
المجوس وأهل الكتاب ، فقد خالف ظاهر الكتاب والسنة .  
ولا يبق في يد راهب مال إلا ما يتبلغ به فقط .

ويجب أن يؤخذ منهم مال كالورق التي في الديورة والمزارع إجماعا .  
ومن له تجارة منهم أو زراعة ، وهو مغالطهم أو معاونهم على دينهم ، كن  
يدعو إليه من راهب وغيره تلزمه الجزية . وحكمه حكمهم بلا نزاع .  
وإذا أبى الذمي بذل الجزية أو الصغار أو التزام حكما ينقض عهده .

وسأبُ الرسول صلى الله عليه وسلم يقتل ولو أسلم . وهو مذهب أحمد .  
ومن قطع الطريق على المسلمين أو تجسس عليهم ، أو أعان أهل الحرب  
على سبى المسلمين أو أسرهم ، وذهب بهم إلى دار الحرب ونحو ذلك مما فيه مضرة  
على المسلمين ، فهذا يقتل ولو أسلم .  
ولو قال الذمى : هؤلاء المسلمون الكلاب أبناء الكلاب ينمضون علينا .  
إن أراد طائفة معينين عوقب عقوبة تزجره وأمثاله . وإن ظهر منه قصد العموم  
ينقض عهده ووجب قتله .

### باب قسمة النىء

ولا حق للرافضة فى النىء .  
وليس لولاة الأمور أن يستأثروا منه بما فوق الحاجة كالإقطاع يصرفونه فيما  
لا حاجة لم إليه . ويقدم المحتاج على غيره فى الأصح عن أحمد .  
وعمال النىء إذا خانوا فيه وقبلوا هدية أو رشوة ، فمن فرض له دون أجرته ،  
أو دون كفايته وكفاية عياله بالمعروف لم يستخرج منه ذلك القدر . وإن قلنا :  
لا يجوز لم الأخذ بخيانة ، فإنه يلزم الإمام الإعطاء ، كأخذ المضارب حصته ، أو  
الغريم دينه بلا إذن ، فلا فائدة فى استخراجهم ورده إليهم ، بل إن لم يصرفه  
الإمام فى مصارفه الشرعية لم ينع على ذلك ، وقد ثبت أن عمر شاطر عماله كسعد  
وخالد وأبى هريرة وعمر بن العاص ، ولم يهتمهم بخيانة يعة ، بل بمحابة اقتضت  
أن جعل أموالهم بينهم وبين المسلمين .  
ومن علم تحريم ماورثه أو غيره وجعل قدره قسمة تصفين .  
وللإمام أن يخص من أموال النىء كل طائفة بصنف . وكذلك فى المنافع  
على الصحيح .  
وليس للسلطان إطلاق النىء دائما .  
ويجوز للإمام تفضيل بعض الناعمين لزيادة منفعة على الصحيح . انتهى .



## كتاب الأطعمة

والأصل فيها : الحل لمسلم يعمل صالحاً ، لأن الله تعالى إنما أحل الطيبات لمن يستعين بها على طاعته لا معصيته ، لقوله تعالى ( ٩٣.٥ ) ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا ، إذا ما اتقوا وآمنوا - الآية ) ولهذا لا يجوز أن يعان بالمباح على المعصية ، كمن يعطى اللحم والخبز لمن يشرب عليه الخمر ، ويستعين به على الفواحش .

ومن أكل من الطيبات ولم يشكر فهو منموم ، قال الله تعالى ( لتسألن يومئذ عن النعم ) أى عن الشكر عليه .

وما يأكل الجيف : فيه روايتا الجلالة . وعامة أجوبة أحمد ليس فيها تحريم ولا أثر ، لاستحباب العرب . فالجيف يحرمه الشرع فهو حل ، وهو قول أحمد وقدماء أصحابه .

ويحرم متولد بين مأكول وغيره . ولو تغير ، كحيوان من نجسة نصفه خروف ونصفه كلب .

والمضطر يجب عليه أكل الميتة في ظاهر مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم ، لا السؤال . وقوله تعالى ( ١٦ : ١٤٥ ) فمن اضطر غير باغ ولا عاد ) قد قيل : إنهما صفة للشخص مطلقاً ، فالباغى كالباغى على إمام المسلمين ، وأهل العدل منهم ، كما قال الله تعالى ( ٤٩ : ٩ ) فإن بَغَتْ إحداها على الأخرى قتلتها التي تبغى حتى تفيء ) والمادى : كالسائل قاطع الطريق الذي يريد النفس والمال .

وقد قيل : إنهما صفة لضرورته . فالباغى : الذى يبغى المحرم ، مع قدرته على الحلال ، والمادى : الذى يتجاوز قدر الحاجة . كما قال ( ٥ : ٤ ) فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم ) وهذا قول أكثر السلف . وهو الصواب بلا ريب .

وليس في الشرع ما يدل على أن العاصي يسفر- لا يأكل الميتة ، ولا يقصر ، بل نصوص الكتاب والسنة عامة مطلقة ، كما هو مذهب كثير من السلف . وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو الصحيح .

وللمضطر إلى طعام النير : إن كان فقيراً فلا يلزمه عوض ، إذ إطعام الجائع وكسوة المازى فرض كفاية . ويصيران فرض عين على المعلن إذا لم يتم به غيره . وإن لم يكن بيده إلا مال لغيره : كوقف ومال يقيم ووصية ونحو ذلك . فهل يجب ، أو يجوز صرفه في ذلك ، أو يفرق بين ما يكون من جنس الجهة فيصرف ، وبين ما يكون من غير جنسها فلا يصرف ؟ تردد نظر أبي العباس في ذلك كله . وإن كان غنياً لزمه العوض . إذ الواجب معاوضته .

وإذا وجد المضطر طعاماً لا يعرف مالكة وميته ، فانه يأكل الميتة إذا لم يعرف مالك الطعام وأمكن رده إليه بعينه . أما إذا تعذر رده إلى مالكة بحيث يجب أن يصرف إلى الفقراء ، كالمخسوس والأمانات التي لا يعرف مالكتها . فإنه يقدم ذلك على الميتة .

وإذا كانت الحاجة إلى عين قد بيعت ولم يتمكن المشتري من قبضها . فينبى أن يغير المشتري بين الامضاء والفسخ كما لو غصبها غاصب . لأنها في كلا الموضعين أخذت بشير اختياره على وجه يتمكن من أخذ عوضها ، إلا أن الأخذ كان في أحد الموضعين بحق ، وفي الآخر بباطل . وهذا إنما تأثيره في الأخذ لافي المأخوذ منه . لكن يحتاج إلى الفرق بين ذلك وبين استحقاق أخذ الشقص بالشفعة .

فيقال : الفرق بينهما أن المشتري هناك يعلم أن الشريك يستحق الانتزاع . فقد رضى بهذا الاستحقاق ، بخلاف المشتري لقفيز من صبرة لغير اضطرار . ثم يحدث اضطراره إليها .

ولو كانت الضرورة إلى منافع مؤجرة مثل ظهر دابة ، وسكنى دار ، أو نحو ذلك مما يحتاج إليه المؤجر أو المستأجر . فإن قلنا : بوجوب القيمة فهو كالأعيان ، وإن قلنا : تؤخذ مجاناً ، فإنها تكون من ضمان المؤجر لا المستأجر . لأنه لما استحق أخذها بنهر عوض كان ذلك بمنزلة تلفها بأمر مياوى . ولو تلفت بأمر مياوى كانت من ضمان المؤجر .

وحيث أوجبنا الضمان . فالواجب المعروف عادة كالزوجة والقريب والرفيق . ومن امتنع من أكل الطيبات بلا سبب شرعى فبئس مذموم . وما نقل عن الإمام أحمد : أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له فكذب . ويكره ذبح الفرس الذى ينتفع به فى الجهاد بلا نزاع .

## كتاب الذكاة

وإذا لم يقصد المذكى الأكل ، بل قصد مجرد حل ميتة لم تبيح الذبيحة . وما أصابه بسبب الموت كأكلة السبع ونحوها فيه نزاع بين العلماء : هل يشترط أن لا يبقى موتها بذلك السبب ، أو أن يبقى معظم اليوم ، أو أن يبقى فيها حياة بقدر حياة المذبوح ، أو أزيد من حياته ، أو يمكن أن يزيد ؟ فيه خلاف . والأظهر أنه لا يشترط شيء من ذلك ، بل متى ذبح فخرج منه الدم الأحمر ، الذى يخرج من المذكى المذبوح فى العادة ليس هو دم الميتة . فإنه يحل أكله ، وإن لم يتحرك فى أظهر قولى العلماء .

ويقطع الحلقوم ، والمرى ، والودجان . والأقوى : أن قطع ثلاثة من الأربع يبيح ، سواء كان فيها الحلقوم أو لم يكن . فإن قطع الودجين أبلغ من قطع الحلقوم ، وأبلغ فى إنهار الدم .

والقول بأن أهل الكتاب المذكورين في القرآن : هم من كان أبوه أو أجداده في ذلك الدين قبل النسخ والتبديل قولٌ ضعيف ، بل المقطوع به : أن كون الرجل كتائياً أو غير كتائى هو حكم يستفيد به بنفسه لا بنسبه . فكل من تدن بدين أهل الكتاب فهو منهم ، سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أو لم يدخل ، وسواء كان دخوله بعد النسخ والتبديل أو قبل ذلك . وهو المنصوص الصريح عن أحد . وإن كان بين أصحابه خلاف معروف . وهو الثابت بين الصحابة بلا نزاع بينهم .

وذکر الطحاوى : أن هذا إجماع قديم .

والمأخذ الصحيح المنصوص عن أحد في تحريم ذبائح بنى تغلب : أنهم لم يتدينوا بدين أهل الكتاب في واجباتهم ومحظوراتهم ، بل أخذوا منهم حِلُّ الحرمات فقط . ولهذا قال على « إنهم لم يتمسكوا من دين أهل الكتاب إلا بشرب الخمر » لا أنا لم نعلم أن آبائهم دخلوا في دين أهل الكتاب قبل النسخ والتبديل

فإذا شككنا فيهم : هل كان أجدادهم من أهل الكتاب أم لا ؟ فأخذنا بالاحتياط . فحفظنا دماءهم بالجزية ، وحرمتنا ذبيحتهم ونساءهم احتياطاً . وهذا مأخذ الشافعى وبعض أصحابنا : كان أولى .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله كتب الإحسان على كل شئ . فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة . وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » ففي هذا دليل : على أن الإحسان واجب على كل حال ، حتى في إزهاق النفس : ناطقها ، وبهيما . فعلى الإنسان أن يحسن القتلة للآدميين والذبحة للبهائم .

ويحرم ماذبحه الكتائى لميده ، أو ليتقرب به إلى شئ يعظمه . وهو رواية عن أحد .

والذبيح إسماعيل . وهو رواية عن أحمد . واختيار ابن حامد وابن أبي موسى .  
وذلك أمر قطعى .

### فصل

والصيد لحاجة جائزة . وأما الصيد الذى ليس فيه إلا اللهو واللعب فمكروه .  
وإن كان فيه ظلم للناس بالعدوان على زرعهم وأموالهم فحرام .  
والتحقيق : أن المرجع فى تعليم الفهد إلى أهل الخبرة . فإن قالوا : إنه  
من جنس تعليم الصقر بالأكل الحق به . وإن قالوا : إنه تعلم بترك الأكل  
كالكلاب الحق به .  
وإذا أكل الكلاب بعد تعلمه لم يحرم ما تقدم من صيده . ولم يبيع ما أكل منه

## كتاب الإيمان

الخالف لا بدله من شيتين : من كراهة الشرط ، وكراهة الجزاء عند  
الشرط . ومن لم يكن كذلك لم يكن حالقا ، سواء كان قصده الحض والمنع ، أو  
لم يكن .

قال أصحابنا : فإن حلف باسم من أسماء الله تعالى التى قد يسمى بها غيره ،  
وإطلاقه ينصرف إلى الله تعالى . فهو يمين إن نوى به الله أو أطلق . وإن نوى  
غيره فليس بيمين .

قال أبو العباس : هذا من التأويل . لأنه نوى خلاف الظاهر . فإن كان ظلما  
لم تنفعه وتنفع المظلوم .

وفى غيرها وجهان : إذا السكلام المحلوف به كالحلوف عليه .

وأظن أن كلام أحمد فى المحلوف به نسا .

قال فى المحرر : فإن قال : اسم الله ، مرفوعا مع الواو أو عدمه ، أو منصوبا

مع الواو . ويعنى فى القسم يأسم . فهو يمين ، إلا أن يكون من أهل العربية . ولا يريد اليمين .

قال أبو العباس : يتوجه فيمن يعرف العربية إذا أطلق وجهان ، كما جاء فى الحاسب والنحوى فى الطلاق . كقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق واحدة فى اثنتين .

ويتوجه أن هذا يمين بكل حال . لأن ربطه جملة القسم بالقسم يوجب فى اللغة أن يكون يمينا . لأنه لحن لحننا لا يحيل المعنى ، بخلاف مسألة الطلاق .

قال فى المحرر : وإن قال : أيمان البيعة لازمة لى . أو لم تلزم لى إن فعلت كذا . فهذه يمين رتبها الحجاج الثقفى تتضمن اليمين بالله تعالى وبالطلاق وبالتاق وصدقة المال . فإن عرفها الخالف ونواها انعدمت يمينه بما فيها ، وإلا فلا .

وقيل . تنعقد إذا نواها . وإن لم يعرفها .

وقيل : لا تنعقد الأيمان بالله إلا بشرط النية .

قال أبو العباس : قياس أيمان المسلمين تلزمى : أنه إذا عرف أيمان البيعة انعقدت بلا نية .

ويتوجه أيضاً : أنها تلزمه بكل حال ، وإن لم يعرفها . وهو مقتضى قول الخرق وابن بطة .

ثم قال صاحب المحرر : ولو قال : أيمان المسلمين تلزمى إن فعلت كذا : لزمه يمين الظهار والطلاق والمتاق والنذر واليمين بالله . نوى ذلك أو لم ينو . ذكره القاضى .

وقيل : لا يتناول اليمين بالله تعالى .

قال أبو العباس : قياس أيمان البيعة تلزمى : أن لا تنعقد أيمان المسلمين تلزمى إلا بالنية . وجمع المسلمين - كما ذكر صاحب المحرر - كأنه من طريقين .

ولو قال : على لأفضل . فيمين . لأن هذه لام القسم . فلا تذكر إلا معه ،  
مظهرا أو مقدرا .

قال في المحرر : وإن عقدها يظن صدق نفسه ، فإن بخلافه . فهو كمن  
حلف على عدم فعل شيء في المستقبل ففعله ناسيا .

قال أبو العباس : وهذا ذهول . لأن أبا حنيفة ومالكا يحنثان الناسي ، ولا  
يحنثان هذا . لأن تلك اليمين انقضت بلا شك . وهذه لم تنعقد . ولم يقل أحد :  
إن اليمين على شيء تغيره عن صفته ، بحيث توجب إيجابا أو تحريم تحريما لا ترفعه  
الكفارة .

ويجب إرار القسم على ممين

ويحرم الحلف بغير الله تعالى . وهو ظاهر المذهب . وعن ابن مسعود وغيره  
« لأن أحلف بالله كاذبا أحب إلى من أن أحلف بغيره صادقا » .

قال أبو العباس : لأن حسنة التوحيد أعظم من حسنة الصدق ، وسبب  
الكذب أسهل من سبب الشرك .

واختلف كلام أبي العباس في الحلف بالطلاق . فاختار في موضع التحريم  
وتعزيره ، وهو قول مالك ، ووجه لنا .

واختار في موضع آخر : أنه لا يكره ، وأنه قول غير واحد من أصحابنا ،  
لأنه لم يحلف بمخلوق ولم يلتزم لغير الله شيئا . وإنما التزم لله كما يلتزم بالنذر .  
والالتزام لله أبلغ من الالتزام به . بدليل النذر له واليمين به . ولهذا لم تنكر  
الصحابة على من حلف بذلك . كما أنكروا على من حلف بالكعبة .

والعهد والعقد مقاربة للمعنى أو متفقة . فإذا قال : أعاهد الله أنى أحج  
العام . فهو نذر وعهد ويمين . وإن قال : لا أكلم زيدا فيمين وعهد لا نذر .  
فالأيمان إن تضمنت معنى النذر وهو أن يلتزم لله قربة لزمه الوفاء بها في عقد وعهد  
ومعاهدة لله . لأنه التزم لله ما يطلبه الله منه . وإن تضمنت معنى العقود التي بين

الناس ، وهو أن يلتزم كل من المتعاقدين للآخر ما اتفقا عليه ، فمعاهدة ومعاهدة يازم الوفاء بها إن كان العقد لازما . وإن لم يكن لازما خير . وهذه أيمان بنص القرآن . ولم يعرض لما ما يحل عقدها إجماعا .

ولو حلف لا ينذر فنذر كفر للقسم ، إلا لمنذر ، مع أن الكفارة لا ترفع إثمه ومن كرر أيمانا قبل التكفير فروايات . ثالثا ، وهو الصحيح : إن كانت على فعل فكفارة . وإلا فكفارتان .

ومثل ذلك الحلف بنذور مكفرة ، وطلاق مكفر .

ولا يجوز التعريض لغير ظالم . وهو قول بعض العلماء ، كما لظالم بلا حاجة ولأنه تدليس كالتدليس في المبيع . وقد كره أحد التدليس ، وقال : لا يحبني . ونصه : لا يجوز التعريض مع اليقين .

ولو حلف ليتزوجن على امرأته : للتصوص عن أحمد : لا يبر ، حتى يتزوج ويدخل بها . ولا يشترط بمائلتها .

والكلام يتضمن فعلا كالحركة . ويتضمن ما يفترن بالقلم من الحروف والمأني . ولهذا يحمل القول قسما للفعل تارة ، وقسما منه أخرى .

وبني عليه : من حلف لا يعمل عملا ، فقال قولاً كالقراءة ونحوها : هل يحث ؟ وفيه وجهان في مذهب أحمد وغيره .

والزيارة ليست سكنا اتفاقا . ولو طالت مدتها .

### باب النذر

توقف أبو العباس في تحريمه . وحرمة طائفة من أهل الحديث .

وأما ماوجب بالشرع : فإذا نذره العبد أو عاهد عليه الله ، أو بايع عليه الرسول أو الإمام ، أو تحالف عليه جماعة : فإن هذه المقود والمواثيق تقتضي له وجوبا ثانيا غير الوجوب الثابت بمجرد الأمر الأول . فيكون واجبا من وجهين . وكان تركه موجبا لترك الواجب بالشرع والواجب بالنذر . وهذا هو التحقيق ، وهو رواية عن أحمد . وقاله طائفة من العلماء .



ونذر اللجاج والنضب بخير فيه بين فعل ما نذره والتكفير .  
ولا يضر قوله : على مذهب من يلزم بذلك . ولا أفقد من يرى الكفارة  
ونحوه . لأن الشرع لا يتغير بتوكيد .

وإن قصد الجزاء عند الشرط لزمه مطلقا عند أحمد .  
ولو قال : إن قدم فلان أصوم كذا . فهذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة .  
قال أبو العباس : لا أعلم فيه نزاعا ، ومن قال : هذا ليس بنذر فقد أخطأ .  
وقول القائل : لئن ابتلاني الله لأصبرن ، ولئن لقيت عدوا لأجاهدن ، ولو علمت  
أى العمل أحب إلى الله لعلته ، فهو نذر معلق بشرط ، كقول الله تعالى (٧٥:٩)  
لئن آتانا الله من فضله لنصدقن - الآية ) .

ولو نذر الصدقة بمال صرفه مصرف الزكاة .  
ومن أصرح بئرا أو مقبرة أو جبلا أو شجرة أو نذر لها أولسكانها أو العاكفين  
عند ذلك للسكان لم يميز ، ولا يجوز الوفاء به إجماعا ، ويصرف في المصالح ما لم يعلم  
ر به . ومن الجائز صرفه في نظيره من الشرع . وفي لزوم الكفارة خلاف .  
ومن نذر قنديلا يوقد للنبي صلى الله عليه وسلم صرفت قيمته لجبراته الساكنين  
بمدينته عليه الصلاة والسلام ، وهو أفضل من الختمه .

والصواب على أصلنا أن يقال مثل هذا في جميع العبادات والكفارات ، بل  
وسائر الواجبات التي هي من جنس الجائز : أنه يجوز تقديمها إذا وجد سبب  
الوجوب . ولا يتقدم على سببه .

فلى هذا إذا قال : إن شق الله مريضى فله على صوم شهر ، فله تمجيل  
الصوم قبل الشفاء لوجود النذر .

ومن نذر صوما معينا : فله الانتقال إلى زمن أفضل منه .  
ومن نذر صوم الدهر ، أو صوم الخميس أو الإثنين : فله صوم يوم وإفطار يوم .

واستحب أحمد لمن نذر الحج مفرداً ، أو قارناً : أن يتمتع ، لأنه أفضل .  
لأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بذلك في حجة الوداع .  
قال في الحرر : ومن نذر صوم سنة بعينها لم يتناول شهر رمضان ، ولا أيام  
النهي عن صوم القرض فيها .

وعنه : يتناولها ، فيقضيهما . وفي الكفارة وجهان .

وعنه : يتناول أيام النهي دون أيام رمضان .

قال أبو العباس : الصواب أنه يتناول رمضان ، ولا قضاء عليه إذا صامها  
لأنه نذر صوماً واجباً وغير واجب ، بخلاف أيام النهي . وهذا القول غير الثلاثة  
المذكورة . وإنما تجيء الرواية الثالثة على قول من لا يصحح نذر الواجب ، استثناء  
بإيجاب الشارع ، وأما قضاؤها مع صومها فبعيد . لأن النذر لم يقتض صوماً آخر  
كسألة قدوم زيد .

قال أصحابنا : إذا نذر صوم يوم يقدم فلان ، فقدم ليلاً لم يلزمه شيء .

قال أبو العباس : لو قيل : يلزمه كفارة يمين ، كما لو نذر صوم الليل ، وأيام  
الحيض ، أو القضاء مع ذلك أو بدونه ، لتوجه .

ولو نذر الصلاة في وقت النهي ، أو صوم أيام التشريق : لم يجز . وإن كان  
يفعل فيها الوجه الشرعي . بل الواجب عليه : فعل الصلاة في وقتها ، وفعل الصوم  
في أيام العشر ، فإن لم يفعل قضاء على سبيل البذل للضرورة ؛ وما وجب للضرورة  
لا يجوز أن يجب مثله بالنذر .

ولو نذر صوم يوم معين أبداً ثم جهله : أفتى بعض العلماء بصيام الأسبوع .

قال أبو العباس : بل يصوم يوماً من الأيام مطلقاً أي يوم كان .

وهل عليه كفارة يمين لقوات التمين ؟ يخرج على روايتين بخلاف الصلوات  
الخمس ، فإنها لا تجزئ إلا بتعيين النية على المشهور . والتمين يسقط بالعذر إلى  
كفارة ، أو إلى غير كفارة ، كالتمين في رمضان ، والواجبات غير الصلاة  
المندورة أيضاً .

قال أصحابنا : ومن نذر المشى إلى بيت الله تعالى ، أو موضع من الحرم ، لزمه أن يمشى في حج أو عمرة ، فإن ترك المشى وركب لمذر أو غيره يلزمه كفارة يمين وعنه دم .

قال أبو العباس : أما لغير عذر فالتوجه لزوم الإعادة ، كما لو قطع التتابع في الصوم للشروط فيه التتابع ، أو يتخرج لزوم الكفارة في الدم .  
والأقوى في جميع ما تقدم : أنه لا يلزمه مع البذل عن عين الفعل كفارة .  
لأن البذل قائم مقام المبدل .

ولو نذر الطواف على أربع : طاف طوافين ، وهو المنصوص عن أحمد .  
ونقل عن ابن عباس .

ولو قال : إن فعلت كذا فعلى ذبح ولدي ، أو معصية غير ذلك أو نحوه ، وقصد اليمين فيمين ، وإلا فنذر معصية ، فيذبح في مسألة الذبح : كبشا ، ولو فعل المعصية لم تسقط عنه الكفارة ولو في اليمين .

ويلزم الوفاء بالوعد . وهو وجه في مذهب أحمد ، ويخرج رواية عنه من تعجيل العارية والصلح عن عوض التلف بمؤجل .

وإن نذر أن يهب : برّ بالإيجاب ليمينه ، وقد يحمل على الكمال ، انتهى .

## كتاب القضاء

قد أوجب النبي صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر <sup>(١)</sup> ، فهو تنبيه على أنواع الاجتماع .

(١) روى أبو داود عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا خرج ثلاثة في سفر — أو إذا كان ثلاثة في سفر — فليؤمروا أحدهم » قال نافع مولى ابن عمر — راوى الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة — قلنا لأبي سلمة : أنت أميرنا .

والواجب : اتخاذ ولاية القضاء ديناً وقرية ، فإنها من أفضل القربات ، وإعما  
فسد حال الأكثر لطلب الرئاسة والمال بها .

ومن فعل ما يمكنه لم يلزمه ما يعجز عنه .

وما يستفيد به المتولى بالولاية لاحد له شرعا ، بل يتأقش من اللفظ والأحوال

والعرف .

وأجمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا بالموى ، وبقول أو وجه من غير

نظر في الترجيح .

ويجب العمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه إجماعاً .

والولاية لها ركنان : القوة ، والأمانة . فالقوة في الحكم : ترجع إلى العلم

والعدل في تنفيذ الحكم .

والأمانة : ترجع إلى خشية الله تعالى .

ويشترط في القاضي : أن يكون ورعاً .

والحاكم فيه ثلاث صفات . فن جهة الإثبات : هو شاهد . ومن جهة الأمر

والدهى : هو مفتى . ومن جهة الإلزام بذلك : هو ذو سلطان .

وأقل ما يشترط فيه صفات الشاهد ، لأنه لا بد أن يحكم بعدل . ولا يجوز

الاستفتاء إلا ممن يفق بعلم وعدل .

وشروط القضاة تعتبر حسب الإمكان .

ويجب تولية الأمثل فالأمثل . وعلى هذا يدل كلام أحد وغيره . مبول .

لعدمه أنفع الفاسقين وأقلاماً شراً ، وأعدل المقلدين وأعرفهم بالتقليد .

وإن كان أحدهما أعلم والآخر أروع : قدم - فيما قد يظهر حكمه ويخاف

الموى فيه - الأروع . وفيما ندر حكمه ويخاف فيه الاشتباه : الأعم .

ومن أكثر من سبر أهل العلم من المتوسطين إذا نظر وتأمل أدلة التريقين

بقصد حسن ونظر تام : ترجح عنده أحدهما ، لكن قد لا يتق بنظره ، بل يحتمل

أن عنده ما لا يعرف جوابه . فالواجب على مثل هذا : مواافته لقول الذي ترجح عنده بلا دعوى منه للاجتهاد ، كالاجتهاد في أحيان المقتنين والأئمة إذا ترجح عنده أحدهما قلده .

والدليل الخالص الذي يرجح به قول على قول أولى بالاتباع من دليل عام على أن أحدهما أعلم وأدين .

وعلم الناس بترجيح قول على قول أيسر من علم أحدهم بأن أحدهما أعلم وأدين ، لأن الحق واحد ولا بد .

ويجب أن ينصب على الحكم دليلاً .

وأدلة الأحكام من الكتاب والسنة والإجماع وما تسكلم الصحابة والعلماء به إلى اليوم ، بقصد حسن ، بخلاف الإمامية .

وقال أبو العباس : التقيي الذي سمع اختلاف العلماء وأدلتهم في الجملة ، وعنده ما يعرف به رجحان القول .

وليس للحاكم وغيره أن يبتدئ الناس بقهرهم على ترك ما يسوغ وإزامهم برأيه اتفاقاً . ولو جاز هذا لجاز لغيره مثله ، وأفضى إلى التفرق والاختلاف .

وفي لزوم المذهب بمذهب وامتناع الانتقال إلى غيره وجهان في مذهب أحمد وغيره .

وفي القول بلزوم طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم في كل أمره ونهيه : هو خلاف الإجماع . وجوازه فيه ما فيه .

ومن أوجب تقليد إمام بعينه استتيب . فإن تاب وإلا قتل . وإن قال : ينبغي . كان جاهلاً ضالاً .

ومن كان متبعا لإمام تخالفه في بعض المسائل ، لقوة الدليل ، أو لكون أحدهما أعلم وأتقى : فقد أحسن .

وقال أبو العباس في موضع آخر : بل يجب عليه . ونص عليه أحد ولم يقدح ذلك في عدالته بلا نزاع .  
وكره العلماء الأخذ بالخص .

ولا يجوز التقليد مع معرفة الحكم اتفاقا . وقبله لا يجوز على المشهور ، إلا أن يضيق الوقت ، ففيه وجهان ، فإن عجز عن معرفة الحق بتعارض الأدلة ففيه وجهان :  
فهذه أربع مسائل .

والمعجز قد يعنى به المعجز الحقيقي . وقد يعنى به المشقة العظيمة . والصحيح :  
الجواز في هذين الموضعين .

والقضاء نوعان : إخبار هو إظهار وإبداء ، وأمر هو إنشاء وابتداء .  
فالمعجز « ثبت عندي » ويدخل فيه خبره عن حكمه ، وعن عدالة الشهود ،  
وعن الإقرار والشهادة .

والآخر ، هو حقيقة الحكم : أمر ونهى وإباحة ويحصل بقوله ، أعطه ،  
ولا تكلمه ، أو الزمه . وبقوله : حكمت وألزمت .

وإذا قال الحاكم « ثبت عندي بشهادتهما » فهذا فيه وجهان :  
أحدهما : أن ذلك حكم ، كما قاله ابن عقيل وغيره .

وفل الحاكم حكم في أصح الوجهين في مذهب أحمد وغيره .

والوكالة : يصح قبولها على الفور والتراخي بالقول والفعل ، والولاية نوع منها  
قال القاضي في التعليق : إذا استأذن امرأة في تزويجها ، وهي في غير عمله  
فزوجها في عمله لم يصح المقد . لأن إذنها يتعلق بالحكم ، وحكمه في غير عمله لا ينفذ  
فإن قلت : إذا حصلت في عمله فقد أذنت له . فزوجها في عمله . صح ،  
بناء على جواز تعليق الوكالة بالشرط .

ومن شرط جواز المقد عليها : أن تكون في عمله حين المقد عليها . فإن  
كانت في غير عمله لم يصح عقده . لأنه حكم على من ليس في عمله .

قال أبو العباس : لا فرق بين أن تقول : زوجني إذا صرت في عملك ، أو إذا صرت في عملك فزوجني . لأن تقييد الوكالة أحسن حالا من تعليقها . نعم لو قالت : زوجني الآن ، أو فهم ذلك من إذنها : فهنا أذنت لتبر قاض . وهذا هو مقصود القاضى .

قال في المحرر : ويجوز أن يولى قاضيين في بلد واحد .

وقيل : إن ولاهما فيه عملا واحدا لم يجز .

قال أبو العباس : تولية قاضيين في بلد واحد إما أن يكون على سبيل الاجتماع ، بحيث ليس لأحدهما الانفراد كالوصيين والوكييين . وإما على طريق الانفراد . أما الأول : فليس هو مسألة الكتاب . ولا مانع منه ، إذا كان فوقهما من يرد مواضع تنازعهما . وأما الثانى : فهو مسألة الكتاب .

وثبت ولاية القضاء بالأخبار . وقصة ولاية عمر بن عبد العزيز هكذا كانت . وإذا استتاب الحاكم في الحكم من غير مذهبه ، إن كان لكونه أرجح . فقد أحسن ، وإلا لم تجز الاستنابة .

وإذا حكم أحد الخصمين على خصمه جاز لقصة ابن مسعود ، وكذا إذا حكم مفت في مسألة اجتهادية .

وهل يفتقر ذلك إلى تعيين الخصمين أو حضورهما ، أو يكفي وصف القصة له ؟ الأشبه : أنه لا يفتقر ، بل إذا تراضيا بقوله في قضية موصوفة مطابقة لقضيتهم فقد لزمه . فإن أراد أحدهما الامتناع ، فإن كان قبل الشروع : فينبى جوازه . وإن كان بعد الشروع : لم يملك الامتناع . لأنه إذا استشعر بالغلبة امتنع . فلا يحصل المقصود .

قال القاضى في التعليق : وعلى أن الحدود تدخل في ولاية القضاء : فن لا يصلح لبعض ما تتضمنه الولاية لا يصلح لشيء منها . ولا تنمقد الولاية له .

قال أبو العباس : وكلام أحمد في تزويج الدهقان وتزويج الوالى صاحب الحسير يخالف هذا .

وولاية القضاء يجوز تبويضها . ولا يجب أن يكون عالماً بما في ولايته . فإن  
مصيب الاجتهاد ينقسم ، حتى لو ولاء في المواريث لم يجب أن يعرف إلا القرائن  
والوصايا وما يتماق بذلك . وإن ولاء عقد الأنكحة وفسخها لم يجب أن يعرف  
إلا ذلك .

وعلى هذا فقضاة الأطراف يجوز أن لا يقضوا في الأمور الكبار والدماء  
والقضايا المشككة .

وعلى هذا فلو قال : اقض فيما تعلم كما يقول له : أفت فيما تعلم . جاز . ويبقى  
مالاً يعلم خارجاً عن ولايته . كما يقول في الحاكم الذي ينزل على حكمه الكفار .  
وفي الحكمين في جزاء الصيد .

قال في المحرر وغيره : ويشترط في القاضي عشر صفات .  
قال أبو العباس : إنما اشترطت هذه الصفات فيمن يؤلى ، لا فيمن يُحكمه  
الخصم .

وذكر القاضي : أن الأعمى لا يجوز قضاؤه . وذكره محل وفاق . قال : وعلى  
أنه لا يمتنع أن يقول إذا تمأ كما إليه ورضيا به جاز حكمه .

قال أبو العباس : هذا الوجه قياس للذهب ، كما يجوز شهادة الأعمى ،  
إذ لا يوزنه إلا معرفة عين الخصم . ولا يحتاج إلى ذلك ، بل يقضى على موصوف  
كما قضى داود بين الخصمين . ويتوجه أن يصح مطلقاً ، ويعرف بأعيان الشهود  
والخصوم ، كما يعرف بمأني كلامهم في الترجمة ، إذ معرفة كلامه وعينه سواء .  
وكما يجوز أن يقضى على غائب باسمه ونسبه

وأصحابنا قاسوا شهادة الأعمى على الشهادة على النائب والميت . وأكثر ما في  
الموضمين عند الرواية والحكم : لا يفتقر إلى الرؤية . بل هذا في الحاكم أوسع منه  
في الشاهد . بدليل الترجمة .

والتعريف بالحكم دون الشهادة . وما به يحكم أوسع مما به يشهد .



ولا تشترط الحرية في الحاكم . واختاره أبو الخطاب وابن عقيل .  
قال في الحرر : وفي العزل - حيث قلنا به قيل العلم - وجهان كالوكيل .  
قال أبو العباس : الأصوب أنه لا ينمزل هنا . وإن قلنا : ينمزل الوكيل .  
لأن الحق في الولاية لله . وإن قلنا : هو وكيل والنسخ في حقوق الله لا يثبت قبل  
العلم ، كما قلنا على المشهور إن نسخ الحكم لا يثبت في حق من لم ينله .  
وفرقوا بينه وبين الوكيل : بأن أكثر ما في الوكيل ثبوت الضمان . وذلك  
لا ينافي الجهل بخلاف الحكم ، فإن فيه الائتم . وذلك ينافي الجهل ، كذلك الأمر  
والنهي ، وهذا هو المنصوص عن أحد .  
ونص الإمام أحمد على أن للقاضي أن يستخلف من غير إذن الإمام ؛ فرقا  
بينه وبين الوكيل ، وجملا له كالوصي .  
والأشبه : أنه لا يكره للحاكم شراء ما يحتاجه في مظنة الحاجة والاستغلال  
والتبديل .  
قال القاضي في التعليل : قال الخائف القاضي على المتقي في مباشرة البيع . قال  
القاضي : أما المتقي : فإنه لا يجازي في العادة . والقاضي بخلافه ، ولا يكره له البيع  
في مجلس فتياه ، ولا يكره له قبول الهدية ، بخلاف القاضي .  
قال أبو العباس : هذا فيه نظر وتفصيل . فإن العالم شبيه في هديته ومعاملته  
بالقاضي . وفيه حكايات عن أحد . والعالم لا يمتاض على تعليمه .  
والقضاة ثلاثة : من يصلح ، ومن لا يصلح . والمجهول . فلا يرد من أحكام  
من يصلح إلا ما علم أنه باطل . ولا ينفذ من أحكام من لا يصلح إلا ما علم أنه حق  
واختار صاحب المتقى وغيره : إن كانت توليته ابتداء .  
وأما المجهول : فينظر فيمن ولاء . فإن كان لا يولّى إلا الصالح جعل صالحا .  
وإن كان يولّى هذا تارة وهذا تارة ، فذما كان حقا . ورد الباطل . والباقي  
موقوف . وبين من يصلح ومن لا يصلح إذا للضرورة . فقيه مسئلتان :  
٢٢ - اختيارات

إحداها على القول : بأن من لا يصلح تنقض جميع أحكامه ، هل ترد أحكام هذا كلها ، أم يرد ما لم يكن صوابا ؟ والثاني : المختار . لأنها ولاية شرعية والثانية : هل تنفذ المجتهدين من أحكامه ، أم يتعقبا العالم المادل ؟ هذا فيه نظر .

وإن أمكن القاضي أن يرسل إلى الغائب رسولا ، ويكتب إليه الكتاب والدعوى ، ويحجب عن الدعوى بالكتاب والرسول . فهذا هو الذى ينبى ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بمكاتبة اليهود لما ادعى الأنصارى عليهم قتل صاحبهم ، وكانهم ولم يحضروا . وهكذا ينبى أن يكون فى كل غائب طلب إقراره أو إنكاره إذا لم يقم الطالب بينة ، وإن أقام بينة فمن الممكن أيضا أن يقال : إذا كان الخصم فى البلد لم يجب عليه حضور مجلس الحاكم . بل يقول : أرسلوا إلى من يعلن بما يدعى به على . وإذا كان لا بد للقاضي من رسول إلى الخصم يعلنه الدعوى ويحضره ، فيجوز أن يقوم مقامه رسول . فإن المقصود من حضور الخصم سماع الدعوى ورد الجواب بإقرار أو إنكار .

وهذا نظير مانص عليه الإمام أحمد من أن النكاح يصح بالمراسلة ، مع أنه فى الحضور لا يجوز تراخى القبول عن الإيجاب تراخيا كثيرا . فالدعوى التى يصح تراخى جوابها أولى وأحرى .

وعلى هذا : فالرسول فى الدعوى يجوز أن يكون واحدا . لأنه نائب الحاكم ، كما كان أنيس نائب النبي صلى الله عليه وسلم فى إقامة الحد بعد سماع الاعتراف<sup>(١)</sup>

(١) روى البخارى ومسلم وأصحاب السنن عن أبى هريرة وزيد بن خالد قصة الرجل الذى كان ابنه عسيفا - أى أجيروا - عند أحد الأعراب فزنى بامرأته . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « على ابنك جلد مائة وتضريب عام . واغدا يا أنيس - لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها . ففدا عليها فاعترفت . فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت » وهو أنيس بن الضحاك الأسلمى . والمرأة كانت أسلمية .

وثبوت الحد . أو يخرج على المراسلة من الحاكم إلى الحاكم . وفيه روايتان . فينظر في قصيته خيرا .

قال أبو العباس : فما وجدت فيها إلا واحدا . ثم وجدت هذا منصوبا عن الامام أحمد في رواية أبي طالب . فانه نص فيها على أنه إذا أقام بينة بالعين المودعة عند رجل سلمت إليه ، وقضى على الغائب . قال : ومن قال بغير هذا يقول : له أن ينتظر بقدر ما يذهب الكتاب ويحیی . فإن جاء وإلا أخذ إعلام المودع .

وكلامه محتمل تخيير الحاكم بين أن يقضى على الغائب . وبين أن يكتابه في الجواب .

### باب الحكم وصفته

ومسألة تحريم الدعوى وفروعها ضعيفة . لحديث الحضرمي في دعواه على الآخر أرضا غير موصوفة<sup>(١)</sup> . وإذا قيل : لاتسمع الدعوى إلا محررة . فالواجب : أن من ادعى مجالا استقصاه الحاكم .

وظاهر كلام أبي العباس : صحة الدعوى على اللبهم . كدعوى الأنصار على

(١) عن وائل بن حجر قال « جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الحضرمي : يا رسول الله ، إن هذا قد غلبني على أرض كانت لأبي . فقال الكندي : هي أرضي في يدي ، أزرها . ليس له فيها حق . فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي : ألك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه . فقال : يا رسول الله ، الرجل فاجر ، لا يبالي على ما حلف عليه . وليس يتورع من شيء . فقال : ليس لك منه إلا ذلك . فأنطق الكندي ليحلف . فقال النبي صلى الله عليه وسلم — لما أدبر الرجل أما لأن حلف على ماله ليأكله ظلما لبلقين الله وهو عنه معرض » رواه مسلم والترمذي . وصححه . قال المحيد ابن تيمية في المنتقى : وهو حجة على عدم اللازمة ، والتكفيل . وعدم رد البين (ج ٢ ص ٩٤٦

اليهود قتل صاحبهم<sup>(١)</sup> . ودعوى المسروق منه على بنى أيرق<sup>(٢)</sup> وغيرهم .  
ثم الميهم قد يكون مطلقا . وقد ينحصر في قوم . كقولها : أنكحني أحدا  
وزوجني أحدا .

والثبوت الحض : يصح بلا مدعى عليه . وقد ذكره قوم من الفقهاء . وفعله  
طائفة من القضاة .

وتسمع الدعوى في الوكالة من غير حضور الخصم للدعى عليه . ونقله مهنا  
عن أحمد ولو كان الخصم في البلد .

---

(١) عن سهل بن أبي حنمة قال « انطلق عبد الله بن سهل ومحبة بن مسعود  
إلى خير - وهو يومئذ صلح - فتفرقا فأتى محبة إلى عبد الله بن سهل ، وهو  
يتشجط في دمه قتلا . فدفنه . ثم قدم المدينة . فانطلق عبد الرحمن بن سهل  
ومحبة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فذهب عبد الرحمن  
يتكلم . فقال صلى الله عليه وسلم : كبر ، كبر . وهو أحدث القوم . فسكت . فتكلم .  
قال : أتألفون وتستحقون قتلكم ، أو صاحبكم ؟ فقالوا : كيف نخلف ولم نشهد ،  
ولم ؟ قال : فتبرئكم يهود بخمسين مينا . فقالوا : كيف نأخذ إيمان قوم كفار ؟  
فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده » رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن .  
(٢) روى ابن مردويه من طريق العوفي عن ابن عباس « أن نفرا من الأنصار  
غزوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته . فسرت درع لأحدهم .  
فأطعن بها رجلا من الأنصار . فأتى صاحب الدرع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال : إن طعمة بن أيرق سرق درعي . فلما رأى السارق ذلك عمد إليها فألقاها  
في بيت رجل برىء ، وقال لنفر من عشيرته : إني غيت الدرع وألقيتها في بيت  
فلان . وستوجد عنده ، فانطلقوا إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم ليلا ، فقالوا :  
يا نبي الله ، إن صاحبنا برىء ، وإن صاحب الدرع فلان . وقد أحطنا بذلك علما فاعذر  
ساحبنا على ردوس الناس ، وجادل عنه . فإنه إن لم يصمه الله بك يهلك . فقام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . فبرأه وعذره على ردوس الناس فأثزل الله (٤ : ١٠٤) ،  
١٠٥ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين  
خصما - إلى قوله - ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم ) اه من تفسير ابن كثير  
( ج ٢ ص ٥٧٣ )

ونسمع دعوى الاستيلاء . وقاله أصحابنا . وفسره القاضي بأن يدعى استيلاء  
أمة ففكره .

وقال أبو العباس : بل هي للدعية

ومن ادعى على خصمه : أن يئده عقارا استغله مدة معينة وعينه ، وأنه  
استحقه . فأنكر المدعى عليه ، وأقام المدعى بينة باستيلائه لاستحقاقه ، لزم  
الحاكم إثباته والشهادة به كما يلزم البينة أن تشهد به ، لأنه كفرع مع أصل ،  
وما لزم أصل الشهادة به لزم فرعه ، حيث يقبل ، ولو لم تلزم إعانة مدع بانيات  
وشهادة ونحو ذلك إلا بعد ثبوت استحقاقه لزم الفور ، بخلاف الحكم ، وهو الأمر  
بإعطائه ما ادعاه إن أقام بينة بأنه هو المستحق أمر بإعطائه ما ادعاه ، وإلا فهو  
كالمجهول يصرف في المصالح

ومن يئده عقار فادعى رجل بثبوته عند الحاكم أنه كان لجده إلى موته ، ثم  
إلى ورثته ولم يثبت أنه مخلف عن مورثه ، لا ينزع منه بذلك ، لأن أصليين تمارضا  
وأسباب انتقاله أكثر من الارث ، ولم تجر العادة بسكوتهن المدة الطويلة ،  
ولو فتح هذا الباب لانتزع كثير من عقار الناس بهذا الطريق

ولو شهدت له بينة بملكه إلى حين وقفه ، وأقام وارث بينة أن مورثه اشتراه  
من الواقف قبل وقفه ، قدمت بينة الوارث : أن مورثه اشتراه من الواقف قبل  
وقفه . لأن معها زيادة علم ، كقتديم من شهد له بأنه اشتراه من أبيه على من  
شهد له بأنه ورثه من أبيه .

قال القاضي : إذا ادعى على رجل ألفا من ثمن مبيع أو قرض أو غصب ،  
فقال : لا يستحق على شيئا ، كان جوابا صحيحا ، ويستحلف على ذلك  
وإن قال : لم أبايع وظننه منه ولم أغصبه : فهل يكون جوابا يخلف معه عليه ؟  
على وجهين ، أحدهما : هو جواب صحيح ، يخلف عليه ، والثاني : ليس بجواب  
صحيح يخلف عليه ، لأنه يحتمل أن يكون غصبه ثم رده عليه ، أو أقرضه ثم رده  
عليه ، أو باعه ثم رده إليه

قال أبو العباس : إنما يتوجه الوجهان في أن الحاكم هل يلزمه بهذا الجواب أم لا ؟ وأما صحته : فلا ريب فيها .

وقياس المذهب : أن الإجمال ليس بجواب صحيح . لأن المطالب قد يعتقد أنه ليس عليه ، لجهل أو تأويل ، ويكون واجباً عليه في نفس الأمر ، أو في مذهب الحاكم ، ويمين المدعى بمنزلة الشاهد ، كما لا يشهد بتأويل أو جهل .

ومن أصلنا : إذا قال : كان له عليٌّ ثم أوفيته . لم يكن مقراً . فلا ضرر عليه في ذلك إلا إذا قلنا بالرواية الضعيفة . فقد أطلق أحد التعديل في موضع . فقال عبد الله : سألت أبي عن أبي يعفور العبدى <sup>(١)</sup> فقال : ثقة . قال أبو داود لأحمد : الأسود بن قيس <sup>(٢)</sup> ؟ فقال : ثقة .

قال أبو العباس : وعلى هذه الطريقة : فكل لفظ يحصل به تعديل الخبر يحصل به تعديل الشهود ، مثل أن يقول : لأبأس به ، لا أعلم إلا خيراً . كما نقل عن شريح وسوار وغيرهما .

ثم وجدت القاضي قد احتج في المسألة بأن عمر سأل رجلاً عن رجل ؟ فقال : لا نعلم إلا خيراً ، فقال : حسبك : إن ابن عمر كان إذا أنعم أن يمدح الرجل ، قال : لا نعلم إلا خيراً ، وعلى هذا فلا يعتبر لفظ الشهادة . وإن أوجبنا اثنين . لأن هذا من باب الاجتهاد بمنزلة تقويم المقوم والقائف . لأنه من باب المسموع ، ومثله المزكى والفليس والرشد ومحوها . فإن هذا كله إثبات صفات اجتهادية .

(١) أبو يعفور العبدى ، وقدان الكوفي ، روى عن ابن أبي أوفى وعبد الله ابن عمر وأنس ؛ وعنه ابنه يونس وشعبة وأبو عوانة وأبو الأحوص . وثقه أحمد وابن معين ، وقال أبو حاتم لا بأس به ، مات بعد العشرين ومائة .

(٢) الأسود بن قيس العبدى أو البجلي ، أبو قيس الكوفي . روى عن جندب ابن عبد الله وسعيد بن عمرو وشقيق بن عقبة ، وعنه السفينان وشعبة وأبو عوانة وثقه النسائي . خلاصة .

و يقبل في الترجمة والجرح والتعديل والتعريف والرسالة : قول عدل واحد وهو رواية عن أحد ، و يقبل الجرح والتعديل باستفاضة .  
ومقتضى تعديل القاضي : أنه لو قال المزكى : هو عدل ، لكن ليس على أنه يقبل مطلقاً ، مثل أن يكون عدو للمعدل ، وشهادة العدو لعدوه مقبولة ، فوجود العداوة لا يمنع الزكية ، وإن لم تقبل شهادته على المزكى ، وإذا كان المدعى به بما يعلمه المدعى عليه فقط ، مثل أن يدعى الورثة أو الوصى على غريم لليت فينكر قضى عليه بالنسكول . وإن كان بما يعلمه للمدعى ، كالدعوى على ورثة ميت حقاً عليه يتعلق بتركته ، وطلب من المدعى اليمين على البتات . فإن لم يحلف لم يأخذ . وإن كان كل منهما يدعى العلم أو طلب من المطلوب اليمين على نفي العلم ، فهنا يتوجه القولان . والقول بالرد أرجح .

وأصله أن اليمين ترد على جهة أقوى المتداعيين المتجاحدين .  
ولو أوصت لطفلة صغيرة تحت نظر أبيها بمبلغ دون الثلث ، وتوفيت الموصية وقتل والد الطفلة ، فيحكم للطفلة بما ثبت لها من الوصية . ولا يحلف والدها ، ولا يوقف الحكم إلى بلوغها وخلقها بلا نزاع .

بل أبلغ من هذا : لو ثبت للصبي أو المجنون حق على غائب بما لو كان المستحق بالغاً عاقلاً لحلف على عدم الإبراء . والاستيفاء في أحد الوجهين يحكم به للصبي والمجنون . ولا يحلف عليه ، كما نص عليه العلماء . ولم يذكر العلماء تحليف البالغ الموصى له في الوصية ، وإنما أخذ به بعض الناس .

قال الإمام أحمد في رواية منها ، في الرجل يقيم الشهود : أيستقيم للحاكم أن يقول : أحلف ؟ فقال : قد فصل ذلك على بن أبي طالب ، قيل : وقيم ذلك؟ قال : قد فصل ذلك على .

وقال في رواية إبراهيم بن الحارث : في رجل جاء بشهود على حق . فقال للمدعى عليه : استحلفه لم يلزم المدعى اليمين .

فحل القاضي الرواية الأولى : على ما إذا ادعى على صبي أو مجنون أو غائب  
والثانية : على ما إذا ادعى على غيره .

وحل أبو العباس الرواية الأولى : على أن للحاكم أن يفعل ذلك إذا أراد  
مصلحة لظهور ريبة في الشهود ، لأنه يجب مطلقاً ، والثانية : على أنه لا يجب مطلقاً  
فلا منافاة بين الروایتين ، كما قلنا في طريق الشهود بين : أين ، وحتى ، وكيف ؟  
فإن الحاكم يفعل ذلك عند الريبة ، ولا يجب فعله في كل شهادة .  
وكذلك تغليظ اليمين : للحاكم أن يفعله عند الحاجة .

أختلفت الرواية عن أحد فيما لو حكم الحاكم بما يرى المحكوم له تحريمه .  
فهل يباح له بالحكم ؟ على روايتين .

والتحقيق في هذا : أنه ليس للرجل أن يطلب من الإمام ما يرى أنه حرام ،  
ومن فعل هذا فقد فعل ما يعتقد تحريمه ، وهذا لا يجوز ، لكن لو كان الطالب  
غيره ، أو ابتدأ الإمام بحكمه أو قسمه ، فهنا يتوجه القول بالحل .  
قال أصحابنا : ولا ينقض الحاكم حكم نفسه ولا غيره إلا أن يخالف نصاً  
أو إجماعاً .

قال أبو العباس : ويفرق في هذا بين ما إذا استوفى المحكوم له الحق الذي  
ثبت له من مال ، أو لم يستوف ، فإن استوفى فلا كلام ، وإن لم يستوف فالذي  
ينبغي : نقض حكم نفسه ، والإشارة على غيره بالنقض .

وليس للإنسان أن يعتقد أحد القولين في مسائل النزاع فيما له ، والقول  
الآخر فيما عليه ، بائناً للمسلمين ، كما يعتقد أنه إذا كان جاراً استحق شفعة الجوار .  
وإذا كان مشترياً لم يجب عليه شفعة الجوار

والتعزية الواحدة المشتملة على أشخاص أو أعيان ، فهل للحاكم أن يحكم  
على شخص أو له بخلاف ما حكم هو أو غيره لشخص آخر أو عليه أو في عين ؟



مثل أن يدعى في مسألة الحارية بعض ولد الأبوين . فيقضى له بالتشريك ، ثم يدعى عنده آخر فيقضى عليه بنفي التشريك ، أو يكون حاكم غيره قد حكم بنفي التشريك لشخص أو عليه . فيحكم هو بخلافه  
فهذا ينبنى على أن الحكم لأحد الشريكين أو الحكم عليه : حكم عليه وله .  
وقد ذكر ذلك الفقهاء من أصحابنا وغيرهم .

لكن هناك يتوجه أن يبقى حق الغائب فيما طريقه الثبوت لتمكنه من القدح في الشهود ومعارضته .

أما إذا كان طريقه الفقه الحنفى . فهنا لا فرق بين المصم الحاضر والغائب .  
ثم لو تداعيا في عين من الميراث ، فهل يقول أحد : إن الحكم باستحقاق عين معينة لا يمنع الحكم بعدم استحقاق العين الأخرى مع اتحاد حكمهما من كل وجه ؟  
هذا لا يقوله أحد .

يوضح ذلك أن الأمة اختلفت في هذه المسألة على قولين ، قائل يقول :  
يستحق جميع ولد الأبوين جميع التركة . وقائل يقول : لا حق لواحد منهم في شيء منها .

فلو حكم حاكم في وقتين ، أو حاكم : باستحقاق البعض ، أو استحقاقهم  
للجميع ، لكان قد حكم في هذه القضية بخلاف الإجماع . وهذا قد يفعله بعض  
قضاة زماننا ، لكن هو ظنين في علمه ودينه ، بل بمن لا يجوز توليته القضاء .  
ويشبه هذا طبقات الوقف ، أو أزمنة الطبقة . فإذا حكم حاكم بأن هذا  
الشخص مستحق لهذا المكان من الوقف ، ومستحق الساعة بمقتضى شرط شامل  
لجميع الأزمنة والأمكنة : فهو كالميراث .

وأما إن حكم باستحقاق تلك الطبقة . فهل يكون للطبقة الثانية إذا اقتضى  
الشرط لها ؟ وأخذ هذا فيه نظر ، من حيث إن تلقى كل طبقة من الواهب في .

زمن حدوثها شبيه بما لومات عتيق شخص فحكم حاكم بميراثه المال . وذلك :  
أن كل طبقة من أهل الوقف تستحق ماحدث لها من الوقف عند وجودها . مع  
أن كل عصابة تستحق ميراث المتقين عند موتهم .

والأشبه بمسألتنا : مالو حكم حاكم في عتيق بأن ميراثه للأكبر ، ثم توفي ابن  
ذلك العتيق الذي كان محبوباً عن ميراث أبيه . فهل لحاكم آخر أن يحكم  
بميراثه لنفي الأكبر ؟ هذا يتوجه هنا وفي الوقف مما يترتب الاستحقاق فيه ،  
بخلاف الميراث ونحوه ، مما يقع مشتركاً في الزمان .

نقل الشيخ أبو محمد في السكافي عن أبي الخطاب : أن الشهود إذا بانوا بعد  
الحكم كافرين ، أو فاسقين ، وكان المحكوم به إطلافاً ، فإن الضمان عليهم دون  
المركبين والحاكم ، قال : لأنهم فوتوا الحق على مستحقه بشهادتهم الباطلة .

قال أبو العباس : هذا ينبغي على أن الشاهد الصادق إذا كان فاسقاً أو  
متهماً ، بحيث لا يحل للحاكم الحكم بشهادته : هل يجوز له أداء الشهادة ؟ إن  
جازه له أداء الشهادة بطل قول أبي الخطاب . وإن لم يجز كان متوجهاً ، لأن  
شهادتهم حينئذ فعل محرم ، وإن كانوا صادقين كالتأذيف الصادق .  
وإذا جوزنا للناسق أن يشهد جوزنا للمستحق أن يستشهده عند الحاكم ،  
ويحكم فسقه وإلا فلا .

وعلى هذا : فلو امتنع الشاهد الصادق العدل أن يؤدي الشهادة إلا بجعل :  
هل يجوز إعطاؤه الجعل إن لم نجعل ذلك فسقاً ؟ فلي ما ذكرنا .  
قال صاحب المحرر : وعنه لا ينتقض الحكم إذا كانا فاسقين . ويفرم  
الشاهدان المال ، لأنهما سبب الحكم بشهادة ظاهرهما الزور .

قال أبو العباس : وهذا يوافق قول أبي الخطاب . ولا فرق إلا في تسميته  
ضمانهما نقضاً . وهذا لا أثر له ، لكن أبو الخطاب يقوله في الناسق وغير  
القباسق ، على ما حكى عنه .

وهذه الرواية لا تتوجه على أصلنا إذا قلنا : الجرح المطلق لا ينقض . وكان جرح البيئة مطلقا ، فإنه اجتهد فلا ينتقض به اجتهد ، ورواية عدم النقص أخذها القاضى من رواية الميمونى عن أحد فى رجلين شهدا ههنا أنهما دفنا فلانا بالبصرة قسم ميراثه ، ثم إن الرجل جاء بعد وقد تلف ماله : قد تبين للحاكم أنهما شهدا على زور أياضهما ماله ؟ قال : وظاهر هذا أنه لم ينقض الحكم . لأنه لم يفرم الورثة قيمة ما أتلفوه من المال ، بل أغرم الشاهدين . ولو نقضه لأغرم الورثة . قال : ويحتمل أنه أغرم الورثة ورجعوا بذلك على الشهود . لأنهم معذورون فيكون قوله « يضمنهما » يعنى الورثة .

قال أبو العباس : النقض فى هذه الصورة لا خلاف فيه . فإن تبين كذب الشاهد غير تبين فسقه .

فقول أحد : إما أن يكون ضمانا فى الجملة ، كسائر المتسببين ، أو يكون ضمانا ستقرار ، كما دلت عليه أكثر النصوص من أن المذور لا ضمان عليه . ولو زكوا الشهود ، ثم ظهر فسقهم ضمن المزكون .

وكذلك يجب أن يكون فى الولاية لو أراد الإمام أن يولى فاضيا أو واليا لا يعرفه . فسأل عنه فزكاه أقوام ، ووصفوه بما يصلح معه للولاية ، ثم رجعوا أو ظهر بطلان تركيبتهم . فينبى أن يضمنوا ما أفسده الولى والقاضى . وكذلك لو أشاروا عليه وأمروا بولايته .

لسكن الذى لا ريب فى ضمانه : هو مَنْ تُعهد المصيبة منه مثل الخيانة ، مثل أن يعلم منه الخيانة أو العجز . ويخبر عنه بخلاف ذلك ، أو يأمر بولايته ، أو يكون لا يعلم حاله ويذكيه أو يشير به .

فأما إن اعتقد صلاحه وأخطأ فهذا معذور . والسبب ليس محرما . وعلى هذا : فالزكى للعامل من القترض والمشتري والوكيل كذلك .

وإخبار الحاكم « أنه ثبت عندى » بمنزلة إخباره أنه حكم به : أما إن قال : شهد عندى فلان ، أو أقر عندى ، فهو بمنزلة الشاهد ، سواء . فإنه فى الأول تضمن

قوله « ثبت عندى » الدعوى والشهادة والمدالة ، أو الاقرار . وهذا من خصائص الحكم ، بخلاف قوله « شهد عندى » أو « أقر عندى » فإنما يقتضى الدعوى وخبره فى غير محل ولايته كخبره فى غيره زمن ولايته .

• نظير أخبار القاضى بعد عزله : إخبار أمير الزرو ، أو الجهاد بعد عزله بما فعله .  
ومن كان له عند إنسان حق ومنعه إياه جاز له الأخذ بقدره من ماله بغير إذنه إذا كان سبب الحق ظاهرا ، لا يحتاج إلى إثبات . مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها ، واستحقاق الأقارب النفقة على أقاربهم ، واستحقاق الضيف الضيافة على من نزل به .

وإن كان سبب الحق خفيا يحتاج إلى إثبات : لم يحز . وهذه الطريقة للنصوصة عن الإمام أحمد . وهى أعدل الأقوال .

### باب كتاب القاضى إلى القاضى

ويقبل كتاب القاضى إلى القاضى فى الحدود والقصاص . وهو قول مالك وأبى ثور فى الحدود ، وقول مالك والشافعى وأبى ثور ورواية عن أحمد فى القصاص والمحكوم به إذا كان عينا فى بلد الحاكم فإنه يسلمه إلى المدعى . ولا حاجة إلى كتاب .

وأما إن كان دينا أو عينا فى بلد أخرى : فهنا يقف على الكتاب .

وهنا ثلاث مسائل متداخلات : « مسألة إحضار الخصم إذا كان غائبا .  
ومسألة الحكم على النائب . ومسألة كتاب القاضى إلى القاضى .

ولو قيل : إنما تحكم على النائب إذا كان المحكوم به حاضرا ، لأن فيه فائدة ، وهى تسليمه . وأما إذا كان المحكوم به غائبا : فينبغى أن يكاتب الحاكم بما ثبت عنده من شهادة الشهود ، حتى يكون الحكم فى بلد التسليم . لكان متوجها

وهل يقبل كتاب القاضى إلى القاضى بالثبوت أو الحكم من حاكم غير معين مثل أن يشهد شاهدان : أن حاكما نافذ الحكم حكم بكذا وكذا ؟  
القياس : أنه لا يقبل ، بخلاف ما إذا كان المكاتب معروفا . لأن مراسلة الحاكم ومكاتبته بمنزلة شهادة الأصول للفروع . وهذا لا يقبل فى الحكم والشهادات ، وإن قبل فى الفتاوى والإخبارات .

وقد ذكر صاحب المحرر ما ذكره القاضى من أن الخصمين إذا أقرّا بحكم حاكم عليهما خير الثانى بين الامضاء والاستئناف . لأن ذلك بمنزلة قول الخصم « شهد على شاهدان ذوى عدل » فهنا قد يقال بالتخير أيضا .

ومن عرف خطه بإقرار ، أو إنشاء ، أو عقد ، أو شهادة : عمل به ، كالميت فإن حضر وأنكر مضمونه فكأعترافه بالضرب وإنكار مضمونه .  
ويلازم الحاكم أن يكتب للدعي عليه إذا ثبتت براءته محضرا بذلك إن تضرر بتركه

والمحكوم عليه أن يطالب الحاكم عليه بتسمية البينة ، ليتمكن من القدح فيها باتفاق .

### باب القسمة

وما لا يمكن قسمة عينه إذا طلب أحد الشركاء بيعة وقسم ثمنه : بيع وقسم ثمنه وهو المذهب المنصوص عن أحمد فى رواية الميمونى . وذكره الأكثرون من الأصحاب فيقال على هذا : إذا وقف قسطا مشاعا مما لا يمكن قسمة عينه ، فأتى بين أمرين : إما بيع النصيب للوقوف ، وإما إبقاء شركة لازمة .  
وجوابه : إما الفرق ، وإما الالتزام .

أما الفرق : فيقال : الوقف منع من نقل الملك فى المين . فلا ضرر فى شركة عينه .

وأما الشركة في المنافع : فيزول الضرر بالحياة أو المؤاجرة عليها .  
والالتزام : أن يجوز مثل هذا أو جعل الوقف مُقَرَّرًا ، تقديم الحق الشريك  
كما لو طلب قسمة العين وأمكن . فإننا تقدم حق الافراز على حق الوقف . ومن  
قال هذا فينبغي له أن يقول بقسم الوقف . وإن قلنا : القسمة بيع ضرورة . فقد  
نص أحمد على بيع أشياء تابعة في الوقف والاعتياض عنها .  
ومن تأمل الضرر الناشئ من الاشتراك في الأموال الموقوفة لم يخف  
عليه هذا .

ولو طلب أحد الشريكين الاجارة أجبر الآخر عليها . ذكره الأصحاب  
ولو في الوقف .  
ولو طلب أحدهم الملو . لم يُجِبْ ، بل يُكْرَى عليهما على مذهب جماهير  
العلماء ، كأبي حنيفة ومالك وأحمد .

وإذا أوجبتا على الشريك أن يؤاجر مع صاحبه فأجر أحد الشريكين  
العين المؤجرة بدون إذن شريكه مدة . فينبغي أن يستحق أكثر الأمرين من  
أجرة المثل والأجرة المسماة . لأن الأجرة المسماة إذا كانت أكثر فالمستأجر رضى  
أن ينتفع بها .

وعلى قياس ذلك : كل من أكثرى مال غيره بغير إذنه .  
ويلازم إجابة من طلب الحياة بالزمان والمكان .  
وليس لأحدهما أن يفسخ حتى ينقضى الدور ، ويستوفى كل واحد منهما حقه منه  
ولو استوفى أحدهما نوبته ثم تلقت المنافع في مدة الإجارة فإنه يرجع على  
الأول ببذل حصته من تلك المدة التي استوفها ، مالم يكن قد رضى بمنفعة الرهن  
المتأخر على أى حال كان ، جمالا للثبالت قبل القبض كالثبالت في الإجارة .  
وسواء قلنا : القسمة إفراز أو بيع . فإن المادلة معتبرة فيها على القولين .  
فلهذا يثبت فيها خيار البيع والتدليس .

وإذا كان بينهما أشجار فيها الثمرة ، أو أغنام فيها اللبن ، أو الصوف .  
فهو كاقسام الماء الحادث والنافع الحادثة .

وجامع ذلك : انقسام المدوم . لكن لو نقص الحادث المتاد فلآخر الفسخ  
قال القاضي : رأيت في تعليق أبي حفص العكبري عن أبي عبد الله بن  
بطة : في قوم بينهم كروم فيها ثمرة لم تبلغ ، مثل الحصرم . فأرادوا قسمتها .  
فقال : لا تجوز قسمتها وفيها غلة لم تبلغ . لأن القسمة لا تجوز إلا بالقيمة ،  
والقسمة كاليبيع ، وكما لا يجوز بيعه كذلك لا تجوز قسمته . قال : وهذا يدل من  
كلام أحد على أنها بيع .

قال أبو العباس : هذا من ابن بطة يقتضى أن يبيع الشجر الذي عليه ثمرة  
لم تبلغ لا يصح ، لتضمنه بيع الثمرة قبل بدو صلاحها . وهو خلاف المعروف  
من المذهب . وخلاف قوله صلى الله عليه وسلم « من باع ثمرة قد أبرأت فثمرتها  
للبيع ، إلا أن يشترطه المبتاع » .

ومفهوم كلامه : أن الحصرم إذا بلغ جازت القسمة مع أنها إنما تقسم خرصا  
كأنه يبيع شاة ذات لبن بشاة ذات لبن .

وعلى قياسه : يجوز عنده بيع نخلة ذات رطب بنخلة ذات رطب . لأن  
الربوي تابع .

وإذا طلب أحد الشركاء القسمة فيما يقسم لزم الحاكم إجابته . ولولم يثبت  
عنده ملكه كبيع المرهون والجاني .

وكلام أحد في بيع مالا ينقسم وقسم ثمنه عام فثبت عنده أنه ملكه  
وما لا يثبت . كجميع الأموال التي تباع وأن مثل ذلك : لو جاءته امرأة فزعمت  
أنها خلية لأولى لها : هل يزوجها بلا بينة ؟

وقد نص أحد في رواية حرب فيمن أقام بينة بسهم من ضيعة بيد قوم  
فهر بوا منه تقسم عليهم . ويدفع إليه حقه .

تقد أمر الإمام أحمد الحاكم : أن يقسم على الغائب إذا طلب الحاضر . وإن لم يثبت ملك الغائب .

والمكيلات والموزونات المتساوية من كل وجه إذا قسمت لا يحتاج فيها إلى قرعة . ثم الابتداء بالكيل أو الوزن لبعض الشركاء ينبغي أن يكون بالقرعة ثم إذا خرجت القرعة لصاحب الأكثر ، فهل يوفى جميع حقه ، أو بقدر نصيب الأقل ؟ الأوجه : أن يوفى الجميع كما يوفى مثله في المقار بين أنصباؤه . لأن عليه في التفریق ضررا . وحقه من جنس واحد ، بخلاف الحكومات . فإن الخصم لا يقدر إلا بواحدة ، لعدم ارتباط بعضها ببعض . ثم إن تعدد سبب استحقاقه ، مثل أن يكون ورث ثلث صبرة وابتاع ثلثها . فهنا يتوجه وجهان .

وإذا تنهايا فلاحو القرية الأرض وزرع كل واحد منهم حصته فالزراع له ، ولرب الأرض نصيبه ، إلا ما نزل من نصيب مالك . فله أخذ أجرة القصيلة<sup>(١)</sup> أو مقاسمتها .

وأجرة وكيل الضيافة والأمين لحفظ الزرع على المالك والفلاح كسائر الأملاك . فإذا أخذوا من الفلاح بقدرها عليه أو ما يستحقه الضيف حل لهم . وإن لم يأخذ الوكيل لنفسه إلا بقدر أجرة عمله بالمعروف والزيادة يأخذها الم قطع فالتقطع هو الذي ظلم الفلاحين .

والوقف جائز على جهة واحدة لا تقسم عينه اتفاقا . والله أعلم .

### باب الدعاوى

ويجب أن يفرق بين فسق المدعى عليه وعدالته . فليس كل مدعى عليه يرضى منه باليمين ، ولا كل مدع يطالب باليمين ، فإن المدعى به إذا كان كبيرة والمطلوب لا تعلم عدالته . فمن استحل أن يقتل أو يسرق استحل أن يحلف ، لا سيما عند خوف القتل أو القلع .

---

(١) القصيلة : ما يبقى في الأرض بعد حصد القمح ونحوه .



ويرجع باليد العرفية إذا استويا في الخشية أو علمها .  
وإن كانت العين بيد أحدهما فمن شاهد الحلال معه كان ذلك لوثا . فيحكم له بيمينه .

قال الأصحاب : ومن ادعى أنه اشترى أو اتهم من زيد عبده . وادعى آخر كذلك ، أو ادعى العبد المتق ، وأقاما بينتين بذلك . صحنا أسبق التصرفين إن علم التاريخ ، وإلا تعارضتا . فيساقطان ، أو يقتسمان أو يقرع ، على الخلاف .  
وعن أحمد : تقدم بينة المتق .

قال أبو العباس : الأصوب : أن البينتين لم يتعارضا . فإنه من الممكن أن يقع العقدان ، لكن يكون بمنزلة ما لو زوج الوليان المرأة وجهل السابق . فإما أن يقرع بينهما ، أو يبطل العقدان بحكم أو بنير حكم .

ولو قامت بينة بأن الولي أجر حصة موليه بأجرة مثلها ، وبينة بنصفها : أخذ بأعلى البينتين . قاله طائفة من العلماء .

قال في المحرر : ولو شهد شاهدان أنه أخذ من صبي أتما ، وشاهدان على رجل آخر : أنه أخذ من هذا الصبي أتما . لزم الولي أن يطالبهما بالآلقين ، إلا أن تشهد البينتان على ألف بيمينها . فيطلب الولي أتما من أيهما شاء .

قال أبو العباس : الواجب أن يقرع هنا إذا لم يكن فعل كل منهما مضما .  
نقل منها عن أحمد في عبد شهد له رجلان بأن مولاه باعه نفسه بألف درهم ، وشهد لمولاه رجل آخر : أنه باعه بالآلقين . يعتق العبد . ويحلف لمولاه : أنه لم يبعه إلا بألف .

قال القاضي : فقد نص على الشاهد واليمين في قدر العوض الذي وقع المتق عليه

قال أبو العباس : بل اختلف الشاهدان . وليس هذا مما يتكرر ، فلم يحمل ٢٢ - اختيارات

فسيّد أن يحلف مع شاهده الأكبر لاختلافهما ، كما لا يحلف مع شاهده بالقيمة الكثيرة .

قال أصحابنا : ومن تغليظ اليمين بالمكان : اليمين عند صخرة بيت المقدس . وليس له أصل في كلام أحمد ولا غيره من الأئمة . بل السنة أن تغليظ اليمين فيها ، كتغليظها في سائر المساجد عند المنبر .

والتغليظ بالمكان والزمان واللفظ لا يستحب على قول أبي البركات ويستحب على قول أبي الخطّاب مطلقا . وكلام أحمد في رواية لليموني : يقتضى التغليظ مطلقا من غير تعليق باجتهاد الإمام .

ولنا قول ثالث : يستحب إذا رآه الحاكم مصلحة .

ومتى قلنا التغليظ مستحب إذا رآه الحاكم مصلحة : فينبئ أنه إذا امتنع منه انظم صار نا كلاً . ولا يُحلف المدعى عليه بالطلاق وفاقا .

## كتاب الشهادات

الشهادة سبب موجب للحق .

وحيث امتنع أداء الشهادة امتنعت كتابتها في ظاهر كلام أبي العباس والشيخ أبي محمد القدسي .

ويجوز أخذ الأجرة على أداء الشهادة وتحملها . ولو تمنت إذا كان محتاجا وهو قول في مذهب أحمد . ويحرم كتبها ، ويقدر في عدالته .

ولو كان بيد إنسان شيء لا يستحقه ولا يصل إلى من يستحقه بشهادتهم . لم يلزمهم أدائها . وإن وصل إلى مستحقه بشهادتهم لزمهم أدائها . وتعين الشهود بتأول مجتهد .

والطلب العرفي ، أو مقتضى الحال في طلب الشهادة : كاللفظي ، علمها للشهود له أولا . وهو ظاهر الخبر .

وخير « يشهد ولا يستشهد <sup>(١)</sup> » محمول على شهادة الزور .  
وإذا أدى العبد شهادة قبل الطلب قام بالواجب . وكان أفضل ، كمن  
عنده أمانة أداها عند الحاجة . والمسألة تشبه الخلاف في الحكم قبل الطلب .  
وإذا غلب على ظن الشاهد أنه يمتحن فيدعى إلى القول الخائف للكتاب  
والسنة أو إلى محرم : فلا يسوغ له أداء الشهادة وقفا ، اللهم إلا أن يظهر قولاً  
يريد به مصلحة عظيمة .

ويشهد بالاستفاضة ، ولو عن واحد تسكن نفسه إليه اختاره الجد .  
قال القاضي : لا تصح الشهادة للمجهول ولا بمجهول .  
قال أبو العباس : وفي هذا نظر . بل تصح الشهادة بالمجهول . ويتقضى له  
بالتيقن ، وللمجهول يصح في مواضع كثيرة . أما حيث يقع الحق بمجهول فلا ريب  
فيها ، كما لو شهد بالوصية بمجهول أو للمجهول ، أو شهد باللقطة أو باللقط .  
والمجهول نوعان : مبهم كأحد هذين ، ومطلق كثوب وعبد . وكذلك في  
البيع والاجارة والصداق ، كما قلنا في الواجب الخير والمطلق .

قال أبو العباس : وقد سئلت عن بيعة شهدت بوقف سهم من دار معينة من  
دور ، ثم تهدمت وصارت قرصة . فلم تعرف عين تلك الدار التي فيها السهم .

---

(١) عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « خطبنا عمر رضى الله عنه بالجالية .  
فقال : يا أيها الناس ، إنى قت فيكم كقيام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا : قال  
أوصيكم بأصحابي ، ثم الدين يلوّنهم ، ثم الدين يلوّنهم . ثم يفشو الكذب ، حتى يحلف  
الرجل ولا يستحلف ، ويشهد الشاهد ولا يستشهد . ألا لا يخلون رجل بامرأة  
إلا كان الشيطان ثالثهما . عليكم بالجماعة . وإياكم والفرقة . فإن الشيطان مع الواحد  
وهو من الاثنين أبعد . من أراد بحبوة الجبة فليزِم الجماعة . من سترته حسنة  
وساءته سيئة فذلك للزمن » رواه أحمد والترمذي . وقال الترمذي : حسن صحيح  
غريب من هذا الوجه . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة أوجه .  
وصححه ابن حبان . والجالية : قرية بدمشق .

ولا عدد الدور . قلت : يحتمل أن يقرع قرعتين . قرعة لتعيين الدار ، وقرعة لتعيين ذات السهم . وكذلك في كل حق اختلط بشيئه وجهلنا القدر ، فيقرع القدر . فيكتب رقاعاً بأسماء العدد ، ثم يخرج لعدد الحق القلافى .

والشاهد يشهد بما سمع .

وإذا قامت بينة تُعَيِّنُ ما دخل في اللفظ قبلت .

ويتوجه أن الشهادة بالدين لا تقبل إلا منسرة للسبب . ولو شهد شاهدان أن زيداً استحق من ميراث مورثه قدرًا معينًا ، أو من وقف كذا وكذا جزءًا معينًا ، أو أنه يستحق منه نصيب فلان ونحو ذلك . فكل هذا لا تقبل فيه الشهادة إلا مع بيان السبب . لأن الانتقال في الميراث والوقف حكم شرعى ، يدرك باليقين تارة ، وبالأجتهاد أخرى . فلا تقبل حتى يبين سبب الانتقال بأن يشهدا بشرط الواقف ، وبين بقى من المستحقين . أو يشهدا بموت المورث ، وبين خَلَف من الورثة . وحينئذ فإن رأى الحاكم أن ذلك السبب يفيد الانتقال حكم به ، وإلا ردت الشهادة .

وقبول مثل هذه الشهادات يوجب أن تشهد الشهود بكل حكم مجتهد فيه ، مما اختلف فيه أو اتفق عليه ، وأنه يجب على الحاكم الحكم بذلك . فتصير مذاهب الفقهاء مشهوداً بها ، حتى يقول الشاهد فى مسألة الجارية : أشهد أن هذا يستحق من تركه لليت بناء على اعتقاده التشريك . ولا يثبت هذا السبب ، فيحكم به الحاكم ، وهو يعتقد عدم التشريك : يتعين أن يرد مثل هذه الشهادة المطلقة .

وقوله تعالى ( ٢ : ٢٨٢ ممن ترضون من الشهداء ) يقتضى أنه يقبل فى الشهادة على حقوق الآدميين من رضوه ثمهيداً بينهم ولا ينظر إلى عدالته ، كما يكون مقبولا عليهم فيما ائتمنوه عليه .

وقوله تعالى فى آية الوصية والرجعة ( ١٠٦ : ٥ ) اثنان ذوا عدل منكم ( ٢ : ٦٥ ) وأشهدوا ذوى عدل منكم ) ولم يصف الرجلين نفسيهما بأنهما عدل ، بل وصفهما بأنهما

ذوا عدل ، أى صاحباً عدل . والعدل فى المقال : هو الصدق والبيان ، الذى هو ضد الكذب والكتمان ، كما بينه الله تعالى فى قوله ( ٦ : ١٥٣ ) وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى ( والعدل فى كل زمان ومكان وفى كل طائفة بحسبها . فيكون الشهيد فى كل قوم من كان ذا عدل فيهم ، وإن كان لو كان فى غيرهم لكان عدله على وجه آخر .

وبهذا يمكن الحكم بين الناس ، وإلا فلو اعتبر فى شهود كل طائفة : أن لا يشهد عليهم إلا من يكون قائماً بأداء الواجبات وترك الحرامات ، كما كان الصحابة رضى الله عنهم ، لبطلت الشهادات كلها أو غالبها . وقال أبو العباس فى موضع آخر : إذا فسر الفاسق فى الشهادة بالقاجر وبالتهمة فينبى أن يفرق بين حال الضرورة وعدمها ، كما قلنا فى الكفار .

وقال أبو العباس فى موضع : ويتوجه أن تقبل شهادة المروفين بالصدق ، وإن لم يكونوا ملتزمين للحدود عند الضرورة ، مثل الجند ، وجفأة البدو ، وأهل القرية الذين لا يوجد فيهم عدل .

وله ، أصول منها : قبول شهادة أهل النمة فى الوصية فى السفر إذا لم يوجد غيرهم . وشهادة بعضهم على بعض فى قول . وشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة الصبيان فيما لا يطلع عليه الرجال .

ويظهر ذلك بالاحتضار فى السفر إذا حضره اثنان كافران واثنان مسلمان يصدقان ، وليس ملتزمين للحدود ، أو اثنان مبتدعان . فهذان خير من الكافرين . والشروط التى فى القرآن : إنما هى فى تحمل الشهادة لا فى الأداء .

وينبى أن نقول فى الشهود ما نقول فى المحدثين . وهو أنه : من الشهود من تقبل شهادته فى نوع دون نوع ، أو شخص دون شخص ، كما أن فى المحدثين كذلك .

ونبأ الفاسق ليس بمرحود ، بل هو موجب للقتل والتثبيت ، كما قال تعالى : ( ٤٩ : ٦ ) يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجمالة

فخصبخوا على ما فلتم نادمين ) وفي القراءة الأخرى ( فثبتوا ) فملينا التبين والتثبت  
إذا جاءنا قاسق . وإنما أمرنا بالتبين والتثبت عند خبر القاسق الواحد ، ولم تؤمر به  
عند خبر القاسقين وذلك أن خبر الاثنين يوجب من الاعتقاد ما لا يوجبه خبر  
الواحد . أما إذا علم أنهما لم يتواطئا . فهذا قد يحصل به العلم .

وترد الشهادة بالكذبة الواحدة . وإن لم نقل هي كبيرة . وهي رواية عن أحمد  
ومن شهد على إقرار كذب ، مع علمه بالحال ، أو تكرر منه النظر إلى  
الأجنبيات والعمود في مجالس تنتهك فيها الحرمات الشرعية قدح ذلك في عدالته .  
ولا يستريب أحد فيمن صلى محبتنا ، أو إلى غير القبلة ، أو بعد الوقت ،  
أو بلا قراءة : أنها كبيرة .

ويحرم اللعب بالشطرنج ، وهو قول أحد وغيره من العلماء ، كما لو كان بموضع ،  
أو تضمن ترك واجب ، أو فعل محرم إجماعاً . وهو شر من النرد . وقاله مالك .  
ومن ترك الجماعة فليس عدلاً . ولو قلنا هي سنة .

وتحرم محاكاة الناس على وجه السخرية المضحكة ، ويمرر فاعلمها هو ومن  
بأمره بها لأنه أذى .

ومن دخل قاعات البنايا فتح على نفسه باب الشر ، وصار من أهل التهم عند  
الناس . لأنه اشتهر عن اعتاد دخولها وقوعه في مقدمات الجماع المحرم أو فيه .

والعشرة المحرمة ، والنفقة في غير الطاعة . وعلى كافر . ومخالطة الأُمرد : يمنع  
منها ، ومن عشرة أهلها ، ولو لجرد خوف وقوع الصناثر . فقد بلغ حرر رضي الله  
عنه « أن رجلاً يجتمع إليه الأحداث ، فنهى عن الاجتماع به » بمجرد الريبة .

وتقبل شهادة الكافر على المسلم في الوصية في السفر إذا لم يوجد غيره . وهو  
مذهب أحمد . ولا تعتبر عدالتهم ، وإن شاء لم يحلفهم بسبب حق الله .

ولو حكم حاكم بخلاف آية الوصية ينقض حكمه . فإنه إنما خالف نص الكتاب

.. وقول أحمد: أقبل شهادة أهل الزمة إذا كانوا في سفر ليس فيه غيرهم ، هذه -جنزوة- يقتضى هذا التليل قبولها في كل ضرورة حضرا وسفرا ، وصية وغيرها . وهو متجه ، كما تقبل شهادة النساء في الحدود إذا اجتمعن في العرس والحام . ونص عليه أحمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه .

وقل ابن صدقة في الرجل يوصى بأشياء لأقاربه ، ويعتق بعض عبيده ، ولا يحضره إلا النساء : هل تجوز شهادتهن ؟ قال : نعم ، تجوز شهادتهن في الحقوق .. والصحيح : قبول شهادة النساء في الرجعة . فإن حضورهن عندها أبسر من حضورهن عند كتابة الوثائق في الدين .

وعن أحمد في شهادة الكفار في كل موضع ضرورة ، غير المنصوص عليه : روايتان . لكن التحليف هنا لم يتعرضوا له . فيمكن أن يقال : لا تحليف . لأنهم إنما يخلقون حيث تكون شهادتهم بدلا في التحمل ، بخلاف ما إذا كانوا أصولا قد علموا من غير تحمل .

وقال أبو العباس في موضع آخر : ولو قيل تقبل شهادتهم مع إيمانهم في كل شيء عدم فيه للمسلمون لكان وجها . وتكون شهادتهم بدلا مطلقاً . وإذا قبلنا شهادة الكفار في الوصية في السفر فلا يعتبر كونهم من أهل الكتاب . وهو ظاهر القرآن .

وتقبل شهادة أهل الزمة بعضهم على بعض . وهو رواية عن أحمد . اختارها أبو الخطاب في انتصاره . ومذهب أبي حنيفة وجاعة من الملاء .

ولو قيل : إنهم يخلقون مع شهادة بعضهم على بعض ، كما يحقون في شهادتهم على المسلمين في وصية السفر : لكان متوجها .

وشهادة الوصى على الميت مقبولة . قال في المنى : لانعلم فيه خلافاً .

قال أبو العباس : إلا أن يقال : قد يستفيد بهذه الشهادة نوع ولاية في تسليم المال . ومثله شهادة للودع يقول : أودعها فلان ، ومالكها فلان .

والواجب في المدو أو الصديق ونحوهما : أنه إن علم منهما المدالة الحقيقية قبلت شهادتهما . وأما إن كانت عدالتهما ظاهرة مع إمكان أن يكون الباطن بخلافه لم تقبل . ويتوجه مثل هذا في الأب ونحوه .

وتقبل شهادة البدوى على القروى في الوصية في السفر . وهو أخص من قول من قبلها مطلقا ، أو منع منها مطلقا .

وعلل القاضى وغيره منع شهادة البدوى على القروى : بأن المادة أن القروى إنما يشهد على أهل القرية دون أهل البادية .

قال أبو العباس : فإذا كان البدوى قاطنا مع المدعين في القرية قبلت شهادته . لزوال هذا العنى ، فيكون قولاً آخر في المسئلة مفصلا .

وقال أبو العباس في قوم أجروا شيئا : لا تقبل شهادة أحد منهم على المستأجر لأنهم وكلاء أو أولياء .

وتشترط الحرية في الشهادة . وهو رواية في مذهب أحمد .

وظاهر كلام أبي العباس : ولو في الحدود والقصاص . وهو مذهب أحمد .

والشهادة في مصرف الوقف مقبولة . وإن كان مستندها الاستفاضة في أصح القولين .

### فصل

قال أحمد في رواية حرب : من كان أخرس فهو أصم . لا تجوز شهادته . قيل له : فإن كتبها ؟ قال : لم يبلغنى في هذا شيء .

واختار الجذ قبول الكتابة . ومنعها أبو بكر .

وقول أحمد « فهو أصم » لا تجوز شهادته « يقتضى أنه منع شهادته لعدم سماعه فهذا منتهى فيما رآه .

قال الأصحاب : تحوز شهادة الأعمى في السموعات ، وفيما رآه قبل عماه إذا



عرف الفاعل باسمه ونسبه ، وإن لم يعرفه إلا بعينه فوجهان . وكذلك الوجهان إذا تذكر حضور المشهود عليه أو به لموت أو غيبة ، أو حبس ، ويشهد البصير على حليته . إذ في الموضمين تعذرت الرؤية من الشاهد .

فأما الشاهد نفسه : هل له أن يمين من رآه وكتب صفته أو ضبطها ثم رأى شخصاً بتلك الصفة ؟ هذا أبعد . وهو شبهه بخطه إذا رآه ولم يذكر الشهادة . قال القاضي : فإن قال الأعشى : أشهد أن فلان هذا على فلان هذا شيئاً ، ولم يذكر اسمه ونسبه ، أو شهد البصير على رجل من وراء حائط ، ولم يذكر اسمه ونسبه لم يصح . ذكره محل وفاق .

قال أبو العباس : قياس المذهب : أنه إذا سمع صوته صحت الشهادة عليه أداء ، كما تصح تحملاً ، فإننا لا نشترط رؤية للشهود عليه حين التحمل . ولو كان شاهداً بصيراً فكذلك لا يشترط عند الأداء .

وهذا نظير إشارة البصير الحاضر إذا سماه ونسبه . وهو لا يشترط في أصح الوجهين . فكذلك إذا أشار إليه لا يشترط رؤيته .

وعلى هذا : فتجوز شهادة الأعشى على من سمع صوته وعرفه . وإن لم يعرف اسمه ونسبه ، ويؤذيها عليه إذا سمع صوته .

ولا يشترط في أداء الشهادة لفظ « أشهد » وهو مقتضى قول أحمد .

قال علي بن اللديني : أقول « إن العشرة في الجنة ولا أشهد » فقال أحمد : متى قلت ، فقد شهدت .

وقال ابن هاني ، لأحمد : تفرّق بين العلم والشهادة في أن العشرة في الجنة ؟ قال : لا .

وقال الميموني : قال أبو عبد الله : وهل معنى القول والشهادة إلا واحد ؟

قال أبو طالب : قال أبو عبد الله : العلم شهادة . وزاد أبو بكر بن حماد : قال

أبو عبد الله ( ٤٣ : ٨٦ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ) وقال ( ٦٢ : ٨١ وما شهدنا إلا بما علمنا ) .

وقال المروذي : أظن أني سمعت أبا عبد الله يقول : هذا جيل . أقول : فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا أشهد أنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

قال أبو العباس : ولا أعلم نصا يخالف هذا . ولا يعرف عن صحابي ولا تابعي اشتراط لفظ «أشهد» ولا يعتبر في أداء الشهادة . قول الشاهد «وأن الدين باق في ذمة التريم إلى الآن» بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال إذ ثبت عنده سبق الحق إجماعاً .

ويرض في الشهادة إذا خاف الشاهد من إظهار الباطن ظلم المشهود عليه . وكذلك التعريض في الحكم إذا خاف الحاكم من إظهار الأمر وقوع الظالم عليه وكذلك التعريض في الفتوى . والرواية كاليمين وأولى . إذ اليمين خير وزيادة .

### فصل

قصة أبي قتادة وخزيمة<sup>(١)</sup> تقتضي الحكم بالشاهد في الأموال .

(١) عن عمار بن خزيمة : أن عمه حدثه - وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - « أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من أعرابي فاستبته النبي صلى الله عليه وسلم ليقتضيه من الفرس . فأصرح النبي صلى الله عليه وسلم للشيء وأبطأ الأعرابي . فطفق رجال يترضون الأعرابي ، فيساومونه الفرس ، ولا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه ، فتأذى الأعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن كنت مبتاعا هذا الفرس ، وإلا بته . فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداء الأعرابي ، فقال : أوليس قد ابتعته منك ؟ فقال الأعرابي : لا . والله ما بعتك . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : بلى ، قد ابتعته منك . فطفق =

وقال القاضي في التعليق : الحكم بالشاهد الواحد غير متبع . كما قاله الخالف في الملل في التيمم ، وفي القابلة ، على أن لا سرف الرواية بمنع الجواز . قال أبو المباس : وقد يقال : التيمم مع الشاهد الواحد حق للمستحلف وللإمام ، فله أن يسقطها . وهذا أحسن .

ويعتبر في شهادة الإعصار بعد اليسار ثلاثة ، وفي حل المسألة ، وفي دفع الغرماء . وكلام القاضي يدل عليه .

ولو قيل : إنه يحكم بشهادة امرأة واحدة مع عيّن الطالب في الأموال لكان متوجها . لأنهما أقبا مقام الرجل في التحمل .

وثبت الوكالة ولو في غير المال بشاهد وبيمين . وهو رواية عن أحمد .

والإقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة بدليل الأمة السوداء في الرضاع . فإن عقبة بن الحارث أخبر النبي صلى الله عليه وسلم « أن المرأة أخبرته أنها أرضعتها <sup>(١)</sup> » فنهاه عنها من غير سماع من المرأة . وقد احتج به الأصحاب في قبول شهادة المرأة الواحدة في الرضاع . فلو أن الإقرار بالشهادة بمنزلة الشهادة ما صحت الحجة .

يؤيده : أن الإقرار بحكم الحاكم بالقدر الفاسد : يسوغ للحاكم الثاني أن ينفذه مع مخالفة لمذهبه .

---

== الأعرابي يقول : هلم شاهدا . فقال خزعة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بايسته . فأقبل النبي صلى الله عليه وسلم على خزعة ، فقال : بم تشهد ؟ فقال : بتصديقك يا رسول الله . فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة خزعة بشهادة رجلين « أخرجه أبو داود والنسائي . وهذا الأعرابي هو سواء بن الحرث . وقيل : سواء بن قيس الهاربي . (١) عن عقبة بن الحرث « أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجمعت أمة سوداء ، فقالت : قد أرضعتك . قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فأعرض عني . قال : فتنجبت ، فذكرت ذلك له . فقال : كيف ؟ وقد زعمت أنها قد أرضعتك ؟ فنهاه عنها » وفي رواية قال له « دعها عنك » رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه . وانظر شرحه في الفتح ( ج ٥ ص ١٧٠ ) وفي التتقي ( ج ٢ ص ٦٦٤ حديث رقم ٣٨٦٤ ) .

وشاهد الزور إذا تاب بعد الحكم فيما لا يبطل برجوعه ، فهنا قد يتعلق به حق آدمى . فلا يسقط عنه التميز . وأما إذا تاب قبل الحكم أو بعد الحكم فيما يبطل برجوعه : فهنا لم يتعلق به حق آدمى . ثم تارة يحىء إلى الإمام تائباً . فهذا بمنزلة قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة عليه وتارة يتوب بعد ظهور تزويره . فهنا لا ينهى أن يسقط عنه التميز .

ومن شهد بعد الحكم شهادة تنافي شهادته الأولى : فمكرجوعه عن الشهادة الأولى وأولى .

وأنتى أبو العباس فى شاهد قاس بكذا ، وكتب خطه بالصحة . فاستخرج الوكيل على حكمه ، ثم قاس . وكتب خطه بزيادة : ينرم الوكيل الزيادة . قال أبو العباس : ينرم الشاهد ما غرمه الوكيل من الزيادة بسببه ، نعد الكذب أو أخطأ كالرجوع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## كتاب الاقرار

والتحقيق أن يقال : إن الخبر إن أخبر بما على نفسه فهو مقر . وإن أخبر بما على غيره لنفسه فهو مدع . وإن أخبر بما على غيره لغيره . فإن كان مؤثماً عليه فهو مخبر ، وإلا فهو شاهد .

فالقاضى والوكيل والمسكاتب والوصى والمأذون له ، كل هؤلاء : ما أدوه فهم مؤثمون فيه . فأخبارهم بعد المنزل ليس إقراراً . وإنما هو خبر محض .

وإذا كان الإنسان ببلد سلطان ظالم أو قطاع طريق ونحوهم من الظلمة . فخاف أن يؤخذ ماله ، أو المال الذى يتركه لورثته ، أو لئال الذى بيده للناس ، إما بحجة أنه ميت لا وارث له ، أو بحجة أنه مال غائب ، أو بلا حجة أصلاً . فيجوز له الإقرار بما يدفع عنه هذا الظلم ، ويحفظ هذا المال لصاحبه . مثل أن يُقرَّ

لخاضع أنه ابنه ، أو يقر أن له عليه كذا وكذا ، أو يقر أن المال الذي بيده لقان . ويتأول في إقراره بأنه يعنى بقوله « ابني » كونه صغيراً أو بقوله « أخى » أخوة الإسلام . وأن المال الذي بيده له : أى له لأنه قبضه ، لسكونى قد وكلته في إيصاله إلى مستحقه . لكن يشترط أن يكون للقر له أمينا .

والاحتياط : أن يشهد على المقر له أيضاً أن هذا الإقرار تلجئة ، تفسيره كذا وكذا .

وإن أقر من شك في بلوغه وذكر أنه لم يبلغ . فالقول قوله بلا يمين . قطع به في المفتى والمحرم . لعدم تكليفه

ويتوجه أن يجب عليه اليمين . لأنه إن كان لم يبلغ لم يضره . وإن كان قد بلغ حجب عليه . فأقر بالحق . فقد نص الإمام أحمد في رواية ابن منصور : إذا قال البائع : بعتك قبل أن أبلغ . وقال المشتري : بعد بلوغك : أن القول قول المشتري . وهكذا يجرى في الإقرار وسائر التصرفات التي يشك فيها : هل وقعت قبل البلوغ أو بعده ؟ لأن الأصل في العقود الصحة ، فاما أن يقال : هذا عام ، وإما أن يفرق بين أن يتيقن أنه وقت التصرف كان مشكوكاً فيه غير محكوم ببلوغه ، أولاً يتيقن . فانا مع تيقن الشك قد تيقنا صدور التصرف بمن لم تثبت أهليته ، والأصل عدمها ، فقد شككنا في شرط الصحة ، وذلك مانع من الصحة .

وأما في الحالة الأخرى : فإنه يجوز صدوره في حال الأهلية ، وحال عدمها ، والظاهر صدوره وقت الأهلية ، والأصل عدمه قبل وقتها ، فالأهلية هنا متيقن وجودها ثم ذكر أبو العباس : أن من لم يقر بالبلوغ حتى تعلق به حق ، مثل إسلامه ماسلام أبيه ، أو ثبوت النعمة له تبعاً لأبيه ، أو بعد تصرف الولي له ، أو تزويج ولي أبعد منه لموليته ، فهل يقبل منه دعوى البلوغ حينئذ أم لا ؟ ثبوت هذه الأحكام المتعلقة به في الظاهر قبل دعواه

وأشار أبو العباس إلى تخريج المسألة على الوجهين فيما إذا راجع الرجعية زوجها ، فقلت : قد انقضت عدتي

وشبهه أيضاً بما إذا ادعى المجهول المحكوم بإسلامه ظاهراً كالقبط : الكفر بعد البلوغ ، فإنه لا يسمع منه على الصحيح ، وكذلك لو تصرف المحكوم بحريته ظاهراً كالقبط ، ثم ادعى الرق ، ففي قبول قوله خلاف معروف

وإذا أقر المريض مرض الموت الخوف لوارث ، فيحتمل أن يجعل إقراره لوارث كالشهادة ، فتد في حق من ترد شهادته له كالأب ، بخلاف من لا ترد ثم هذا هل يحلف للمقر له معه كالشاهد ؟ وهل تعتبر عدالة المقر ؟ ثلاث احتمالات

ويحتمل أن يفرق مطلقاً بين المدل وغيره ، فإن المدل معه من الدين ما يمنحه من الكذب ونحوه في براءة ذمته ، بخلاف القاجر ولو حلف للمقر له مع هذا تأكد . فإن في قبول الإقرار مطلقاً فساد عظيم . وكذلك في رده مطلقاً .

ويتوجه فيمن أقر في حق الغير ، وهو غير متهم ، بإقرار العبد بجنابة الخطأ ، وإقرار القاتل بجنابة الخطأ : أن يجعل للمقر كشاهد . ويحلف معه للدعي فيما ثبت بشاهد آخر ، كما قلنا في إقرار بعض الورثة بالنسب . هذا هو القياس والاستحسان وإقرار العبد لسيده : ينبنى على ثبوت مال السيد في ذمة العبد ابتداء ودواماً . وفيها ثلاثة أوجه في الصداق

وإقرار سيده له ينبنى على أن العبد إذا قيل : يملك ، هل يثبت له دين على سيده ؟ قال في الكافي : وإن أقر العبد بنكاح أو قصاص ، أو تمزيق ذف صبح . وإن كذبه الولي

قال أبو العباس : وهذا في النكاح فيه نظر . فإن العبد لا يصح نكاحه

بدون إذن سيده . لأن في ثبوت نكاح العبد ضرراً عليه . فلا يقبل إلا بتصديق السيد

قال الأصحاب : وإن أقر لعبد غيره بمال صح . وكان لسيده  
قال أبو العباس : وإذا قلنا : يصح قبول الهبة والوصية بدون إذن السيد ،  
لم يفتقر الإقرار إلى تصديق السيد  
وقد يقال : بل وإن لم نقل بذلك ، لجواز أن يكون قد يملك مباحاً فأقر  
بعيته . أو تلقه . وتضمن قيمته .

وإذا حجب الولي على المأذون له فأقر بعد الحجب . قال القاضى وغيره : لا يقبل  
وقياس المذهب : صحة إقراره مطلقاً ، كالحاكم والوكيل والوصى بعد العزل ،  
لأن الحجب عندنا يقيع  
ومتى ثبت نسب المقر له من المقر ، ثم رجع المقر وصدقه المقر له ، فهل يقبل .  
رجوعه ؟ فيه وجهان . حكاهما في الكافي  
وقال أبو العباس : إن جعل النسب فيه حفاؤه تعالى فهو كالحرية . وإن  
جعل حق آدمى فهو كاللئال

والأشبه : أنه حق الآدمى كالولاء  
ثم إذا قبل الرجوع عنه لحق الأقارب الثابت من المحرمية ونحوها ، هل  
يزول ؟ وكذلك لو تراجعنا عن التصديق على النكاح فالمصاهرة الناتجة هل تزول .  
أو تكون كالإقرار بالرق ؟

تردد نظر أبي العباس في ذلك  
فأما إن ادعى نسباً ولم يثبت لعدم تصديق المقر له ، أو قال : أنا فلان .  
ابن فلان ، وانسب إلى غير أب معروف ، أو قال : لا أب لى ، أو لانسب لى ،  
ثم ادعى بعد هذا نسباً آخر ، أو ادعى أن له أباً . فقد ذكر الأصحاب في باب  
ما علق من النسب : أن الأب إذا اعترف بالابن بعد نفيه قبل منه . فكذلك

غيره . لأن هذا النفي والإقرار بمحل ومنكر لم يثبت به نسب . فيكون إقراره بعد ذلك مقبولا ، كما قلنا فيما إذا أقر بمال لمسكوب إذا لم يجعله ليت المال : فانه إذا ادعى للقر بعد هذا أنه ملكه قبل منه وإن كان للقر به أرق منه فهو كثيره ، بناء على أن الإقرار المكذوب وجوده كعدمه .

وهناك على الوجه الآخر : يجعله بمنزلة المال الضائع أو المجهول . فيحكم بالجزية لحرية ، وبالمال ليثبت للمال

وهنا يكون بمنزلة مجهول النسب فيقبل به الاقرار ثابتاً

وسر المسألة : أن الرجوع عن الدعوى مقبول ، والرجوع عن الاقرار غير مقبول . والاقرار النفي لم يتعلق به حق لله ولا حق لأدى هو من باب الدعوى . فيصح الرجوع عنه .

ومن أقر بقتل له أم ، فجاءت أمه بعد موت المقر تدعى زوجيته . فالأشبه بكلام أحمد : ثبوت الزوجية . فهنا حل على الصحة . وخالف الأصحاب في ذلك ومن أقر بقبض ثمن أو غيره ، ثم أنكر وقال : ما قبضت ، وسأل خلاف خصمه ، فله ذلك في أصح قولى العلماء .

ولا يشترط في صحة الاقرار كون المقر به بيد المقر .

والإقرار قد يكون بمعنى الإنشاء كقوله تعالى (٣: ٨١) قالوا أقرنا) ولو أقر به وأراد إنشاء تملكه صح .

ومن أنكر زوجية امرأة فأرأته ، ثم أقر بها كان أو عليه ولاه بنسب له طلبه بمقتها .

ومن أقر - وهو مجهول النسب - لوارث حتى : أبخ أو عم ، فصدقه للمقر له ، وأمكن قبل ، صدقه الولي أو لا . وهو قول أبى حنيفة ، وذكره الجدي تخريجا .

وكل صلة كلام معتبرة له للاستثناء ، وغير المتقارب فيها متواصل ، والاقرار مع استدراك متواصل ، وهو أحد القولين .



ولو قال في الطلاق : إنه سبق لسانه لكان كذلك ، ويحتمل أن يقبل  
الاضراب المتصل .

ومن أقر بملك ثم ادعى شراءه قبل إقراره لا يقبل ما يناقض إقراره إلا مع  
شبهة متعادية .

ولو أبان زوجته في مرضه ، فأقر وارث شافى أنه وارثه ، وأقبضها وأبرأها  
مع علمه بالخلاف ، لم يكن له دعوى ما يناقضه ، ولا يسوغ الحكم له .

وقياس المذهب فيما إذا قال : أنا مقر في جواب الدعوى : أن يكون مقراً  
بالدعى به ، لأن المفعول ما في الدعوى ، كما قلنا في قوله « قبلت » إن القبول  
ينصرف إلى الإيجاب ، لا إلى شيء آخر ، وهو وجه في المذهب .

وأما إذا قال : لا أنكر ما تدعيه ، فبين الإنكار والإقرار مرتبة ، وهي  
السكوت .

ولو قال الرجل : أنا لا أكذب فلانا ، لم يكن مصداقه . فالمتوجه : أنه مجرد  
نفي للإنكار ، إن لم ينضم إليه قرينة ، بأن يكون المدعى بما يطلبه المطلوب ، وقد  
ادعى عليه علمه ، وإلا لم يكن إقراراً .

حكى صاحب الكافي عن القاضي : أنه قال فيما إذا قال للدعى : لى عليك  
ألف ، فقال المدعى عليه : قضيتك منها مائة - أنه ليس بإقرار . لأن المائة قدر فيها  
بقوله ، والباقي لم يقر به . وقوله « منها » يحتمل ما يدعيه .

قال أبو العباس : هذا يخرج على أحد الوجهين في « أبرأتها » و « أخفتها »  
و « قبضتها » أنه مقر بباقي ألف . لأن الماء ترجع إلى المذكور ، ويتخرج أن  
يكون مقراً بالمائة على رواية في قوله « كان له على وقضيته » .

ثم هل يكون مقراً بها وحدها ، أو بالجميع ؟ على ما تقدم .

والصواب في الإقرار المطلق بشرط : أن نفس الإقرار لا يطلق ، وإنما يتعلق  
للمقر به ، لأن المقر به قد يكون معلقاً بسبب قد يوجب ، أو يوجب أداه دليل  
٢٤ - اختيارات

يظهره . فالأول : كما لو قال مقر : إذا قدم زيد فعلى لفلان ألف ، صح . وكذلك  
إن قال : إن رد عبده الآبق فله ألف ، ثم أقر بها ، فقال : إن رد عبده الآبق فله  
ألف ، صح .

وكذلك الإقرار بموض الخلع . لو قالت : إن طلقني ، أو إن عفا عني ،  
فله عندي ألف .

وأما التعليق بالشهادة : فقد يشبه التحكيم .  
ولو قال : إن حكمت عليّ بكذا التزمته . لزمه عندنا . فذلك قد رضى  
بشهادته ، وهو في الحقيقة التزام وتركية للشاهد ، ورضى بشهادة واحد .  
وإذا أقر العاى بمضمون محض ، وادعى عدم العلم بدلالة اللفظ ومثله يجمله ،  
قبل منه على المذهب .

وإذا أقر لغيره بعين له فيها حق لا يثبت إلا برضى المالك ، كالرهن والاجارة  
ولا بينة ، قال الأحناب : لم يقبل . ويتوجه أن يكون القبول قوله ، لأن الإقرار  
ما تضمن ما يوجب تسليم العين أو المنفعة ، ما أقر بما يوجب التسليم ، كما في قوله  
« كان له على ألف وقضيته » ولأننا نجوز مثل هذا الاستثناء في الإنشآت في البيع  
ونحوه ، فكذلك في الإقرارات . والقرآن يدل على ذلك في آية الدين . وكذا  
لو أقر بفعل فعله ، وادعى إذن المالك .

والاستثناء يمنع دخول المستثنى في اللفظ . لأنه يخرج به مداخل في الأصح .  
قال القاضي : ظاهر كلام أحمد : جواز استثناء النصف ، لأن أبا منصور  
روى عن أحمد إذا قال : كان لك عندي مائة دينار قضيتك منها خمسين ، وليس  
بينهما بينة ، فالتقول قوله .

قال أبو العباس : ليس هذا من الاستثناء اختلف فيه . فان قوله « قضيتك  
ستين » مثل « خمسين » قال أبو حنيفة : إذا قال : له على كذا وكذا درهما . لزمه  
أحد عشر درهما ، وإن قال : كذا وكذا درهما ، لزمه إحدى وعشرين ، وإن  
قال : كذا درهم ، لزمه عشرون .

وما قاله أبو حنيفة أقرب مما قاله أصحابنا . فإن أصحابنا بنوه على أن « كذا ، وكذا » تأكيد ، وهو خلاف الظاهر للمعروف ، وأن الدرهم مثل الترجمة لها . وهذا يقتضى الرفع إلى النصب ، ثم هو خلاف لغة العرب .  
وأيضاً لو أراد درهما لما كان في قوله « درهما » فائدة ، بل يكفيه أن يقول : كذا درهما لما كان <sup>(١)</sup> في أراد درهما .

وأيضاً <sup>(٢)</sup> لو نلت العرب هو خلاف لا النصب ، ثم يقتضى الرفع لها . وهذا مثل الترجمة ، وأن الدرهم المعروف للظاهر أن يقول درهم .  
والواجب أن يفرق بين الشئيين اللذين يتصل أحدهما بالآخر عادة : كالقرباب في السيف ، والخطام في النص ، لأن ذلك إقرار بهما . وكذلك الزيت في الزق والتمر في الجراب .

ولو قال : غصبته ثوباً في منديل ، أو أخذت منه ثوباً في منديل ، كان إقراراً بهما . لا : له عندى ثوب في منديل ، فإنه إقرار بالثوب خاصة ، وهو قول أبي حنيفة .

وإذا قال : له على من درهم إلى عشرة ، أو ما بين الدرهم إلى العشرة . فلهذا أوجه .

أحدها : يلزمه تسعة . وثانيها : عشرة . وثالثها : ثمانية .  
والذى ينبغي : أن يجمع بين الطرفين من الأعداد . فإذا قال : من واحد إلى عشرة : لزمه خمسة وخمسون ، إن أدخلنا الطرفين ، وخمسة وأربعون إن أدخلنا المبتدأ فقط ، وأربعة وأربعون إن أخرجهما .  
ويعتبر في الإقرار عرف التكلم ، فيحمل مطلق كلامه على أقل محتملاته .  
والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) كذا بالأصل .

(٢) قوله أيضاً الخ كذا بالأصل .

تمت النسخة . والحمد لله على التمام جداً كثيراً عدد ما جرت به الأقلام ، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد وعلى آله الكرام ، صلاة دائمة متصلة الدوام .  
وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الجمعة التاسع عشر شهر رمضان من شهور سنة ١١٢٢ من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم .  
إن تجد عيباً فسد الخلالا جل من لا عيب فيه وعلا

يقول القدير إلى غفر الله ومغفرته أبو طاهر : محمد حامد الفقي . غفر الله له ، وكان له وليا ونصيرا :

وكان طبعها على نسخة مصححها الأخ العلامة الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة المدرس بالمسجد الحرام وبنار الحديث بمكة للكرمة . والتساعي لدى سمو الأمير الأجل الأفضل الأمير سعود المعظم ولي عهد الدولة العربية السعودية - أدام الله توفيقه وتأيدته ونصره وتسديده - في إنشاء أول مرصد فلكي في بلد الله الحرام .  
وقد كتب الأخ العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق على نسخته ما يأتي :

قد نقلت هذه التصحيحات من تصحيحات على أصل مطبوع مذكور عليه . أنه مقابل على نسخة خطية بقلم الشيخ سليمان بن سحمان . رحمه الله ، وقد فاتی مواضع قليلة جداً ، لا تتجاوز الثلاث ، لم أقدر أن أتبين المراد منها . والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . كتبه بقلمه ويده راجي رحمة الله : محمد عبد الرزاق حمزة . في السابع من شوال سنة ١٣٥٦ هـ .

وعلى الأصل المطبوع الذي قوبل عليه ما يأتي : لعل أنا قابلنا نسخة الاختيارات بنسخة بقلم الشيخ سليمان بن سحمان . وهي بيد آل الشيخ - حسب الإمكان والطاقة ١٣٣٩ هـ . والله للوفيق .

وكان الفراغ من تمام هذه الطبعة لكتاب الاختيارات بمطبعة السنة المحمدية في يوم الخميس الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩ من هجرة خاتم المرسلين وإمام المهديين عبد الله ورسوله محمد عليه من ربه أفضل الصلاة وأزكى السلام وعلى آله أجمعين .

## فهرس كتاب الاختيارات الفقهية

|                                   |   |
|-----------------------------------|---|
| ٥٠ باب صفة الصلاة                 | ١ كتاب الطهارة                          |
| ٥٨ » ما يبطل الصلاة وما يكره فيها | ٣ فصل ويجوز طهارة الحدث بكل ما يسمى ماء |
| ٦٠ » سجود التلاوة                 | ٦ باب الآنية                            |
| ٦١ » سجود السهو                   | ٨ » آداب التخلل                         |
| ٦٢ » صلاة التطوع                  | ١٠ » السواك وغيره                       |
| ٦٧ » صلاة الجماعة                 | ١٠ » صفة الوضوء                         |
| ٧٢ » صلاة أهل الأعذار             | ١٢ » للمسح على الخفين                   |
| ٧٥ » باب اللباس                   | ١٥ » ما ظن ناقصاً وليس بناقض            |
| ٧٩ » صلاة الجمعة                  | ١٧ » النسل                              |
| ٨٢ » صلاة العيدين                 | ٢٠ » التيمم                             |
| ٨٤ » صلاة الكسوف                  | ٢٢ » إزالة النجاسة                      |
| ٨٥ » كتاب الجنائز                 | ٢٧ » الحيض                              |
| ٩٨ » كتاب الزكاة . .              | ٣٠ » كتاب الصلاة                        |
| ١٠٠ فصل ورجح أبو العباس . . .     | ٣٣ باب المواقيت                         |
| ١٠١ » ويجوز اخراج زكاة العروض     | ٣٦ » الأذان والإقامة                    |
| ١٠٢ » ويجزئه في الفطرة . . .      | ٤٠ » من العورة                          |
| ١٠٢ » وما سماه الناس درهما الخ    | ٤٣ » اجتناب النجاسة ووضوح الصلاة        |
| ١٠٣ » ولا ينهى أن يعطى الزكاة الخ | ٤٥ » استقبال القبلة                     |
| ١٠٦ » كتاب الصوم                  | ٤٩ » النية                              |
| ١٠٨ فصل ولا يفطر الصائم بالأكل    |   |

|                                     |                                   |
|-------------------------------------|-----------------------------------|
| ١٥١ باب الاجارة                     | ١٠٩ فصل وإن تبرع إنسان بالصوم     |
| ١٥٩ فصل والغارية تجبمع غناء المالك  | ١٠٩ • يستحب صيام ثلاثة أيام       |
| ١٦٠ كتاب السبق                      | ١١٢ • في مسائل التفضيل ولية القدر |
| ١٦١ كتاب النصب                      | ١١٣ باب الاعتكاف                  |
| ١٦٧ باب الشفعة                      | ١١٤ كتاب الحج                     |
| ١٦٨ باب الوديعة                     | ١١٦ فصل وينعقد الاحرام بنية النسك |
| ١٧٠ كتاب الوقف                      | ١٢١ كتاب البيع                    |
| ١٨٣ باب الهبة                       | ١٢٣ فصل ولو قال البائع بعتك الخ   |
| ١٨٩ كتاب الوصية                     | ١٢٥ فصل ويثبت خيار المجلس الخ     |
| ١٩١ باب تبرعات المريض               | ١٢٧ باب الربا                     |
| ١٧٣ باب الموصى له                   | ١٢٩ فصل والصحيح أنه يجوز بيع      |
| ١٩٤ باب الموصى به                   | المقاني                           |
| ١٩٤ باب الموصى إليه                 | ١٣١ باب السلم                     |
| ١٩٥ كتاب القرائن                    | ١٣١ باب القرض                     |
| ١٩٨ كتاب العتق                      | ١٣٢ باب الضمان                    |
| ٢٠٠ فصل ولا تعتق أم الولد           | ١٣٣ فصل والحوالة على ماله في      |
| ٢٠٠ كتاب النكاح                     | الدين الخ                         |
| ٢٠٣ فصل وينعقد النكاح بما عده الناس | ١٣٣ فصل ويجوز رهن العبد للمسلم    |
| ٢١٠ باب المحرمات في النكاح          | ١٣٤ باب الصلح وحكم الجوار         |
| ٢١٨ باب الشروط والعيوب في النكاح    | ١٣٦ باب الحجر                     |
| ٢٢١ فصل في العيوب المثبتة للفسخ     | ١٣٨ باب الوكالة .                 |
| ٢٢٤ باب نكاح السكران                | ١٤٥ باب الشركة                    |
| ٢٢٧ كتاب الصداق                     | ١٤٨ باب للزراعة والمساواة         |

|                                 |                                |
|---------------------------------|--------------------------------|
| ٢٩٨ فصل وإذا شككت في العلوم الخ | ٢٤٠ باب الولية                 |
| ٣٠٦ فصل ويقام الحد ولو كان من   | ٢٤٥ باب عشرة النساء            |
| يقيمه شريكا                     | ٢٥٠ كتاب الخلع                 |
| ٣٠٧ باب حكم المرتد              | ٢٥٤ كتاب الطلاق                |
| ٣٠٨ كتاب الجهاد                 | ٢٥٨ باب ما يختلف به عدد الطلاق |
| ٣١٢ باب قسمة الفنائم وأحكامها   | ٢٦٢ باب تعليق الطلاق بالشروط   |
| ٣١٥ باب الهدنة                  | ٢٧٠ باب جامع الأيمان           |
| ٣١٧ باب عقد الذمة وأخذ الجزية   | ٢٧٣ كتاب الرحمة                |
| ٣٢٠ باب قسمة النوى              | ٢٧٥ باب الولاء                 |
| ٣٢١ كتاب الأطمعة                | ٢٧٦ كتاب الظهار                |
| ٣٢٣ كتاب الزكاة                 | ٢٧٧ كتاب اللعان                |
| ٣٢٥ فصل والصيد لحاجة جائز       | ٢٧٨ باب ما يلحق من النسب       |
| ٣٢٥ كتاب الأيمان                | ٢٨٠ كتاب العدد                 |
| ٣٢٨ باب الفدر                   | ٢٨٣ كتاب الرضاع                |
| ٣٣١ كتاب القصاص                 | ٢٨٤ كتاب النفقات               |
| ٣٣٩ باب الحكم وصفته             | ٢٨٧ باب الحضانة                |
| ٣٤٨ باب كتاب القاضي إلى القاضي  | ٢٨٨ كتاب الجنائيات             |
| ٣٤٩ باب القسمة                  | ٢٩٢ باب استيفاء القود والمفوعة |
| ٣٥٢ باب الدعوى                  | ٢٩٤ كتاب الديات                |
| ٣٥٤ كتاب الشهادات               | ٢٩٤ فصل وأبو الرجل وابنه الخ   |
| ٣٦٠ فصل قال أحمد الخ            | ٢٩٥ باب القسامة                |
| ٣٦٢ قصة أبي قتادة وخزيمة        | ٢٩٥ كتاب الحدود                |
| ٣٦٤ كتاب الإقرار                | ٢٩٦ فصل والمحاربون حكمهم الخ   |
|                                 | ٢٩٧ فصل والأفضل ترك قتال الخ   |











Bibliotheca Alexandrina



0579559